



المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

قسم الدراسات العليا العربية

اللغة و النحو و الصرف

بُغية الطالب و زلفة الراغب لمعرفة معاني كافية ابن الحاجب

لمحمد بن أحمد أمير المؤمنين الحسن بن داوود اليماني ( ت ١٠٦٢ هـ )

تحقيق و دراسة

الجزء الثالث

من باب المعرفة والتكثرة إلى باب الفعل المتعدي و غير المتعدي

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير

إعداد

هند بنت حامد بن وصل الحازمي

الرقم الجامعي : ٤٢٩٨٠٣٨٤

إشراف فضيلة الأستاذ الدكتور

عبدالله نجدي عبد العزيز عبدالله

أستاذ النحو و الصرف بالكلية

١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م

## القدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على الرسول الأمين محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

فمما لاشك فيه أن تراثنا العربي، ضخماً ثري، عظيم الفائدة، تحتفظ به مكتبات العالم، ولا يزال بعض ما تركه الأوائل مخطوطاً حبيس الأدراج، أثرت فيه الأيام والسنون، تنتظر من يخرجها من الظلام إلى النور.

ولا ينكر ما لتحقيق النصوص من قيمة عظيمة، فهي خدمة علمية يقدمها المحقق إلى المكتبة العربية، وعرفانا وشكراً لما قام به الأوائل، وفائدة علمية كبيرة تعود على المحقق. فعدة سنوات يعيشها المحقق في ضبط النص وتوثيق الآراء، ومعايشة الكتب الأصيلة، قراءة ونقداً وحسن استنباط كفيلة بصقل عقلية المحقق وإحاطته بأغلب المسائل النحوية. ولقد عرضتُ على الأستاذ الدكتور عبد الكريم عوفي اهتمامي بتحقيق النصوص، وأهدافي ورغبتني الشديدة في ذلك، فأرشدني إلى مخطوط (بغية الطالب و زلفة الراغب لمعرفة معاني كافية ابن الحاجب) لليمني، والذي تحتفظ به مكتبة شيخنا الكريم الأستاذ الدكتور محسن العميري، وقد تفضل بتزويدي بهذه النسخة مشكوراً، من باب المعرفة والنكرة حتى باب الفعل المتعدي وغير المتعدي.

وبعد اطلاعي على النسخة المصورة، استخرت الله وقدمت خطة البحث للقسم. وتكمن أسباب اختياري للموضوع فيما يلي:

١. خدمة لتراث أمتنا.
  ٢. قيمة الكافية العلمية الكبيرة، وشهرة شروحاتها المختلفة الكثيرة.
  ٣. إبراز شخصية الشارح، وإيضاح منزلته العلمية.
  ٤. بيان منهجه وأسلوبه وفكره وموقفه من النحويين السابقين.
  ٥. استكمال تحقيق المخطوط؛ فقد حقق القسم الأول الأخ طلال الحسائي، وحقق القسم الثاني الأخ خالد السلمي، وعملت على تحقيق القسم الثالث، وما زال تحقيق القسم الرابع مستمراً مع الزميلة نادية الثبيتي.
- وعقدت العزم، وسألت الله المعونة والتوفيق. وقد كلفني هذا الاختيار مصاعب جمة؛ فنسخة المخطوط وحيدة لا ثانية لها، وهي نسخة فيها حواشي جانبية كثيرة وتصحيحات، بالإضافة إلى جهل ناسخها بالنحو، ويظهر هذا من أخطاء في التراكيب النحوية ومسائلها، وأيضاً عدم وجود

مؤلفات أخرى لليمني تعين على الاعتماد عليه.  
ومن الصعوبات أيضا شخصية الشارح المغمورة، مما دفعني إلى الكشف عنه وعن مذهبه النحوي، وإنزاله منزلته المناسبة بين العلماء، إذ كانت مصادر ترجمته قليلة جدا مقابل غيره من النحاة.  
كل هذا دفعني إلى مراسلة مكتبة صنعاء ومكتبة الأحقاف باليمن لعلني أظفر بنسخة أخرى، أو ترجمة وافية عن المؤلف، ولكن لم أحظَ برد.  
فاستعنتُ بالله، واعتمدت على الإمكانيات المتاحة لدي، في سبيل النهوض بالنص وخدمته.  
ولا أذكر هذه الصعوبات امتنانا، فالعلم خليق أن تبذل له الأوقات، وتشهد له الهمم وإنما أذكرها اعتذارا عما يعتري العمل من خطأ أو سهو، فالله أسأل التوفيق والتسديد.  
وأما خطة البحث فقد قسمتها إلى قسمين؛ قسم للدراسة، وقسم للتحقيق.

أولا: قسم الدراسة وقد اشتمل على تمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة.  
التمهيد: عرضت فيه بإيجاز ترجمة لابن الحاجب والشارح، والحياة الدينية والسياسية والعلمية في عصر الشارح.  
المبحث الأول: شرح اليمني على الكافية وفيه، موضوع الشرح، ومنهج الشرح، و مصادر الشرح، وشواهد الشرح.  
المبحث الثاني: موقف اليمني من السابقين، وفيه: موافقاته لهم، ومخالفته لهم.  
والمبحث الثالث: استدراكاته وترجيحاته.  
الخاتمة: لخصت فيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث.  
أما القسم الثاني فقد تضمن النص المحقق مسبقا بمنهج التحقيق، ووصف المخطوط وتوثيق المخطوط، ونماذج منه متلوا بالفهارس الفنية الشاملة.

وفي نهاية المطاف وبعد أن اكتمل البحث واستوى على سوقه، كان لزاما علي أن أقف وقفة تقدير وإجلال واحترام إلى من علماني الخير وغرسا في حب العلم، أعطيتاني ما لا يصفه القلم، أو يفقه الكلم، والذي الحبيبي ووالدتي الحبيبة.  
وإلى نصفي الآخر، الذي تحمل أعباء البحث بالرغم من كثرة أعماله زوجي الغالي.

وإلى أساتذتي بدءاً بالأستاذ الدكتور عبد الكريم عوفي مرشدي وموجهي الأول، والأستاذ الدكتور علي توفيق الحمد الذي رافقني في مرحلة قراءة المخطوط، و الدكتور حسن عربود الذي رافقني في مرحلة ضبط النص وثوثيقه، و الأستاذ الدكتور عبدالله نجدي الذي رافقني في مرحلة الدراسة ومراجعة البحث وتسليمه .

وإلى الأستاذ الدكتور سعد الغامدي الذي لم ييخل عليّ بعلمٍ أو فائدةٍ خلال مرحلة إعداد البحث، فلكم مني جزيل الشكر والعرفان وأعاني الله على حمل جميلكم على عاتقي ماحيت. وإلى جامعة أمّ القرى ممثلة بعمادتها ورئيس قسمنا الموقر الدكتور محمد دغريري. وإلى لجنة المناقشة الشكر الجزيل على تفضلهما قبول مناقشة هذه الرسالة، والمكونة من علمين بارزين في جامعتنا، شيخي ومعلمي الأستاذ الدكتور محسن العميري، والدكتور سعيد القرني. وإلى المسؤولين في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الرسمية، ومركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة، ومنسوبات المكتبة المركزية في جامعة الملك عبدالعزيز فجزاهم الله عني خير الجزاء.

إلى كل هولاء الأفاضل وإلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة من والدي الحبيين وزوجي الغالي، وأبنائي وإخوتي وزميلاتي بخالص الشكر والثناء. أسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

## القسم الأول

قسم الدراسة ويسبقه تمهيد تحدث فيه عن ابن الحاجب وكافيه والشارح اليمني وشرحهم، مع بيان للحالة السياسية والدينية في عصر الشارح أما الدراسة فتشتمل على ثلاثة مباحث :

- المبحث الأول: شرح اليمني على الكافية وفيه، موضوع الشرح، ومنهج الشرح، ومصادر الشرح، وشواهد الشرح.
- المبحث الثاني: موقف اليمني من السابقين، وفيه: موافقاتهم، ومخالفاتهم.
- المبحث الثالث: أسند رواياته، وتوجيهاته.
- الخاتمة .

## التَّحْصِيدُ وقفه مع ابن الحاجب وكتابه الكافية

### ابن الحاجب النحوي:

أولاً: اسمه ومولده ونشأته<sup>(١)</sup>:

"هو أبو عمرو عثمان بن عمر الدؤيني الأصل الإسناي المولد، المقرئ المالكي النحوي الأصولي صاحب التصانيف المنقحة. المعروف بابن الحاجب. ولد سنة سبعين أو إحدى وسبعين - هو شك - بإسنا<sup>(٢)</sup> من عمل الصَّعيد. "<sup>(٣)</sup> اشتغل بالقاهرة في صغره، وحفظ القرآن، وقرأه بالسبع، ولازم العلماء حتى أتقن الأصول والعربية.<sup>(٤)</sup>

ثانياً: شيوخه<sup>(٥)</sup>:

تتلمذ على عدد كبير من علماء عصره وشيوخه منهم:

١- القاسم بن فيرة الشاطبي (ت ٥٩٠هـ).

٢- أبو الفضل الغزنوي (ت ٥٩٩هـ).

٣- أبو الجود اللخمي (٦٠٥هـ).

٤- أبو الحسن الأبياري (ت ٦١٨هـ).

ثالثاً: تلامذته<sup>(٦)</sup>:

١- ابن العماد (ت ٦٥٨هـ).

٢- الرضي القسطنطيني (ت ٦٩٥هـ).

٣- ابن مالك (٦٧٢هـ).

رابعاً: مؤلفاته: قال ابن خالكان: "وكلّ تصانيفه في غاية الحسن والإفادة"<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير ٥٥١/١٤، وفيات الأعيان ٢٤٨/٣، والبداية والنهاية لابن كثير ١٧٦/١٣،

وبغية الوعاة ١٣٤/٢، وشذرات الذهب ٢٣٤/٥، والأعلام ٢١١/٤، وغيرها.

(٢) إسنا: بالكسر ثم السكون ونون وألف مقصورة: مدينة بأقصى الصعيد، وليس وراءها إلا أدفو وأسوان، وهي على شاطئ من

الجانب الغربي معجم البلدان ١٨٩/١.

(٣) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ٥٥١/١٤.

(٤) ينظر بغية الوعاة ١٣٤/٢، والبداية والنهاية ١٧٦/١٣، بتصرف.

(٥) ابن الحاجب النحوي ص ٤٢-٤٤.

(٦) المرجع السابق ٤٤-٤٩.

(٧) وفيات الأعيان ٢٥٠/٣.

منها: مقدمة الكافية في النحو، شرح الكافية، مقدمة الشافية في الصرف، شرح الشافية، الوافية نظم الكافية، الإيضاح شرح المفصل، الأمالي النحوية، وغيرها<sup>(١)</sup>.

خامسا: وفاته:

توفي في الإسكندرية عام (٦٤٦هـ)<sup>(٢)</sup>.

### الكافية في سطور

هي مقدمة من مقدمات النحو المهمة، تختلف كثيرا عن ما صنفه النحاة الأوائل كسيبويه والمبرد وغيرهما. "تمثل طورًا جديدًا من أطوار التأليف النحوي بعد مفصل الزمخشري"<sup>(٣)</sup> "وقد خطت الدراسات النحوية والصرفية خطوة عظيمة في زمن ابن الحاجب، الذي طوّر الاتجاه التعليمي، وجمع في (الكافية) بين تطوير المنهج وشمولها لجميع المقاصد النحوية، فجاءت صغيرة الحجم نتيجة لحذف المناقشات الجانبية التي تجلب الصعوبة والملل للمتعلم؛ لذلك كانت محط أنظار النحاة المعاصرين لمصنفها والمتأخرين عنه، وقد تناولوها بالشرح والتعليق."<sup>(٤)</sup>

وقسم ابن الحاجب في كافيته أبواب النحو على ثلاثة أقسام: قسم للأسماء، والقسم الثاني للأفعال، والقسم الثالث: للحروف.

وقد حصر د. جمال مخيمر في تقديمه لشرح ابن الحاجب الشروح، فبلغت مائة وعشرة شروح<sup>(٥)</sup>، مع تنوع أقاليمهم من مصر والشام واليمن، وما بين أيدينا هو مخطوط يماني شرح صاحبه متن الكافية.

ومن أشهر شروح الكافية:

١- شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب (٦٤٦هـ)

٢- شرح رضي الدين الأسترباذي (ت ٦٨٦هـ).

٣- الفوائد الضيائية للنجمي (ت ٨٩٨هـ).

(١) الأعلام ٢١١/٤، بتصرف.

(٢) وفيات الأعيان ٢٥٠/٣.

(٣) ذكره د. جمال مخيمر في مقدمته في شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ١/٤٤-٥٦.

(٤) ذكره د. موسى بن أي علوان العلي في مقدمته في شرح الوافية نظم الكافية ص ٢٦.

(٥) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ١/٤٣.

## وقفه مع الشيعة<sup>(١)</sup>

أولاً: اسمه ونسبه ولقبه ومذهبه العقدي:

هو محمد بن أحمد بن حسن بن علي بن داوود الحسني اليمني<sup>(٢)</sup>. يُلقب بجمال الدين<sup>(٣)</sup>.  
 وجده الإمام الحسن بن علي، الأمير الملقب بالتاصر<sup>(٤)</sup>.  
 وابنه العلامة الأديب علي بن محمد بن أحمد ابن الإمام الحسن بن علي بن داوود  
 الحسني (ت ١١٠٧ هـ)، كان سيداً سرياً هماماً أديباً حوى كلّ غريب وأتى بكلّ عجيب، سما بهيمته  
 علي السماك<sup>(٥)</sup> ورقى علي مناكب الأفلاك<sup>(٦)</sup>.  
 وأما عن مذهبه العقدي فأغلب الظنّ أنه زيدي المذهب<sup>(٧)</sup>، ويظهر ذلك من قوله لعلي  
 رضي الله عنه (عليه السلام)<sup>(٨)</sup>، و أيضاً كانت نشأته بصعدة، وكانت حصن الإمامة الزيدية  
 الحصين، تواصل وجودها وتؤكد حقها في الحكم<sup>(٩)</sup>.

ثانياً: مولده:

لم أقف على تاريخ ولادته فيما وقع تحت يدي من المصادر.

ثالثاً: نشأته:

جاء في خلاصة الأثر أنه: "نشأ علي العلم والصلاح بعد موت أبيه"؛ نتيجة للنهضة الفكرية  
 التي كانت موجودة في عصره. ثم يقول المحبي: "وصبر علي مشاق الوقت وقاسى في عنفوان  
 شبابه أموراً صبر لها حتى أفضت به إلى محل من الخير لا يدرك. وقرأ بصنعاء وصعدة وكان كثير  
 المذاكرة وحضرته معمورة بالفضلاء، ومع ذلك فهو يقود المقاب ويشارك في المهمات كأحد أولاد

(١) ترجمت له ترجمة موجزة؛ لأنني مسبوقة بتحقيق قدر من المخطوط.

(٢) ينظر ترجمته في خلاصة الأثر ٣/٣٨٤، وهدية العارفين ٦/٢٨٦، والأعلام ٦/١١١، ومعجم المؤلفين ٨/٢٥١.

(٣) ينظر تحفة الدهر ١٢٠-١٢١.

(٤) تاريخ اليمن السياسي ص ٣٢٢.

(٥) السّمّاك: نجم معروف. اللسان (سمك) ٧/٢٥٩.

(٦) ملحق البدر الطالع المجلد الثاني/ ١٧٧.

(٧) هم أتباع زيد بن علي بن الحسين رضي الله عنهم، طمحت نفسه إلى استرداد الخلافة، فخرج علي الخليفة الأموي هشام بن عبد

الملك، ولكن أتباعه خذلوه وتفرّقوا عنه فقتل وصلب، ثم أحرق جسده.

والزيدية أقرب فرق الشيعة إلى الجماعة الإسلامية، إذ أنها لم تغل في معتقداتها، ولم يُكفّر الأكثرون منها أصحاب رسول الله صلى

الله عليه وسلم، ولم ترفع الأئمة إلى مرتبة الإله أو إلى درجة النبيين. التفسير والمفسرون للذهبي ٧/٢-٨.

(٨) ينظر النص المحقق ص ٨٤.

(٩) العثمانيون والإمام القاسم بن محمد بن علي في اليمن ص ١٧.



القاسم بن محمد وكان لا يعد نفسه إلا منهم ولا يعدونه هم إلا من أجلهم ولم يزل مع السيد الحسن بن الإمام حال خلائق معه وعلا صيته في العلم والجاه والرياسة" (١).

رابعاً: شيوخه وتلاميذه:

لم أجد فيما وقع تحت يدي من المصادر من يصرح بشيوخه ، ولكن يتضح لي من خلال تحقيق الجزء الثالث من شرحه للكافية، أنه لم يتلمذ مباشرة على شيوخ النحو، وإنما كانت دراسته وطلبه للعلم من خلال قراءة كتب النحاة الأوائل ككتاب سيبويه ومعاني القرآن للأخفش والفراء ومؤلفات الفارسي، والمتأخرين أمثال ابن مالك والرضي. والذي ساقني لهذه النتيجة أنه لم يصرح بنقل عن أي شيخ له، كما فعل مع النحاة الأوائل في نقله من نصوص لهم.

ولم تصرح المصادر عمن تتلمذ على يديه. ولكن مجالسه كانت معمورة بالفضلاء كما قال المحبي في خلاصة الأثر "حضرته معمورة بالفضلاء" (٢).

خامساً: مصنفاته:

ترك لنا مصنفين: أحدهما: شرح لكافية ابن الحاجب في النحو، وهو الذي أعمل على تحقيق الجزء الثالث منه. والآخر: شرح الهداية للمرغنياني في فروع الفقه الحنفي (٣) وله نظم جيد في ديوان (٤).

سادساً: مناصبه (٥):

تولي العدين (إقليم واسع باليمن) ثم كان من أعيان دولة الإمام المتوكل على الله إسماعيل ابن القاسم، فؤلاه مع العدين إمارة (حيس) (٦) وبندر (المخا) (٧).

سابعاً: ثناء العلماء عليه:

قال المحبي: "وبالجملة فمحاسنه وفضائله كثيرة." (٨)

وذكر صاحب تاريخ اليمن المؤرخ عبدالله الوزير (ت ١١٤٧ هـ) "كان رئيساً كاملاً، وضرغاماً بأسلاً،

(١) ينظر خلاصة الأثر ٣/٣٨٤.

(٢) خلاصة الأثر ٣/٣٨٤.

(٣) هدية العارفين ٢/٢٨٦، والأعلام ٦/١١١.

(٤) الأعلام ٦/١١١.

(٥) طبق الحلوى ١/١٣٣.

(٦) حيس: بلد من نواحي زبيد باليمن، بينها وبين زبيد نحو يوم، وهي أرض واسعة. ينظر معجم البلدان ٢/٣٣٢.

(٧) المخا: موضع باليمن بين زبيد وعدن بساحل البحر الأحمر. ينظر معجم البلدان ٥/٦٧.

(٨) خلاصة الأثر: ٣/٣٨٥.

القاسم بن محمد وكان لا يعد نفسه إلا منهم ولا يعدونه هم إلا من أجلاتهم ولم يزل مع السيد الحسن بن الإمام حال خلاق معه وعلا صيته في العلم والجاه والرياسة" (١).

رابعاً: شيوخه وتلاميذه:

لم أجد فيما وقع تحت يدي من المصادر من يصرح بشيوخه ، ولكن يتضح لي من خلال تحقيق الجزء الثالث من شرحه للكافية، أنه لم يتلمذ مباشرة على شيوخ النحو، وإنما كانت دراسته وطلبه للعلم من خلال قراءة كتب النحاة الأوائل ككتاب سيبويه ومعاني القرآن للأخفش والفراء ومؤلفات الفارسي، والمتأخرين أمثال ابن مالك والرضي. والذي ساقني لهذه النتيجة أنه لم يصرح بنقل عن أي شيخ له، كما فعل مع النحاة الأوائل في نقله من نصوص لهم. ولم تصرح المصادر عن تتلمذ على يديه. ولكن مجالسه كانت معمورة بالفضلاء كما قال المحيي في خلاصة الأثر "حضرته معمورة بالفضلاء" (٢).

خامساً: مصنفاته:

ترك لنا مصنفين: أحدهما: شرح لكافية ابن الحاجب في النحو، وهو الذي أعمل على تحقيق الجزء الثالث منه. والآخر: شرح الهداية للمرغنياني في فروع الفقه الحنفي (٣) وله نظم جيد في ديوان (٤).

سادساً: مناصبه (٥):

تولي العدين (إقليم واسع باليمن) ثم كان من أعيان دولة الإمام المتوكل على الله إسماعيل ابن القاسم، فؤلاه مع العدين إمارة (حيس) (٦) وبندر (المخا) (٧). سابعاً: ثناء العلماء عليه:

قال المحيي: "وبالجملة فمحاسنه وفضائله كثيرة" (٨).

وذكر صاحب تاريخ اليمن المؤرخ عبدالله الوزير (ت ١١٤٧ هـ) "كان رئيساً كاملاً، وضرغاماً بأسلاً،

(١) ينظر خلاصة الأثر: ٣/٣٨٤.

(٢) خلاصة الأثر: ٣/٣٨٤.

(٣) هدية العارفين ٢/٢٨٦، والأعلام ٦/١١١.

(٤) الأعلام ٦/١١١.

(٥) طبق الحلوى ١/١٣٣.

(٦) حيس: بلد من نواحي زبيد باليمن، بينها وبين زبيد نحو يوم، وهي أرض واسعة. ينظر معجم البلدان ٢/٣٣٢.

(٧) المخا: موضع باليمن بين زبيد وعدن بساحل البحر الأحمر. ينظر معجم البلدان ٥/٦٧.

(٨) خلاصة الأثر: ٣/٣٨٥.

## الحياة السياسية والدينية والفكرية

### في اليمن في عصر المؤلف

#### أولاً: الحياة السياسية:

بعد سقوط دولة المماليك في مصر عام (٩٢٣هـ)، علم المماليك الموجودون داخل اليمن بسقوط دولتهم، وسارعوا بالاعتراف بالسيادة العثمانية الجديدة على جميع المناطق. وبدأ العثمانيون بالتوسع داخل الأراضي اليمنية، مما أدى إلى وقوع الصدام بينهم وبين حكام اليمن. فاستمرت الحروب بينهم، إلى أن تم جلاء العثمانيين عن اليمن عام (١٠٤٥هـ)، كاستجابة طبيعية لما فرضته عليهم الظروف الخارجية - وهي الخسائر الفادحة في الأموال والأرواح التي تكبدتها القوات العثمانية قرابة قرن من الزمان، وأيضاً ضعفت نفوذهم في مصر وظروف اليمن الداخلية وهي المقاومة العنيفة التي قامت بها قوات الإمام المؤيد بالله محمد بن القاسم ضدهم.

وبجلاء العثمانيين في نهاية عام (١٠٤٥هـ)، دخلت اليمن مرحلة تاريخية جديدة باعتبارها دولة مستقلة.<sup>(١)</sup>

#### ثانياً: الحياة الدينية:

أهل اليمن عموماً من المسلمين؛ غير أنهم ينقسمون إلى قسمين: إلى شيعة هم أتباع المذهب الزيدي، وهم يجتمعون فوق الجبال، وخاصة في شمال الهضبة. وقسم آخر وهم السنة وهم يتبعون المذهب الشافعي، وهم يسكنون السهول والهضبة الجنوبية والوسطى.<sup>(٢)</sup>

ولقد ساعد المذهب الزيدي على خلق وحدة بشرية مترابطة في تاريخ اليمن منذ ظهوره، وظهرت أهمية هذا المذهب في فترة الحكم العثماني الأول وما يليها، إذ كان هو التنظيم القوي الذي اصطدم به العثمانيون في اليمن.<sup>(٣)</sup>

(١) الإمام المتوكل على الله إسماعيل بن القاسم ودوره في توحيد اليمن ص ٣٨-٥٠، بتصرف.

(٢) تكوين اليمن الحديث ص ٢٣.

(٣) العثمانيون والإمام القاسم بن محمد بن علي في اليمن ص ١٧.

### ثالثاً: الحياة الفكرية:

لقد شاعت العلوم الدينية وبعض علوم اللغة والأدب في هذا العصر، إذ كان دور الإمام القاسم مهماً في النهضة الفكرية، فاهتم بالعلوم الدينية واللغوية وكانت له اليد الطولى في تأليف العديد من المصنّفات.

ونهج أبناء الإمام القاسم نهج والدهم في الاهتمام بالحياة الفكرية، فكان الإمام المؤيد بالله محمد بن القاسم يسعى في نشر العلم بين أبناء اليمن، فبنى المدارس وشجّع الطلاب على البحث والدراسة، ورصد لهم المكافآت المالية، فانتشر العلم وسادت المعرفة.

وكذلك اهتم أخواه الحسن والحسين بالعلم والتأليف، وجاء بعدهم الإمام إسماعيل ونهج نهج أبيه وإخوته<sup>(١)</sup>.

ولقد اهتم الإمام إسماعيل بن القاسم بتنشيط الحياة الفكرية، ولا ننسى الإشارة إلى أنّ شارحنا كان أحد أعيانه-كما سبق-. وكان يعقد المجالس بين العلماء، على اختلاف مذاهبهم العقدي.

(١) الإمام المتوكل على الله إسماعيل بن القاسم ودوره في توحيد اليمن ص ١٤٩-١٥١، بتصرف.

## المبحث الأول: شرح اليميني على الكافية

### أولاً: موضوع الشرح:

- هو كتاب يشرح مقدمة مهمة في النحو، سمّاه: (بغية الطالب وزلفة الراغب لمعرفة معاني كافية ابن الحاجب).

وألّفه في القرن الحادي عشر الهجري، والتزم الشارح تقسيم المصنّف لموضوعات الكتاب، و اشتمل هذا الجزء على المبنّيات من الأسماء وقسم الأفعال إلى الفعل المتعدّي وغير المتعدّي. وبسبب تلف جزء كبير من اللوحة الأولى والذي يحتوي على مقدمة الكتاب، لم يتسن لي معرفة سبب التأليف؛ ولكن نستطيع استنباط ذلك من عنوان الكتاب وطريقة الشرح، فمن عنوان الكتاب وطريقة الشارح يدل على أن هدفه تعليم النحو لمن يطلبه، فاعتمد في شرحه الشرح التعليمي.

ولهذا الكتاب قيمة علمية كبيرة؛ إذ جمع بين دفتيه المسائل النحوية الخلافية، باسقاط آراء النحاة فيها، واضعاً سيوياً نصب عينيه إذ كانت أراؤه تنصدر أغلب المسائل النحوية، معللاً لبعض المسائل فيها، مستشهداً على الأقوال والأحكام بطائفة كبيرة من الشواهد على اختلاف أنواعها للقرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب شعره ونثره. فأصبح كتابه مرجعاً موضحاً لآراء النحاة، والشواهد النحوية.

### ثانياً: منهج المؤلف وأسلوبه:

أولاً: منهجه وسأوضحه في النقاط التالية:

أ. تعامله مع المتن:

التزم في شرحه طريقة واحدة وهي مزج المتن بالشرح؛ يفسّر غريبه إن وجد، يبسط مسائله، يذكر أقوال العلماء فيه، ثم يستشهد له.

ب. الحدود والتعريفات:

اهتم اليميني بالحدود والتعريفات في بداية كل باب، وكان يستدرك على ابن الحاجب في تعريفاته لبعض الأبواب. من ذلك استدراكه على المصنّف في باب اسم الفاعل، حين عرف اسم الفاعل بما اشتق من فعل لمن قام به بقوله: فكان الأنسب أن يقول<sup>(١)</sup>: "لما قام به؛ لأن (من) لما يعقل فيه مما دون (من)". ثم اعتذر اليميني لابن الحاجب فقال: "ولعلّه قصد التغليب".

(١) ينظر النص المحقق ص ١١٠.

## ت. التعليقات:

تنقسم العلل إلى قسمين: علة تطرد على كلام العرب، وتنساق إلى قانون لغتهم. وعلة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم. وهم للأولى أكثر استعمالاً، وأشدُّ تداولاً<sup>(١)</sup>.

وقد أكثر اليمني من القسم الأول، فنجد عنده علة قياس مثل: ما ذكره في باب اسم التفضيل فيمن يحذف همزة (أفعل) فقال<sup>(٢)</sup>: "ولا تحذف همزة (أفعل)، وقول الأحوص: [من البسيط]

قَدْ زَادَنِي كَلْفًا بِالْحَبِّ أَنْ مَنَعْتُ وَحِبُّ شَيْءٍ إِلَى الْإِنْسَانِ مَا مُنِعَا

شاذ؛ لحذف الهمزة من (أحب)، وكان القياس (وأحب شيء)، ويقال في التعجب: ما أخير زيداً! وما أشره!.

وعلة نقيض مثل: تسمية المقصور بهذا الاسم لأنه ضد الممدود، فقال: "والمقصود ما لزم آخره ألف مفردة لازمة، ويسمى مقصوراً؛ لأنه ضد الممدود، أو لأنه محبوس من الحركات والقصر الحبسي.<sup>(٣)</sup>

وعلة تغليب نحو: القمران، للشمس والقمر، والحسانان للحسن والحسين. يقول اليمني: "وأما نحو: القمران للشمس والقمر، والحسانان للحسن والحسين، فجعل القمر اسماً للشمس والحسن اسماً للحسين من باب التغليب للمذكر والمؤنث، والأكبر على الأصغر.<sup>(٤)</sup>

وإنما قدّم المذكر على المؤنث لخفته، وأراد بالأكبر أن الحسن أكبر من الحسين سناً. يقول ابن الشجري: "أنهم أجروا المختلفين مجرى المتفقين، بتغليب أحدهما على الآخر، لخفته أو شهرته، جاء ذلك مسموعاً في أسماء صالحة، كقولهم للأب والأم: الأبوان، وللشمس والقمر: القمران، ولأبي بكر وعمر رضي الله عنهما: العمران، غلبوا القمر على الشمس لخفة التذكير، وغلبوا عمر على أبي بكر، لأن أيام عمر امتدت فاشتهرت.<sup>(٥)</sup>

(١) الإصحاح في شرح الاقتراح ص ٢٢٧.

(٢) ينظر النص المحقق ص ١٣٢.

(٣) ينظر النص المحقق ص ٧٧-٧٨.

(٤) ينظر النص المحقق ص ٧٧.

(٥) ينظر الأمالي الشجرية ١٩/١.

## ث. الحوار النحوي:

وهو الحوار القائم بين المتكلم والمخاطب، وهذا الأسلوب نجده كثيرا عند الشراح ومنهم شارحنا. يستفهم ثم يجيب، ولا يخفى علينا ما يحدثه هذا الأسلوب من تشويق واستحضار الإجابة في ذهن القارئ. من ذلك قوله في باب نصب الفعل المضارع<sup>(١)</sup>: "فإن قيل: إذا صار الفعل بمعنى المصدر (بأن) المقدرة فكيف يصح الحمل؟ قيل: على حذف المضاف من الاسم، أي: ما كان صفة الله تعذيبهم، أو من الخبر، أي: ما كان الله ذا تعذيبهم، أو على تأويل المصدر باسم الفاعل، أي: ما كان الله معذبهم، فلا يجيء في خبر منفي، غير كان ماضيا على الأصح".

## ج. التحليل اللغوي:

المتأمل لهذا الشرح يجزم أنّ للشارح اهتماما لغويا كبيرا، وهذا يدل على سعة اطلاعه بالمعاجم اللغوية. فنجده يقف عند بعض الكلمات اللغوية، بينها ويستشهد عليها. من ذلك: قوله في حمار قبان: "حمار قبان لدوية صغيرة لاصقة بالأرض كثيرة الأرجل."<sup>(٢)</sup>

## ح. التحليل البلاغي:

تظهر لنا ألفاظ بلاغية في شرحه. من ذلك قوله في باب فعل الأمر: "صيغة" يصح أن يطلب بها الفعل " فشمّل المطلوب من الفعل ، إمّا على سبيل الاستعلاء ، ك: ﴿ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ [الأنعام: ٧٢] ، وهو المسمى أمراً عند أهل الأصول، أو على وجه الخضوع، وهو المطلوب من الباري تعالى نحو: (اللهم ارحمني)، أو الالتماس وهو المطلوب من المساوي، وغير المطلوب كالإباحة، نحو قوله تعالى: ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا ﴾ [الأعراف: ٣١]، والتهديد، نحو: ﴿ أَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ ﴾ [فصلت: ٤٠]."<sup>(٣)</sup>

## خ. الإحالات والاحترازا:

الإحالات وهي أن يحيل المؤلف القارئ لقضية قد ذكرها في باب قبلها أو سيفصل القول فيها في باب بعده؛ خشية الوقوع في التكرار. وهي إحالات تدل على دقته وإحاطته وربط أجزاء الكتاب ببعض. من ذلك ما قاله في باب النكرة والمعرفة في دخول (أل) على الحال إذ قال: "والحال ك: (الجماء الغفير). والتميز ك: (طبت النفس)، وقد سبق تحقيق الحال والتميز في

(١) ينظر النص المحقق من الرسالة ص ١٧٧.

(٢) ينظر النص المحقق من الرسالة ص ٤٤.

(٣) ينظر النص المحقق من الرسالة ص ٢٠٧.

بأيهما<sup>(١)</sup>.

وأيضاً في باب اسم الفاعل فقال: "والاعتماد عند جمهور البصريين يعني: اعتماد الاسم على أحد ما سندكر إن شاء الله<sup>(٢)</sup>".

أما الاحترازات فهي كثيرة عنده حتى يقي القارئ من الخلط، نحو قوله في باب المذكر والمؤنث: "وإذا أسند إليه الفعل الضمير عائد إلى المؤنث حقيقياً أو غيره، مع فصل أو بغير فصل، فبالتاء للإشعار بأن الفاعل مؤنثاً من أول الأمر، وأنت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار، يحتز بالظاهر عن المضمّر، وبالحقيقي عن غير الحقيقي إن شئت أتيت بها فتقول: طلعت الشمس واشتدت الظلمة، وهو المختار، وإن شئت حذفتهما وقلت: طلع الشمس واشتد الظلمة، على غير المختار."<sup>(٣)</sup>

د. اللغات:

أورد الشارح كثيراً من لغات القبائل، وكان يرجح الأوضح منها في حال تعارض لغتين، نحو قوله في باب العدد في كسر شين (عشرة): "وتميم تكسر الشين من عشرة للمؤنث هرباً من توالي أربع فتحات فيما هو كالكلمة الواحدة، مع امتزاجها بالتيّف الذي في آخره فتحة، فعدلوا من فتح وسطها إلى كسره. والحجازيون يسكنون الشين؛ لأنه لما جمع ما ذكر أزالوا التعليل بسكون الوسط هرباً من إزالة ثقل بثقيل فلذا كانت أفصح<sup>(٤)</sup>".

ولا بأس في قبول لغتين على نفس الكلمة؛ لأن تميماً قبيلة شهد لها بالفصاحة، وكفى بالقرآن شاهداً لها بفصاحتها، فقد قرئت بعض آياته بلغتهم؛ مثل الإدغام في بعض الحروف، وهي من سمات لغتهم، أما الحجازيون فالفك. وبهما جميعاً ورد في التنزيل: فجاء على لغة تميم ﴿مَنْ يَرْتَدَّ﴾ [المائدة: ٥٤] ﴿وَمَنْ يُشَاقَّ﴾ [الحشر: ٤].

وعلى لغة الحجاز الفك: ﴿إِنْ تَمَسَّكُمْ حَسَنَةٌ﴾ [آل عمران: ١٢٠] ﴿وَمَنْ يَحِلَّلْ عَلَيْهِ عَضْبِي﴾ [طه: ٨١]. ﴿مَا هُرِبَ أُمّهَاتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢]: تعمل ما النافية عمل كان في لغة الحجازيين خلافاً للتميميين الذين لا يعملونها. وعلى لغة الحجازيين (ما هن أمهاتهم) بالنصب. وقرأ

(١) ينظر النص المحقق من الرسالة ص ٣٩.

(٢) ينظر النص المحقق من الرسالة ص ١١٢.

(٣) ينظر النص المحقق من الرسالة ص ٦٨.

(٤) ينظر النص المحقق من الرسالة ص ٥٣.



المفضل بن عاصم<sup>(١)</sup>: "ما هن أمهاتهم" بضم التاء على لغة تميم .

د.التنبيهات:

سلك فيها الشارح مسلك الأشموني في شرحه على الألفية، فكان يختم بعض الأبواب بالتنبيهات، واحتوت بعض هذه التنبيهات على استدراكات على ابن الحاجب<sup>(٢)</sup>، وترجيحات.

ثانيا: أسلوبه:

أما عن أسلوبه فهو واضح العبارة سهل التركيب، التزم في شرحه أسلوبا وسطا من غير إطالة مملة ولا إيجاز مخل. و يتضح من خلال بعض ألفاظه مثل: (الاستقراء، والسماع، والقياس). تأثره بألفاظ أصول الفقه، ولا عجب في ذلك إذ له شرح في الفقه الحنفي.

(١) ينظر البحر المحيط ١٠/١٢١.

(٢) ينظر النص المحقق من الرسالة ص ٨٢.

الكتاب: مصباح الأدب:

- يعدُّ شرح اليميني شرحاً زاخراً بالنصوص القيّمة لكثير من النحاة المتقدمين والمتأخرين،  
إذ جعل المشهورين منهم نصب عينيه في الشرح.

١- سيبويه :

يُعد كتاب سيبويه من أول المصادر النحوية الأصيلة؛ إذ تصدرت معظم المسائل من أقواله  
في الكتاب، أو يذكره لحسم الخلاف في القضية ولا يخفى علينا ما لكتابه من أثر كبير في  
الدرس النحوي .

وقد تردد ذكره في هذا الشرح كثيراً إذ بلغ في هذا الجزء خمسا وثلاثين مرة<sup>(١)</sup>.  
وهو في نقله نصوصاً من الكتاب، ينقل من النحاة الوارد ذكرهم في الكتاب منهم: الخليل بن  
أحمد الفراهيدي، ويونس أيضاً<sup>(٢)</sup>.

٢- الأخفش والفراء والزجاج:

أكثر اليميني من ذكر آراء أصحاب معاني القرآن، الأخفش والفراء والزجاج، سواء كانت  
في معانيهم أم نقلها عنهم تلامذتهم؛ ولكن آراء الأخفش زادت عن آراء الفراء والزجاج.  
فبلغ ذكر الأخفش اثنتي عشرة مرة، وبلغ ذكر الفراء إحدى عشرة مرة، وبلغ ذكر الزجاج أربع  
مرات.

٣- المبرد:

وكتابه المقتضب ، ولم يصرح بكتابه ، ولكن كان يكتفي بذكر رأيه<sup>(٣)</sup>، فبلغ ذكره ست  
مرات.

٤. الفارسي:

لم يغفل الشارح عن مكتبة أبي علي الفارسي المعمورة، فذكره أربع مرات.

٥. الزمخشري:

وكشافه ومفصله فذكره خمس مرات، وقد صرح بالكشاف<sup>(٤)</sup>، ولم يصرح بمفصله.

(١) ينظر النص المحقق ص ٣٦، ٦٧، ١٢٠.

(٢) ينظر النص المحقق ص ٣٦، ١٤٥.

(٣) ينظر النص المحقق ص ٦٨، ٧٩ .

(٤) ينظر النص المحقق ص ١٥٦.

٦. ابن الحاجب:

ومصنفاته كشرح الكافية، وشرح الإيضاح على المفصل، وأماليه. وكان يسميه في شرحه المصنّف فبلغ ذكره في هذا الجزء اثنتي عشرة مرة. وذكره مرة واحدة بابن الحاجب<sup>(١)</sup>.

٧. ابن مالك:

يلاحظ في شرح اليميني تأثره بمدرسة ابن مالك، فبلغ ذكره ثمان مرات.

٨. شراح الكافية:

تأثر تأثراً واضحاً بشروح الكافية، وفي مقدمتها شرح المصنّف، ويليهِ شرح الرضي، ونقل من الرضي كثيراً، فبلغ ثلاث عشرة مرة، ونجده يصرح ببعضها<sup>(٢)</sup>، ولم يصرح بأخرى. وكذلك الجامي صاحب الفوائد الضيائية فقد أكثر النقل منه، وصرح بذلك في موضعين<sup>(٣)</sup>، ولم يصرح بغيرها.

٩. الحماسة:

يعد كتاب الحماسة مصدراً مهماً لليميني، فنقل منه بعض الأبيات الشعرية، وقد صرح بذلك مرة واحدة فقط<sup>(٤)</sup>، ولم يصرح بالباقي.

١٠. المعاجم:

شرحه للألفاظ دليل واضح على سعة اطلاعه بالمعاجم فصّح ببعضها، منها، الصحاح للجوهري<sup>(٥)</sup>، والعباب الزاخر للصاغاني<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر النص المحقق ص ١٨٩.

(٢) ينظر النص المحقق ص ٣٦، ٩٤.

(٣) ينظر النص المحقق ص ١٤٦، ٢٠٥.

(٤) ينظر النص المحقق ص ١٦٠.

(٥) ينظر النص المحقق ص ٥٦.

(٦) ينظر النص المحقق ص ٢١٨.

### زايها: شواهد الشرح:

قامت قواعد النحو العربي على القرآن الكريم ، والحديث الشريف، وكلام العرب شعره ونثره. واتخذوها مقياسا لأحكامهم، لذلك اهتموا بهذه الشواهد، وتحروا الدقة فيها. وفي هذا الشرح نجد عددا لا يستهان به من الشواهد، أوجزها بما يلي:

#### أولا: القرآن الكريم

القرآن الكريم هو كلام الله ، الذي اشتمل على اللغة العالية الفصيحة المعجزة، نزل بلسان عربي مبين؛ لذلك كان الاستشهاد به حجة. يقول السيوطي: "أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترا، أم آحادا، أم شاذًا".<sup>(١)</sup>

ولقد اهتم الشارح هنا اهتماما كبيرا بالقرآن الكريم كأول مصدر سماعي للنحو العربي، وأغلب المسائل النحوية في هذا الشرح يرذفها بشاهد من القرآن ، ومجموع شواهد القرآن في هذا الجزء من هذا الشرح شارف على مائة وتسعة وسبعين شاهداً.

من ذلك استدلاله على جواز حذف النون من اسم الفاعل المجموع، فقال: "ويجوز حذف النون مع العمل أي النصب والتعريف باللام تخفيفا لطول صلة الألف واللام منصوبة على المفعولية، فحذفت كما في قوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾ [الحج: ٣٥]".<sup>(٢)</sup> والإضافة هنا من إضافة اسم اسم الفاعل إلى مفعوله.

وإذا تأملنا الشواهد القرآنية عنده، فلا نجده يذكر الآية كاملة ، وإنما يكتفي بذكر موضع الشاهد. وكان موقفه واضحا من القراءات القرآنية، فبلغت في هذا الجزء، خمس عشرة قراءة.

من ذلك: "استدل بقراءة حفص ﴿لَعَلَّيْ أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾ (٣٦) **أَسْبَبَ السَّمَكَاتِ فَأَطْلَعَ** ﴿ [عافر ٦٣-٣٧]، بالنصب في قراءة حفص، على جواز النصب في جواب الترجي والحاقة بالتمني".<sup>(٣)</sup>

(١) متن الاقتراح في كتاب الإصباح ص ٦٧.

(٢) ينظر النص المحقق ص ١١٩.

(٣) ينظر النص المحقق ص ١٨١.

### ثانيا: الحديث الشريف:

وهو كل ما ورد عن النبي محمد صلى الله عليه وسلم، سواء كان متواترا أم مشهورا أم آحادا.

وهو الأصل الثاني من أصول الشريعة، إذ جاءت الأحاديث شارحة لآيات القرآن الكريم، لذلك حرص الصحابة ومن بعدهم على المحافظة على أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، وتحروا الدقة في رواته، حتى ظهر لنا علم الجرح والتعديل، فصنّف علماؤه كتباً في رجال الحديث.

وبسبب تعدد رواية الحديث الواحد، ظهرت قضية الخلاف في الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، فحدث خلاف بين النحاة في الاحتجاج بالحديث، فانقسموا في ذلك إلى ثلاثة أقسام: قسم يجيز الاحتجاج به، وقسم يرفض الاحتجاج به، وقسم وسط بين القسمين السابقين.

وشارحنا وقف موقفا وسطا، إذ استشهد بالحديث الشريف، اتبع في ذلك ابن مالك، فقد بلغت الأحاديث الشريفة في هذا الجزء أحد عشر حديثا، منه: استدلاله على ثنية الجمع على معنى الفرقتين، فقال: "وقد يُثنى الجمع على معنى الفرقتين" ثم ذكر بيتا من الشعر وأردفه بحديث، فقال: وفي الحديث: "مَثَلُ الْمَنَافِقِ كَالشَّاةِ الْعَائِرَةِ بَيْنَ الْغَنَمَيْنِ"<sup>(١)</sup>.

وقد يذكر الحديث كاملا أو جزء منه، نحو استشهاده بالحديث في جمع المؤنث السالم: في قوله صلى الله عليه وآله: "في الخضروات صدقة" فإنه قد جمع بالتاء، ولم يجمع مذكّره وهو (أخضر) بالواو والنون، لغلبة الاسمىة.<sup>(٢)</sup>

(١) ينظر النص المحقق ص ٧٦.

(٢) ينظر النص المحقق ص ٩٢.

### ثالثاً: الأثر:

وهو كل ما ورد عن الصحابة وأمّهات المؤمنين رضوان الله عليهم، فقد بلغت عنده خمسة آثار.

مثل قوله في مجيء أحد بعد نفي أو استفهام عن قوم أو نسوة: وقول أبي عبيدة: "يا رسول الله، أحدٌ خير منّا؟"، أي: (أقوم؟).<sup>(١)</sup>

رابعاً: أقوال العرب (شعرا ونثراً):

أولاً: الشعر:

شواهد الشعر العربي في هذا الجزء مائتان وسبعة وأربعون شاهداً، وهو عدد كبير يدل على سعة حفظه، واهتمامه بالشعر.

أ. شعر من يحتج بهم:

"طبقات الشعراء أربع: جاهلي قديم ومُخَضَّرَم - وهو الذي أدرك الجاهلية والإسلام - وإسلامي ومُخَدَّث ثم صار المحدثون طبقات: أولى وثانية على التدرّج هكذا في الصعود إلى وقتنا هذا."<sup>(٢)</sup>

ولقد أكثر شارحنا من شعر الطبقة الأولى والثانية، فهو في ذلك يسير وفق نحاة البصرة، فنجدته استشهد بشعر زهير وامرئ القيس وعمر بن ربيعة وطرفة بن العبد، وشعراء هذيل، والمتلمّس، وتابط شرا والراعي والفرزدق وجريز والأخطل وابن هرمة وغيرهم كثير.

ب. شعر من لا يحتج بهم:

لم يقتصر استشهاده بالشعر على طبقة معينة، وإنما نجده يستشهد بشعر من لا يحتج بشعرهم كالمتنبي<sup>(٣)</sup>.

وإذا تأملنا شرحه هذا كثرة الشواهد الشعرية المتنوعة، ونجدته يذكر البيت كاملاً، وأحياناً يذكر شطراً منه<sup>(٤)</sup>، أو يكتفي بذكر موضع الشاهد<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر النص المحقق ص ٥٢.

(٢) المزهر ٣٦٩/٢ - ٣٧٠.

(٣) ينظر النص المحقق ص ١٣٥.

(٤) ينظر النص المحقق ص ٣٨.

(٥) ينظر النص المحقق ص ١١٨.

ولم تكن للشارح طريقة معينة في الشواهد الشعرية، فمنها ما ساقها شاهداً لغويًا، من ذلك:  
وحمار قبان: لدوية صغيرة لاصقة بالأرض كثيرة الأرجل. قال الشاعر:

يَا عَجَبًا قَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا      حِمَارَ قَبَانٍ يَسُوقُ أَرْبَابًا<sup>(١)</sup>

ومنها ما ساقها لأمر تعليمية، من ذلك قوله في جموع القلة: "وقد جمعها الشاعر: [من الطويل]

أَلَا إِنَّ أَفْعَالًا مِثَالًا وَأَفْعُلًا      وَفَعْلَةً لِلْجَمْعِ الْقَلِيلِ وَأَفْعَالَهُ  
كَجَمَلٍ وَأَحْمَالٍ، وَقُلْسٍ وَأَقْلَسٍ      وَفَتِيَّةٍ صِدْقٍ وَالْقِدَالِ وَأَقْدَالَهُ  
وَمَنْ جَمَعَهُ الْجَمْعَ الْمَصْحَحَ كُلَّهُ      كَرِيدُونَ وَالْهِنْدَاتُ نَحْوُكَ مُقْبِلُهُ<sup>(٢)</sup>

ومنها ما ساقها شاهداً نحويًا، وهي في معظمها شواهد نحوية معروفة، وبعضها يذكر قائلها مثل:

قوله في باب المصدر: "ومنه قول الأعشى<sup>(٣)</sup>:"

كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوْمًا لِيُوهِنَهَا      فَلَمْ يَضِرْهَا، وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعِلَ

وبعضها لا يذكر القائل منها في باب جمع المذكر السالم في جواز حذف نون الجمع فقال: "ولون الجمع للإضافة، والعلّة ما ذكر في المثنى، وقد تُحذف للضرورة كما في المثنى، أو لتقصير الصلّة، كقوله<sup>(٤)</sup>:"

الْحَافِظُ عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا      يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِهِمْ وَكَفْ

وكان يوجه كثيرا من الشواهد الشعرية، نحو ذكره في باب نصب الفعل المضارع:

"وقول الآخر:

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ، أَوْ دَوْلَاتَهَا      يُدِلُّنَا اللَّمَّةُ، مِنْ لَمَاتِهَا

فتسريح النفس، من زفرائها

(١) ينظر النص المحقق ص ٤٤-٤٥.

(٢) ينظر النص المحقق ص ٩٧.

(٣) ينظر النص المحقق ص ١١٣.

(٤) ينظر النص المحقق ص ٩١.

بنصب (فيستريح)، وإنما صرفوا ما بعدها إلى النصب، وكان حقه الرفع، لأن الأغلب فيما بعد فاء السببية الاستئناف؛ لقصد التنصيص على كونها سببية كما سبق<sup>(١)</sup>.

وبوضح الشاهد أيضا كما فعل في باب اسم الفاعل حين يعمل إن كان محلى بالألف واللام في الماضي والحال والاستقبال فيقول: "لأنه حينئذ يجري مجرى الفعل مطلقاً، لأنها موصولة، وأصلها أن توصل بفعل، إلا أنه عدل عن الفعل إلى الاسم؛ لكراهة إدخالها على الفعل، تقول: مررت بالضارب أبوه زيداً أمس، كما تقول: مررت بالضارب أبوه زيداً الآن أو غداً، ومنه قوله:

[من البسيط]

فَبِتُّ وَالْهَمُّ تَغَشَّانِي طَوَارِقُهُ      مِنْ خَوْفِ رَحْلَةٍ بَيْنَ الظَّاعِنِينَ غَدَاً

فتنصب (غداً) بالظاعنين، وهو مستقبل، وقيل يحتمل أن يكون منصوباً بـ(خوف) أو بـ(رحلة)، فلا يصح به الاستشهاد والأولى أنه منصوب بالظاعنين لكوله يليه.<sup>(٢)</sup>

وله وقفات أدبية مع بعض الأبيات يشرحها ويوضحها، نحو قوله في باب جمع المذكر السالم "في قول الشاعر:

وَمَاذَا يَدْرِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي      وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَزْتَعِينَ  
أَخُو خَمْسِينَ مَجْتَمِعَ أَشْـدِّي      وَنَجَّـذْنِي مَدَاوِرَ الشُّـؤُونِ

فإن الإعراب لو لم يكن في النون لما كانت مكسورة، بل مفتوحة.

ومعنى البيت، وأي شيء يخيل الشعراء مني. وتلخيصه: وكيف يختلي الشعراء وكيف يطمعون في خديعتي وقد جاوزت الأربعين وناهزت الخمسين، وعرفت طرق الخديعة والمكر. مداورة أي: حيلة، ومداورة الشؤون تغلب في الأمور المختلفة، جمع شأن<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر النص المحقق ص ١٨١.

(٢) ينظر النص المحقق ص ١١٥.

(٣) ينظر النص المحقق ص ٨٥.



ونجدُ عنده بعض اللطائف، من ذلك: قوله في باب اسم التفضيل في المثل: (أَفْلَسُ من ابن المذلق) "لطيفة: ابن المذلق، تروى بالدال المعجمة والمهملة، وهو رجل من بني عبد شمس بن سعد بن زيد، لم يجد بينه ليلة، وأبوه وأجداده يعرفون بالإفلاس، قال الشاعر في أبيه<sup>(١)</sup> [من الطويل]

فَأَنَّكَ إِن تَرْجُو تَمِيمًا وَ نَفْعَهَا كَرَجِي التَّدَى والعرف عِنْدَ الْمُذَلِّقِ

#### ثانيا: النشر:

يقول الأستاذ محمد الطنطاوي: "الشواهد النثرية المعين الذي لا ينضب في الاستشهاد لكثرتها والظفر بها عند تلمس الدليل، فهي منطق العربي في غداواته و روحاته، يرسلها متى شاء وحيث كان وفيما يبتغي ويريد." <sup>(٢)</sup>

والنشر على نوعين أمثال وأقوال، واستشهد اليمني بطائفة من أمثال العرب وأقوالهم المشهورة، فبلغت الأمثال في هذا الجزء عشرة أمثال.

من ذلك ما ذكره في باب النكرة والمعرفة: "وخطئة اسم عنز سوء بها يضرب المثل "قبح الله معزى خيرها خطئة" <sup>(٣)</sup>

وبلغت الأقوال عنده خمسة أقوال، من ذلك قوله في باب اسم الفاعل: ومنه قول بعض العرب: "أظنني مُرتجلاً وسُوِّراً فَرَسْحًا" <sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر النص المحقق ص ١٣٤.

(٢) نشأة النحو ص ٧١.

(٣) ينظر النص المحقق ص ٤٢.

(٤) ينظر النص المحقق ص ١١١.

## المبحث الثاني: موقف الشارح من السابقين

إذا تأملنا شرح اليميني للكافية، نجده يحتوي على كثير من آراء علماء النحو على اختلاف مدارسهم، وهو في عرضه هذا إما موافقا للنحاة أو مخالفا لهم، أو مستدركا على بعضهم، أو مكثفيا بسرد آراء دون نسبة وهذا كثير.

أولاً: موافقاته للسابقين:

١. وافق البصريين والفراء في عدم إعمال اسم الفاعل مصغراً، فقال: "والأولى أنه لا يعمل مصغراً ولا موصوفاً؛ لخروجه عن وقوعه موقع الفعل لدخول ما هو من خواص الأسماء عليه، وهذا مذهب البصريين والفراء؛ وذهب باقي الكوفيين إلى جواز عمله مصغراً، ومنه قول بعض العرب: "أظنني مُرتجلاً وسُوِّيراً فَرَسَخاً"، فليس بحجة، لأنه إنما أعمل في الظرف، وكذا لا يعمل بعد الوصف." (١)

٣. وافق في باب المتعدي واللازم من يرى جواز تعدي الفعل اللازم بحرف الجر، وعدم حذف الجار إلا مع (أَنْ وَأَنْ) بشرط تعيين الجار عند حذفه، فيكون موضعهما في محل نصب فقال: "ولا يتعدى إلا بحرف الجر، فلا يجوز حذفه \_ على المختار \_، إلا مع (أَنْ وَأَنْ) بشرط تعيين الجار فيحكم على موضعها بالنصب عند سيبويه، وبالجر عند الخليل والكسائي، والأول أولى، لضعف الجار عن العمل مضمراً، ولهذا شدَّ نحو: اللهُ لأفعلن" (٢).

وقد نسب الشارح هذا الرأي لسيبويه، وليس في كتابه ما ينص على هذا الرأي، ولا يوجد ما يفهم من سياق كلامه عليه؛ ولكنه قال: "وتقول لبيك إِنَّ الحمد والنعمة لك، وإنَّ شئت قلت أَنْ. ولو قال إنسان إنَّ (أَنْ) في موضع جر في هذه الأشياء، ولكنه حرفٌ كثر استعماله في كلامهم فجاز فيه حذف الجار كما حذفوا رب في قولهم" (٣).

وَبَلَدٌ تَحْسَبُهُ مَكْسُوحاً

لكان قولاً قوياً وله نظائر نحو قوله لاه أبوك. (٤)

(١) ينظر النص المحقق ص ١١١.

(٢) ينظر النص المحقق ص ٢١٤.

(٣) البيت لأبي النجم في ديوان الأدب للفارابي ص ٣٤٨.

وهو من شواهد الكتاب ١٢٨/٣.

(٤) ينظر الكتاب ١٢٨/٣.

و نسب للخليل قول الجر وليس كذلك، فقد نص سيبويه في الكتاب، أنه سأل الخليل عن قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾ [المؤمنون: ٥٢] فقال له الخليل: فقال إنما هو على حذف اللام كأنه قال ولأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون وقال ونظيرها ﴿لَا يَلْفُ قَرِيْشٍ﴾ [قريش: ١] لأنه إنما هو (لذلك فليعبدوا) فإن حذفت اللام من أن فهو نصب كما أنك لو حذفت اللام من لإيلاف كان نصباً هذا قول الخليل.<sup>(١)</sup>

ووافقه المبرّد في المقتضب فقال: تقول: أشهد أن محمداً رسول الله. فكان التقدير: أشهد على أن محمداً رسول الله؛ أي: أشهد على ذلك، أو أشهد بأن محمداً رسول الله، أي: أشهد بذلك.

إذا حذفت حروف الجر وصل الفعل فعمل، وكان حذفها حسناً لطول الصلة.<sup>(٢)</sup>

#### ثانياً: مخالفته للسابقين:

١. خالف الكوفيين وابن كيسان في باب جمع المذكر السالم، فقد أجازوا جمع ما فيه علامة تانيث ك(طلحة) بالواو والنون، والكوفيون مع تسكين لام طلحة فيقولون (طلحون)، وابن كيسان بفتحها فيقول: (طلحون)، والقياس فيه جمعه بالالف والتاء فقال اليماني: "وهو مخالف للقياس والاستعمال، أما القياس فإن التاء لو ثبتت مع الواو والنون لاجتمعتا علامة تذكير وتانيث، وإن حذفت - كما عملوه - حذفوا الشيء مع عدم ما يدل عليه. وأما الاستعمال الوارد عن العرب فإن الوارد عندهم بالتاء، كقوله:

نَصْرَ اللَّهِ أَعْظَمُ دَفْنُوهَُا بِسِحْسَنَانِ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ<sup>(٣)</sup>

"واحتجوا على جواز جمعه بالواو والنون واحتجوا بالسماع والقياس؛ أما السماع فقولهم في (علانية) للرجل المشهور علانون وفي (ربعة) للمعتدل القامة: ريعون وأما القياس فعلى ما ورد من جمعه تكسير وإن أدى أيضاً إلى حذف التاء. قال<sup>(٤)</sup>:

وَعَقْبَةُ الْأَعْقَابِ فِي الشَّهْرِ الْأَصَمِّ

(١) الكتاب ١٢٦/٣ - ١٢٧.

(٢) المقتضب ٣٤٢/٢.

(٣) ينظر النص المحقق ص ٨٦.

(٤) لم أعتد لقائله، وهو من شواهد الهمع ١٥١/١.

وأجيب عن السماع بشدوذه، وعن القياس بأن جمع التكسير يعقب تأنيثه التاء المحذوفة ولا تأنيث في جمع السلامة يعقبها على أن جمعه تكسيرا غير مسلم لأنه لم يرد منه سوى هذا البيت فلا يقاس عليه مع إمكان تأويله بجعل الأعقاب جمع عقبة بمعنى الاعتقاب لا العلم<sup>(١)</sup>

٢. خالف الفراء في باب المصدر ، وذلك أنه لم يجز أن يلفظ بالفاعل بعد المصدر المنون، وحجته عدم سماعه، فقال اليميني: <sup>(٢)</sup> " وهو منقوض بقوله: [ من الكامل ]  
 حَرْبٌ تَرَدَّدُ بَيْنَهُمْ بِتَشَاجُرٍ قَدْ كَفَّرَتْ آبَاؤُهَا أَبْنَاؤُهَا  
 فرفع (آباؤها) بـ (كفرت) ، أي : لبست الدروع ، ورفع (أبناؤها) بـ (تشاجر) / وهو يحتمل أن يكون (آباؤها) مثل (أبناؤها) ويؤيده ، قوله:  
 هَيْهَاتَ قَدْ سَفِهَتْ أُمِّيُّهُ رَأْيُهَا وَأَسْتَجْهَلَتْ حُلَمَاءُهَا سُفْهَاقُهَا "

(١) الهمع ١/١٥٠-١٥١ .

(٢) ينظر النص المحقق ١٠٢-١٠٣ .

## المبحث الثالث: الاستدراكات والترجيحات

### أولاً: الاستدراكات:

١. استدرك الشارح على المصنّف في باب المثني في حذف نون المثني للإضافة، وقد عبّر المصنّف عن ذلك بصيغة المضارع، وعبر بحذف تاء التانيث بصيغة الماضي، فقال اليميني في ذلك: "إنّما أتى المصنّف في حذف نون التثنية بالفعل المضارع؛ فقال: "وتحذف نونه"؛ لأن حذف التنوين قاعدة مستمرة، والفعل المضارع يفيد الاستمرار، بخلاف تاء التانيث، فإن حذفها ليس له قاعدة، بل وقع على خلاف القياس، في مادة مخصوصة، فأتى فيه بالفعل الماضي".<sup>(١)</sup>

٢. استدرك عليه في باب الفعل قوله: "مقترن بأحد الأزمنة" يخرج الاسم "الثلاثة" الماضي والحال والاستقبال، ولا بد في الحدّ من زيادة لفظ (وضعاً) ليخرج أسماء الأفعال؛ لأن جميعها منقولة عن المصادر أو غيرها كما سبق، ودخل فيه الأفعال المنسلخة عن الزمان، نحو: (عسى وكاد)، لاقتران معناها به بحسب الوضع. ويصدق على المضارع بأنه اقتران بأحد الأزمنة، ولا يقال إنه للحال أو الاستقبال، لأنه مقترن بحسب كل وضع لواحد، وإن عرض الاشتراك من تعدد الوضع. والصحيح إنه موضوع للحال، وإنما تصييره للاستقبال حرفاً التنفيس ونحوهما، مما يدل على الاقتران بالمستقبل<sup>(٢)</sup>.

٣. استدرك على المصنّف في باب نصب الفعل المضارع في قول المصنّف (أسلمت إذن تدخل الجنة) فقال: <sup>(٣)</sup> "مثل المصنّف بمثال، لا يحتمل إلا الاستقبال، بقوله: إذن مبتدأ، وقوله: إذا لم يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ معها، وقوله: مثل: إذن تدخل الجنة، خبر المبتدأ. فتمثيل (إذن) بهذا المثال على طريقة تمثيلات أخواتها، إلا أنه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطاً بشرطين، أشار إليهما فيما بين المبتدأ والخبر.

(١) ينظر النص المحقق ص ٨٢.

(٢) ينظر النص المحقق، ص ١٤٩.

(٣) ينظر النص المحقق، ص ١٦٨.

٥. استدرك عليه في باب فعل ما لم يسم فاعله فقال<sup>(١)</sup>: فعل ما لم يسم فاعله: "يصح أن يراد يراد بما الفعل نفسه، فيكون فعل مضاف إليه، تقديره فعل الفعل الذي لم يسم فاعله، وهو من باب إضافة العام إلى الخاص، نحو: فعل الماضي، وفعل المضارع، وفعل الأمر؛ والصحيح إضافته إلى المفعول، تقديره: فعل المفعول الذي لم يسم فاعله، وأضيف إليه لأنه صيغ له.

(١) ينظر النص المحقق ص ٢١٠.

### ثانياً: الترجيحات:

١- رجع الشارح رأي سيبويه في أعرف المعارف في باب النكرة والمعرفة، ثم سرد أقوال العلماء فيها فقال: "وأعرفها" يعني أقلها لبساً عند المخاطب، "المضمر المتكلم، ثم المخاطب ثم الغائب" على حسب الترتيب بينهما، ثم العلم، ثم الموصول، ثم ما عرّف باللام، هذا هو الأصح وهو رأي سيبويه، وعند السيرافي أن العلم أعرفها ثم على الترتيب. وعن ابن السراج: بل المبهم أعرف من المضمر، ثم على الترتيب. والأول أولى؛ لأنه ليس المراد بالأعرافية إلا كون المعرفة أبعد من اللبس؛ فالتكلم أبعداً لبساً، وبعده المخاطب؛ فإنه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم، ألا ترى أنك إذا قلت: (أنا) لم يلبس بغيره، وإذا قلت: (أنت)، جاز أن يلبس بآخر، فيتوهم أن الخطاب ليس له، وغيرها يطرق اللبس إليه أكثر، فإنه لا يخفى التباس قولك: هو، وكذا سائرهما.<sup>(١)</sup>

ورجع صاحب الإنصاف رأي الكوفيين، فقال: "والذي أذهب إليه ما ذهب إليه الكوفيون."<sup>(٢)</sup>

قال الرضي في شرحه للكافية: "وكان المتكلم أعرف، لأنه ربما دخل الالتباس في المخاطب، بخلاف المتكلم."<sup>(٣)</sup>

قال الخضري في حاشيته:<sup>(٤)</sup> "أن الجلالة أعرف المعارف إجماعاً، ثم الضمير على الأصح لا العلم، ولا الإشارة وأعرفه ضمير المتكلم، فالمخاطب فالغائب السالم من الإبهام بأن يتقدمه اسم واحد كما في التصريح بخلاف: جاء زيد وعمرو فأكرمه فهذا كالعلم أو دونه والمراد العلم الشخصي كما في التسهيل. أما الجنسي، فالظاهر أنه دون الجميع، وأما المضاف، فكما أضيف إليه عند المصنف مطلقاً وعند الأكثر إلا المضاف للضمير فكالعلم لأنه يوصف به كمررت بزيد صاحبك، والصفة لا تكون أعرف من الموصوف بل مثله، أو دونه."

(١) ينظر النص المحقق، ص ٤٨

(٢) الإنصاف المسألة (١٠١) ٢/٢٢٨.

(٣) شرح الرضي ٣/٣٥٤.

(٤) حاشية الخضري ١/١٠٨.

قال السهيلي في نتائج الفكر ص ٥٣ عن لفظ الجلالة (الله): "أعرف الأسماء كلها وأبينها."

"وقد نقل السيوطي في همع الهوامع ١/١٨٨، إجماع النحاة على أن اسم الله أعرف المعارف، وأن محل الخلاف بين النحاة في غير اسم الله، فقال: "ومحل الخلاف في غير اسم الله تعالى فإنه أعرف المعارف بالإجماع."

٢- "و" (أو) تنصب الفعل المضارع إذا كانت، (بمعنى إلى أن أو إلا أن) عند سبويه ويحملها نحو: (لألزمك أو تعطيني حقي)، أي: لألزمك إلى أن تعطيني حقي، أو إلا أن تعطيني حقي. وعليه قوله تعالى: (يقاتلونهم أو يسلموا) [الفتح: ١٦] فيمن قرأه بالنصب. والأصح أن (إلى) في مواضع أرجح من (إلا) والعكس. فتقدّر (إلى) فيما كان ينقضي شيئاً فشيئاً، مثل قوله: [من الطويل]

لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّغْبَ أَوْ أُذْرِكَ الْمُنَى      فَمَا انْقَادَتِ الْآمَالُ إِلَّا لِصَابِرٍ

أرجح. وتقدير (إلا) فيما لم يكن ينقضي شيئاً فشيئاً، في قولك: (لأقبلن الكافر أ و نسلم) [من الطويل]

وَكُنْتَ إِذَا غَمَزْتُ فِتَاةَ قَوْمٍ      كَسَرْتَ كَعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمُ

أرجح. <sup>(١)</sup>

(١) ينظر النص المحقق ص ١٨٦ - ١٨٧.



## خاتمة الدراسة

وبعد هذه الرحلة الطويلة أصل إلى خاتمة البحث وألخص فيها نتائج البحث فيما يلي:

- ١- الشارح من علماء الفقه الحنفي، وهو كذلك من علماء النحو.
- ٢- إن هذا الكتاب يجمع بين الإيجاز غير المخل والإطناب غير الممل، إذا قارناه بشروح الكافية.

٣. نسب الشارح رأياً لغير صاحبه، وذلك في باب المذكر والمؤنث. فقال الشارح: "وحكم الحقيقي إذا فصل بينه وبين الفعل حكم ظاهر غير الحقيقي في جواز حذف التاء، إلا أنه إن كان الفاصل غير (إلا) فبقاؤها أجود، نحو: حضرت القاضي امرأة، ويجوز: حضر القاضي [امرأة]، بغير تاء، وردّه المبرّد، فلا يجوز حذف التاء في الحقيقي." فالمبرّد لم يردّه وإنما ذهب إلى أن التذكير لا يجوز إلا لضرورة الشعر، وأشار إلى أن النحويين أجازوه في اختيار الكلام<sup>(١)</sup>. وكذلك فعل مع سيبويه والخليل وقد أوضحت الدراسة ذلك.

- ٤- أنه استشهد بشاهد شعري في غير موضعه، ومثاله: ما ذكره في باب سم التفضيل على جواز استخدام صيغة التفضيل لغير المفاضله، فقال: "أو من كل وصف، ومنه قول الفرزدق:

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا      بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَغْزُ وَأَطْوَلُ

أي: من غيرها<sup>(٢)</sup>. "وكان الصواب أن يقول: أي: عزيزة وطويلة.

- ٥- نقل من شرح الرضي والفوائد الضيائية في عدة مواضع ولم يصرح بذلك.

(١) ينظر المقتضب ٢/١٤٦-١٤٨.

(٢) ينظر النص المحقق ص ١٤٤.

## القسم الثاني :

النص المحقق ويشتمل على ثلاثة مطالب :

- المطلب الأول : منهج التحقيق .
- المطلب الثاني : وصف المخطوط .
- المطلب الثالث : توثيق المخطوط و نماذج من المخطوط .

## المطلب الأول: منهج التحقيق

لقد سرتُ في منهج التحقيق على النحو التالي:

- ١- وضع عناوين للأبواب النحوية ، وعناوين جانبية وجعلتها بين قوسين معقوفين.
- ٢- قسمت الصفحة ثلاثة أقسام: أعلى الصفحة وضعت فيها متن الكافية، ووسط الصفحة فيها نص المخطوط، وأدنى الصفحة جعلتها للتوثيق والتعليق.
- ٣- دونت رقم لوحة المخطوط بجوار خط مائل، ورمزت لكل لوحة بـ (أ) وأقصد بها يمين اللوحة، و(ب) وأقصدُ بها يسار اللوحة..
٤. تحرير النص وفق القواعد الإملائية المتبعة.
٥. إضافة كلمات تخدم النص ، ووضعت ذلك بين قوسين معقوفين، هكذا [...].
٦. الضبط بالشكل للشواهد والمفردات اللغوية ما أمكن.
٧. تخريج شواهد القرآن الكريم، وكتابتها برسم المصحف، وذكر اسم السورة ورقم الآية، مع تصحيح الآيات التي ورد فيها تحريف في المخطوط.
٨. تخريج القراءات القرآنية، مع ذكر أصحابها.
٩. تخريج شواهد الحديث الشريف من كتب السنة الصحيحة أو شروحيها.
١٠. توثيق الآراء والأقوال الواردة في الشرح من مظانها ما أمكن.
١١. نسبة ما أمكن مما لم ينسب من الآراء والأقوال إلى أصحابها، عند النقل من كتبهم .
١٢. تخريج الأمثال العربية من كتب الأمثال.
١٣. تخريج شواهد الشعر، ونسبة البيت إلى صاحبه ، وذلك من ديوان الشاعر إن وجد أو من كتاب سيبويه وكتب النحو الأصلية أو من كتب اللغة. مع مراعاة ضبط البيت، وإكمال البيت إذا ذكر بعضه، وذكر بحر، وشرح غريبه ما أمكن.
١٤. شرح الكلمات الغامضة بالرجوع إلى المعاجم اللغوية.
١٥. الإشارة إلى موضع الشاهد الوارد في الأبيات الشعرية.
١٦. التعليق على بعض المسائل النحوية إن دعت الحاجة لذلك.
١٧. الترجمة للأعلام المغمورين الواردة ذكرهم في المخطوط.
١٨. عمل فهرس فنية شاملة.

### المطلب الثاني: وصف المخطوط

اعتمدتُ في تحقيق كتاب (بغية الطالب وزلفة الراغب لمعرفة معاني كافية ابن الحاجب) على نسخة وحيدة، موجودة في مكتبة مكة المكرمة بالغزة، وحصلت منها على صورة وقرص معدني. عدد لوحاتها (٢٥١) لوحة، واشتمل القسم الذي عملت على تحقيقه على (٥٣) لوحة. وكل لوحة تشتمل على صفحتين، في كل صفحة منها (٢٥) سطرا تقريبا، وفي كل سطر (١٠) كلمات تقريبا. وفي اللوحة رقم [ب/١٥٦] (٣٠) ثلاثون سطرا، وفي اللوحة رقم [ب/١٧٢] (٢٨) ثمانية وعشرون سطرا، و [ب/١٨١] (٢٧) سبعة وعشرون سطرا. تبدأ بمقدمة الكتاب، وتنتهي بقوله: "والصلاة والسلام على أشرف الخلق سراج الظلام وعلى آله وصحبه".

خطها في مجمله نسخ، يعتريه بعض من الخط المغربي. كتب عنوان الكتاب فيها بخط واضح، ولكن تخلو هذه النسخة من اسم الناسخ وتاريخ النسخ.

وتعددت المدادات في النسخة، فاعتمد الناسخ المداد الأحمر لمتن الكافية، ونجده ذكر مثلا بهذا المداد كما في اللوحة [أ/١٧٣]، واعتمد المداد الأخضر والبنّي لكتابة اسم الشاعر، أو الاكتفاء بقوله: (قال الشاعر، وقوله)، واعتمد المداد الأسود للشرح. ونلاحظ في المخطوط كثرة الحواشي والتعديلات والتصحيحات في النسخة، مما يدل على وجود أكثر من ناسخ، والدليل الآخر اختلاف الخط في بعض اللوحات، كما في اللوحة [ب/١٥٦].

### المطلب الثالث: توثيق المخطوط إلى صاحبه

تاسعا: توثيق نسبة الكتاب لليمني: ينقل لقسم وصف النسخة

نسبة هذا الكتاب لمحمد بن أحمد اليمني لا يتطرق إليه شك للأمور التالية:

١. جاء في الصفحة الأولى: بغية الطالب وزلفة الراغب لمعرفة معاني كافية ابن الحاجب، لمحمد بن أحمد بن أمير المؤمنين.

٢. جاء في ترجمته في البدر الطالع، وهدية العارفين وخلاصة الأثر ما يدل على أن الكتاب له.

٣. جاء في كتاب طبّق الحلوى وصحاف المن والسلوى ما ينص على أن الكتاب له، فقال:

"وله شرح على كافية ابن الحاجب سماه تحفة الطالب وزلفة الراغب.<sup>(١)</sup>"

(١) ينظر طبّق الحلوى ١/١٣٣.

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل  
العلم نورا والهدى  
سبيلا والحق ظاهرا  
والباطل كفوفا

## تغية الطالب ودفع الرعي

الحمد لله الذي جعل  
العلم نورا والهدى  
سبيلا والحق ظاهرا  
والباطل كفوفا

الحمد لله الذي جعل  
العلم نورا والهدى  
سبيلا والحق ظاهرا  
والباطل كفوفا



نمونه مخطوط (۲)



نمونه مخطوط (۳)

## [[المعرفة والنكرة]]

المعرفة: ما وضع لشيء بعينه، وهي: المضمورات والأعلام والمبهمات ، وما عرّف باللام...

المعرفة والنكرة<sup>(١)</sup>، أي: هذا باب بيان المعرفة والنكرة من أقسام الاسم، فـ"المعرفة"<sup>(٢)</sup> ما وضع لشيء بعينه "يُخرج النكرة"، وليس المراد "بعينه" قصد الوضع لواحد معيّن؛ لأنه العَلَم - كما سيأتي - بل وَضَعُ (أنا) ونحوه لكل من صلح منه ذلك، وليس بنكرة كـ(رجل)، يتعيّن هذا الموضوع لصاحبه حال التّكلم. فقوله: "ما وَضَع لشيء" شاملٌ للمعرفة والنكرة. وقوله: "بعينه" يُخرج النكرة.

وهي أي: المعرفة ستة أنواع بالاستقراء، وأشار إلى ترتيبها في الذكر إلى ترتيبها بحسب المرتبة، فقال: [الأول] <sup>(٣)</sup>: "المضمورات" فإنها موضوعة بإزاء معانٍ معيّنة مشخّصة باعتبار أمر كليّ، فإن الواضع لاحظ لاحظ أولاً مفهوم المتكلم الواحد من حيث إنه يحكي عن نفسه مثلاً، وجعله آلة لملاحظة<sup>(٤)</sup> أول أفرادهِ، ووضع لفظ (أنا) بإزاء كلّ واحد من تلك الأفراد بخصوصه، بحيث لا يُفاد ولا يُفهم إلا واحد بخصوصه دون القدر المشترك، فيتعلّق ذلك المشترك آلةً للوضع لا؛ لأنه الموضوع له؛ فالوضع كليّ، والموضوع له جزئيّ مشخّص.

"و" الثاني: "الأعلام"/الشخصيّة؛ كما إذا تُصوّر ذات زيد لفظ (زيد) بإزائه، من حيث معلوميته ومعهوديته أو الجنسيّة؛ كما إذا تُصور مفهوم الأسد - وهو الحيوان المفترس - ووضع بإزائه من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ (أسامة)؛ فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسيّ ومعرفة، بخلاف ما إذا وَضَع لفظ (الأسد) بإزاء هذا المفهوم الجنسيّ، مع قطع النّظر عن معلوميته ومعهوديته؛ فإنه بهذا الاعتبار نكرة.

"و" الثالث: "المبهمات" - يعني أسماء الإشارة والموصولات - وإنما سميت مبهمات لأن اسم الإشارة من غير إشارة مبهم، وكذلك الموصول من غير صلة، وهذا القسم من قبيل الوضع العام، والموضوع له الخاص، فإنّما موضوعة بإزاء معانٍ معيّنة معلومة معهودة؛ من حيث معلوميّتها ومعهوديتها وضِعاً عامّاً كليّاً، فإن الواضع إذا تعلّق مثلاً معنى المشار إليه المفرد المذكور وعيّن لفظاً بإزاء كل واحد من أفراد هذا المفهوم كان هذا وضِعاً عامّاً؛ لأن التّصور المعتر فيه عام، وهو المشترك بين تلك الأفراد، والموضوع له خاص؛ لأنه خصوصية كل واحد من تلك الأفراد، لا المفهوم المشترك بينها.

والرابع: ما عرّف باللام، سواء كانت للعهد أو الجنس أو الاستغراق؛ إذ اللام وحدها آلة التعريف عند

(١) جاء هذا العنوان في منتصف اللوحة رقم (١٤٣/أ).

(٢) في النسخة المخطوطة محرّفة: (فا المعرفة)

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٤) جاء في النسخة المخطوطة "الملاحظة" وما أثبتته من الفوائد الضيائية ٢/ ١٤٩، وهو الصواب.



سيبويه<sup>(١)</sup>، والهمزة للوصل. والدليل على كونها هي وحدها آلة التعريف، تختفي العامل الضعيف إياها، نحو: (بالرجل)، فلو كانت على حرفين لم يتخطها<sup>(٢)</sup>.

وقال الخليل: "هي "أل" : ك: "هل ويل"<sup>(٣)</sup>، وقال المبرد: "هي الهمزة المفتوحة وحدها، زيدت عليها اللام؛ للفرق بينها وبين همزة الاستفهام"<sup>(٤)</sup>. "، قال الرضي: بل هي<sup>(٥)</sup> الهمزة واللام معاً استدلالاً بفتح الهمزة<sup>(٦)</sup>. وقال ابن مالك: "هي الهمزة واللام عند الخليل وسيبويه، لا اللام وحدها"<sup>(٧)</sup>.

وحير ونفر من طيئ يبدلونها بالميم، وعليه/ قوله -عليه السلام- وقد قيل له: أ من امير امصيام في [ب/١٤٣] امسفر؟ [فقال]<sup>(٨)</sup> "ليس من امير امصيام في امسفر"<sup>(٩)</sup>.

(١) لسيبويه ابن مالك فقال: "اللام وحدها هي المعرفة عند سيبويه، والهمزة قبلها همزة وصل زائدة". ينظر شرح الكافية الشافية ٣١٩/١.

(٢) في النسخة المخطوطة (يتخطاها) وهو خطأ، والصواب ما أثبتته.

(٣) الكتاب ٣/٣٢٤-٣٢٥.

(٤) ذكر الرضي في شرحه للكافية ٣/٣٢٣ أن رأي المبرد ورد في كتابه الشافي، فقال: "وذكر المبرد في كتابه (الشافي)، أن حرف التعريف: الهمزة المفتوحة وحدها، وإنما ضم إليها اللام لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام" ولم أقع على هذا الكتاب. (٥) كلمة (هي) مكررة في النسخة المخطوطة.

(٦) شرح كافية ابن الحاجب للرضي ٣/٣٢٢، وهو رأي للخليل في كتاب سيبويه ١٤٨/٤.

(٧) التسهيل ص ٤٢.

(٨) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٩) أئند هذا الحديث الوارد باللغة الحميرية إلى كعب بن عاصم الأشعري في مسند الإمام أحمد بن حنبل ٤٣٤/٥، وقد ورد على اللغة الشمالية الفصيحة في صحيح البخاري باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لمن ظلل عليه واشتد الحر ١/٤٧٩-٤٨٠، برواية "الصوم"، وصحيح مسلم ٢/١٥٥، باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر، برواية "أن تصوموا".

(١) وقوله:

[من المنسرح]

ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُعَىٰ بَاتِنِي يَرُمِي وَرَائِي بِأَمْسِهِمْ وَأَمْسَ لِمَةٍ

فإن دخلت على اسم تقدّم ذكره لفظاً، أو حاضرٍ مشارٍ إليه، أو معلومٍ للمخاطب فللعهد عينياً، كقوله تعالى: ﴿أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾<sup>(٢)</sup> [الزلزل ١٥-١٦]، في المتقدّم ذكره. ذكره.

ولمن يسدد سهمه: (القرطاس) في المشار إليه. و: (رُكِبَ الأمير)، و: (حُكِمَ القاضي) في معلوم المخاطب؛ حيث لا غيرهما. وإن لم يتقدّم ذكره، ولا كان مشاهدًا ولا معلومًا<sup>(٣)</sup> فذهنيًا؛ كقوله تعالى: ﴿إِذْ يَبَايِعُوكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح ١٨]. و: ﴿إِذْ هُمَا فِي الْفَكَارِ﴾ [التوبة ٤٠]، و: (ادخل السوق) لمن لم يكن بينك وبينه سوق معهود<sup>(٤)</sup>، وإلا فجنسية؛ وتشمل: - الاستغراقية، كقوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾<sup>(٥)</sup> [النساء ٢٨]؛ و(الرجل خير من المرأة)، و(أهلك الناس الدرهم والدينار). والدينار).

- ومعنى (الذي) إذا دخلت على صفة ك(الضارب) و(المضروب).
- أو عوضاً عن الضمير كما في: ([مررت برجل]<sup>(٦)</sup> [حسن الوجه]<sup>(٧)</sup>) عند الكوفيين<sup>(٨)</sup>،

(١) البيت لبجير بن عنمة الطائي، ينظر ديوان القبيلة (شعر طيّ) وأخبارها في الجاهلية والإسلام) ٢/ ٣٤٤،

برواية: ينصرلي منك غير معتدل يرمي ورأني بامسهم وامسلمة

وامسلمة: أي والسِّلْمَة والسِّلْمَة واحدة السِّلْم، وهي الحجارة.

والبيت من شواهد الأزهية في علم الحروف ص ١٣٣، والجنى الدالي في حروف المعاني ص ١٤٠، والمغني ١/ ٣٠٨، وهما

برواية (وذو يواصلني)، شرح التصريح ١/ ١٨٠.

والشاهد في قوله: (امسهم وامسلمة) على إبدال لام (أل)ميم على لغة حمير.

(٢) ورد في النسخة المخطوطة: "وأرسلنا"، وهو تحريف.

(٣) وردت في النسخة المخطوطة "معلوم"، وهو تحريف.

(٤) يجوز: معهود، و: معهود؛ لأن السوق تذكر وتؤنث، ينظر كتاب الجمل للزجاجي ٢٩٦.

(٥) سقطت الواو من المخطوطة.

(٦) ما بين المعقوفين إضافة يقتضيها السياق.

(٧) والتقدير وجهه، فحذف الضمير واستتاره في الصفة، ومجيء اللام في المضاف إليه عوضاً عنه، ليتعرف الوجه باللام كما كان

وقال البصريون: لا تعوّض اللام عن الضمير في كلّ موضع شرط فيه الضمير كالصفة، والصلة التي هي جملة، والخبر أو ويجوز في غيره  
 حِافِي حِافِ الضَّيْفِ وَالْبُرْدُ بُرْدُهُ كقوله<sup>(٢)</sup>:  
 [من الطويل]

أي: ويردي برده.

— أو عوضًا عن حرف أصلي للتعظيم، كما في لام الجلالة<sup>(٣)</sup>.

— وتدخل على العلم للضرورة زائدة زائلة بعد الحكم عليه بالتنكير، كقوله<sup>(٤)</sup> [من الرجز]  
 بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِ مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا  
 أي: أم عمرو .

متعرّفًا بالضمير. وجعل اللام بدلًا من الضمير قاعدة مطردة في باب الصفة المشبهة. ينظر شرح الرضي ٢/٢٥٦.

(١) وهو رأي الفراء، وضّقه أبو البقاء العكبري، ينظر اللباب ٢٩٢.

(٢) هذا صدر البيت وعجزه: وَلَمْ يُلْهِبِي عَنْهُ غَزَالٌ مُقْتَعٌ.

والبيت يُروى لغير شاعر، فنسب لطفيّ الغنويّ في ديوانه ص ١٤٤، مع اختلاف (البيت بيته) وهو طفيل بن كعب الغنوي.

ولعروة بن الورد في ديوانه ص ٨٣، مع اختلاف الشطر الأول: فراشي فراش الضعيف والبيت بيته. ولمسكين الدارميّ في (ديوان

الحماسة لأبي تمام الطائي) ٢٣١ مع اختلاف (البيت بيته). ونسب إلى عُتْبَةَ بن بجير في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي القسم

الرابع/١٧١٩.

والبيت من شواهد شرح الكافية للرضي ٣/٣٢٥، خزانة الأدب ٤/٢٥١.

والشاهد في قوله: (البُردُ برْدُهُ) أن (أل) في كلمة (البُرد) عند الكوفيين عوض عن المضاف إليه، والتقدير: ويردي برده.

(٣) أصله: إله، فحذفت الهمزة، وعوض عنها بالألف واللام.

(٤) والبيت لأبي التّجّم العجليّ في ديوانه ص ١١٠ .

وهو من شواهد المقتضب ٤/٤٩، والمفصل ص ١٣، والإنصاف ١/٢٧١، ووصف المباني ١٦٤.

والشاهد في قوله: (العمر) حيث دخلت (أل) التعريف على العلم للضرورة.

(١) وقوله

[من الكامل]

ولَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوًّا وَعَسَاقِلًا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ

والحال ك: (الجماء الغفير). والتمييز ك: (طبت النفس)، وقد سبق تحقيق الحال والتمييز في باييهما (٢).

الخامس: ما عرّفه النداء (٣)، نحو: (يا رجل)، إذا قصد به معيّن.

ومن لم يعدّه من النحويين/ (٤) في المعارف؛ فلائنه فرع المضمرات، أو تعريفه لوقوعه موقع كاف الخطاب.

[١٤٤/]

"و" السادس: "المضاف إلى أحدها"، ولا يدخل النداء في ذلك؛ لأنه لا يُضاف إليه.

"معنى" أي: إضافة معنوية، وسواء كانت الإضافة بالذات نحو: (غلامٌ زيد)، و(دائرٌ هذا)، و(فرسٌ الرجل)،

و(عبدٌ الذي أكرمك)؛ أو بواسطة، نحو: (غلامٌ أبيك)، فإنه يصدق عليه أنه أضيف إلى المعرفة،

غير: (مثل، وشبه، ونظير، وغير)، فلا تتعرّف بالإضافة؛ لتوغلّها في التنكير كما سبق (٥).

(١) والبيت من الشواهد التي لم يُعرف لها قائل.

جنيتك: أي: جنيت لك. أكموًا: جمع كمء وهو نبات يُنقض الأرض فيخرج كما يخرج الفطر.

عساقلا: جمع عُسقُول وهو ضرب من الكمأة وقيل هي الكمأة التي بين البياض والخفرة، وقيل هو أكبر من الفقع وأشدّ بياضا واسترخاء. بنات الأوبر: ضرب من الكمأة مُزَغِب.

وهو من شواهد المقتضب ٤/٨، والخصائص ٢/٢٤٨، والمغني ١/٣٢٩، والمخصص السفر الأول (من صفات الدّراع)، والسفر الحادي عشر (باب الكمأة)، والسفر الثالث عشر (باب النبات).

والشاهد في قوله: (بنات الأوبر) حيث دخلت (أل) التعريف على العلم (بنات أوبر) للضرورة.

(٢) ينظر القسم الثاني من المخطوط تحقيق خالد السلمي، ص ١١٣.

(٣) وهي التكرة المقصودة نحو: (يا رجل). قال ابن مالك: "وَقَيْدُ الْمُنَادَى بِالْتَّعْيِينِ تَنْبِيْهَا عَلَى أَنْ الْمُرَادُ مِنَ الْمُنَادِيَاتِ مَا تَجَدَّدَ لَهُ التَّعْيِينُ بِالنَّدَاءِ". ينظر شرح الكافية الشافية ١/٢٢٣.

"وأغفله أكثرهم، والمراد به نحو: يارجل، لا نحو: يا رجلاً، فإنه لكرة. ولا نحو: يا زيد، فإنه معرفة بغير النداء على الصحيح المختار عند المصنّف، وازداد بالنداء وضوحاً. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٧/٢-٨.

(٤) منهم الزجاجي صاحب الجمل إذ قال: "والمعارف خمسة أجناس: الأسماء الأعلام، نحو زيد، وعمرو. والمضمر، نحو: أنا وأنت وأتم. والمبهم، نحو: هذا وذلك. وما عُرف بالألف واللام، نحو: الرجل، والغلام. والمضاف، نحو: غلام زيد، وصاحبك". ينظر الجمل ص ١٧٨.

وأيضا الزمخشري لم يعد ما عرفه النداء من أنواع المعرفة، فقال: "المعرفة ما دل على شيء بعينه. وهو على خمسة أضرب: العلم الخاص، والمضمر، والمبهم، وهو شيتان: أسماء الإشارة والموصولات، والداخل عليه حرف التعريف، والمضاف إلى أحد هؤلاء إضافة حقيقة". ينظر المفصل ص ١٩٧.

(٥) ينظر القسم الثاني من المخطوط ص ١٨٢.

العلم: ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد.....

وقد احترز بقوله "معنى" عن الإضافة اللفظية، فإنها لا تُفيد تعريفاً.

ولما لم يدخل العلم فيما سبق، خصّه بالتعريف، فقال: و"العلم" اسماً كان أو لقباً أو كنية؛ لأن ما صُدِّرَ بالأب أو الأم أو الابن أو البنت فهو كنية. فإن قُصد به مدح أو ذمّ فهو اللقب، وإلا فهو الاسم. "ما وُضع لشيء بعينه" يخرج النكرة. "غير متناول غيره" يخرج سائر المعارف؛ لأن الواضع وضعها؛ لتُطلق على أيّ معيّن يراد.

"بوضع واحد" متعلق بمتناول؛ لأن ما يتناول بغير ذلك المعيّن من الأعلام المشتركة هو لوضع آخر، كما إذا سُمي شخص بـ(زيد)، ثم سمي به آخر، فإنه وإن كان الاسم متناولاً لهما، فوضعه للآخر وضع آخر.

وهو إما اسم مفرد، ك: زيد، وعمرو<sup>(١)</sup>، أو مركب من اسمين نحو: معدي كرب، وعلبك.

أو اسم وصوت، ك: عمرويه ونفطويه؛ أو من جملة بينها ارتباط جُمليّ، ك: تأبط شرّاً، وذرى حبّاً<sup>(٢)</sup>.

قال الطهاوي: (٣)

كَأَنَّ هُجْرَهُ دَزَى حَبّاً

وَبَرَقَ نَحْرُهُ، وَشَابَ قَرْنَاهَا.

قال الأسدّي: (٤)

[من الطويل]

كَذَبْتُمْ وَيَسَّ اللّٰهَ لَا تَنْكِحُوْهَا      بَنِي شَابَ قَرْنَاهَا نَصْرٌ وَتَحْلُبُ

(١) جاء في النسخة المخطوطة (عمراً) وهو تحريف.

(٢) جاء في النسخة المخطوطة (ذراً) وهو تحريف.

(٣) هذا عجز بيت وصدره: إِنَّ لَهَا مُرْكَبًا إِرْزَا.

وهو من شواهد الكتاب ٣/٣٢٦، و المقتضب ٤/٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٩٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٧١.

والشاهد في قوله: (ذرى حبّاً) حيث جاء العلم جملة عمل بعضها في بعض.

(٤) والبيت من شواهد الكتاب ٣/٣٢٦، ٢/٨٥، و المقتضب ٤/٩، والإيضاح في شرح المفصل ١/٧٢، وشرح التصريح على التوضيح ١/١٢٩..

والشاهد في قوله: (شاب قرناها) حيث جاء العلم جملة عمل بعضها في بعض.

ويزيد في قوله<sup>(١)</sup>:

[من الرجز]

نُبَيْتٌ أَخُوَالِي بَنِي يَزِيدٍ      ظَلَمْتُ عَائِيَّاهُمْ قَدِيدٌ

أو من إضافة، ك: عبد مناف، وامرئ القيس، أو كنية ك: أبي عمرو، وأمّ / كلثوم. أو منقول عن اسم [ب/١٤٤] عين، ك: جعفر وثور وأسد، أو عن اسم معنى ك: فُضْل و إِيَّاس، أو عن صفة ك: حاتم ونائلة، أو عن فعل ماض ك: شَمِر وكَعَسَب<sup>(٢)</sup>، أو مضارع ك: تَغْلِب و يَشْكُر<sup>(٣)</sup>، أو أمر ك: إصمّت، في قول الراعي<sup>(٤)</sup>:

[من البسيط]

أَشْلَى سَلُوقِيَّةً بَاتَتْ لَهَا      بِوَحْشٍ إصْمِتَ فِي أَصْلَابِهَا أَوْدُ

[من المتقارب]

وَأَطْرَقًا، في قول الهذلي<sup>(٥)</sup>:

(١) الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٧٢.

ومعنى: القديد: الصوت وقيل: شدته. ينظر اللسان (فدد) ١١/١٤٠.

والبيت من شواهد شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير ١/١٦٤، وشرح التسهيل ١/١٦٧، والمغني ٦/٤٢٥ شرح التصريح على التوضيح ١/١٢٩.

والشاهد في قوله: (يزيد) حيث جاء العلم جملة فعلية.

(٢) شَمِر وكَعَسَب اسمان، اللسان مادة (شمر) ٨/١٢٩، (كعسب) ١٣/٧٨.

(٣) "يشكر" اسم قبيلة في ربيعة، اللسان مادة (شكر) ٨/١١٧.

(٤) والبيت للراعي النميري في ديوانه ص ٩٣، برواية: من وحش.

أشلى: دعا. السلووقية: الكلاب السلوقية وهي منسوبة إلى سلوق أرض أو قرية باليمن، وهي بالرومية سَلُوقِيَّة، والسلوقي من الكلاب أجودها. إصمت: مكان قُفِر الأصلاب: جمع ضُلب وهو الظهر. الأود: العُوج.

وهو من شواهد شرح المفصل لابن يعيش ١/١٠٢، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/١١٥، وفي معجم البلدان (باب الهمزة والصاد وما يليهما) ١/٢١٢، وفي اللسان باب (صَمَت) ٨/٢٧٨.

والشاهد في قوله: (اصمت) حيث جاء العلم منقولا عن فعل أمر.

(٥) والبيت لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين ١/٦٥.

أَطْرَقًا: على لفظ الاثنين بلد. باليات: قديمات. الثَّمَام: نبت ضعيف يحشى به خصاص البيوت. العصي: خشب بيوت الأعراب.

وقوله: (الثَّمَام والعصي) يرويان بالنصب أيضا، ويكون في البيت إقواء. قال ابن بري "من روى الثمام بالنصب جعله استثناء من الخيام، ومن رواها بالرفع جعله صفة للخيام. ينظر اللسان مادة طرق ٩/١١٤.

وهو من شواهد شرح المفصل لابن يعيش ١/١٠٣، المقاصد الشافية ١/٣٧٣، وفي خزانة الأدب ٧/٣٢٦، وفي معجم ما استعجم، باب (الهمزة والطاء) ١/١٦٧.

والشاهد في قوله: (أطرقا) حيث جاء العلم منقولا عن فعل أمر.

على أطرقا بالية الحيا م إلا التمه ام وإلا العصر ي

أو عن صوت ك: ببة، على عبدالله بن الحارث بن نفيل سمته به أمه، لما قاله في صغره، في قولها وهي ترقصه<sup>(١)</sup>:

لأنكح ن ببة جاريه نة خدبة  
مكرمة نة محبة بة أمه ل الكعبه

أو مرتجل قياسي نحو: غطفان وعمران وحمدان وفقعس وخنتف<sup>(٢)</sup>، أو شاذ بفك ما يدغم، ك: مخبب، أو بفتح ما يكسر، ك: مؤهب، اسم رجل، و: موضب، اسم موضع، أو بإعلال ما يصح كداران وماهان، أو بتصحيح ما يُعل ك: حيوة، و: مكوزة.

وقد تجعل العرب لخيّلهم وإبلهم وغيرها من دوابهم وأعلاما، منها ما يختص بشخص بعينه، كأعلام الأناسي؛ ك: أعوج لفرس بني هلال، أو شدقم لحمل النعمان بن المنذر، وخطة اسم عنز سوء، بما يضرب المثل: (فبح الله معزى خيرها خطة)<sup>(٣)</sup> وهيئة مثلها.

(١) الرجز لهند بنت أبي سفيان بن حرب بن أمية الأموية.

خدبة: الضخمة. تجب أهل الكعبة: تغلب لساء قريش بحسنها.

والبيت من شواهد سر صناعة الإعراب ٥٩٩/٢، سفر السعادة وسفير الإفادة ١٦١/١، والمقاصد الشافية ٣٧٧/١، واللسان مادة (بيب) ١١/٢.

والشاهد: ببة حيث نقل الصوت إلى علم.

ونقل السيوطي عن ابن خالويه: "ببة: الغلام السمين، فالتقل من صفة لا صوت" ينظر الهمع ٢٣٦/١. وأيده ابن مالك

فقال: "والصحيح أن ببة منقول من قولهم للصبي ببة، وقد تبب فهو: بب وببة إذا سمن". ينظر شرح التسهيل ١٦٨/١.

(٢) خنتف وأخوه سيف ابن أوس بن حميري بن رياح بن يربوع، وقال الرضي "قال بعضهم: هما منقولان من الخنتف أي الجراد، والفقعس أي البلادة". ينظر شرح الرضي ٣٤١/٣.

(٣) يضرب مثلاً للقوم خيرهم رجل لا خير فيه. ينظر جمهرة الأمثال ١٠٥/٢.

[من الوافر]

قال الكميت<sup>(١)</sup>:

فَمَالِكَ وَالْتَحَوُلَ عَنْ مَعْدٍ كَهَيْلِ قَبْلَةٍ وَالْحَالِيَةِ

أشار بالخالين إلى المثل وهو قولهم: (خيرَ خَالِيكِ تَنْطَحِينَ<sup>(٢)</sup>) وكَسَابَ وَضُمَرَانِ عِلْمَ لِكَلِي لِيِيد<sup>(٣)</sup> والنابعة<sup>(٤)</sup>، وما عدا ما ذكر من الطير والوحوش ونحوها من خشاش الأرض مما لم يوضع لأشخاصه أعلام من الاحتياج إلى التمييز بين أفرادها، فوضعوا لكل جنس علماً، ولم يكن بعضه أولى به من بعض، كأسامة: لجنس الأسد، وتعاله: لجنس الثعالب، وكذلك أبو بَرَأَقِشَ / لطيَرٍ يَتَلَوْنُ،

[١٤٥/أ]

[من مجزوء الكامل]

قال<sup>(٥)</sup>:

كَأَبِي بَرَأَقِشَ كُلَّ يَوْمٍ تَوْبُهُ يَتَلَوْنُ

(١) والبيت في ديوان الكميت ص ٤٧٧.

وهو من شواهد شرح المفصل لابن يعيش ١١٠/١، ولجاج العروس (فصل الياء من باب اللام) ١٧٧/٨، وهما برواية: فَإِنَّكَ وَالتحول. والشاهد في: هيلة وهي علم لشاة، من أساء إليها أو ضربها دَرَتَ لَهُ، ومن أحسن إليها لطحته.

(٢) يُضْرَبُ هذا المثل لمن يُكَافِيءُ المحسنَ بالإساءة. ويروى (هَيْلٌ خَيْرَ خَالِيكِ تَنْطَحِينَ)، وهيل ترخيم لهيلة. ينظر مجمع الأمثال ٢٣٨/١، نشوة الطرب في تاريخ جاهلية العرب ٧٤٧/٢.

(٣) لييد بن ربيعة، فارس شاعر شجاع، وكان عذب المنطق، كان مسلماً، ينظر طبقات فحول الشعراء ١١٣.

(٤) هو زياد بن معاوية الدباني، الشاعر الجاهلي المشهور. ينظر أخباره في جمهرة أشعار العرب القسم الأول/٧٢.

(٥) نسبه سيبويه إلى بعض بني أسد ٨٦/٣، ونسبه اللسان إلى الأسدي مادة (برقش) ٦٨/٢، ولم أجده في شعر المرار الأسدي، ولا

الكميت بن زيد، وقبله: أن يغدروا أو يفجروا أو ييخلوا لم يحلفوا

ين كالههم لم يفعلوا يغدو عليك مرجلي

ونقل الجاحظ عن أبي عبيدة معمر بن المثنى: "من الشوارد التي لا أرباب لها" وذكر الأبيات. ينظر البيان والتبيين ٣/٣٣٣. برواية (يتخيل).

والبيت من شواهد ذيل الأمالي ٨٣، برواية (كل لون لونه يتحول) شرح المفصل لابن يعيش ١١٤/١، برواية (كل لون لونه يتحول)،

والإيضاح في شرح المفصل ٨٧/١، برواية (كل يوم لونه يتحول)، واللسان مادة (برقش) ٦٨/٢.

والشاهد في قوله: (أبو براقش) حيث جاء علماً لطيَرٍ يَتَلَوْنُ.



وابن دأية للغراب، قال يصف الشيب<sup>(١)</sup>:  
وَلَمَّا رَأَيْتُ النَّسْرَ عَزَّ ابْنَ دَأِيَةٍ      وَعَشَشَ فِي وَكْرِهِ جَاشَتْ لَهُ نَفْسِي

وبنت طبق، قيل: حية إذا نامت كانت كالطبق،<sup>(٢)</sup> ولذا يُقال للداهية: إحدى بنات طبق وقيل: اسم  
للسلحفاة. وأم شَبْوَة للعقرب<sup>(٣)</sup>، قال الراجز<sup>(٤)</sup>:

[من الرجز]

قَدْ ذَهَبَتْ شَبْوَةُ تَزْرَعُ      تَكْسُو اسْتَهَا حَمًّا وَتَقْمَطِرُ

وحمار قَبَان<sup>(٥)</sup>: لدوية صغيرة لاصقة بالأرض كثيرة الأرجل. قال الشاعر<sup>(٦)</sup>:

[من الرجز]

(١) لم أهد لقائله. ابن دأية: الغراب، سمي بذلك لأنه يقع على دأية البعير الدَّير فينقرها، والبيت كناية عن هجوم الشيب على سواد الشعر.

وهو من شواهد الإيضاح في شرح المفصل ٨٧/١، والصاح (دأى) ٢٣٣٣/٦، أساس البلاغة (دأى) ٢٧٦/١، ولسان العرب مادة (دأى) ٢٠٦/٥.

الشاهد في قوله: (ابن دأية) حيث جاء علماً للغراب.

(٢) اللسان مادة (طبق) ٩٠/٩.

(٣) لم أجد من يسمي العقرب ب(أم شبوة)، قد تكون (أم) إضافة من الناسخ. وكنية العقرب هي أم عريط؛ لا أم شبوة.

وذكر صاحب اللسان أنَّ (شبوة) العقرب، و(الشبابة) العقرب حين تلدها أمها. ينظر اللسان مادة (شبا) ١٨/٨.

(٤) لم أهد لقائله. وهو من شواهد المخصص السفر الثامن (كتاب الحشرات) ٣٠٩/٢، برواية لا تؤثر على الشاهد، (قد جعلت)، ومقاييس اللغة (باب الشين والباء وما يثلثهما) ٣٠٩/٢. اللسان مادة (شبا) ١٨/٨.

الشاهد في قوله: (شبوة) حيث جاءت علماً للعقرب.

(٥) حمار قبان: المسموع فيها ترك الصرف، فهي على وزن (فعلان) يرجع إلى (القب) وهو الضمور، أو على وزن (فقالا) من (القبين) وهو الذهاب في الأرض، فنونه أصلية، فتصرف كما في هذا البيت. ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١١٥/١، وشرح شافعية ابن الحاجب للرضي ٣٤٤/٢.

(٦) الرجز لم أهد لقائله، وذكر ابن عصفور في الممتع أنه مما تنشده الكافة، بمعنى أن الرجز مما تحكيه العرب على السنة البهائم، ينظر الممتع ص ٢١٤.

والبيت من شواهد شرح المفصل لابن يعيش ١١٥/١، والإيضاح في شرح المفصل ٨٨/١.

الشاهد في قوله: (حمار قبان) حيث جاءت علماً لدوية صغيرة كثيرة الأرجل.

وقد ورد هذا الشاهد في الخصائص ١٠٥/٣، وسر صناعة الإعراب ٧٣/١، وضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٢٢، وشرح الشافعية للرضي ٢٤٨/٢ للإشارة إلى إبدال الهمزة من الألف (زأماها) يريد (زأها)؛ كراهة اجتماع الساكنين.

يَا عَجَبًا قَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا      حَمَارَ قَبَّانٍ يَسُوقُ أَرْزَبًا

خَاطِمَهَا زَأْمَهَا أَنْ تَذْهَبَا

وقد جاء لبعضها اسم جنس، ك: أسد وثعلب.

وقد أجزيت المعاني مجرى الأعيان، فأجري عليها ما لها من الأعلام، ك: سبحة للتسبيح، وبرة

للمبرة، وشعوب و أم قشعم<sup>(١)</sup> للمنية، وكيسان للغدر، قال الشاعر<sup>(٢)</sup>:  
[من الطويل]  
إِذَا مَا دَعَوْا كَيْسَانَ كَانَتْ كُهُولُهُمْ      إِلَى الْقَدْرِ أَذْنَى مِنْ شَبَابِهِمُ الْمُرْدِ

وكذلك الأوقات جعلوا لها أعلاما، وإن لم تكن شيئا، ك: سحر، وغدوة، وبكرة، وفينة. وكذلك الأعداد، نحو: ستة ضعف ثلاثة، وأربعة نصف ثمانية. وقد يصير الوصف علما بالغلبة على أحد الموصوفين به، ك: ابن عباس وابن عمر و ابن مسعود في العبادلة، وغيرهم من نحو: الصعق لخالد بن نفيل، والنجم للثريا

تقريبه وإذا ضُمَّ إلى اسم عين غير مضاف لقبٌ أضيف الاسم إلى اللقب، نحو: سعيد كرز؛ لأن الإضافة تكون بأدنى ملابسة، قال<sup>(٣)</sup>:  
[من المنسرح]

قُلْ لَا بَنِي قَيْسٍ أَخِي الرُّقَيَّاتِ      مَا أَحْسَنَ الْعِزْفَ فِي الْمُصْطَبَاتِ

(١) وقيل الحرب، ينظر اللسان مادة (قشعم) ١١٠/١٢.

(٢) البيت للنمر بن تولب في ديوانه ٦٠.

ونقل ابن يعيش عن ابن الأعرابي أنه لضمرة بن ضمرة بن جابر، وقيل لفسان بن وغل. ينظر شرحه للمفصل ١٢٢/١. وهو أيضا من شواهد الأغاني ٨٨/١٤، والمفصل ١٠، وشرح الأشموني ١١٨/١، واللسان مادة (كيس) ١٤٢/١٣ برواية: أسعى من شبابهم.

الشاهد في قوله: (كيسان) حيث جاء اسما للغدر، بدليل منعه من الصرف للعلمية والألف والنون.

(٣) البيت لأبي ذهبل الجمحي في ديوانه ص ٥٠.

وهو من شواهد شرح الرضي ٣٤٣/٣، وبلا نسبة في خزنة الأدب ٢٧٨/٧، واللسان مادة (عرف) ١١١/١٠. الشاهد في قوله: (قيس أخى الرقيات) أن الرقيات ليست من باب إضافة الاسم إلى اللقب، بل هو من باب الإضافة لأدنى ملابسة، لنكاحه لنسوة اسم كل منها رقية، وقيل: من جداته. ولو كان الرقيات لقبا لقييل في البيت: (قيس الرقيات).

وإن كان الاسم مضافاً أجري اللقب صفة له، فيقال: عبد الله بطة.

وإذا أول بواحد من الأمة المسماة به أجري مجرى اسم الجنس في التنكير من إضافته، ك: (مُضَرَّ

الحُمراء)، و(زبيعة الفرس)، و(أتمار الشاة) / قال الشاعر<sup>(١)</sup>: [من الطويل] [ب/١٤٥]

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّفَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفَرَتَيْنِ بِمَا

وإدخال اللام عليه، كقولهم: (هذا الزيد أفضل من ذاك الزيد).

وقول الأخطل<sup>(٢)</sup>: [من الطويل]

وَقَدْ كَانَ مِنْهُمْ حَاجِبٌ وَابْنُ أُمِّهِ أَبُو جَنْدَلٍ وَ الزَّيْدُ زَيْدُ الْمَتَارِكِ

وقد أجري فلان وفلانة وأبو فلان وأبو فلانة كناية عن الأناسي مجرى العلم، فيمتنع دخول اللام

عليها، ويمتنع مؤنثه من الصرف. قال ابن السراج والمصنّف<sup>(٣)</sup> إن لفظ (فلان) لم يأت إلا محكيًا، كقوله

تعالى: ﴿لَيْتَنِي لَوْ أَتَّخَذْتُ فَلَانًا خَلِيلًا﴾<sup>(٤)</sup> [الفرقان: ٢٨]، ويرده ما رواه الأصمعي، عن مرار الفقعسي<sup>(٥)</sup>

من قوله<sup>(٦)</sup>: [من الكامل]

(١) البيت لرجل من طيء لم يذكر اسمه، وهو بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٤٥٢/٢، ٤٥٦ برواية أخرى لا تؤثر على موطن الشاهد (بأبيض من ماء الحديد)، شرح المفصل في صناعة الإعراب (التخمين) ١٩٢/١، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي ٣٣٥/٣، شرح أبيات المغني للبغدادي ٣٠٨/١.

علا: علاه بالسيف ضربه به، التقا: موضع، الشفرتين: حدا السيف، يمان: نسبة إلى اليمن. الشاهد في قوله: (زيدنا) حيث أضاف العلم إلى الضمير، فأجرى زيداً مجرى اسم الجنس في التنكير، ثم عرّفه بإضافته إلى الضمير. (٢) والبيت في ديوانه شعر الأخطل ٥٠٣/٢ برواية لا تؤثر على موطن الشاهد (ابن عمه). حاجب: اسم رجل، أبو جندل: كنية رجل.

و هو من شواهد المفصل ١٤، شرح المفصل الموسوم بالتخمين ١٩٤/١.

الشاهد في: (الزيد) حيث عرّفه بر(أل)؛ لتقدير التنكير فيه.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ١٠٨/١.

(٤) (فلان) هنا غير محكي وإنما هو مفعول أول للفعل (أَتَّخَذْتُ).

(٥) جاء في النسخة المخطوطة (العبيسي) وما أثبتته هو الصواب، إذ ليس من الشعراء المرار العبيسي. ينظر الخزانة ٢٥٣/٧.

(٦) أكرومة: الجميل والمنقبة الكريمة. المعاوز: جمع معوز وهو الثوب الخلق الذي يُتَبَدَّل.

وهو من شواهد شرح الكافية للرضي ٣٣٨/٣، الخزانة ٢٤٨/٧، برواية: (رقعوا معاوز).

الشاهد: في قوله (فلان) حيث جاءت في غير الحكاية خلافا لابن السراج، ففلان الأولى فاعل لفعل يفسره ما بعده، والثانية

وَإِذَا فُلَانٌ مَاتَ عَنْ أَكْرَوْمَةٍ رَفَعُوا مَعَاوِزَ فَقْدِهِ بِفُلَانٍ

وإذا كُنِّيَ بها عن البهائم، أدخلوا اللام عليها؛ للفرق. وأما (هَنْ وَهَنْ) بفتح النون وإسكانها في (هَنْت) فكناية عن اللوم مختصة بأسماء الأجناس، فيدخل عليها اللام وتصرف، وقد كُنِّيَ بها العلم قليلا، كقول ابن هَرْمَّة، الشاعر<sup>(١)</sup> في حسن بن زيد:

اللَّهُ أَعْطَاكَ قَضَاً مِنْ عَطِيَّتِهِ عَلَى هَنْ وَهَنْ فِي مَا مَضَى وَهَنْ [من البسيط]

يعني عبد الله والحسن وإبراهيم بن الحسن بن الحسن، وكانوا وعدوه شيئا فأخلفوه.

=جَزَتْ بالباء.

(١) البيت لابن هرمة في ديوانه ص ٢٢٣

وهو من شواهد الإيضاح في شرح المفصل ١/١١٠، وارتشاف الضرب ٢/٩٧٣، والهمع ١/٢٤٢، وفي خزنة الأدب ٧/٢٦٣.

الشاهد: في قوله (هَنْ) حيث كُنِّيَ الشاعر به (هَنْ) عن العلم.

وأعرفها المضمّر المتكلم ثم المخاطب.

"وأعرفها"<sup>(١)</sup> يعني أقلها لبساً عند المخاطب، "المضمّر المتكلم، ثم المخاطب ثم الغائب"<sup>(٢)</sup> على حسب الترتيب بينها، ثم العلم، ثم الموصول<sup>(٣)</sup>، ثم ما عرّف باللام، هذا هو الأصح وهو رأي سيويه<sup>(٤)</sup>، وعند السيرافي<sup>(٥)</sup> أن العلم أعرفها ثم على الترتيب. وعن ابن السراج<sup>(٦)</sup>: بل المبهّم أعرف من المضمّر، ثم على الترتيب. والأول أولى؛ لأنه ليس المراد بالأعرافية إلا كون المعرفة أبعد من اللبس؛ فالتكلم أبعداً لبساً، وبعده المخاطب؛ فإنه يتطرق فيه ما لا يُتطرق في المتكلم، ألا ترى أنك إذا قلت: (أنا) لم يلبس بغيره، وإذا قلت: (أنت)،/ جاز أن يلبس بآخر، فيتوهم أن الخطاب ليس له، وغيرها يطرق اللبس إليه أكثر، فإنه لا يخفى التباس قولك: هو، وكذا سائرهما<sup>(٧)</sup>.

[١٤٦/]

(١) أعرفها بعد لفظ الجلالة، فأعرف المعارف مطلقاً لفظ الجلالة. ينظر حاشية الخضري ١٠٩/١.

(٢) (ثم الغائب) غير موجود في متن الكافية، ينظر ص ١٦٥.

(٣) ويذكر بعده اسم الإشارة؛ لأنهما من المبهّمات عند النحويين.

(٤) ينظر الكتاب ٦/٢-٨.

(٥) ينظر رأيه في الإنصاف ٢٢٨/٢.

(٦) الأصول ٣٢/٢.

(٧) ينظر المسألة في المرجع السابق المسألة (١٠١) ٢٢٨/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٤٩/٣، وإرتشاف الضرب ٩٠٨/٢.

## [[النكرة]]

والنكرة: ما وضع لشيء لا بعينه.

"والنكرة<sup>(١)</sup>: ما وضع لشيء لا بعينه" كل شائع في جنسه، اسم عين وهو ما يدركه النظر، ك(رجل وفرنس)، أو اسم معنى ك(علم وجهل)، وفي معناه (يوم وساعة)، وعلاماتها قبولها حرف التعريف<sup>(٢)</sup>، ودخول رُبُّ عليها وكم الخبرية، ووقوعها حالا أو تمييزا، واسما إ(لا)، التي بمعنى ليس.

وإذا وقعت النكرة في سياق نفي أو نهي أو استفهام، استغرقت الجنس ظاهرا، ما لم تدل قرينة على عدم الاستغراق. وقد تكون للاستغراق في غير ما ذكر، وكثر معها مبتدأة، نحو: (تمرة خير من حرادة) و(رجل خير من امرأة)، وقلَّ معها فاعلة، كقوله تعالى: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ﴾ [الانفطار: ٥].

(١) عزف ابن عصفور النكرة في شرح الجمل ١٣٤/٢ "النكرة كل ما عُلق في أول أحواله على الشياخ في مدلوله". وابن مالك يقول "وتمييز النكرة بعد المعارف بأن يقال: وما سوى ذلك نكرة، أجود من تمييزها بدخول رُبِّ والألف واللام؛ لأن من المعارف ما تدخل عليه الألف واللام كفضل وعباس، ومن النكرات ما لا تدخل عليه رُبِّ ولا الألف واللام كآين وكيف وعريب وديار". شرح التسهيل لابن مالك ١١٦/١.

قال أبو حيان في التذييل والتكميل ١٠٢/٢ "النكرة هي الاسم الموضوع على أن يكون شائعا في جنسه إن اتفق أن يوجد له جنس. وقيل: النكرة هي اللفظ الموضوع على معنى، ذلك المعنى لا يمنع من حيث يتصور أن يوجد منه أكثر من شخص واحد".

(٢) نحو: (رجل) نكرة لأنها تقبل دخول (أل) التي تكسيها التعريف، فنقول: (الرجل شجاع).

أسماء العدد: ما وضع لكمية آحاد الأشياء، أصولها اثنتا عشرة كلمة: واحد إلى عشرة ومائة وألف.

"أسماء العدد"<sup>(١)</sup> أفردتها بالذكر؛ لأن لها أحكاماً خاصة ليست لغيرها، وهي: ما وُضع لكمية ألفاظ آحاد الأشياء، ك: (الواحد والاثنتان) من أسماء العدد عند جميع النحويين لا عند كثير من أهل الحساب.

فحدّ العدد عندهم: ما ساوى نصف مجموع حاشيتيه القريبة والبعيدة، وليس للواحد حاشية قريبة ولا بعيدة؛ ومثاله: (ثلاثة) فإنّ حاشيتها القريبة (الأربعة)، و (الاثنتين) تكون (سنة) فنصفها (ثلاثة)، والبعيدة (خمسة)، و (واحد) تكون (سنة)؛ فنصفها (ثلاثة)، والأول أولى.

وسواء كانت تلك الآحاد منفردة أو مجتمعة، فالأشياء هي المعدودات، وآحادها على واحد منها، وكمية الآحاد ما يُجاب به إذا سُئل عن واحد وعن أكثر من واحد من تلك المعدودات ب: كم . والألفاظ الموضوعية بإزاء تلك الكميات، بأن يكون كل واحد منها موضوعاً لكمية واحدة، منها أسماء العدد.

فالواحد موضوع لكمية آحاد الأشياء، إذا أخذت منفردة، فإذا سُئل عن معدود منها ب: كم هو؟ يجاب بالواحد.

والاثنتان موضوع لكميتها إذا أخذت مجتمعة متكررة مرة واحدة، فإذا سُئل عن معدودين/، يجاب [ب/١٤٦] بالاثنتين، وهكذا إلى ما لا نهاية.

ولما كان المتبادر من هذه العبارة أن نفس الكمية هي الموضوع له من غير اعتبار معنى آخر، لا ينتقض التعريف، بمثل: (رجل ورجلين)، و (ذراع وذراعين)، أو (منا ومنين)، حيث لا يفهم منها الوحدة والاثنيّة.

و"أصولها" التي تتفرع منها باقياها: إمّا بإلحاق تاء التأنيث ك: (واحدة واثنتان)، أو بإسقاطها ك: ثلاث إلى تسع.

"اثنتا عشرة كلمة: واحد إلى عشرة ومائة وألف" وتشعبت البقية منها بتركيب مزج<sup>(٢)</sup>، ك (خمسة عشر)، أو عطف: ك (أحد وعشرين) إلى (تسعة وتسعين) غير العقود.

(١) جاء هذا العنوان في منتصف اللوحة رقم (ب/١٤٦).

(٢) التركيب المزجي: هو أن تأتي بكلمتين فتجعلهما كلمة واحدة .

تقول واحد، اثنان. واحد إلى عشرة ومائة وألف . تقول واحد، اثنان . واحدة ، اثنان أو ثنان.

وكذا :أحد، ومئة، وألف، وباب (أحد عشر) أصلها العطف<sup>(١)</sup>. أو تثنية ك(مائتين وألفين). أو جمع قياسي ك:(مئتين أو مئات وآلاف). أو غير قياسي كالعقود. أو بإضافة نحو:(ثلاثمائة و ثلاثة آلاف).  
"تقول واحد، اثنان" في المذكر، "واحدة، اثنان" في المؤنث في لغة الحجاز، "أو: ثنان" في لغة بني تميم.

و(واحد) اسم فاعل من:(وَحَدَّ، يَحْدُ، فهو واحد)، بمعنى منفرد<sup>(٢)</sup>. ومثله:(أحد، وإحدى). والألف في (أحد) منقلبة عن واو<sup>(٣)</sup>. وأكثر ما يستعمل أحد وإحدى في التنييف<sup>(٤)</sup>، نحو:(أحد عشر)، أو مضافة، ك:إحدى الجنتين، و﴿لَا أَحَدَى الْكَبِيرِ﴾<sup>(٥)</sup> [المذثر: ٣٥].

وقد نجىء في غير تنييف، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]  
وقول الشاعر<sup>(٦)</sup>:

وَقَدْ ظَهَرْتُ فَلَا تَخْفَى عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَحَدٍ لَا يَعْرِفُ الْقَمَرَا

وقد نجىء بعد نفي أو استفهام عن قوم أو نسوة، لقوله تعالى: ﴿فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾  
[الحاقة: ٤٧] أي: (قوم).

(١) أصل خمسة عشر: خمسة وعشر، حذفت الواو قصدا لمزج الاسمين وتركيبهما، وإنما مزج هذا المعطوف بالمعطوف عليه دون مثل قولك: لا أب وابنا، لأن الاسمين معا ههنا عدد واحد، كمشرة، وكمالة، بخلاف نحو: لا أب وابنا، وإنما مزجوا النيف مع هذا المقد، بخلاف سائر العقود نحو: عشرين، وأخوانه، ومائة، وألف، لقرب هذا المركب من مرتبة الآحاد التي ألفاظها مفردة، وبني الأول لكونه محتاجا إلى الثاني، فشابه الحرف، وبني الثاني، لتضمنه الحرف العاطف، وبني على الحركة للدلالة على عروض البناء، وأن لهما في الأعراب أصلا، وعلى الفتح ليخف به بعض الثقل الحاصل من التركيب، وأجاز بعض الكوفيين إضافة النيف إلى العشرة، تشبيها بالمضاف والمضاف إليه حقيقة. ينظر شرح الرضي ٢٢٠/٣.

(٢) الفروق اللغوية ص ١١٥.

(٣) اللسان مادة(وحد) ١٥/١٦٥.

(٤) أي مابين العقود، نحو:(أحد وعشرون، أحد وثلاثون، أحد وأربعون).

(٥) ورد في النسخة المخطوطة(إحدى الكبير)وهو تصحيف.

(٦) البيت للذي الرُمة يمدح فيه عمر بن هبيرة الفزازي في ديوانه ١١٦٣/٢، برواية لا تؤثر على موطن الشاهد(حتى بَهَرْتُ).

والبيت من شواهد الأصول لابن السراج ٨٥/١، برواية(حتى ظهرت)، شرح التسهيل ٣١٧/٢، شرح المفصل الموسوم بالتخمير ٥٨/٣.

الشاهد في قوله:(أحد) حيث جاءت (أحد) في غير تنييف.



وثلاثة إلى عشرة، وثلاث إلى عشر، أحد عشر، اثنا عشر. إحدى عشرة، اثنتا عشرة.....

وقول أبي عبيدة<sup>(١)</sup>: "يا رسول الله، أحدٌ خيرٌ منّا؟"<sup>(٢)</sup>، أي: (أقوم؟) وقوله تعالى: ﴿لَسَنَّ كَأَحَدٍ مِّنْ

[١٤٧/أ]

الْإِسَاءِ ۖ / [الأحزاب: ٣٢]، أي: كنسوة.

وحق (أحد) الأفراد والتذكير، وقد جاء معرفة للضرورة، كقوله<sup>(٣)</sup>: [من البسيط]

وَلَيْسَ يَطْلُبُنِي فِي أَمْرِ غَانِيَةٍ إِلَّا كَعَمْرٍو ، و ما عَمْرُو مِنَ الْأَحَدِ

و يختص (أحد) بعد نفي أو نهي أو شرط أو استفهام لعموم من يعقل لازم الأفراد والتذكير، تقول: ما جاءني أحد، و: لا يقيم أحد.

ولا يقع بعد إيجاب يراد به العموم، خلافا للمبرد<sup>(٤)</sup>، فأجازه وجعل من ذلك: قام كل أحد. قال أبو علي<sup>(٥)</sup>: وهمزته في غير الموجب للاستغراق أصلية، لا بدل من الواو التي في الواحد، وأما في الموجب، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] فبدل اتفاقاً<sup>(٦)</sup>.

[ثلاثة إلى عشرة]

"ثلاثة رجال، "إلى عشرة" بإلحاق التاء في عدد المذكر. "ثلاث" نسوة "إلى عشر" بترك التاء فيه للمؤنث.

ونحولف فيه التذكير والتأنيث من ثلاثة إلى عشرة؛ لأن المعدود هنا جماعة، فأثت نظراً إلى ذلك، ولم يعكس بأن يجعل التاء للمؤنث؛ لسبق المذكر "أحد عشر، اثنا عشر" في المذكر، "إحدى عشرة، اثنتا عشرة" في المؤنث بتغيير الواحد إلى أحد والواحدة إلى إحدى في التنيف للتخفيف، ومنهم من يقول

(١) هو أبو عبيدة عامر بن عبد الله بن الجراح (رضي الله عنه)، وهو من المبشرين بالجنة، شهد بدرًا، وثبت مع الرسول صلى الله عليه وسلم يوم أحد (ت ١٨هـ) في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنهما. ينظر صفة الصفوة ١/٣٦٥.

(٢) ينظر فتح الباري شرح صحيح البخاري (باب فضائل الصحابة) ٦/٧.

(٣) لم أهتم لقائله، والبيت من شواهد تهذيب اللغة باب (الحاء والدال) ٥/١٩٧، واللسان (وحد) ١٥/١٦٦، تاج العروس (فصل

الواو باب الدال) ٢/٥٢٨.

الشاهد في قوله: (الأحد) حيث جاء (أحد) معرفة للضرورة، وحقه التنكير.

(٤) التسهيل ص ١١٩.

(٥) المنصف ١/٢٣١-٢٣٢.

(٦) أي همزة (أحد) هنا بدل من الواو، بالاتفاق.

ثلاثة عشر إلى تسعة عشر، وثلاث عشرة إلى تسع عشرة. وتميم تكسر الشين في المؤنث ....

واحد عشر، واحدة عشرة<sup>(١)</sup>.

[ثلاثة عشر إلى تسعة عشر]

"ثلاثة عشر إلى تسعة عشر" للمذكر بإلحاق التاء في الجزء الأول من ثلاثة إلى عشرة كما سبق، وحذفها من "عشرة"؛ كراهة اجتماع تأنيثين.

"وثلاث عشرة إلى تسع عشرة" للمؤنث بإلحاق التاء في الجزء الثاني، وهو عشر؛ لكونه جماعة، فحقه التاء، وإنما حذف في المذكر خشية اجتماع تأنيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة، بخلاف "إحدى عشرة" [و] (اثنتا عشرة) فإن التأنيث فيهما من جنسين .

وأما تذكير الثاني في (أحد عشر) و (اثنا عشر) فمحمول على التذكير في (ثلاثة عشر). والتاء في (ثنتان) بدل من لام الكلمة، فلم تتمحض للتأنيث في (اثنتان)؛ وإن كانت /للتأنيث إلا [ب/١٤٧] أنها حملت على (ثنتان).

وأما تأنيث الجزء الثاني في المؤنث؛ لأنه لما وجب تذكير المذكر لما عرفت، وجب تأنيثه للمؤنث؛ لانتفاء المانع وعدم الفرق بين المذكر والمؤنث.

"وتميم تكسر الشين من عشرة"<sup>(٢)</sup> للمؤنث هرباً من توالي أربع فتحات فيما هو كالكلمة الواحدة، مع امتزاجها بالتيف الذي في آخره فتحة، فعدلوا من فتح وسطها إلى كسره.

والحجازيون يسكنون الشين؛ لأنه لما جمع [على] <sup>(٣)</sup> الكلمة ما ذكر أزالوا الثقل <sup>(٤)</sup> بسكون الوسط هرباً من إزالة ثقل بثقل فلذا كانت أفصح.

(١) ذكر الكسائي أنه سمع من الأندلس أو بعض عبد القيس (واحد عشر يا هذا). ينظر المخصص لابن سيده السفر السابع عشر

(باب ذكر الاسم الذي تبين به العدة) ٢٠١/٥ .

(٢) (من عشرة) غير موجودة في متن الكافية، ينظر ص ١٦٧ .

(٣) إضافة يقتضيها السياق.

(٤) في النسخة المخطوطة (التعليل) ، وهو سهو من الناسخ.

عشرون وأخواتها فيهما، أحد وعشرون، إحدى وعشرون، ثم بالعطف بلفظ ما تقدّم، إلى تسعة وتسعين. مائة وألف، مائتان وألفان فيهما، ثم بالعطف على ما تقدّم.....

### [ألفاظ العقود، عشرون وأمثالها]

"عشرون بالواو والنون "وأخواتها" يعني العقود إلى التسعين: يستوي "فيهما" المذكر والمؤنث تغليباً لجانب المذكر، فيقال: عشرون رجلاً، وعشرون امرأة، قال الشاعر<sup>(١)</sup>:  
[من الطويل]

دَعْنِي أَخَاهَا بَعْدَ مَا كَانَ بَيْنَنَا      مِنْ الْأُمْرِ مَا لَا يَفْعَلُ الْأَخَوَانِ

فإنه أراد ما لا يفعل الأخ والأخت.

### [الأعداد المعطوفة]

"أحد وعشرون" في المذكر، "إحدى وعشرون" في المؤنث، ولما غير الواحد والواحدة ههنا بدون التركيب؛ لأن المعطوف والمعطوف عليه في قوة التركيب، لم يكن استعمالها بالعطف على صورة لفظ ما تقدّم بل خصها بما عداها، فقال: "ثم بالعطف للعشرين على الأحد والإحدى،" بلفظ ما تقدّم "من تذكير المعطوف عليه وتأنيثه، وتذكير المعطوف فيهما، تقول: (ائتان وعشرون) في المذكر، (ائتتان أو ثنتان وعشرون) في المؤنث، (ثلاثة وعشرون) في المذكر، (ثلاث وعشرون) في المؤنث، وهكذا "إلى تسعة وتسعين" وتسع وتسعين.

### [المئة والألف وما بعدهما]

"مائة وألف، مئتان و ألفان، فيهما" في التذكير والتأنيث سواء كالعقود. ثم يُعطف الألف والألفان على المائة و المائتين/، وكذا تقول: (إحدى ومائة)، من ابتداء كل مائة إلى انتهائها على الترتيب" [ثم ١٤٨/١]  
بالعطف<sup>(٢)</sup> على ما تقدّم "من عطف العشرين ونحوها على الواحد ونحوه، من غير تغيير ولا تبديل؛ فتقول: (مائة و واحد أو واحدة، أو إحدى).  
(مائة وائتان أو اثنتان).

(١) لم أمتد لقائله.

والبيت من شواهد المفصل ٢١٥، و شرح المفصل الموسوم بالتخمين ٥٥/٣.

الشاهد في قوله: (الأخوان) حيث أراد به الأخ والأخت فغلب المذكر على المؤنث، ولم يقل: أختان.

(٢) إضافة يقتضيها السياق، ينظر الكافية ص ١٦٧.

وفي ثماني عشرة فتح الياء، وجاء إسكانها، وشذّ حذفها بفتح النون.....

- (مائة وثلاثة رجال، أو ثلاث نسوة).  
 (مائة وأحد عشر رجلاً، أو إحدى عشرة امرأة).  
 (مائة وأحد وعشرون رجلاً، أو إحدى وعشرون امرأة).  
 (مائة واثنان وعشرون رجلاً، واثنان وعشرون امرأة).  
 (مائة وثلاثة وعشرون رجلاً، وثلاث وعشرون امرأة)، إلى (مائة وتسعة وتسعون رجلاً، وتسع وتسعون امرأة). وكذا الحال في بقية إضافة الألف.  
 ويصح العكس فتقول: (واحد ومائة)، إلى آخر ما ذكر.

### [لغات ثماني عشرة]

"وفي ثماني عشرة" أربع لغات:

-أحدها: "فتح الياء"؛ لخفة الفتحة كما في المنقوص عند نصبه، قال تعالى:

﴿ثَمَنِي حِجَابٌ﴾ [القصص: ٢٧].

-الثاني: قوله: "وجاء إسكانها"؛ لتناقل المركب بالتركيب كما في (معد يُكرب) و(قالي قلا).

-الثالث: قوله وشذّ<sup>(١)</sup> حذفها مع فتح النون لتوافق فتح أخواتها مركبة، كقول الأعشى<sup>(٢)</sup>:

[من الكامل]

وَلَقَدْ شَرِيتُ ثَمَانِيَا وَثَمَانِيَا وَثَمَانِ عَشْرَةً وَاثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعًا

-الرابع: حذفها مع كسر النون؛ ليدل على الياء المحذوفة. قال الرضي<sup>(٣)</sup>: "وفتح النون بعد حذف الياء

أولى من الكسر؛ لما ذكر من توافق أخواتها".

وقد جاء حذفها من غير تركيب وجعل الإعراب على النون، تقول: (هذه ثمان، ورأيت ثماناً، ومررت

بثمان).

(١) كتبت (شذّ) بقلم حديث وخط حديث، وأثبتها لأنها مثبتة في متن الكافية، ينظر الكافية ص ١٦٧.

(٢) ولم أجده في ديوانه، ونسب إلى الأعشى في اللسان باب (لنن) ٤٣/٣.

وهو من شواهد شرح الجمل لابن عصفور ٣٤/٢، وشرح الكافية الشافية ١٦٧٤/٣، وشرح الأشموني ٣٢٥/٣.

الشاهد في قوله: (ثمان عشرة) حيث حذفت ياء (ثماني عشرة) وفتحت نونها شذوذاً.

(٣) شرح الكافية للرضي ٣٧٠/٣.

ومميز الثلاثة إلى العشرة مخفوض مجموع لفظاً أو معنى إلا في ثلاثمائة إلى تسعمائة.....

قال الشاعر: <sup>(١)</sup>

[من الرجز]

لَهَا ثَنَائِيَا أَرْزَعُ حَسَّانُ وَأَرْزَبُ فَنَعَزُهُ نَمَّانُ

وفي الحديث: "صَلَّى ثَمَانَ رَكَعَاتٍ" <sup>(٢)</sup> بفتح النون على المفعولية، وقد يُفعل/ ذلك، أي: حذف الياء وجعل الإعراب على ما قبلها، ك(رباع)، وهو الذي بلغ سنّه الرابعة، وهو اسم لما فوق الثّني من الحيوان، وكذا (الخوّار) وهو صغار الإبل.

### [كنايات العدد]

وقد تُستعمل (بضع) بكسر الباء كثيراً، وفتحها قليلاً؛ لما بين الثلاثة إلى العشرة، حيث لم يرد التعيين، تقول: (عندي بضعة رجال وبضع نسوة)، و(بضعة عشر، وبضع عشرة)، وكذا (بضعة وعشرون رجلاً، وبضع وعشرون امرأة)، إلى التسعين على الصحيح، خلافاً للجوهري <sup>(٣)</sup>.

### [تمييز العدد]

"ومميز الثلاثة إلى العشرة" (إلى هنا بمعنى (مع)، أي: مع العشرة، "مخفوض" بالإضافة للتخفيف، و"مجموع" جمع قلة نحو: ثلاثة أفلس، وخمسة أثواب؛ ليطابق مميزه لفظاً.

وقد يستعمل مكانه جمع تكثير، كقوله تعالى: ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٣٨]، "أو معنى" نحو: ثلاثة نفر، وتسعة رهط، "إلا في ثلاثمائة إلى تسعمائة" فإن: مميزها، وهو المائة مفرد <sup>(٤)</sup>؛ اجتزأوا بالواحد عن الجمع، كما في قوله <sup>(٥)</sup>:

[من الوافر]

(١) لم أهد لقائله.

وهو من شواهد شرح الرضي ٣/٣٧٠، وحاشية الخطري ٢/٣١٣، والخزانة ٧/٣٦٥، اللسان (ثمن) ٣/٤٣.

الشاهد في قوله: (ثمان) حيث حذف ياء (ثماني) رغم إفرادها، وجعل الإعراب على النون.

(٢) السنن الكبرى للبيهقي ٢/٦٦١.

(٣) قال في الصحاح باب العين فصل الباء ٣/١١٨٦ "تقول: بضع سنين، وبضعة عشر رجلاً، وبضع عشرة امرأة؛ فإذا جاوزت لفظ القشر ذهب البضع لا تقول بضع وعشرون".

(٤) جاء في الأصل (مفرداً)، وهو تحريف.

(٥) البيت من الخمسين التي لم يعرفوا لها قائلاً، ينظر نشأة النحو ٧٣.

يُقال أكل في بعض بطنه، إذا كان دون الشبع. واكل في بطنه إذا امتلأ وشبع. والخميص: الجائع، أي زمان جلدب ومخمصة.

و البيت من شواهد الكتاب ١/٢١٠، معاني القرآن للأخفش ١/٢٤٩، والمقتضب ٢/١٧٢، برواية (نصف بطنكم تعيشوا)، وشرح

آيات سيويه للسيرافي ١/٣٧٤.

الشاهد في قوله: (بطنكم) حيث استعمل المفرد بمعنى الجمع، أي بعض بطونكم.

وكان قياسها مئات، أو مئتين. ومميز (أحد عشر) إلى (تسعة وتسعين) منصوب .....

كُلُّوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعَفُّوا      فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصٌ

كذا ذكره جار الله في المفصل<sup>(١)</sup>، وكفى له شاهداً بالفصاحة قوله تعالى: ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ [الكهف: ٢٥]

ولفظ (سنتين) هنا بدل، والله أعلم. وقد تجادلوا في قوله: [ثلاث مائة أو مئتين]<sup>(٢)</sup>.

"وكان قياسه" ثلاث "مئات أو مئتين" إذ هو تمييز للثلاثة إلى العشرة، فحقه أن يجمع، وكذا جاء في قول الشاعر الفرزدق<sup>(٣)</sup>:

ثَلَاثُ مِئَتَيْنِ لِلْمُلُوكِ وَفِي بَحَا      رِدَائِي وَجَلَّيْتُ عَنْ وَجْهِهِ الْأَهَاتِمِ

ويجوز حذف النون للضرورة عند الأخفش، ومنه قول الشاعر<sup>(٤)</sup>:

[من الرجز]

وَحَامَتِ الطَّائِي وَهَابُ الْمِئِي

أي: (المائتين).

وقد جاء النصب في ميم الثلاثة إلى العشرة، كقولهم: (خمسة أثواباً).

"ومميز أحد عشر إلى تسعة وتسعين منصوب" أمّا في (أحد عشر) إلى (تسعة عشر): فلأنهم كرهوا أن يجعلوا ثلاثة أسماء كالاسم الواحد، ولا ينقضه ما جاء في التمييز من جواز (خمسة عشر)؛ لأن المضاف إليه إذا كان مميزاً فهو المقصود بالأول في المعنى، وإنما جيء به لبيانته/ فكان الجميع كالشيء الواحد.

[١٤٩/١]

(١) المفصل ٢١٣.

(٢) ما بين المعقوفين إضافة يقتضيها السياق.

(٣) البيت في ديوانه ٣١٠/٢، برواية فِدَى لسيف من تميم وفي بها، وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت.

والشاهد في مئتين بالرغم أنها جاءت على القياس إلا أنها لا تستعمل إلا نادراً، وجاءت في الشعر لأن الشعراء يفسح لهم ما لا يفسح لغيرهم.

والبيت من شواهد المقتضب ١٧٠/٢، أمالي ابن الشجري ٢١٠/٢٧٧، المقتصد ٧٣٣/٢، الخزائن ٣٧٠/٧.

(٤) الرجز قالته امرأة من بني عُقِيل، تفخر بأخوالها من اليمن، وقيل: لامرأة من بني عامر. ينظر الخزائن ٣٧٥/٧ ولتمامه:

حَيْدَةُ خَالِي وَلَقِيطٌ وَعَلِي

والبيت من شواهد المسائل العسكرية ص ٩١، وشرح الرضي ٣/٣٧٤، والمخصص السفر السابع عشر (باب ذكر ك الاسم

الذي تبين به العدة) ١٩٩/٥.

والشاهد في قوله: (المئي) حيث حذفت نون (مئتين) للضرورة.

مفرد. ومميز (مائة) و (ألف) وتثنيتهما وجمعه مخفوض مفرد.....

والمضاف إليه في (ثلاثة عشر) مغاير للأول، فلم يكن كجعل ثلاثة أشياء شيئاً واحداً من حيث المعنى مع إنما جوزوا (ثلاثمائة امرأة) مع أن فيها صيرورة ثلاثة أشياء شيئاً واحداً لتطرد بـ (مائة امرأة). وأما في العشرين فما فوقها من العقود إلى التسعين، فلتعذر حذف النون وتعذر الإضافة معها.

"مفرد" لحقته، وحصول المقصود من بيان الذات وعدم موجب الجمع. قال تعالى حاكياً: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤]، وفي الحديث <sup>(١)</sup>: (إِنَّ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا). وأجاز الفراء <sup>(٢)</sup> جمع المميز، فتقول: (عندي أحد عشر رجلاً).

قال ابن عقيل <sup>(٣)</sup>: "وأعرب الزمخشري <sup>(٤)</sup> (أسباطاً) من قوله تعالى: ﴿أَتُنَقِّ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾ <sup>(٥)</sup> [الأعراف: ١٦٠] تمييزاً، وأعربه غيره بدلاً من اثنتي عشرة، والتمييز محذوف تقديره: (اثنتي عشرة فرقة). وكذا يُؤول قول الفراء في (أحد عشر رجلاً)، بأن التمييز محذوف تقديره: (شخصاً) أو نحوه.

#### [تمييز المائة والألف]

"ومميز مئة وألف وتثنيتهما وجمعه مخفوض" لإمكان الإضافة كما في ثلاثة، "مفرد" لما مر من إفراد المميز المنصوب، ولحقته دون الجمع، وإغناء لفظ العدد عن الجمعية مغل عن جمع التمييز، وإنما لم يقل (وجمعهما) كما قال وتثنيتهما، لأن استعمال جمع (مائة) في الأعداد مرفوض.

وقد جاء منصوباً على التمييز، في قول الربيع بن ضُبُع <sup>(٦)</sup>:

إِذَا عَاشَ الْقَيِّ مَائَتَيْنِ عَامًا      فَقَدْ ذَهَبَ اللَّسَادَةُ وَالْفَتَاءُ

(١) لم أجد في كتب الحديث من رواه بلفظ (سبحانه)، قد تكون زيادة من الناسخ، ينظر سنن الترمذي ١٩١/٥.

(٢) ارتشاف الضرب ٧٤١/٢.

(٣) المساعد ٦٨/٢.

(٤) الكشف ٩٨/٢-٩٩.

(٥) جاء في الأصل (اثني)، وهو تحريف.

(٦) أراد: اثنتي عشرة فرقة، ثم أخبر أن الفرق أسباط، ولم يجعل العدد على الأسباط. ينظر معالي القرآن للأخفش ٣٣٩/١.

(٧) البيت للربيع بن ضُبُع الفزاري في الكتاب ٢٠٨/١، برواية (فقد أودى المسرة والفتاء، وفي موضع آخر ١٦٢/٢، نسه إلى يزيد بن ضُبُع، برواية (فقد ذهب)، والمقتضب ١٦٩/٢، وشرح الرضي ٣٧٦/٣، وشرح الأشموني ٣٢٠/٣.

الشاهد في قوله: (مائتين عاماً) حيث أفرد ونصب معدود المائتين للضرورة.

وإذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا أو بالعكس فوجهان.....

وقد جاء منصوبا على البدل في نحو: ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ [الكهف: ٢٥]. قال المصنف<sup>(١)</sup>: وقد قُرئ (ثلاثمائة سنين) بالتنوين<sup>(٢)</sup>، وهو غير حمزة<sup>(٣)</sup> والكسائي<sup>(٤)</sup>، فعلى البدل لا على التمييز، وإلا لزم الشذوذ من وجهين: جمع مُمَيَّز (مائة) ونصبه.

قال الزجاج<sup>(٥)</sup>: "لو انتصب على التمييز لوجب أن يكونوا لبثوا ثلاثمائة سنة".

قال الرضي<sup>(٦)</sup>: "وهذا الذي ذكره الزجاج يرد على قراءة حمزة والكسائي، لأنهما قرآ: (ثلاثمائة سنين)<sup>(٧)</sup> بالإضافة، و(سنين) عندهما تمييز لا غير".

"وإذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا" نحو: ثلاث أشخاص لثلاث نسوة، "أو بالعكس" كثلاثة

أنفس لثلاثة رجال، "فوجهان": تذكير المميَّز وتأنيثه؛ أحدهما: باعتبار اللفظ، والآخر: باعتبار المعدود. قال [ب/١٤٩] عمر بن أبي<sup>(٨)</sup> ربيعة<sup>(٩)</sup>:

فَكَانَ بِحُجِّي دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَقِي ثَلَاثَ شُخُوصٍ كَاعِبَانِ وَمُعْصِرُ

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٦١١/١.

(٢) وهي قراءة الجمهور ينظر الكشف عن وجوه القراءات السبع ٥٨/٢، البحر المحيط ١٦٤/٧.

(٣) هو حمزة بن حبيب الزيات، أحد القراء السبعة، أدرك الصحابة بالسنن لا بالأخذ، قرأ عليه الكسائي وسليم بن عيسى، وهما أجل أصحابه، (ت ١٥٦هـ). ينظر طبقات القراء ١١٢/١.

(٤) هو علي بن حمزة المعروف بالكسائي البغدادي النحوي، أحد أئمة النحو، وأحد القراء السبعة. من مؤلفاته: مختصر النحو وكتاب القراءات وكتاب النوادر الأكبر وغيرها. (ت ١٨٩هـ). ينظر إشارة النعين ٢١٧، وهديّة العارفين ٦٦٨/١.

(٥) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٢٧/٣.

(٦) ينظر شرح الكافية للرضي ٣٧٧/٣، وهو رأي ابن الحاجب ينظر الإيضاح في شرح المفصل ٦١٢/١.

(٧) ينظر الحجة للقراء السبعة ٨١/٣.

(٨) جاء في النسخة المخطوطة ابن ربيعة، وهو تحريف.

(٩) ينظر ديوانه ص ١٢٦.

مجنّي: المعجن: الترس. معصر: المعصر التي دخلت في عصر شبابها.

والبيت من شواهد الكتاب ٥٦٦/٣، برواية (فكان نصيري)، والمقتضب ١٤٨/٢، المقرّب ٣٠٧/١، أوضح المسالك ٢٣٢/٤.

والشاهد في قوله: (ثلاث أشخاص) والقياس (ثلاثة أشخاص) لأن لفظ (شخص) مذكر؛ ولكن الشاعر راعى معنى الشخص في

البيت وهي المرأة فعامله معاملة المؤنث (الكاعبان).



وقال الآخر<sup>(١)</sup>:  
ثَلَاثَةٌ أَنفُسٌ وَثَلَاثُ دَوْدٍ لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِي [من الوافر]

واعتبار اللفظ أولى، قال تعالى: ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجِدَةٍ﴾ [النساء: ١]، والمراد آدم، بدليل قوله:  
﴿وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [النساء: ١]، وقول الشاعر<sup>(٢)</sup>:  
وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قَبَائِلِهَا الْعَشْرِ وَإِنْ كَلَابُهَا هَذِهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ [من الطويل]

وإذا وصفت المميز بالمفرد جاز لك في الوصف اعتبار اللفظ والمعنى، نحو: ثلاثون رجلاً ظرفاً وظرفاء، و: مائة رجلٍ طويلٍ وطوالٍ، قال الشاعر<sup>(٣)</sup>:  
[من الكامل]

فِيهَا اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ حُلُوءَةً سُودًا كَخَافِيَةِ الْغُرَابِ الْأَسْحَمِ<sup>(٤)</sup>

- (١) والبيت نسب للحطينة في ملحق ديوانه ص ٢٧٠، برواية: (ولحن ثلاثة وثلاث دود)
- ياسى الشاعر في البيت على ثلاث دود له، أي نوق، كان يتقوت بألبانها ويقوم بها على عياله فضلت عنه فقال هذا.
- والبيت من شواهد الكتاب ٥٦٥/٣، مجالس ثعلب القسم الأول/ ٣٠٤، المذكر والمؤنث لأبي بكر الأباري ٣٠٦، الإنصاف ٢٧٩/٢.
- الشاهد في قوله: (ثلاثة أنفس) والقياس (ثلاث أنفس) لأن نفس مؤنث؛ ولكن الشاعر راعى معناها في البيت وهو الشخص فعامله معاملة المذكر.
- (٢) نسبه سيويه لرجل من بني كلاب، وهذا البيت يهجو الشاعر رجلاً ادعى نسبه في بني كلاب، فذكر له أن بطونهم عشرة ولا نسب له معلوم في أحدهم.
- وهو من شواهد الكتاب ٥٦٥/٣، المقتضب ١٤٨/٢، الخصائص ٢٨٦/٢، شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافت ٥٢٠.
- الشاهد في قوله: (أبطن) حيث آث أبطن بدليل حذف التاء من عشرة، حملاً للبطن على معنى القبيلة.
- (٣) البيت لعنترة في ديوانه، نظمها بعد أن تحداه رجل من عبس، وقال له أنا أشعر منك، وأراد بها إثبات شاعريته. ينظر ديوانه ٢٢٨.
- والبيت من شواهد شرح القصائد العشر للتبريزي ٢١٧، وشرح الرضي ٣٧٨/٣، شرح شذور الذهب ٢٥١، والخزانة ٣٩٠/٧.
- الشاهد في قوله: (حلوية سودا) حيث وصف بالجمع لأن (حلوية) بمعنى الجمع.
- (٤) جاء في النسخة المخطوطة (سودا كخافية الغراب الأدهم).

ولا يُمَيِّز (واحد) و(اثنان) استغناء بلفظ التمييز عنهما مثل: رجل ورجلان، لإفادته النص المقصود بالعدد. وتقول في المفرد من المتعدد باعتبار تصديره: الثاني والثانية، إلى العاشر والعاشرة لاغير.....

"ولا يُمَيِّزُ واحد واثنان"<sup>(١)</sup> لأن ألفاظ العدد قُصِدَ بها الدلالة على خصوصية العدد<sup>(٢)</sup>، فلما لم تفد الثلاثة فما فوقها ذلك إلا بذكر التمييز احتيج إلى ذكره، بخلاف (رجل ورجلان)، ولا تمييزاً استغناء بلفظ تمييزه<sup>(٣)</sup> عنهما، أي: عن "واحد واثنان"، نحو: رجل ورجلان فإنه يُفهم من صيغة (رجل) الجنس والوحدة، ومن صيغة (رجلان) الجنس والاثنية. فاستغنى بذكرهما عن المميز.

"إفادة النص باللفظ المقصود بالعدد" فلا يُقال: (واحد رجل)، ولا: (اثنان رجلا)، لما ذكر لأن التمييز الأول يفيد الوحدة والثاني يفيد الاثنية. وأمّا قوله<sup>(٤)</sup>:

[من الرجز]

كَأَنَّ نَحْصَنِيَّهِ مِنْ التَّدْلِيلِ      ظَرَفْتُ عَجُوزَ فِيهِ ثَنًا حَنْظَلِ

فرجع إلى القياس المهجور لضرورة الشعر: توافق القوافي.

"وتقول للمفرد"<sup>(٥)</sup> أي الواحد "من المتعدد باعتبار تصديره" غيره من العدد إلى درجته معه، "الثاني والثانية" فكل واحد منهما ثانٍ لتصديره الآخر ثانياً له، فتقول فيما زاد على الاثنين: (ثالث وثالثة)، وما زاد على الثلاثة: رابع ورابعة لهذا الاعتبار. "إلى العاشر والعاشرة لا غير" فلا يأتي فيما فوقها ذلك اللفظ، بل نرجع إلى أحدهما حسب الحاجة، أو هي أصول الأعداد كما سبق، وأجاز سيبويه: "ثالث اثني عشر" إلى (تاسع ثمانية عشر) / مع الإضافة<sup>(٦)</sup>؛ ومنعه الأخفش والمازني والمبرد<sup>(٧)</sup>، ولم يجرى "ثاني واحد" إلا عن

[١٥٠/]

(١) جاء في النسخة المخطوطة (اثنان) والصواب ما أثبتته، ينظر الكافية ١٦٨.

(٢) شرح الرضي ٣/٣٨٠.

(٣) في الكافية (التمييز) ينظر ص ١٦٨.

(٤) الرجز لخطام المجاشعي في الخزائن ٧/٤٠٠.

وهو من شواهد الكتاب ٣/٥٦٩، المقتضب ٢/١٥٦، برواية (ظرف جراب)، وشرح الكافية للرضي ٣/٣٨٠، والمساعد ٢/٧١.

الشاهد في قوله: (ثنا حنظل) حيث كان القياس (حنظلتان)، ولكنه ذكر (ثنا حنظل) للضرورة الشعرية.

(٥) في الكافية (في المفرد) ينظر ص ١٦٨.

(٦) الكتاب ٣/٥٦٠-٥٦١.

(٧) ينظر رأيه ورأي الأخفش والمازني في المقتضب ٢/١٨٣.

ومن ثم قيل في الأول: ثالث اثنين أي مصيرهما من ثلثتهما. وفي الثاني: ثالث ثلاثة، أي أحدها. وتقول: حادي عشر أحد عشر، على الثاني خاصة.....

الأخفش<sup>(١)</sup>، ورواه الكسائي عن بعض العرب.

"وباعتبار حاله" لا تصيره: "الأول، والأولى، والثاني، والثانية، إلى العاشر، والعاشر، والحادي عشر، والحادية عشرة، [والثاني عشر والثانية عشرة]<sup>(٢)</sup> إلى التاسع عشر، والتاسعة عشرة" وما سواها بالعطف؛ فإنه لما كان المقصود اعتبار حاله في نفسه لا تصيره صح أن يتعدى كالعشرة، إذ المقصود من حادي أحد عشر واحد من أحد عشر.

"ومن ثم قيل في الأول"، وهو اعتبار التصيير، "ثالث اثنين أي مصيرهما" ثلاثة، "من ثلثتهما

على وزن ضربتهما، بإضافته إلى ما دونه. وقوله تعالى ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَاسِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧]، وقوله تعالى: ﴿ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢]، فيصح أن تبني منه اسم فاعل، فتقول: (هذا رابع ثلاثة)، ولم يذكر النحاة فيه سماعاً وإنما قاسوه لوجود الفعل عاملاً، تقول: ثنيت زيداً، أي: صيرته ثانياً، وثلثت عمراً، أي: صيرته ثالثاً.

ويصح أن يكون اسم الفاعل منه عاملاً فيما بعده إذا قصد الحال أو الاستقبال فينون. "وفي الثاني" أي: اعتبار حاله "ثالث ثلاثة، أي: أحدها" بإضافته إلى ما هو منه، كقوله تعالى:

﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣]، ولا يجوز فيه النصب.

ونقل الأخفش عن ثعلب جواز ذلك، قال الأخفش<sup>(٣)</sup>: "قلت له: فإذا أجزت فقد أجزته مجرى الفعل، فهل يجوز أن نقول ثلثت ثلاثة، قال: نعم، على معنى أتممت ثلاثة. فإذا جاوزت العشرة وأردت الإضافة قلت على ما أجاز سيبويه<sup>(٤)</sup>."

(١) ينظر معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٨٦، ٢٨٧.

(٢) أثبتتها من متن الكافية ص ١٦٩.

(٣) وهو الأخفش الصغير ينظر شرح الكافية للرضي ٣/ ٣٨٨.

(٤) الكتاب ٣/ ٥٦٠، ٥٦١.

وإن شئت قلت: حادي أحد عشر إلى تاسع تسعة عشر فتعرب الجزء الأول.

"[وتقول] <sup>(١)</sup> حادي عشر أحد عشر"، وثالث عشر ثلاثة عشر، [بإضافة المركب الأول إلى المركب

الثاني أي: واحد من أحد عشر متأخر بعشر درجات بناء] <sup>(٢)</sup> "على" [الاعتبار] "الثاني" وهو اعتبار

بيان الحال "خاصة" بالمركب الأول بجزئيه مضاف إلى المركب الثاني بجزئيه وكل جزء [من] كلا المركبين

مبينان. وقد أنكره ثعلب، وحكى عن الكوفيين أنهم لا /يجيزون إلا ثالث ثلاثة عشر <sup>(٣)</sup>.

قال الرضي <sup>(٤)</sup>: "وقول سيبويه أولى وحكايته عن العرب لا تُنكر بعد ألبة".

"وإن شئت قلت: حادي أحد عشر" بحذف عجز الأول تخفيفاً، "إلى تاسع تسعة عشر فتعرب

الأول"؛ وهو ثاني المحذوف لعدم موجب البناء وهو التركيب. ولك أن تحذف صدر الثاني وتركب عجزه مع

صدر الأول، فتقول: (حادي عشر) مبنيان عند سيبويه؛ لإقامة الأول مقام المحذوف، ويضمّر الثاني

للاو. وعند الكوفيين، يُبنى الثاني فقط؛ لتضمّنه الواو، والأول يعرب لعدم موجب البناء. قال أبو

سعيد <sup>(٥)</sup>: "هذا قول قريب لم ينكره أصحابنا، وروى الوجهين الكسائي عن العرب."

(١) إضافة يقتضيها السياق، ينظر الكافية ص ١٦٩.

(٢) إضافة يقتضيها السياق، الفوائد الضيائية ١٦٦/٢.

(٣) الإنصاف ١/ ٢٧٦، المسألة (٤٤).

(٤) "وقول سيبويه أولى، لأنه ليس اسم فاعل على الحقيقة، وحكايته عن العرب لا تنكر مع ثقته وعدالته" شرح الكافية للرضي

٣٨٨/٣.

(٥) أبو سعيد السيرافي شرح الرضي ٣٨٩/٣.

## [[المذكر والمؤنث]]

المؤنث ما فيه علامة التأنيث لفظاً أو تقديرًا والمذكر بخلافه. وعلامة التأنيث: التاء.....

المذكر والمؤنث "المؤنث ما فيه علامة التأنيث"، وهي تاء التأنيث<sup>(١)</sup>، وألفها، وزاد جار

الله<sup>(٢)</sup> (الياء) في نحو: تي وذى، "لفظاً". ك: فاطمة، وطلحة، وناقدة، وضاربة، وظلمة، وحبل، "أو تقديرًا" ثلاثي، ك: عين وأذن . أو رباعي، ك: عَنَاق وعقرب . وقد جعل بعضهم العقرب ونحوها مما كان فيه الحرف الرابع قائما مقام حرف التأنيث، والتأنيث اللفظي حكماً.

"والمذكر بخلافه": وهو ما خلا من العلامات الثلاث.<sup>(٣)</sup>

"وعلامة التأنيث التاء" الساكنة كما سيأتي، وهي في الاسم أصل وفي الفعل فرع، وقد تدخل

على الحرف كما في (رُبَّتْ)، وعليه قوله<sup>(٤)</sup>:

[من الوافر]

فَقُلْتُ لَهَا أَصَبْتَ حَصَاةً قَلْبِي      وَرُبَّتْ زَمَيَّتِي مِنْ غَيْرِ رَامٍ

وكذا (كُنْتُ) إذا عطف بما قصة على قصة، لا مفرد على مفرد.

وعلامة ما لم تلحقه التاء:

- لحوقها فعله أو شبهه المسند إليه، نحو: قامت هند، وطلعت الشمس ، قال تعالى: ﴿وَالنَّفَّاثَاتُ فِي السَّاقِ وَالْحَقَّافَاتُ فِي الشَّامِ﴾

﴿[القيامة: ٢٩].

(١) ذكر سيبويه في الكتاب ٣٨/٢ "وإنما جاءوا بالتاء للتأنيث لأنها ليست علامة إضمار، كالواو والألف، وإنما هي كهاء

التأنيث في (طلحة)، وليست باسم.."

(٢) وهو الزمخشري، المفصل ص ١٩٨.

(٣) قال ابن يعيش في شرحه على المفصل: ولما كان المذكر أصلاً والمؤنث فرعاً عليه لم يحتج المذكر إلى علامة ؛ لأنه يفهم عند الإطلاق إذ كان الأصل، ولما كان التأنيث ثانياً لم يكن بد من علامة " شرح المفصل ٣٥٢/٣.

(٤) لم أهتم لقائله.

والبيت من شواهد شرح الكافية للرضي ٣٩١/٣، والخزانة ٤٢٠/٧ .

الشاهد في قوله: (رُبَّتْ) حيث دخلت تاء التأنيث الساكنة على (رَبَّ) ؛ لتدل على أن المجزور جاء مؤنثاً .

(٥) مثل الشارح لعلامة ما لم تلحقه التاء بلحوقها فعله بـ (طلعت الشمس)، وقوله تعالى: ﴿وَالنَّفَّاثَاتُ فِي السَّاقِ وَالْحَقَّافَاتُ فِي الشَّامِ﴾ [القيامة: ٢٩]،

وكان من الأولى أن يعدل عن هذين المثالين ؛ لأن الفاعل فيهما مما يجوز فيه تكثير فعله وتانيثه، فقد قال تعالى: ﴿وَجَمَعَ التَّمْثُ وَالْقَمَرُ

﴾ [القيامة: ٩].

- وبالضمير الراجع إليه، كقوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا﴾ [الشمس: ١].

- وبالإشارة نحو: ﴿تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ﴾ [القصص: ٨٣].

- ومبصره إن كان المكبر ثلاثيًا نحو: قُدِيرَةٌ.

- وبجذفها من الثلاثة إلى العشرة، كقوله<sup>(١)</sup>:

[من الرجز]

إِذْ هِيَ عَلَيْهَا وَهِيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ      نَحْوُ ثَلَاثِ أَذْرُعٍ وَإِصْبَعُ

- وبجمعه على مثال خاص بالمؤنث في الصفات، ك: طوالق وحوائض.

[المعاني التي تنجيء عليها التاء]

تقسيم: وهي تدخل على الاسم للتأنيث وشبه التأنيث، وهي إما:

- للفرق بين المذكر والمؤنث في الصفة، ك(ضاربة ومضروبة وجيلة)، وهذا هو الكثير الشائع.

وللفرق بينهما في الاسم [الجامد]<sup>(٢)</sup> ك(امرأة وشيخة وإنسانة وغلامه ورجلة وحمارة وأسدة وبرذونة<sup>(٣)</sup>) وهو قليل.

- وللفرق بين اسم الجنس والواحد منه، ك(تمرة وشعيرة وضربة وقثلة).

- وللمبالغة في الوصف ك(علامة ونسابة وراوية وقزوقة<sup>(٤)</sup> وملولة).

(١) لم أعتد لقائله. وهو من شواهد المذكر والمؤنث للفراء ص ٦٨ برواية: أرمي عليها وهي فرع أجمع وهي ثلاث أذرع والإصبع

والمذكر والمؤنث للأتباري ٣٠٢ برواية: أرمي عليها - الإصبع، وأوضح المسالك ٢٥٧/٤..

الشاهد في قوله: (ثلاث) حيث خلقت تاء التأنيث من العدد (ثلاث) للدلالة على المؤنث.

(٢) شرح الرضي ٣٩٤/٣.

(٣) البرذون دابة والأنثى برذونة. اللسان مادة (برذن) ٥٧/٢.

(٤) رجل فروقة: فرع شديد الفرق. اللسان مادة (فرق) ١٧١/١١.

- ولتأكيد التأنيث ك(نعجة وناقعة).

- ولتأكيد معنى الجمع <sup>(١)</sup> ك(حجارة<sup>(٢)</sup>، وذكارة<sup>(٣)</sup>، وصقورة<sup>(٤)</sup>، وخؤوله<sup>(٥)</sup>، وصياقلة<sup>(٦)</sup>، وقشاعمة).

- وللدلالة على النسب، ك(المهالبة والأشاعة).

- وللدلالة على التعريب ك(موازجة<sup>(٧)</sup> وجوارية).

- وللتعويض ك(فرازة<sup>(٨)</sup> وجحاحجة<sup>(٩)</sup>).

قال جار الله في المفصل <sup>(١٠)</sup>: "وتجئ تاء التأنيث للدلالة على الصفات التي لا تُستعمل موصوفاتها ك(جمالة وبغالة وسارية وواردة وسائلة).

وكذا الصفة المنسوبة نحو: الكوفية والبصرية، ومنه الحلوبة والفتوية <sup>(١١)</sup>، والركوبة، كأنه قيل: جماعة جمالة أو

سارية، أو كوفية، ويُقال: إبل حلوبة وركوبة، وذات أقتاب، قال تعالى: ﴿فَمِنْهَا رُكُوبُهُمْ﴾

[يس: ٧٢]، وأما حلوبة للواحد، وحلوب للجمع، فكتمرة وتمر.

(١) وتنقسم إلى قسمين: ١. واجب الدخول، ويأتي على بنائين: أفعلة وفَعلة. ٢. جائزة الدخول، ويأتي على فَعالة وفَعولة والجمع

الأقصى. ينظر شرح الكافية للرضي ٣/٣٩٧ (بتصرف).

(٢) جمع حجر وهو الصخر، اللسان مادة (صخر) ٤/٣٩٧.

(٣) جمع ذكر خلاف الأنثى، اللسان (ذكر) ٦/٣٧٧.

(٤) صقورة: جمع صقر، وهو كل شيء يصيد من البراة والشواهين. اللسان (صقر) ٨/٢٥٩.

(٥) خؤوله: جمع خال. اللسان (خول) ٥/١٨١.

(٦) صياقلة: وصياقل جمع صَيقل، وهو شخاذ السيوف وجلأؤها. اللسان (صقل) ٨/٢٦٢.

(٧) جمع المَوَزَج، وهو الخف، فارسي معرب.

(٨) فرازة: الفَرَزَانُ مِنْ لُغَةِ السُّطْرُنَجِ أعجمي معرب وجمعه فَرَايِنُ. والناء في فرازة عوض عن الياء في

فرازين. اللسان (فرزن) ١١/١٥٢.

(٩) جحاحجة: جمع جَحْجَاح وهو السيد الكريم، وتجمع أيضا على جحاجيح، والناء في جحاحجة عوض عن الياء في جحاجيح.

اللسان (جحجج) ٣/٧٧.

(١٠) هذا كلام الرضي ينظر شرحه ٣/٣٩٥. أما الزمخشري فقد قال: "وقولهم جمالة في جمع جمال بمعنى جماعة جمالة" الخ وينظر

المفصل ٢٠٠.

(١١) فتوية: الإبل التي تُوضع الأقتاب على ظهورها، فَعُولَة بمعنى مفعولة. اللسان (قتب) ١٢/١٩.

والألف مقصورة أو ممدودة. وهو حقيقي ولفظي. فالحقيقي: ما يزاؤه ذكر في الحيوان ك(امراة) وناق. واللفظي بخلافه ك(ظلمة وعين).....

"والألف -مقصورة- ك(بشرى وحبلى ورجعى وحى وأجلى<sup>(١)</sup> وجمزى<sup>(٢)</sup> ومرطى<sup>(٣)</sup> وشعبي<sup>(٤)</sup>)، وأرى اسم للدهاية، وسلمى ودعوى وعطشى وجرحى ودغلى<sup>(٥)</sup> وحجلى جمع حجل وهو القبع. "أوممدودة" اسم، ك(صحراء، وعقرباء وخنفساء). وصفة ك(حسناء ونفساء وبيضاء) أو جمع ك(قصباء)<sup>(٦)</sup>.

ومذهب سيبويه<sup>(٧)</sup> أن الممدودة في الأصل مقصورة زيد قبلها ألف<sup>(٨)</sup> بزيادة المد؛ لأن الألف للزومه صار كلام الفعل، فجازت زيادة ألف المد قبلها، ثم قلبت ثانيهما همزة لقبولها /الحركة دون الأولى، [ب/١٥١] ولم تُقلب واوا ولا ياء هرباً من قلبها مرة أخرى ك(رداء وكساء).

قال جار الله<sup>(٩)</sup>: "والمقصور: ما في آخره ألف نحو: العصا والرحى، والممدود: ما في آخره همزة قبلها ألف ك(الرداء والكساء). وكلاهما منه ما طريق معرفته القياس، ومنه ما لا يعرف إلا بالسماع. فالقياس طريق معرفته أن ينظر إلى نظيره من الصحيح؛ فإن انفتح ما قبل آخره فهو مقصور، وإن وقعت قبل آخره ألف فهو ممدود".

"وهو حقيقي ولفظي، فالحقيقي ما يزاؤه ذكر من الحيوان<sup>(١٠)</sup>، ك(امراة وناق) وسعاد وعناق. "واللفظي بخلافه، ك(ظلمة وعين)" وهو ما ليس يزاؤه ذكر في الحيوان، فيصح على هذا أن تقول: (غردت حمامة) وهو ذكر، ولا تقول: (قالت طلحة). وأجازه بعض الكوفيين؛ لظهور علامة التأنيث وهي التاء فيه، وظهور التذكير بمنع التاء، فإن قيل إنهم اعتدوا بالمنع فيه لأجل التاء وألحقوها فعل الجماعة، وإنما منع ولم يؤنث .

(١) جَمَزَى: حمار جمزى وثاب سريع. اللسان (جمز) ١٩٤/٣.

(٢) مَرَطَى: فرس مَرَطَى أي سريع. اللسان مادة (مرط) ٥٨/١٤.

(٣) أَجَلَى: على فَعَلَى: موضع وهو مرغى لهم معروف.

(٤) شُعْبَى: بضم الشين وفتح العين، مقصور: اسم موضع في جبل طيء. اللسان (شعب) ٨٧/٨.

(٥) دَغَلَى: الدغلى شجر مُر أخضر حَسَن المنظر يكون في الأودية. اللسان (دغل) ٢٧٧/٥.

(٦) القصباء: جماعة القصب، واحدها قَصْبَة وقَصْبَاءَة. اللسان مادة (قصب) ١١١/١٢.

(٧) الكتاب ٢١٤/٣.

(٨) جاء في النسخة المخطوطة (ألفا)، وهو تحريف.

(٩) المفصل ٢١٧.

(١٠) في النسخة المخطوطة (للحيوان) ينظر الكافية ص ١٧١.



وإذا أسند إليه الفعل فبالتاء، وأنت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار.....

فعله؛ لأن المنع مختص بلفظ الاسم، وهو يؤنث بخلاف الفعل، فهو مختص بالمسمى، والمسمى

مذكر.

وأما جماعة؛ فلأن الجمع غير السالم فيه معنى التأنيث، فلذا لا يصح (قامت الزيدون).

"وإذا أسند الفعل إليه" الضمير عائد إلى المؤنث حقيقيا أو غيره، مع فصل أو بغير فصل، "فبالتاء" للإشعار بأن الفاعل مؤنث من أول الأمر. "وأنت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار" يحتز بالظاهر عن المضمر، وبالحقيقي عن غير الحقيقي إن شئت أتيت بما فتقول: طلعت الشمس واشتدت الظلمة، وهو المختار، وإن شئت حذفتهما وقلت: طلعت الشمس<sup>(١)</sup> واشتدت الظلمة، على غير المختار.

وحكم الحقيقي إذا فصل بينه وبين الفعل حكم ظاهر غير الحقيقي في جواز / حذف التاء، إلا أنه إن كان [١٥٢/أ] الفاصل غير (إلا) فبقاؤها أجود<sup>(٢)</sup>، نحو: حضرت القاضي امرأة، ويجوز: حضر القاضي [امرأة]<sup>(٣)</sup>، بغير تاء، وردّه المبرّد<sup>(٤)</sup>، فلا يجوز حذف التاء في الحقيقي.

(١) "إنما حذفوا التاء لأنهم صار عندهم إظهار المؤنث يكفيهم عن ذكرهم التاء، كما كفاهم الجميع والائنان حين أظهرهم عن الواو، والألف" ينظر الكتاب ٣٨/٢. وإنما جاز التذكير حينئذ "لأن التأنيث لما لم يكن حقيقيا ضعفاً، ولم يُعَيَّن بالدلالة عليه مع أن المذكر هو الأصل فجاء الرجوع إليه". شرح ابن يعيش ٣٦٠/٣.

(٢) في كلامه نظر من وجوه:

أولاً: هو بقوله هذا مخالف لأكثر النحويين، الذين يرون أن التذكير أجود؛ ليظهر فضل المؤنث الحقيقي. ينظر حاشية الصبان على الأشمولي ٧٤/٢.

وما ذهبوا إليه ليس بالمرضي، إنما ارتضى القول بأن التذكير والتأنيث سواء في الجودة، لكثرة ورودهما في القرآن الكريم، فقد بلغت مواضع التذكير فيه أربعة وثلاثين، وبلغت مواضع التأنيث مائة واثنين وعشرين. ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم القسم الثالث ٤٩٩/١-٥٠٥.

فمن التذكير قوله تعالى: ﴿رَبِّ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا﴾ [البقرة: ٢١٢]، وقوله: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ﴾ [الأعراف: ٣٠]. ومن التأنيث قوله تعالى: ﴿إِنْ تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ سَوَّاهُمْ وَإِنْ تُصِيبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا﴾ [آل عمران: ١٢٠] وقوله: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ بَشِيرَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ٧٣].

ثانياً: نقل الدماميني عن النحويين القول بأن حذف علامة التأنيث حينئذ أجود، وعقب قائلاً: "والذي يظهر لي خلاف ذلك فإن الكتاب العزيز قد كثر فيه الإتيان بالعلامة عند الإسناد إلى ظاهر غير حقيقي كثرة فاشية. ينظر حاشية الصبان ٧٤/٢.

ثالثاً: عبارته "إن كان الفاصل.. والتعبير ب(إن) يقتضي عدم تحقق الوقوع لما بعده. فكان عليه أن يقول: "إذا كان الفاصل.. قال

تعالى: ﴿إِنْ كُنْتَ فِي شكٍّ مِمَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٩٤] فالرسول لم يكن في شكٍّ لذا جاء التعبير ب(إن).

(٣) إضافة يقتضيها السياق.

(٤) ذهب المبرّد إلى أن التذكير لا يجوز إلا لضرورة الشعر، وأشار إلى أن النحويين أجازوه في اختيار الكلام.

ينظر المقتضب ١٤٦/٢-١٤٨.

ومن الحذف: قوله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى﴾ [البقرة: ٢٧٥]، ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْهُمْ

خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر: ٩]، وقول الشاعر<sup>(١)</sup>:

إِنْ أَمَرًا غَرَّةً مَنُكُنُّ وَاجِدَةً      بَغْلِي وَيَعْدُكَ فِي الدُّنْيَا لَمَغْرُورٌ

وإن فصل بـ(إلا) الاستثنائية فترك التاء أجود، فنقول: ما قام إلا هند<sup>(٢)</sup>، وقد تُذكر في الشعر

كقوله<sup>(٣)</sup>:

مَا بَرَّيْتُ مِنْ رِيَّةٍ وَذُمَّ      فِي حَرْبِنَا إِلَّا بَنَاتُ الْعَمِّ

وفي السعة على قلة.

فأما لو سمي امرأة بزيد مثلاً، لم يجوز حذف التاء من الفعل ولو مع الفصل، نحو: قامت اليوم زيد؛  
لدفع الالتباس.

قال الرضي<sup>(٤)</sup>: "إن كان الفعل متصلاً بغير الحقيقي، نحو: طلعت الشمس، فذكرها أحسن، وإن  
كان منفصلاً فتركها أحسن سواء كان الفصل بإلا أو غيرها، بخلاف المضمَر، فهي فيه لازمة، كالحقيقي؛  
لخفاء الضمير المتصل، وكونه كجزء المسند إليه.

(١) لم أهد لقائله.

والبيت بلا نسبة في الخصائص ٢/٢٨٤، والبيان في شرح اللمع ١٢٧، والإنصاف ١/١٥٨، والهمع ٣/٢٩٣.  
الشاهد في قوله: (غره) حيث حذفت تاء التانيث من الفعل وفاعله حقيقي التانيث.

(٢) وإنما كان ترك التاء أجود؛ لأن الفاعل حينئذ يكون تقديره: ما قام أحد إلا هند، وليس الفاعل هنداً.

(٣) لم أهد لقائله.

والمعنى: لم تسلم امرأة من الشكوك في حربنا إلا بنات الأعمام. وهذا كناية عن منعهم وحفاظهم على الشرف.

والرجز بلا نسبة في شرح شذور الذهب ١٧٦، شرح الأشموني ١/٣٩٨، وشرح التصريح ١/٤٠٩، والهمع ٣/٢٩٤.

الشاهد في قوله: (برئت) حيث دخلت تاء التانيث على الفعل، وكان الأجود ترك التاء؛ لأن الفاعل فُصل عن فعله بإلا.

(٤) شرح الكافية للرضي ٣/٤٠٨.

وحكم ظاهر الجمع غير المذكر السالم مطلقاً حكم ظاهر غير الحقيقي وضمير العاقلين غير المذكر السالم (فَعَلَتْ) وفعلوا، والنساء والأيام (فعلت).....

وما ورد من قوله تعالى ﴿الْسَّمَاءُ مُنْقَطِرٌ بِهِ﴾ [المزمل: ١٨]، وقول الشاعر<sup>(١)</sup>: [من المتقارب]  
فَلَا مُزْنَةَ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضَ أَبَقَّ لَإِنْقَاهِ

فلتاويل السماء بالسقف، والأرض بالمكان.

وجاء في (نعم وبئس) إثباتها وحذفها، تقول: نعمت المرأة هند، وبئست المرأة دعد، ويجوز نعم وبئس<sup>(٢)</sup>.  
"وحكم ظاهر الجمع" مطلقاً سواء كان مذكراً ك(الرجال)، أو مؤنثاً ك(الزينات، والمسلمات)،  
أولا يعقل كالأيام "غير المذكر السالم" [مطلقاً]<sup>(٣)</sup> حكم ظاهر غير الحقيقي في جواز لحوق التاء  
بالفعل؛ لأنه في معنى (جماعة)، وهي مؤنث، وحذفها منه نظراً إلى أن التأنيث فيه غير حقيقي.  
"وضمير العاقلين غير المذكر السالم: (فَعَلَتْ)" بالتاء؛ لكونه في معنى الجماعة،

فتقول: الرجال فَعَلَتْ، قال تعالى: ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتْ﴾ [المرسلات: ١١]، وقال الشاعر<sup>(٤)</sup>: / [من الرجز] [١٥٢/ب]  
قَدْ عَلِمْتُ وَالِدِي مَا ضَمَّتْ إِذَا الرَّجَالُ بِالرَّجَالِ التَّقَّتْ

(١) البيت لعامر بن جوين الطائي، يصف أرضاً مخصبة لكثرة الغيث. في الكتاب ٤٦/٢.

شرح ملحّة الإعراب ص ٢٨١، والرد على النحاة ص ٨٣، وشرح الرضي ٤٠٩/٣، والمغني ٥٦٠/٦.

الشاهد في قوله: (أبقل) فقد حذف الشاعر تاء التأنيث من الفعل (أبقل) مع أن فاعله ضمير مستتر يعود إلى (الأرض) وهي مؤنثة  
تأنيثاً مجازياً، وهذا لا يجوز إلا في الضرورة الشعرية.

(٢) قال سيويه: "واعلم أن نعم تؤنث وتذكر، وذلك قولك: نعمت المرأة، وإن شئت قلت: نعم المرأة، كما قالوا ذهب المرأة.  
والحذف في نعمت أكثر"، الكتاب ١٧٨/٢.

وعلة ذلك أن المراد بالفاعل الجنس، ثم خصصوا من أرادوا مدحه أو ذمه. ينظر شرح ابن الناطم ص ١٦٢ "فالمسند إليه مقصود به  
الجنس على سبيل المبالغة في المدح و الذم، فأعطى فعله حكم المسند إلى أسماء الأجناس المقصود بها الشمول".

(٣) إضافة يقتضيها السياق، ينظر الكافية ص ١٧١.

(٤) الرجز لجحدر بن ربيعة بن قيس بن ضبيعة، وهو فارس بكر، ينظر نشوة الطرب في جاهلية العرب ٦٢٧/٢.

لم أجد من يستشهد به بنفس هذا الموضع، وإنما جيء في بعض المصادر دلالة على رفع الاسم الوقع بعد (إذا) ينظر المفصل  
ص ١٧١، شرح المفصل لابن يعيش ١٢١/٣، وفاتحة الإعراب للإسفرايني ٧٥/١.  
الشاهد في قوله: (التقت) حيث جاء الفعل ببناء التأنيث؛ لأنه يعود على جمع التكسير.

وفعلوا، والنساء والأيام (فعلت) و(فعلن).

"وفعلوا" بالواو الذي هو ضمير جمع المذكر دون النون، نظرًا إلى أن الفاعل جمع مذكر، "والنساء والأيام فعلت" للتأنيث، قال الشاعر<sup>(١)</sup>:

وَإِذَا الْعَذَارَى بِالْذُّخَانِ تَفَنَّنَتْ      وَاسْتَعْجَلَتْ نَضَبُ الْقُدُورِ فَمَلَّتْ

ذَارَتْ بِأَرْزَاقِ الْعُقَاةِ مَغَالِقُ      يَبْدِي مِنْ قَمَحِ الْعِشَارِ الْجَلَّةِ

وَأَفْعَلُ لضمير الغائب قليلاً، كقولهم: (هو أحسنُ الفتيان وأجمله)؛ إذ هو بمعنى أحسن فتى.  
"وَفَعَلْنَ" بالنون للجمع، تقول: النساء فَعَلْنَ، والأشجار أَظْلَلْنَ. وفي الحديث: (اللهم رب السموات [السبع]<sup>(٢)</sup> وما أظللن ورب الأرضين [السبع]<sup>(٣)</sup> وما أظللن، ورب الشياطين وما أضللن)<sup>(٤)</sup> فيإيقاع (أضللن) الأخير موقع (أضلوها)؛ للتشاكل، كما في قوله عليه السلام: "لا دريت ولا تليت"<sup>(٥)</sup>

### تتميمه

كل جمع فُرق بينه وبين واحده بالتاء ك(نخلة ونخل، وقمره وتمر)، يذكر ويؤنث، قال تعالى ﴿كَانَتْهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾<sup>(٦)</sup> [الحاقة: ٧]. وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿لَا يَكُونُ<sup>(٧)</sup> مِنْ شَجَرٍ مِنْ زُكُومٍ﴾<sup>(٨)</sup> فَأَكُونُ مِنْهَا الْبُطُونُ ﴿[الواقعة: ٥٢-٥٣].

(١) والبيت لسلمي بن ربيعة الضبي، ينظر شرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٥٥٠.

تقنعت: لبست المقنعة. ملئت: وضعت الخبز على الملة، وهي الرماد الحار.

والشاعر يمدح هؤلاء الناس بأكرام الضيف، وهم لفرط إكرامهم ضيوفهم تقوم الأبقار منهم بخدمة الضيوف.

والبيت بلا نسبة في المفصل ٢٠١، أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٤٣/١، شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٣٨١.

الشاهد في قوله: (تقنعت، وملئت) حيث ألحق تاء التأنيث بالفعل المسند إلى الجمع (العذارى) وهو جمع (عذراء).

(٢) ما بين معقوفين ساقط من المخطوط.

(٣) ما بين معقوفين ساقط من المخطوط.

(٤) لم أجد فيما وقع تحت يدي من مصادر كتب السنة من يروي الحديث بدون كلمة (السبع). ينظر السنن الكبرى للنسائي

١٣٩/٦، وصحيح ابن حبان ٤٢٥-٤٢٦، والسنن الكبرى للبيهقي كتاب الحج (باب ما يقول إذا رأى قرية يريد دخولها

٤١٤/٥.

(٥) وهو حديث مشهور عن الرسول صلى الله عليه وسلم، ينظر السنن الكبرى للنسائي، كتاب الجنائز وتمني الموت (مسألة

الكافر)، ٦٥٩/١.

(٦) جاء الشاهد في هذه الآية للوصف المؤنث. والشاهد للتذكير هو قوله تعالى: ﴿كَانَتْهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ﴾ [القمر: ٢٠]

(٧) ورد في النسخة المخطوطة (فإنهم لا يكونون)، وهو تحريف.

ويجزئ واحده عن المذكر والمؤنث، نحو: حمامة وبطة ونملة، ويجوز أن تكون النملة في قوله تعالى:

﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾ [النمل: ١٨] ذكراً<sup>(١)</sup>، واعتبر لفظه، كما أجري نحو: فعول كـ(ضروب)، ومفعال كـ(مغطار)<sup>(٢)</sup>، ومفعيل كـ(منطيق) بمعنى (فاعل) للذكر والأنثى تقول: امرأة<sup>(٣)</sup> مسكين، وشذ مسكينة، وكذا (فعل) بمعنى (مفعول)، نحو: قتل بمعنى مقتول؛ فتقول: هذه المرأة قتل بني فلان، وكل ما لم يكن له مذكر من لفظه، فلا بد من تمييزه بلفظ ذكر؛ لالتباس الواحد بالجمع، فتقول: شاة ذكر، وحمامة ذكر.

(١) في النسخة المخطوطة (ذكر)، وهو تحريف.

ويستدل على تأنيث النملة في هذه الآية، عود الضمير عليها مؤنثاً في قوله تعالى: ﴿فَنَبِّئْهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ١٩].

(٢) في النسخة المخطوطة (عطار)، وهو تحريف.

(٣) جاء في النسخة المخطوطة (أمرأة) وهو تحريف.

## [المثنى]

المثنى: ما لحق آخره ألف، أو ياء مفتوح ما قبلها، ونون مكسورة.....

" المثنى ما لحق آخره"، أي آخر مفردة "ألف" في حالة الرفع، ولم يقل مفتوحاً<sup>(١)</sup> ما قبله كما قال في الياء؛ للزوم الألف فتح ما قبله، " أو ياء مفتوح ما قبلها" في حالة النصب والجر، ليمتيز عن صفة الجمع، ولم يعكس لكثرة التثنية، وحقه الفتحة.

"ونون مكسورة" لالتقاء الساكنين، وقد جاءت مفتوحة كقوله<sup>(٢)</sup>:  
[من الرجز]  
يَا زُبَّ خَالٍ لَكَ مِنْ عُرَيْنَةٍ لَا تَنْقُضِي فُسُوتُهُ شَهْرَيْنَةٍ

شَهْرَيْنِ ربيع وجماديين / [١٥٣/١]

وقوله<sup>(٣)</sup>:  
[من الطويل]  
عَلَى أَخَوَذَيْنِ اسْتَقَلْتُ عَلَيْهِمَا فَمَا هِيَ إِلَّا لَمْخَةٌ فَتَغْيِبُ

(١) جاء في نسخة المخطوط (مفتوح) وهو تحريف.

غرينة: قبيلة باليمن.

(٢) الرجز لأمرأة من فقّيس، وهو من شواهد سر صناعة الإعراب ٤٩٩/٢ برواية (فسوته لا تنقضي)، وبلا نسبة في الممتع ٣٨٦،

وشرح الرضي ٤١٦/٣، والخزانة ٤٥٦/٧ برواية (فسوته لا تنقضي).

الشاهد في قوله: (شهرين وجماديين) حيث جاءت نون التثنية مفتوحة.

(٣) البيت لحميد بن ثور في ديوانه ص ٥٥، برواية (جهول كأن استقلت عشية).

الأحويان: مثنى الأحوذي وهو الحاذق، أو الخفيف المشمر لأمر ما. اللسان، مادة (حوذ) ٢٦٢/٤.

والبيت من شواهد علل التثنية لابن جني ص ٨٧، ضرائر الشعر لابن عصفور ٢١٧، وشرح التسهيل ١/ ٦٤، واللحمة البدرية

٣١١/١، والجميع برواية الديوان، وهي الرواية المشهورة.

الشاهد في قوله: (أخوذَيْن) حيث فُتحت نون التثنية ضرورة.

بفتح نون أحوذيين، واحدهما أَحَوْذِيّ، وهو الخفيف، وقرئ في الشواذ<sup>(١)</sup>: ﴿أَتَعِدَانِي﴾ [الأحقاف: ١٧]

ومضمومة<sup>(٢)</sup> روي أنه قد ورد: هما خليلان<sup>(٣)</sup>، وقرئ في الشواذ<sup>(٤)</sup>: ﴿تُرْزَقَانَهُ﴾

[يوسف: ٣٧]، وروي عن فاطمة عليها السلام: (يا حَسَنَانُ)<sup>(٥)</sup> بضمّ النون.

قيل: وأصل المثني العطف بالواو، بدليل رجوع الشاعر عند الضرورة إليه حيث قال<sup>(٦)</sup>: [من الرجز]

لَيْتَ وَلَيْتَ فِي مَحَلِّ ضَنْكَ كِلَاهُمَا ذُو أَشْرٍ وَتَحْكَ

وقوله<sup>(٧)</sup>: [من الرجز]

كَأَنَّ بَيْنَ فَكَّهَا وَالْفَلْكَ قَارَةً مَسْكَ دُيُوتَ فِي سَكِّ

والإعراب هو الألف والياء دون النون؛ لأن النون إنما هو عوض عن التنوين، أو عن الحركة الإعرابية التي كانت في الواحد، وذهبت عند دخول الألف والياء، وهذا مذهب الزجاج<sup>(٨)</sup>، قال: لأن

(١) "قرأ نافع وجماعة بنون واحدة، وقرأ الحسن وشيبة وأبو جعفر بخلاف عنه، وعبد الوارث عن أبي عمرو وهارون بن موسى عن الجحدري وبسام عن هشام "أتعداني" بتولين من غير إدغام ومع فتح الأولى، كأنهم فروا من اجتماع الكسرتين والياء ففتحوا للتخفيف، وقال أبو حاتم: فتح النون باطل غلط". ينظر البحر المحيط ٤٤٢/٩، وقال بعضهم: "فتح لون التثنية لغة رديئة" ينظر روح المعاني ١٣/١٧٨.

(٢) أي وجاءت مضمومة.

(٣) حكاهما أبو علي في التذكرة، ينظر المحكم والمحيط الأعظم (الخاء والسين والفاء) ٨٥/٥.

(٤) وردت هذه القراءة في إعراب القرآن للزجاج ٣٩٢/١.

(٥) ينظر النهاية في غريب الحديث والأثر ٣٨٧/١، وينظر المساعد ٤٠/١.

(٦) الرجز لجحدري بن مالك أو وائلة بن الأسقع ينظر الخزانة ٤٦٢/٧.

والبيت من شواهد أسرار العربية ٦٤، شرح الرضي ٤١٧/٣، الدرر اللوامع ١٢٨/١، والجميع برواية (مجال ضحك).

والشاهد في قوله: (ليت وليت) حيث رجع الشاعر إلى أصل المثني وهو العطف بالواو، وكان القياس أن يقول: (ليتان).

(٧) الرجز لمنظور الأسدي ينظر الخزانة ٤٧٢/٧، وهو منسوب لرؤية في ملحق ديوانه ١٩٣.

والبيت من شواهد أمالي ابن الشجري ١/١٤، وأسرار العربية ٦٢، وشرح المفصل ١٨٥/٣، وشرح الرضي ٤١٧/٣.

والشاهد في قوله: (فكها والفلك) حيث رجع الشاعر إلى أصل المثني وهو العطف بالواو، وكان القياس أن يقول: (فكها).

(٨) تبع سيبويه القائل: "وتكون الزيادة الثانية نونا كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين، وهي النون وحركتها الكسر". الكتاب

ليدل على أن معه مثله من جنسه.....

النون تثبت مع الألف واللام، فلو كانت عوضاً<sup>(١)</sup> من التنوين لم تثبت في هذه الحالة التي لا يدخل التنوين فيها. واعتذر من حذفها<sup>(٢)</sup> للإضافة أنها زيادة، والإضافة زيادة، فكرهوا الجمع بين زيادتين.

ولغة بني الحارث لزوم الألف في أحواله الثلاثة، وعليه قول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

[من الرجز]

إِنَّ أَبَاهُ وَأَبَا أَبَاهُ      قَدْ بَلَغَا فِي الْجَدِّ غَايَتَاهُ

وقوله<sup>(٤)</sup>:

[من الرجز]

أَحِبُّ مِنْكَ الْأُفَّ وَالْعَيْنَانَا

"ليدل [على] أن معه مثله من جنسه"، ويريد بالجنس هنا ما كان صالحاً لأكثر من فرد، جامعاً بينهما في نظر الواضع فيه، فيدخل نحو: الأبيضين لإنسان وفرس، وإن اختلفت الماهيتان؛ لأن الجامع بينهما في نظر الواضع هو صفة البياض لا نفس الماهية، نحو: الزيدان، والأبوان.

وإن اختلف الواضعان، فإن الجامع بينهما المنظور إليه، فكل واضح وهو كون الذات متميزة عن

غيرها بهذا الاسم، ومثلها: يدان ودمان، بإبقاء (يد) و (دم) على أصلها بعد الحذف، وقد ترد بالحذف [ب/١٥٣]

فيقال: يديان ودميان، كقوله<sup>(٦)</sup>:

[من الكامل]

(١) في النسخة المخطوطة (عوض) وهو تحريف.

(٢) وردت في الأصل حذفهما، وهو تحريف.

(٣) الرجز روي لغير شاعر قيل لرؤبة في ملحق ديوانه ١٦٨.

وقيل لرجل من بلحارث في الإفصاح ٣٧٦، ولأبي النجم أو لرجل من بني الحارث

في خزانة الأدب ٤٥٥/٧، وقيل لرؤبة أو لأبي النجم العجلي في الدرر ١٠٧/١، وبلا نسبة في الرضي ٤١٥/٣.

الشاهد في قوله: (قد بلغا في المجد غايتاهما) حيث ألزم المثنى الألف في حالة النصب، على لغة بني الحارث بن كعب.

(٤) صدر بيت ويليهِ وَمَنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَنِّيَا

والرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٧، برواية (أعرف منها الجيد والعينان)

والبيت من شواهد ضرائر الشعرا لابن عصفور ص ٢١٨، برواية (أعرف منها)، وشرح الكافية للرضي ٤١٥/٣، شرح ابن

عقيل ٧٢/١ برواية (أعرف منها الجيد والعينان) وهو لرجل من ضبة في الخزانة ٤٥٢/٧.

الشاهد في قوله: (العينان) حيث ألزم المثنى الألف في حالة النصب، على لغة بني الحارث بن كعب.

(٥) إضافة يقتضيها السياق، ينظر الكافية ص ١٧٢.

(٦) صدر بيت وعجزه: قَدْ يَمْتَعَانِكَ أَنْ تُضَامَ وَتُهَضَّمَا، ولم أقف على قائله.



يَذَيَانِ يَيْضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّ

[من الطويل]

وقد يُثنى الجمع على معنى الفرقتين، قال أبو زيد<sup>(١)</sup>:

لَنَا إِبْلَانٌ فِيهِمَا مَا عَلِمْتُمْ      فَعَنَ أَيُّهُمَا مَا شِئْتُمْ فَتَنَكَّبُوا

[من البسيط]

وفي الحديث<sup>(٢)</sup>: "مَثَلُ الْمَنَافِقِ كَالشَّاةِ الْعَائِرَةِ بَيْنَ الْغَنَمَيْنِ"، وأنشد أبو عبيد<sup>(٣)</sup>:

لَأَصْبَحَ الْحَيُّ أَوْبَادًا وَلَمْ يَحْدُوا      عِنْدَ التَّفَرُّقِ فِي الْهَيْجَا جَمَالَيْنِ

= وهو من شواهد مجالس العلماء للزجاجي ص ٣٢٧ برواية: (عند محجن)، و المنصف ٦٤/١، المفصل ص ١٨٥. والشاهد فيه: يذيان، على أنه مثنى يذى بالقصر، فلما ثني قلبت ألفه ياء، كرحيان في مثنى رحي. وهذا البيت على لغة من قال في المفرد (يذى ورحى). ذكرها الرضي في شرحه " يذيان يضاوان عند محلم ، قد تمنعناك أن تضام وتضهدا. فعلى لغة من قال في المفرد: يذى، كرحى "ينظر شرح الكافية للرضي ٤٢٣/٣. ويوجد به شاهد آخر في يضاوان وسيأتي بيانه .  
(١) والمقصود أنشد أبو زيد في نواذره ص ٤١٧، برواية هما إبلان ... فعن أية ما شئتم ، والبيت لشعبة بن قُصير . وفي الأصمعيات ص ١٦٧ لعوف بن عطية التيمي مع اختلاف الشطر الثاني: هُمَا إِبْلَانٌ فِيهِمَا مَا عَلِمْتُمْ فَادَّوهُمَا إِنْ شِئْتُمْ أَنْ تُسَالِمَا والبيت من شواهد التكملة ص ٤٦٤ برواية: (فعن أيها ما )، والمفصل ص ١٨٦، شرح الرضي ٤٣٢/٣، والخزانة ٥٦٤/٧، برواية: فعن أية ما شئتم.

والشاهد في قوله: (إبلان) حيث ثنى الشاعر اسم الجمع على تأويل: فرقتين.

(٢) هذا جزء من حديث، ينظر السنن الكبرى للنسائي كتاب الإيمان وشرائعه، ٥٣٨/٦. بإضافة (كمثل الشاة العائرة).

(٣) أبو عبيد القاسم بن سلام البغدادي، ينظر الخزانة ٥٨١/٧. وجاء في النسخة المخطوطة (أبو عبيدة) وهو تحريف. والبيت لعمر بن عدء الكلبى كما ورد في الخزانة ٥٨٥/٧.

وهو بلا نسبة في المفصل ص ١٨٧، والمقرب ٤٣/٢، برواية: (لأصبح القوم).

الشاهد في قوله: (جمالين) حيث ثنى الجمع على معنى فرقتين.

وقد ينزل المثنى منزلة الجمع، إذا كان متصلاً<sup>(١)</sup>، كقوله تعالى: ﴿فَأَقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]

﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحریم: ٤] وقول الشاعر<sup>(٢)</sup>:  
[من مشطور السريع]

وَمَهْمَةً ——— يَنْ قَدْ فِينِ مَرْتَيْنِ      ظَهَرَاهُمَا مِنْ لُ ظَهْرِ التُّرْسَيْنِ

ولا يجوز ذلك في المنفصل<sup>(٣)</sup> إلا ما ندر من (وضعا رحالهما)<sup>(٤)</sup>.

وأما نحو: القمران للشمس والقمر، والحسانان للحسن والحسين، فيجعل القمر اسماً<sup>(٥)</sup> للشمس والحسن اسماً للحسين من باب التغليب للمذكر على المؤنث، والأكبر على الأصغر، وقد يجيء واحد مكانه إذا كان مما لا يفترق، نحو: عيني لا تنام، والمراد عيناى، لكن لما كان اصطحابهما غير مفترق نزلاً منزلة الشيء الواحد. وقد منع الجمهور<sup>(٦)</sup> من تثنية ما اتفق لفظه واختلف معناه، كالقراء: للظهر والحوض، وقد احترز عنه المصنف بقوله: "مثله من جنسه"، وأجازه الفارسي والجزولي<sup>(٧)</sup> وابن مالك<sup>(٨)</sup> إذا أمن اللبس؛ وذلك لأنه لا خلاف في عود الضمير في نحو: عندي عين منقودة وعين مفقودة أبحثهما للضعيف، فإن الضمير وهو (أبحثهما) قد عاد إلى العينين، وهما مختلفان. وإذا جاز ذلك في الإضمار جاز في الإظهار، ولما كان أحد الاسم المفرد الذي لحقه علامة التثنية في بعض المواد مما يتطرق / إليه التغيير، لأن حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى، فقال: "والمقصور" ما لزم آخره ألف مفردة لازمة، ويسمى مقصوراً؛ لأنه ضد الممدود، أو

[١٥٤/١]

(١) أي بجسم الإنسان .

(٢) الرجز لخطام المجاشعي في الكتاب ٤٨/٢ .

مهمين: مثنى المهمة وهو الصحراء المقفرة. قَدْ فِينِ: القذف: بعيدة الأرجاء.

وهو من شواهد الكتاب ٤٨/٢، ٦٢٢/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٢١١/٣، وبلا نسبة في الإيضاح ٥٣٤/١، شرح

الأشمولي ٣٣٦/٢، والجميع برواية: قَدْ فِينِ

والشاهد في قوله: (ظهراهما) حيث ثنى الظهر على الأصل، والكثير الجمع، لكراهية اجتماع التثنيين في اسم واحد.

(٣) أي عن الإنسان .

(٤) الكتاب ٤٩/٢

(٥) جاء في النسخة المخطوطة (اسم)، وهو تحريف.

(٦) الارشاف ٥٥٦/٢ .

(٧) شرح الرضي ٤١٤/٣ .

(٨) شرح التسهيل ٦٢/١ .

إن كانت ألفه عن واو وهو ثلاثي قلبت واؤا. وإلا فبالياء. والممدود إن كانت همزته أصلية تثبت، وإن كانت للتانيث قُلبت واؤا.....

لأنه محبوس من الحركات والقصر الجنسي، "إن كان ألفه منقلبة<sup>(١)</sup> عن واو" حقيقية ك(عصوان) حسًا، أو حكمًا إن كان مجهول الأصل ولم يُمل ك(الوان) في المسمى ب(إلى).  
 "وهو ثلاثي" أي والحال إن ذلك المقصور ثلاثي [أي]<sup>(٢)</sup> : غير ما فيه أربعة أحرف فصاعدًا من الرباعي أو الثلاثي المزيد فيه، "قلبت واؤا" اعتبارًا للأصل حقيقة أو حكمًا وخفة الثلاثي، بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه لمكان الثقل. وقيل: عصوان والوان، ولم يحذف للساكين خشية أن يلتبس بالمفرد عند الإضافة. "وإلا" أي: وإن لم يكن ألفه منقلبة عن واو وهو ثلاثي "فبالياء" سواء كان ثلاثيًا ألفه منقلبة عن ياء ك(رَحِيان وَفَتِيان) في (رحى، وفتى)، أو غير ثلاثي عن واو كان ك(أعشيان)، أو ياء ك(حبليان وحباريان ومريميان)، أو جهل.  
 وأمليت ك(متى ويلي) قيل: متيان ويليان في مثناها.

"والممدودة إن كانت همزته أصلية" غير زائدة ولا منقلبة عن أصله ك(قَرَاء)<sup>(٣)</sup> و(وُضَاء)<sup>(٤)</sup>.  
 "تثبت" على حالها لأصالتها، فتقول: قراءان ووضاءان. وحكى أبو علي<sup>(٥)</sup> عن بعض العرب قلبها واو نحو: قَرَّاوان.

"وإن كانت الهمزة منقلبة عن ألف، "للتانيث" ك(حمرء و صحرء) "قلبت واؤا" في الأشهر عند تثنيته، لكونها زيادة محضة وهي بالإبدال الذي يناسب الحذف أولى من غيرها، وإنما قلبت واؤا دون ياء لوقوعها بين ألفين فبالغوا في الهرب عن اجتماع الأمثال وقالوا حمرأوان وصحرأوان، قال الشاعر<sup>(٦)</sup>:

(١) كلمة (منقلبة) غير موجودة في متن الكافية، ينظر ص ١٧٢.

(٢) إضافة يقتضيها السياق.

(٣) حسن القراءة، ينظر اللسان مادة (قرأ).

(٤) ظاهره أنه جمع واستشهد به في الصحاح على قوله: (ورجل وضاء) بالضم أي وضىء فمفاده أنه مفرد. والجمع وُضَاؤون. اللسان مادة (وضاء) ٢٢٨/١٥.

(٥) ينظر التكملة ٢٤٣. وقد جوز سيبويه قلب الهمزة واوا، ينظر الكتاب ٣/٣٥١-٣٥٢.

ولم يستحسن المبرّد هذه اللغة، فقال: "وقد يجوز أن تُبدل الواو من الهمزة فتقول: كساوان، ورداوان، وليس بجيد. فإن قلت: قَرَّاوان فهو أقبح؛ لأن الهمزة أصل." ينظر المقتضب ٨٧/٣. وخطا النحويون الفارسي في جواز قلبها واوا قياسًا على النسب. ينظر الارشاف ٥٦٠/٢.

(٦) سبق تخريجه ص ٧٦، وينظر المقاصد الشافية ٤٤٢/٦.

الشاهد: (بيضاوان) حيث قُلبت همزة بيضاء في التثنية إلى واو وهو المشهور.

وإلا فالوجهان. ويحذف نونه للإضافة.....

[من الكامل]

يَدَيَانِ يَبْضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ قَدْ يَمْتَعَانِيكَ أَنْ تُضَامَ وَتُهْضَمَا

[ب/١٥٤] فقال بيضاوان وربما صححت فقيلاً: حمراءان، وحكى الميرد: عن المازني<sup>(١)</sup>/قلبيها ياء نحو: حمرايان.

"وإلا"، أي: وإن لم تكن همزتها أصلية، ولا للتأنيث بل كانت منقلبة عن حرف أصلي واو (ك(كساء)، أو ياء، ك(رداء)، أو زائدة في حكم الأصلية كآلف الإلحاق، نحو: (علباء)<sup>(٢)</sup> و(جزباء)، "فالوجهان": إثبات الهمزة على حالها، فتقول: كساءان و رداءان وعلباءان و حرباءان، والقلب فيما كانت منقلبة إلى ما انقلبت عنه، فتقول: كساوان و ردايان، وإلى الواو في الزائدة فتقول: علباوان و جزباوان.

وأما ما كان آخره همزة لم تسبقها ألف، فبابه التصحيح ك(رشاء)<sup>(٣)</sup> و(حذاء)، ويرد الياء في المنقوص، فيقال فيه: (قاضيان) في الرفع، و(قاضيين) في النصب والجر؛ لزوال موجب الحذف؛ هكذا ذكره شراح الكافية.

يقول المصنف: (وإلا فالوجهان)، بإدخال (أل) التعريف على الوجهين. وأما المصنف فإنما أراد بالوجهين إثبات الهمزة أو قلبها واواً فقط؛ لكن المشهور أن يقال في (رداء) ردايان بالياء كما يعرب في كتب الثقات. "ويحذف نونه" أي نون التثنية "للإضافة"؛ لأن النون دليل على تمام الكلمة كما سبق في الإضافة، لكونها عوضاً عنها، ولا يجتمع العوض والمعوض، وقد يسقط من غير إضافة للضرورة، كقوله<sup>(٤)</sup>:

(١) التكملة ص ٢٤٢. وصرح ابن خروف بشدود هذا القول، فقال: "وقد قيل: (حمرايان) بالياء شاذاً. ينظر شرح الجمل لابن

خروف ١/٢٧٨. وهي لغة بني فزارة، ينظر الارتشاف ٢/٥٦٢.

(٢) علباء: عصب العنق، اللسان (علب) ١٠/٢٤٧.

(٣) رشاء: الرشاء رَسَنُ الدَّلْوِ، وهو الحبل أيضاً، والجمع أرشية، والرشاء من منازل لقمر، وقيل: كواكب كثيرة صغار على صورة السمكة يقال لها بطن الخوت وفي سرّتها كوكب نيز ينزل القمر. اللسان (رشاء) ٦/١٦٠.

(٤) البيت لتأبط شراً في ديوانه ص ٨٩، برواية: لَكُمْ خَصْلَةٌ: إمَّا فِدَاءٌ وَمِنَّةٌ وَإِمَّا ذَمٌّ، وَالْقَتْلُ بِالْمَرْءِ أَجْدَرُ والبيت من شواهد الممتع في التصريف ٣٣٧، شرح الرضي ٣/٤٢٦، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٠٧، والتدليل والتكميل ١/٢٤٢، وقدر روي البيت بجر (إسار ومنة) وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت. والشاهد في قوله: (خطتا) حيث حذفت نون المثني في غير الإضافة للضرورة.

وحذفت تاء التانيث في (خُصيان) و(أليان).

هُمَا خُطَّتَا: إِنَّمَا إِسَارٌ وَمِنَّةٌ وَإِنَّمَا دَمٌ وَالْقَتْلُ بِالْحَرْ أَجْدَرُ

يرفع (إسار) فلو جرّ كان حذفها للإضافة أو لتقصير صلتها، كقوله<sup>(١)</sup>: [من الطويل]

خَلِيلِي مَا إِنْ أَنْتَمَا الصَّادِقَا هَوَى إِذَا خِفْتُمَا فِيهِ عَدُوًّا وَوَاشِيَا

و[يحذف]<sup>(٢)</sup> ألفه بملاقاته ساكنًا، كقولهم: "التقت حلقتا البطان"<sup>(٣)</sup>، "وحذفت"<sup>(٤)</sup> تاء التانيث التي قياسها أن لا تُحذف عن المثني، ك(شجرتان وثمرتان)، "في خُصيان، وأليان" على غير القياس؛ إذ لم يسمع (خُصَي وألي)، فهو من ضرورات الشعر إذ لم يسمع إلا فيهما، كقوله<sup>(٥)</sup>: [من الرجز]

كَأَنَّ خُصْيَيْنَهُ مِنَ التَّدْلِيلِ ظُرْفٌ عَجُوزٌ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ/[١٥٥/١]

(١) لم أهند لقائله.

والبيت من شواهد شرح التسهيل ١/٦٥، الهمع ١/١٦٢، وحاشية الصبان ١/١٥٨.

الشاهد في قوله: (الصادق) حيث حذفت نون التثنية لتقصير الصلة.

(٢) إضافة يقتضيها السياق.

(٣) يضرب مثلا للأمر يبلغ الغاية في الشدة والصعوبة، ينظر جمهرة الأمثال ١/١٥٣، بلفظ: (النقى حلقتا البطان).

(٤) في النسخة المخطوطة (حذف) وهو جائز، وما أثبتته من متن الكافية ينظر ص ١٧٣.

(٥) لهذا البيت شاهدان، فالشاهد هنا في كلمة (خُصِييه) حيث سقطت التاء منه وهو من ضرورات الشعر وكان القياس

أن يقول (خُصِييه). والبيت من شواهد الفوائد والقواعد ١٢٢، برواية (ظرف جراب)، والمفصل ١٨٤، وشرح الرضي ٣/٤٢٨، العين

باب (الخاء والصاد و(واي) معهما) خُصِي، والمخصص السفر السادس عشر باب (ما أثبت من الأسماء بالتاء التي تبدل منها في

الوقف هاء في أكثر اللغات)

والشاهد الثاني في كلمة (ثنتا) وقد سبق الإشارة له في باب العدد، ينظر ص ٦١.

وقال<sup>(١)</sup>:

[ من الرجز ]

كَأَنَّمَا عَطِيَّةُ بْنُ كَعْبٍ  
ظَعِينَةٌ وَاقِفَةٌ بِرُكْبٍ  
يُزْرَجُّ إِلَيْهَا ارْتِجَاجُ الْوُطْبِ

ووجه حذفها منهما أنَّ كل واحدة من الخصيتين والأليتين لما اشتد اتصالها بالأخرى بحيث لا يمكن الانقطاع بما بدونها صارتا بمنزلة مفرد، وتاء التأنيث لا تقع في حشوة، وقيل: خَصْنِي وَأَلِي مُسْتَعْمَلَانِ، وهما أيضا لغتان في خصية وألية، وإن كانتا أَقْلَ استعمالاً منهما، وقد جاء على القياس في قول طفيل الغنوي<sup>(٢)</sup>:

[ من الوافر ]

فَإِنَّ الْفَخْلَ تَنْزَعُ خُصَيْتَاهُ      فَيُضْبِخُ قَارِحًا قَرِيحَ الْعِجَانِ

وقول عنتره<sup>(٣)</sup>:

[ من الوافر ]

مَنْى مَا تَلْقَى فَرْدَيْنِ تَرْجُفُ      رَوَافِ أَلْيَتَيْكَ وَتَشْتَطَّارَا

(١) الرجز لم أمتد لقائله.

والبيت من شواهد المقتضب ٤١/٣، والتكملة ص ٣٦٠، المفصل ص ١٨٤، الخزائن ٥٢٥/٧.

الشاهد في قوله: (أليها) حيث حذف التاء من (ألية) في التثنية على غير القياس. وهو في النسخة (إليا) تحريف.

(٢) ولم أجده في ديوان طفيل الغنوي.

والبيت من شواهد شرح التسهيل ٩١/١ برواية (وإن... جافرا قرح ) ، وليزيد بن لصعق في لسان العرب مادة (خصا) ٨٥/٥،

وليزيد بن الصعق في تاج العروس (باب الياء فصل الخاء) ١١٤/١٠، وهما برواية: فيضحي جافرا قرح العجان.

الشاهد في قوله: (خصيتاه) حيث تُثِنِت (خصية) من غير حذف التاء على القياس.

(٣) والبيت لعنترة في ديوانه ص ١٠٧، قالها يهجو غمارة بن زياد من سادة عبس، لأنه كان حاسداً لعنترة مُشْتَعاً عليه رغم ما عرف به

عمارة من كرم وجود.

والبيت من شواهد شرح التسهيل ٩١/١، شرح التصريح ٥٠٦/٢، الخزائن ٥٠٧/٧. اللسان مادة (ألي).

الشاهد في قوله: (أليتك) حيث تُثِنِت (ألية) من غير حذف التاء على القياس.

وقد يقع (افعل) على تأويل (افعل)، كقوله تعالى: ﴿ أَلَيْسَ ﴾ [ق: ٢٤] والصحيح أنه بمعنى (ألقي) إقامة لتكرير الفعل مقام تثنية الفاعل لشدة الامتزاج بينهما، أو لأن أكثر الرفقاء ثلاثة، وكل واحد منهم يخاطب صاحبه في الأغلب، فيخاطب الواحد مخاطبة الاثنين؛ لتمرّن ألسنتهم عليه.

### تثنيّه

إنما أتى المصنف في حذف نون التثنية بالفعل المضارع؛ فقال: "ويحذف نونه"؛ لأن حذف التنوين (له) قاعدة مستمرة، والفعل المضارع يفيد الاستمرار، بخلاف تاء التأنيث، فإن حذفها ليس له قاعدة، بل وقع على خلاف القياس، في مادة مخصوصة، فأتى فيه بالفعل الماضي.

## [[المجموع]]

المجموع: ما دلّ على آحادٍ مقصودة بحروف مفردة بتغير ما. فنحو (تَمَر) و(رَكَب) ليس بجمع على الأصح، ونحو (فُلُك) جمع. وهو صحيح ومكسّر، فالصحيح لمذكر ولمؤنث.

"المجموع: ما دلّ على آحادٍ يشمل اسم الجنس ك(تمر)، و(ملح) واسم الجمع ك(رَهْط وإِبِل) والعدد ك(ثلاثة عشر)، "مقصودة" أي يتعلق فيها القصد من ضمن ذلك الاسم، "بحروف مفردة" يحتز من اسم الجمع ك(رَهْط) و(إِبِل) واسم الجنس، أو [جمع] <sup>(١)</sup> لا مفرد له، والعدد إذ هو غير حروف مفردة، "بتغيرها" حرف أو حركة زيادة / أو نقصان "فنحو تمر"، ممّا يفارق بينه وبين واحده التاء، [ب/١٥٥] "وركب" مما هو اسم جمع، "ليس بجمع"؛ لأن الأول اسم جنس، يطلق على القليل والكثير، وليس (راكب) مفرد ركب، وإن اتفق اشتراكهما في الحروف؛ لأنه لو كان جمعاً لردّ في التصغير إلى واحده، وهو جمع كثرة، ولما وقع تمييزاً للنوع واحد فليس بجمع، "على الأصح" وهو مذهب سيبويه <sup>(٢)</sup> خلافاً للأخفش <sup>(٣)</sup>، فعنده أن اسم الجمع واسم الجنس إذا كان لهما آحاد من تركيبهما، ك(تمر وركب وجامل) <sup>(٤)</sup> وباقر <sup>(٥)</sup> فهي جموع لأحاديها. والفرق بين اسم الجمع واسم الجنس مع اشتراكهما في أنهما ليسا على أوزان جموع التكسير لا الخاصة بالجمع ك(أفعلة وأفعال)، ولا المشهورة فيه ك(فُعلة) نحو: نسوة، أن اسم الجمع لا يقع على الواحد والاثنين بخلاف اسم الجنس، وأن الفرق بين واحد اسم الجنس وبينه مما له واحد تميز إمّا بالتاء ك(تمر وتمر)، أو بالياء ك(رومي وروم)، بخلاف اسم الجمع. "ونحو فُلُك" مما الجمع والواحد متحد بالصورة، "جمع" لأن ضمته مفردة كضمة (فُقل)، وضمة جمعه كضمة (أُسند)، وأما قوله تعالى: ﴿وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ﴾ [الكهف: ٥٠] و﴿وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾ [مرم: ٨٢]، فليس باسم الجمع، بل أطلق الواحد على الجمع <sup>(٦)</sup>، لترافد الجماعة في العداوة والضدية حتى كأنهم بدوا أحداً وشخصاً واحداً، وليس بجمع ولا اسم جمع.

"وهو صحيح ومكسّر، فالصحيح لمذكر ومؤنث.

(١) إضافة يقتضيها السياق.

(٢) الكتاب ٦٢٤/٣.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٣٣٣/٣.

(٤) جامل: قطيع من الإبل معها رُغِيالها وأربابها. اللسان مادة (جَمَل) ٢٠٠/٣.

(٥) باقر: جماعة البقر مع رعائها. اللسان مادة (بَقَر) ١٢٣/٢.

(٦) جملة (أطلق الواحد على الجمع) مكررة في النسخة المخطوطة.



## [جمع المذكر السالم]

المذكر: ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها، أو ياء مكسور ما قبلها، ونون مفتوحة.....

فـ"المذكر ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها" في حالة الرفع "أو ياء مكسور ما قبلها" في حالة النصب و[حالة] <sup>(١)</sup> الجر، "ونون" معهما "مفتوحة" وقد تكسر لضرورة الشعر، لقوله <sup>(٢)</sup>: [من الوافر]

عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي رِيَّاحٍ وَأُنْكَرْنَا زَعًا زَيْفَ أَخِي رَيْنِ

ويمكن أن يجعل النون معتقب الإعراب، لكثرة في الجمع، وتعد ما قبل النون ياء لامتناع اجتماع الإعرابين، واختيار الياء دون الواو لخفتها، فيقال: هذه البُلَغَيْنِ، ورأيت البُلَغَيْنِ، وأعوذ بالله من البُلَغَيْنِ، وكذا ما ساكلها من أسماء الدواهي، قالت عائشة [رضي الله عنها] لعلي عليه السلام <sup>(٣)</sup>: حين أخذت يوم الحمل "قد بلغت منا البُلَغَيْنِ"، أي الدواهي العظام /، وأصله من البلوغ، أي داهية بلغت النهاية في الشر، قال في العباب <sup>(٤)</sup>.

وأظنه مضموم الباء، وفي الفائق <sup>(٥)</sup>: البُلَغَيْنِ: مكسور الباء كـ(الْبَرْحَيْنِ) <sup>(٦)</sup>.

وعليه قول الشاعر <sup>(٧)</sup>: [من الوافر]

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) البيت لجريز يهجو فضالة القريني وعرين بن ثعلبة بن يربوع. ينظر الديوان ٤٢٩/١، برواية (بني غبيل).

جعفراً: هو جعفر بن يربوع. بنو رياح: أبناء رياح بن يربوع بن حنظلة.

وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٨٧/١، برواية (بني عبيد) وشرح الرضي ٤٣٨/٣، والهمع ١٦١/١، والخزانة ٦/٨،

برواية (عرفنا جعفرًا وبني أبيه). وهي الرواية لمشهورة.

الشاهد في قوله: (آخرين) حيث كُسرَت نون الجمع للضرورة الشعرية.

(٣) (قد بلغت منا البُلَغَيْنِ) يروى بكسر الباء وضمها مع فتح اللام. وهو مثل، ومعناه: قد بلغت مآكل مبلغ. ينظر النهاية

في غريب الحديث والأثر ١٥٣/١، وينظر اللسان مادة (بلغ) ١٤٤/٢.

(٤) العباب الزاخر واللباب الفاخر للصاغاني، حرف الغين ص ٢٦.

(٥) ينظر الفائق ١١٦/١.

(٦) (الْبَرْحَيْنِ) و(الْبَرْحَيْنِ) أي: الدواهي. ينظر كتاب الألفاظ (باب الدواهي) ص ٣١٤، وذكر صاحب القاموس مثلثة الباء، ينظر

القاموس المحيط (باب الحاء فصل الباء) ٢٩٤/١.

(٧) والبيت لسعيد بن قيس الهمداني، قالها في أحد أيام صفين. ينظر الخزانة ٧٧/٨.

والبيت من شواهد ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢١٩، وشرح الرضي ٤٥٢/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٨٧/١، برواية (وكان

لنا أبو حسن)، وشرح التصريح ٧٥/١، برواية (وكان لنا).

الشاهد في قوله: (بنيين) حيث وقع الإعراب على نون الجمع، فرفع بالضم، والقياس أن يرفع بالواو.

ليدل على أن معه أكثر منه.....

وَإِنْ لَنَا أَبَا حَسَنِ عَلِيٍّ أَبْتُ بَرٍّ وَنَحْنُ لَهُ بَنِيٌّ

وقول الشاعر<sup>(١)</sup>: [من الوافر]

وَمَاذَا يَدْرِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْتَعَيْنِ  
أَخُو خَمْسِينَ بِحْتَمِغٍ أَشُدِّي وَبَحْذِي مَدَاوِرَ الشُّؤُونِ

فإن الإعراب لو لم يكن في النون لما كانت مكسورة، بل مفتوحة. ومعنى البيت، وأي شيء يخيل الشعراء مني. وتلخيصه: وكيف يختلي الشعراء وكيف يطمعون في خديعتي وقد جاوزت الأربعين وناهزت الخمسين، وعرفت طرق الخديعة والمكر. مداورة: أي: حيلة أي: أحكمته، ومداورة الشؤون تغلب في الأمور المختلفة، جمع شأن.

ونظير هذا البيت في جعل النون معتقب الإعراب، في قول الآخر<sup>(٢)</sup>: [من الطويل]

دَعَانِي مِنْ بَيْدٍ فَإِنْ سَنِينَةٌ لَعِبْنُ بِنَا شَيْبًا وَشَيْئَنَا مُرْدَا

فإن الإعراب لو لم يكن في النون سقط في الإضافة. "ليدل على أن معه أكثر منه" من جنسه، "فإن قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت أصل الفعل في المفضل عليه، ولا كثرة في الواحد قيل: ثبوت [أصل] الفعل إما أن يكون محققاً، أو على سبيل الفرض، كما يقال: (فلان أفقه من الحمار، وأعلم من الجدار)"<sup>(٣)</sup>.

(١) والبيتان لسحيم بن وثيل في الموشح ص ٢١، و الخزائن ٦٢/٨. والرواية المشهورة (وماذا يتغي). والبيت من شواهد المقتضب ٣٣٢/٣ و ٣٧/٤، المسائل العضديات ص ١٠٦، وشرح الرضي ٤٥١/٣. الشاهد في قوله: (الأربعين) حيث أعرب بالحركات، فجُر بالكسرة، والشائع الجر بالياء، قيل هذه لغة، وقيل بكسرة للتخلص من النقاء الساكنين.

(٢) البيت للصمة بن عبد الله القشيري، في ديوانه ص ٦٠. برواية (دعولي من لجد) والبيت من شواهد والاقتضاب ٢٦٩/١، ٦٤٥/٢، والمفصل ص ١٨٩، وشرح الرضي ٤٥٠/٣ برواية: (ذراي من جد)، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣٣٥/١.

الشاهد في قوله: (سنيته) حيث أعرب بالحركات، فنصب بالفتحة، وقيل الهاء في سنيته للوقف أو للسكت..

(٣) الفوائد الإضافية، ١٨٠.

فإن كان آخره ياء قبلها كسرة حُذفت مثل: قاضون. وإن كان آخره مقصورًا حُذفت الألف وبقي ما قبلها مفتوحًا مثل: (مصطفون) و(مصطفين). وشرطه إن كان اسمًا .....

"وإن كان آخره ياء قبلها كسرة" كالمنقوص، "حُذفت مثل: قاضون" جمع قاضٍ، فإن الأصل قاضيون وقاضيين، استثقلت الضمة والكسرة على الياء<sup>(١)</sup>، فحُذفت بالتقاء ساكنين، فحُذفت الساكن الأول، وضُمَّ ما قبل الواو لتناسبها، إذ لو أُبقيت لتعسر النطق بها، وبقي ما قبل الإعراب مكسورًا.

"وإن كان آخره مقصورًا حُذفت<sup>(٢)</sup> الألف" لسكونها مع واو الجمع بعدها، "وبقي" بعد الحذف، "ما قبلها مفتوحًا" ولم يغير لتدل الفتحة على الألف، سواء كانت الفتحة منقلبة عن أصلي ك(مصطفى)، أو زائدة ك(حُبلى) مثل: مصطفون، وحُبَلون في حالة الرفع، "ومصطفَيْن" وحبلين في حالة النصب والجر، فأصلهما مصطفيون ومصطفين، قلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وحُذفت الألف لالتقاء الساكنين، وهذا عند البصريين<sup>(٣)</sup>، وأمَّا الكوفيون<sup>(٤)</sup> فيلحقون ذا الألف بالمنقوص، فيضمون ما قبل الواو ويكسرون ما قبل الياء.

"وشرطه" أي: الجمع الصحيح، "إن كان اسمًا" يحترز من الصفة مجرّدًا عن التاء لتدخل نحو: (ورقاء وسلمى) اسمي رجلين، فإنه يجمع بالواو والنون اتفاقًا، ويخرج نحو: طلحة وحمزة، فإنه يُجمع بالألف والتاء، وقد أجاز الكوفيون وابن كيسان<sup>(٥)</sup> جمعه بالواو والنون، فيقال عندهم: طَلْحُون، وهو مخالف للقياس والاستعمال، أمّا القياس فإن التاء لو ثبتت مع الواو والنون لاجتماعنا علامة تذكير وتأنيث، وإن حُذفت -كما عملوه- حذفوا الشيء مع عدم ما يدل عليه. وأمّا الاستعمال الوارد عن العرب فإنّ الوارد عندهم بالتاء، كقوله<sup>(٦)</sup>:

نَضَّرَ اللهُ أَعْظَمَ دَفْنُوهُ      بِسَجِسْتَانٍ طَلْحَةُ الطَّلَحَاتِ [ب/١٥٦]

(١) استثقلت الكسرة على الياء في (قاضيين)؛ لاجتماع كسرتين ويائين.

(٢) في النسخة المخطوطة (حُذفت)، وما أثبتته من الكافية ينظر ص ١٧٤.

(٣) الكتاب ٣/٣٩٤.

(٤) ينظر شرح الكافية للرضي ٣/٤٣٩، والهمع ١/١٥٣. وكلا الرأيين في الارتشاف ٢/٥٧٩-٥٨٠.

(٥) ويجمع الكوفيون طلحة بسكون العين (طَلْحُون)، وابن كيسان يفتح العين (طَلْحُون)، ينظر المسألة (٤) في الإنصاف ١/٥٢.

(٦) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص ٢٠.

والبيت من شواهد المقتضب ٢/١٨٨، شرح المقدمة المحسبة ١/١٣٧، برواية (رحم الله أعظمًا)، الإنصاف ١/٥٣.

شرح الرضي ٣/٤٤٠.

الشاهد في قوله: (الطلحات) حيث جُمع (طلحة) على (طلحات)، خلافًا للكوفيين وابن كيسان.

فمذكر علم يعقل. وإن كان صفة فمذكر يعقل، وأن لا يكون أَفْعَلُ فَعْلَاءً مثل (أحمر حمراء)، ولا  
 فعْلان فعلى مثل (سكران) (سكرى).....

وإذا سمي بنحو: سعاد وهند مذكر علم، جُمع بالواو والنون، كما يجمع زيد بالالف والتاء إذا سمي به  
 مؤنث "فمذكر علم" يحتز من نحو: رجل، "يعقل" من حيث مسماه لا من حيث لفظه، نحو: زيدون، وإنما  
 اشترط ذلك لكون هذا الجمع أشرف المجموع؛ لصحة بناء الواحد فيه، والمذكر العلم العاقل أشرف من  
 غيره، فأعطي الأشرف للأشرف، فإن فقد منه الكل كالعين، أو اثنان كالمرأة، أو واحد نحو: (أعوج) للفرس،  
 لم يجمع هذا الجمع، وأراد بالمذكر ما يكون مجرداً عن التاء ملفوظة أو مقدرة؛ ليخرج عنه نحو: طلحة، "وإن  
 كان صفة" من الصفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول، "فمذكر يعقل" كما مر، وقد احتز من  
 نحو: حائض<sup>(١)</sup> وبابه، وأما نحو: قوله تعالى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ [الشعراء: ٤] و ﴿قَالَتَا  
 أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ [فصلت: ١١]، و ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤] فتشبيهاً بدوي العقل؛ لما كان  
 المصدر صفته المجموعة من أفعال العلماء، "وأن لا يكون" الاسم الكائن صفة "أفعل فعلاء" أي مذكر غير  
 مستوفٍ في صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم إياها مع المؤنث، بل يكون المذكر على صيغة (أفعل) والمؤنث  
 على صيغة (فعلاء)، "مثل: أحمر حمراء" للفرق بينه وبين أفعل التفضيل، كـ (أفضلون)، ولم يعكس؛ لأن  
 معنى الصفة في (أفعل) التفضيل كامل لدلالته على الزيادة<sup>(٢)</sup> "ولا يكون ذلك الاسم فعْلان فعلى"،  
 أي: مذكر غير مستوفٍ في تلك الصيغة مع المؤنث، بل يكون المذكر على صيغة (فعْلان)، والمؤنث على  
 صيغة (فَعلى)، كـ<sup>(٣)</sup> (سكران سكرى)، فلا يقال: سكرانون للفرق بينه وبين (فعْلان فعْلانة)، كـ (ندمان  
 وندمانه)<sup>(٤)</sup> إذ جمعه بالواو والنون كـ (ندمانون)<sup>(٥)</sup> ولم يعكس؛ لأن ما في مؤنثه التاء هو الأصل، فأعطي

الواو والنون. وأجاز ابن/ كيسان<sup>(٦)</sup>: (أحمر وسكرانون). واستدل بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا زِينَةَ الدِّينِ﴾ [الكهف: ١٠٣]،

(١) لأنه وصف خاص بالمؤنث، فلا يجوز جمعه جمع مذكر؛ لأنه لا يكون في المذكر.

(٢) الفوائد الضيائية ١٨٣/٢.

(٣) في الكافية (مثل) ينظر ص ١٧٥.

(٤) وهي لغة بني أسد، ينظر حاشية الصبان ٣٤١/٣.

(٥) إضافة يقتضيها السياق.

(٦) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣٠٨/٣، والرضي ٤٤٣/٣.

ولا مستويا فيه مع المؤنث مثل (جريح) و (صبور)، ولا بتاء التأنيث مثل (علامة).....

وقوله<sup>(١)</sup>:

[من الوافر]

فَمَا وَجَدْتُ بَنَاتُ بَنِي زَرَارٍ خَلَاءٍ لَ أَحْمَرَيْنِ وَأَسْوَدَيْنِ

وهو عند غيره ضرورة، وأما قول الأعشى<sup>(٢)</sup>:

[من الطويل]

أَنَا بِنِي وَعَيْدُ الْحَوْصِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ فَيَا عَبْدَ قَيْسٍ لَوْ تَهَيْتَ الْأَحْوَصَا

فيحتمل الوصفية والاسمية.

"ولا مستويا فيه" أي: في هذه الصفة وذكر الضمير على تأويل الوصف، "المذكر"<sup>(٣)</sup> والمؤنث

نحو<sup>(٤)</sup>: جريح وصبور فإنه لا يجمع جمع السلامة، لا بالواو والنون ولا بالألف والتاء، إذ هو مختص بما بقي على أصله، أي وزنه الذي وضع عليه، فجريح بمعنى مجروح، وصبور بمعنى صابر، قد عُدلا عما وُضعا عليه، فيجمع ما كان على وزن (فعليل) بمعنى مفعول على (فعللي) (كـ جرحي)، بإسكان العين، وقد شذَّ نحو: (قُتِلَى وَأُسْرَى) بضم فاء الكلمة.

و (فَعُول) بمعنى (فاعل)، كـ (صبور) بمعنى صابر، يجمع على (صُبُر)، ولم تجمع بالواو والنون؛ لأن مفردة متحد في المذكر والمؤنث، فكذا جمعه؛ لثلا يكون للفرع وهو الجمع مزية على الأصل وهو الواحد، ولا يكون الاسم المذكر متلبسا "بتاء تأنيث نحو: علامة ونسابة" أو ما دخلته التاء صار لفظه مؤنثا، والمقصود

(١) البيت للكميت الأسدي في ذيل ديوانه، ينظر ٤٣٧، برواية: أَسْوَدَيْنِ وَأَحْمَرَيْنَا

والبيت بلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش ٣/٣٠٧، وشرح الرضي ٣/٤٤٣، برواية: حلائل أسودينا وأحمرينا، وبنسبة في المقرب ٢/٥٠، برواية (وجدت نساء) والتبصرة والتذكرة ١/٦٧٢، وللحكيم الأعور بن عياش الكلبي في الخزانة ١/١٧٨-١٧٩. الشاهد في قوله: (أحمرينا وأسودينا) حيث جمع الشاعر (أحمر وأسود) جمع المذكر السالم للضرورة الشعرية، مع كون مؤنثهما على وزن (فعلاء).

(٢) البيت للأعشى يهجو علقمة بن علاثة. الديوان ١٤٩، (برواية عبد عمرو).

الحوص والأحوص: أولاد الأحوص بن جعفر.

والبيت من شواهد المفصل ص ١٩٥، برواية (عبد عمرو)، شرح الجمل لابن خروف ٢/٩٠٨، والإقليد في شرح المفصل

١٠٨٦/٢، و اللسان (حوص) ٤/٢٧١، برواية (عبد عمرو).

الشاهد في قوله: (الأحوص) حيث جمع (أحوص) على (حوص) فجعله جمع الصفة كما تجمع قبل النقل، على حد أحمر وحمير.

(٣) كلمة (المذكر) غير موجودة في متن الكافية ينظر ص ١٧٥.

(٤) في الكافية (مثل) ينظر ص ١٧٥.

تذكره لفظاً ومعنى.

"ويحذف نونه للإضافة" أي: نون الجمع، والعلّة ما ذكر في المثنى<sup>(١)</sup>، وقد تُحذف للضرورة كما في المثنى، أو لتقصير الصلّة، كقوله<sup>(٢)</sup>:

[من المنسرح]

الْحَافِظُونَ عَشْرَةَ الْعَشْرِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِنَا وَكَفَتْ

[من الطويل]

وقوله<sup>(٣)</sup>:

وَلَسْنَا إِذَا تَأْبُونِ سَلَمًا نُدْعِي لَكُمْ غَيْرَ أَنَّ إِنْ نُسَلَّمَ نُسَلِّمَ

وقبل لام ساكنة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ لَذَائِقُوا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾<sup>(٤)</sup> [الصافات: ٣٨]، ﴿وَأَعْلَمُوا

أَنَّكُمْ غَيْرَ مُعْجِزِي اللَّهِ﴾<sup>(٥)</sup> [التوبة: ٢] بنصب ما بعدها<sup>(٦)</sup>، وقوله<sup>(٧)</sup>:

[من الرمل]

وَمَسَامِيحُ بِمَا ضُنَّ بِهِ حَاسِبُوا الْأَنْفُسَ عَنْ سُوءِ الطَّمَعِ [ب/١٥٧]

(١) ينظر النص المحقق ص ٧٩.

(٢) نسبته سيبويه لرجل من الأنصار في الكتاب ١/١٨٦، برواية (لطف)، والمقتضب ٤/١٤٥، برواية (لطف)، وشرح أبيات سيبويه ١/٢٠٥، ونسبة شريح بن عمران من بني قريضة، ويقال إن الشعر لمالك بن العجلان الخزرجي، وشرح الرضي ٣/٤٤٦. الشاهد في قوله: (الحافظون) حيث حذفت نون الجمع للضرورة، وعملت.

(٣) لم أهد لقائله.

وهو من شواهد شرح التسهيل ١/٧٥، التذييل والتكميل ١/٢٨٢، المساعد ١/٤٦، الدر المصون ١/٣٢٦.

الشاهد في قوله: (بمدعني) حيث حذفت نون الجمع للضرورة.

(٤) قراء بعض الأعراب، المحتسب ٢/٨١، والمحرر الوجيز ٤/٤٧١.

(٥) الدر المصون ٣/٤٤١.

(٦) أي: بنصب (العذاب) و(لفظ الجلالة). ليعلم أن حذف النون من أجل التقاء الساكنين لا من أجل الإضافة ولا كسر ما بعدها.

(٧) البيت لسويد بن أبي كاهل في المفضليات ١٩٤، برواية (حاسروا الأنفس).

الشاهد في قوله: (حاسبوا) حيث حذفت نون الجمع ونُصب ما بعدها للضرورة.

وقد شد نحو (سنين) و(أرضين).

وقوله <sup>(١)</sup> :

[من الرجز]

وَحَاتِمُ الطَّائِي وَهَابِ الْمِئِي

وقد شد نحو: سنين "بكسر السين جمع (سنة)"، وأرضين "بفتح الراء، وقد جاء إسكانها؛ لأنه خلاف القياس، إذ مفردة مؤنث بالتاء، فحقه أن يجمع جمع المؤنث لها، لكنهم لما حذفوا تاءه الظاهرة <sup>(٢)</sup> والمقدرة <sup>(٣)</sup> نسيًا جمعه بالواو والنون، ومثله: (يئون <sup>(٤)</sup> وقلون <sup>(٥)</sup>) إذ الأصل: (تُبُوءة وقلُوة)، فقلبت الواو ألفا وحذفت التاء منها كحذفها من (سنة) وجمع بالواو والنون.

وأما (إِخْرُؤٌ <sup>(٦)</sup> وإِؤْزُونٌ <sup>(٧)</sup>) فالواو والنون تجبر ما نالهما من النقصان بالإدغام. وقد يجعل النون معتقب

الإعراب في ما جاء على خلاف القياس، فتلزمه الياء تنبيهًا على مخالفة القياس، ويُرفع بضمّ النون،

فيقال: (أتت عليه سنين) قال الشاعر <sup>(٨)</sup>:

[من الوافر]

وإنَّ لَنَا أَبًا حَسَنًا عَلِيًّا      أَبٌ بَرٌّ وَتَحْنٌ لَهُ يَسِينٌ

وتنصب بفتحها نحو: أقمت عنده سنين كثيرة، وأنشد الكسائي <sup>(٩)</sup>:

[من الوافر]

<sup>(١)</sup> سبق تخريجه ينظر باب العدد ص ٥٧، وحذف النون من (المئين) ضرورة.

<sup>(٢)</sup> في (سنة).

<sup>(٣)</sup> في (أرض).

<sup>(٤)</sup> ثيون: ثيون وثيون جمع ثبة: وهي العصبة من الفرسان. اللسان (لثا) ٩/٣.

<sup>(٥)</sup> قلون: قلون وقلون جمع قالي والقالي: الذي يلعب فيضرب القلة بالمقلبي. اللسان (قلا) ١٢/١٨٤.

<sup>(٦)</sup> جمع حرّة، وهي أرض ذات حجارة سود تخرات كأنها أحرقت بالنار. والحرّة من الأرضين: الصلبة الغليظة. اللسان (حرر)

٨٠/٤.

<sup>(٧)</sup> (إِؤْزُونٌ: جمع الإوزة والإوز البط. اللسان (أوز) ١/١٩١.

<sup>(٨)</sup> سبق تخريجه ص ٨٤-٨٥.

<sup>(٩)</sup> وهو بلا نسبة في تخلص الشواهد ص ٧١، وفي الهمع ١/١٥٦.

الشاهد في قوله: (سنينا) حيث أعرب الجمع و وقع الإعراب على النون فتحرك بالفتح للنصب.

أَلَمْ نَشِقِّ الْحَجَّيْجَ سَلِيٍّ مَعْدًا      سَنِينًا مَا تُعَدُّ لَهَا جَسَابَا

وتجر بكسرهما، كقوله<sup>(١)</sup>: [من الوافر]

وَمَآذَا يَدْرِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي      وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ

(١) سبق تخريجه، ص ٨٥.



## [[جمع المؤنث السالم]]

المؤنث: ما لحق آخره ألف وتاء. وشرطه إن كان صفة وله مذكر فأن يكون مذكّره جُمع بالواو والنون، وإن لم يكن له مذكر فأن لا يكون مجردًا عن تاء التأنيث ك(حائض)، وإلا جُمع مطلقًا.

جمع "المؤنث"<sup>(١)</sup> الصحيح السالم "ما لحق آخره أي: آخر مفردة" ألف وتاء، وشرطه "أي: شرط الجمع الصحيح المؤنث، "إن كان صفة وله مذكر أن يكون مذكّره جُمع بالواو والنون" ك(مسلمة ومضروبة، وحَسَنَة وقُضْلَى، تقول في جمعها: (مسلمات، ومضروبات، وحسنات، وقُضْلِيَّات)، لتلا يلزم مزية الفرع على الأصل لو جمع الجمع الصحيح، وخرج بقوله: "جمع بالواو والنون" نحو: حمراء وسُكْرَى، فإنه وإن كان له مذكر فلم يجمع بالواو والنون، / وأما (الخضروات) في قوله صلى الله عليه وآله: "[ليس]<sup>(٢)</sup> في [١٥٨/١] الخضروات صدقة" فإنه قد جمع بالتاء، ولم يجمع مذكّره وهو (أخضر) بالواو والنون، لغلبة الاسمية، فالتحق بالأسماء وخرج عن الوصف، فأجري عليه حكم الأسماء، "وإن لم يكن له مذكر، فأن لا يكون مجردًا من التاء"<sup>(٣)</sup> ك(حائض) لأن المجرد مفردة عن تاء التأنيث تجمع على (حِيض)، وذلك حيث لم يعتبر الحدوث، فأما لو اعتبر الحدوث قيل مفردة: (حائضة) وجمعه (حائضات).

"وإن لم يكن صفة بل كان اسمًا، "جُمع" هذا الجمع "مطلقًا" من غير اعتبار شرط، مثل: (طلّحات، وزينبات) في (طلحة وزينب)، وفتح عينه في الجمع الصحيح، إذا كان فاؤه مفتوحة، نحو: حمّرات، وجاز الفتح والكسر إن كانت فاؤه مكسورة، نحو: سِدْرَات، وجاز الفتح والضم إن كانت فاؤه مضمومة ك(غُرَفَات)، فما كان منه على وزن (فَعْل)، ك(وَعْد)، و(فَعْلَة)، ك(جَفْنَة)، فإن كانت صفة ك(صَغْبَة)، أو مضاعفًا ك(مَدَّة)، أو معتلّ العين ك(جَوْزَة ويَبْضَة) وجب إسكانه في الجميع بالألف والتاء، فيقال: (صَغْبَات وجَوَزَات ويَبْضَات)، وهذيل تفتح العين المعتلة، نحو: (جَوَزَات ويَبْضَات)، قال شاعرهم<sup>(٤)</sup>: [من الطويل]

(١) هذا باب جمع المؤنث السالم، جاء في منتصف اللوحة رقم (١٥٨/أ).

(٢) أثبتّها من متن الحديث النبوي، ينظر سنن الترمذي ٧٤/٢-٧٥ برواية (أن ليس)، وسبل السلام ٥٩٦/٢.

(٣) في الكافية (عن تاء التأنيث) ينظر ص ١٧٦.

(٤) البيت لأحد الهذليين في الدرر ٨٦/١.

البيت بلا نسبة في المنتصف ٣٤٣/١، برواية (أبو)، وأسرار العربية ص ٣٠٨، شرح الرضي ٤٦٣/٣، ونسبه الزمخشري إلى رجل من بني هذيل في المفصل ص ١٩١.

الشاهد في قوله: (يبضات) حيث فتح العين فيها على لغة هذيل، والقياس التسكين في المعتل.

أَخُو بَيْضَاتٍ زَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ      زَيْدٌ يَمْسَحُ الْمِنْكَبَيْنِ سَبُوحٌ

وإن خلا من هذه الأشياء وجب فتح عينه، كـ(مَرَاتٍ وَجُعَبَاتٍ) جمع (جُعْبَة) وهي بيت السهام.  
 والتزم الفتح في (جَلَبَاتٍ)<sup>(١)</sup> جمع (جَلْبَة)، و(زَيْعَاتٍ) جمع (زَيْعَة)<sup>(٢)</sup>؛ لأنهما كأنهما في الأصل اسمان وُصف  
 بهما، كما قالوا: (امرأة كَلْبَاتٍ)، جمع (امراة كَلْبَة)، وحكم المؤنث ما لا تاء فيه، كالذي فيه التاء، قالوا في  
 جمع (أهل وأرض)، (أَهْلَاتٍ وَأَرْضَاتٍ)، قال الشاعر<sup>(٣)</sup>:

فَهُنَّ أَهْلَاتٌ حَزُولٌ قَيْسٍ بِنِ عَاصِمٍ      إِذَا أَذْجَلُوا بِاللَّيْلِ يَدْعُونَ كَوُثْرًا

وقالوا (عُرُسَاتٍ وَعَيْرَاتٍ) في جمع (عُرْسٍ وَعَيْرٍ)، قال الكميت<sup>(٤)</sup>:

عَيْرَاتُ الْفَعَالِ وَالسُّؤْدِدِ الْعِدْ      دِ الْيَهُمْ مَحْطُوطَةٌ الْأَعْكَامِ

(١) لَجَبَة: اللجة الشاة المؤلّية اللبن. اللسان (لجب) ١٧٠/١٣. يجوز فتح الجيم وسكونها، وجمعها على الفتح لا شذوذ فيه.

(٢) زَيْعَة وَزَيْعَة: أي مربع الخلق لا بالطويل ولا بالقصير، اللسان (ربع) ٨٦/٦.

(٣) البيت للمخيل السعدي في اللسان مادة (أهل) ١٨٥/١.

وهو من شواهد الكتاب ٦٠٠/٣، أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٤٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٦٣/٣، وشرح الرضي ٤٦٢/٣.  
 وورد في النسخة المخطوطة وضع العجز مكان الصدر، والصواب ما أثبتته

والشاهد في قوله: (أَهْلَاتٍ) حيث جمع (أهل) بالألف والتاء؛ لأنه مؤنث مجازي.

(٤) البيت للكميت بن زيد الأسدي، ينظر ديوانه ص ٣٩٠.

عيرات: العير السيد والملك، وعير القوم سيدهم. الأعكام: الأحمال.

المفصل ص ١٩٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٦٤/٣،

الشاهد في قوله: (عيرات) حيث جمع الشاعر (عير) على القياس؛ لأن المؤنث المعتل العين الذي لا تاء فيه تحرك عينه بالفتح عند الجمع.

### تتمية

قال الرضي: <sup>(١)</sup> "وقوله: "مطلقاً" ليس بسديد؛ لأن الأسماء المؤنثة بثناء مقدّرة ك(نار وشمس) ونحوهما من الأسماء التي تأتيها غير حقيقي، لا يطرد فيها بالآلف والتاء، بل هو فيهما مسموع، ك(السموات، والكائنات) وذلك لخفاء هذا التانيث لأنه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة".

[ب/١٥٨]

(١) ينظر شرح الرضي ٤٥٦/٣.

## [جمع التكسير]

جمع التكسير: ما تغيّر بناء واحده كـ(رجال) و(أفراس).....

"جمع التكسير: ما تغيّر<sup>(١)</sup>" أي: جمع تغيّر، "بناء واحده" من حيث نفسه وأموره الداخلة فيه؛ كما هو المتبادر؛ فلا ينتقض بجمع السلامة لتغيّر بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة به، وأيضا المتبادر من تغيّره، تغيّر يكون لحصول الجمعية، فلا ينقض أيضا بمثل (مصطفون) فإن تغيّر الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية.

وأما التغيّر المذكور في تعريف الجمع مطلقا؛ فهو أعم من أن يكون من حيث ذات الواحد أو من حيث الأمور الخارجة الزائدة، كما يدل عليه (ما) الإبهامية المفيدة للعموم في قوله: (بتغيّر ما) سواء كان ذلك التغيّر حقيقيا<sup>(٢)</sup> على وزن (فعال)، كـ(رجال) و(جمال ورياح)<sup>(٣)</sup> و(حقاق)<sup>(٤)</sup> و(رياء وقياد)<sup>(٥)</sup> و(سباع)، و(أفعال)، كـ(آبال "وأفراس" وهو أعمها، و(فعلول)، كـ(فلوس وتغور) في (فلس وتغور) و(فعلان) كـ(رئيلان وصنوان)، في (رئيل) وهو فراخ النعام، وصنو وهو طير يصيد الحوت.

ويُسمى ما خرج من النخل مثنى أو مجموع صنوان، و(فعلان) كـ(بطنان ودؤبان) جمع (بطن وذئب)، و(أفعل)، كـ(أفلس) و(أضلع)، جمع (فلس) و(ضلع)، و(فعلة) نحو: (غردة)<sup>(٦)</sup> و(قردة) جمع (غردوقرد) [أو اعتباريا على وزن <sup>(٧)</sup> (فعل) كـ(شقف وفلك) جمع، و(فعلة) كـ(حيرة) جمع (جار) و(فعل) كـ(نمر) جمع (نمر)، وقد جاء (حجلى)<sup>(٨)</sup> جمع (حجل)، قال عبد الله بن الحجاج<sup>(٩)</sup>: [من الكامل]

(١) جاء هذا العنوان في بداية اللوحة رقم (١٥٩/أ).

(٢) الفوائد الضيائية ١٨٦/٢

(٣) رباح: جمع ربح وهو ما وُلد من الإبل في الربيع، وقيل: ما وُلد في أول النَّساج، اللسان (ربيع) ٨٦/٦.

(٤) حِقاق: جمع حَقَّ والحَقُّ من أولاد الأبل الذي بلغ أن يُركب ويُحمل عليه، اللسان (حقق) ١٧٨/٤ - ١٧٩.

(٥) قِداح: جمع قَدَح، والقَدَح قَدَح السهم، اللسان (قدح) ٣٣/١٢.

(٦) غِرْدَة: جمع غِرْدُ وغِرْدُ، وهو ضرب من الكمأة، وقيل: هي الصغار منها، وقيل: هي الرديئة منها، اللسان (غرد) ٢٩/١١.

(٧) زيادة من الفوائد الضيائية ١٨٦/٢؛ لأنه لما قال: "سواء كان..." اقتضى ذكر المساوي الآخر.

(٨) حَجَلَى: جمع حَجَل وهو القَبَج. اللسان (حجل) ٤٤/٤.

(٩) عبد الله بن الحجاج الثعلبي، المرجع السابق مادة (حجل) ٤٤/٤.

الشربة: موضع.

وهو من شواهد المفصل ١٩٠، وشرح شواهد الإيضاح ٣٦٤. وشرح المفصل ٢٤٣/٣، وفي المخصص السفر السادس عشر

باب (ما جاء على فِعلَى) ٦١/٥، وفي اللسان مادة (حجل).

الشاهد في قوله: (حجلى) حيث جمع (حجل) على (حجلى).

جمع القلة: أَفْعُلْ وَأَفْعَالٌ وَأَفْعِلَّةٌ وفَعْلَةٌ.....

فَارْحَمُ أَصْـمِـيِّ الَّذِينَ كَانَتْهُمْ جَحْلَى تَدْرُجُ فِي الشَّرَرَةِ وَقُعْ

أمثلة ما لحق مفردة التاء، (فَعْلَال) كـ(قَصَاعٌ<sup>(١)</sup> وَلِقَاحٌ<sup>(٢)</sup>)، جمع (قَصْعَة وَلِقْحَة)، وقد جمعت على (لِقَح)، و(فُعُول) كـ(جُحُورٌ وَبُدُورٌ) جمع (جُحْرٌ وَبُدْرٌ)، وقد جمعت على بُدْر، و(أَفْعُل) كـ(أَنْعَمٌ وَأَنْوَقٌ) جمع (نِعْمَة ونَاقَة)، و(فُعَل) كـ(ثَبِيرٌ وَمَعْدٌ) جمع (ثَوْرَة وَمَعْدَة)، و(فُعَلٌ) كـ(بُرْقٌ<sup>(٣)</sup> وَثُمَّ<sup>(٤)</sup>) جمع (بُرْقَة وَثُمَّة) و(فُعَل) كـ(بُذْنٌ) جمع (بَذَنَة).

وأوزان الصفة (أَفْعَال) كـ(أَشْيَاخٌ) و(أَنْقَاضٌ)<sup>(٥)</sup> / جمع (شَيْخٌ وَنَقْضٌ) و(أَفْعُل) كـ(أَعْبَدٌ وَأَجْلَفٌ<sup>(٦)</sup>) جمع (عَبَدٌ وَجَلَفٌ)، و(وَفْعَال) كـ(صِعَابٌ وَخِشَانٌ) جمع (صَعْبٌ وَخِشَنٌ) وجاء في وَجَعٌ (وَجَاعًا وَوَجَاعَى<sup>(٧)</sup>)، كـ (حَبَاطَى<sup>(٨)</sup> وَحَذَارَى<sup>(٩)</sup>)، وفَعْلَان كـ (ضَيْفَانٌ وَوَعْدَانٌ<sup>(١٠)</sup>) جمع ضيفٌ ووعدٌ، وفَعُول كـ (كُھُولٌ) جمع كَهْلٌ، وفَعْلَة كـ(رِطْلَة)<sup>(١١)</sup> جمع (رِطْلٌ) و فَعْلَة كـ(شَيْخَة) جمع شيخٌ، وفُعْل كـ(وُزْدٌ) جمع وُزْدٌ، وهو الفرس بين الأشقر والكُميت، وفُعْل كـ(نُصْفٌ)، أي المرأة بين الشابة والمسنّة، وفُعْل كـ(عُشْنٌ) وهو خلاف اللين، وجاء في سَمَحٌ مفتوح السين (سُمَحٌ وَثَمَحَاءٌ) بضمّها.

و"جمع القلة" ما كان على وزن "أَفْعُل" كـ(أَرْجُلٌ وَأَزْمَنٌ)، وأَفْعَال<sup>(١٢)</sup> كـ(أَجْمَالٌ وَأَعْنَاقٌ وَأَرْكَانٌ) وأَفْعِلَّةٌ كـ(أَزْمِنَة وَأَعْمِدَة) "وفَعْلَة" كـ(شَيْخَة وصَبِيَة وعِلْمَة).

(١) قِصَاعٌ: جمع قِصْعَة، والقِصْعَة الضَّخْمَة تُشَبِّح العِشْرَة. اللسان (قصع) ١٢٢/١٢٢.

(٢) لِقَاحٌ: الناقة من حين يَسْتَمَن سَنَامٌ ولدها لا يزال ذلك اسمها حتى يمضي لها سبعة أشهر ويُفْصَل ولدها وذلك عند طلوع سُهَيْل والجمع لِقَحٌ ولِقَاحٌ. اللسان (لقح) ١٣/٢٢٠. اللقحة، الناقة ذات اللبن.

(٣) الْبُرْقَة وَالتَّرْقَاء أرض غليظة مختلطة بحجارة ورمل وجمعها بُرْقٌ وَبِرَاقٌ. اللسان مادة (برق) ٢/٦٧.

(٤) أَصْل التَّثْمَة وَخَمَة فَحُوْلَت الواو تاء كما قالوا ثِقَاءً وَأَصْلها وَقَاءٌ وَتَوَلَّج وَأَصْلُه وَوَلَج. اللسان مادة (وخم) ١٥/١٧٥.

(٥) أَنْقَاضٌ جمع نَقْضٌ وَالتَّقْضُ: ما نقضت. اللسان (نقض) ١٤/٣٣٩.

(٦) أَجْلَفٌ: جمع جَلَفٌ وهو الجافي في خَلْقِه وخُلُقِه. اللسان (جلف) ٣/١٨٠.

(٧) جاء في النسخة المخطوطة (وجاع).

(٨) حِبَاطَى: من الحَبَط: وجع يأخذ البعير في بطنه من كلال يستوبله. اللسان (حبط) ٤/١٧.

(٩) حَذَارَى: جمع حاذرٌ وحاذرٌ: متاهبٌ مُعِدٌّ كأنه يحذر أن يفاجأ. اللسان (حذر) ٤/٦٤.

(١٠) وَعْدَانٌ: جمع وعدٌ ووعدٌ: الخفيف الأحمق الضعيف العقل. اللسان (وعد) ١٥/٢٤٦.

(١١) رِطْلَة: أنثى رِطْلٌ وهو الكبير الضعيف وكذلك هو من الخيل. اللسان (رطل) ٦/١٧٠.

(١٢) جاء في النسخة المخطوطة (فعال)، وهو تحريف.

## والصحيح. وما عدا ذلك جمع كثرة.

والصحيح وهو جمعا السلامة ويُسمى الجمع على حدّ التثنية؛ لمشابهته المثنى في سلامة الواحد، وقد قال النابغة لحسان حين أنشده قوله<sup>(١)</sup>:

لَنَا الْجَفَنَاتُ الْعُرُ يُلْمَعْنَ بِالضُّحَى وَأَسْـيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمًا  
قللت جفانك وسيوفك.

قال الرضي<sup>(٢)</sup>: "قال ابن خروف<sup>(٣)</sup>: وجمع السلامة مشترك بين القلة والكثرة، والظاهر أنهما لمطلق الجمع من غير نظر إلى القلة والكثرة فيصلحان لهما. واستدلوا على اختصاص أمثلة التكسير الأربعة بالقلة، لغلبة استعمالها في تمييز الثلاثة إلى العشرة، واختيارها منها على سائر الجموع إن وجدت".

وقد جمعها الشاعر في قوله:

أَلَا إِنَّ أَفْعَالًا مَثَالًا وَأَفْعُلًا      وَفِعْلَةً لِلْجَمْعِ الْقَلِيلِ وَأَفْعِلَهِ  
كَجَمَلٍ وَأَحْمَالٍ، وَقَلَسٍ وَأَقْلَسٍ      وَفَتِيَّةٍ صَدَقٍ وَالْقَذَالِ وَأَقْدَلِهِ  
وَمَنْ جَمَعَهُ الْجَمْعَ الْمَصْحَحَ كُلَّهُ      كَرِيدُونَ وَالْهِنْدَاتُ تُخَوِّكُ مُقْبِلِهِ

وماعدا [ذلك]<sup>(٤)</sup> من الأوزان، والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة إلى ما لا نهاية له. فإن لم يأتِ للاسم إلا بناء جمع القلة، كـ(أَرْجُل) في الرجل، و(أَذْرَع) في الذراع، فهو إذاً مشترك بين القلة والكثرة.

"وكذا إن لم يأتِ للاسم إلا بناء جمع الكثرة كـ(رجال) في رَجُل، وكذا كل جمع تكسير للرباعي على الأصل، حروفه نحو: (جعافر)، وكذا ما لا يجمع إلا جمعه، كـ(أَجَادِل ومصانع)، وقد يستعار أحدهما للآخر مع وجود ذلك الآخر، كقوله تعالى ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] مع وجود (أقراء)<sup>(٥)</sup>.

(١) حسان بن ثابت. في ديوانه ٣٥/١.

والبيت من شواهد الكتاب ٣/٥٧٨، و التكملة ٤٢٤، و شرح الرضي ٣/٤٦٧، و الكليات ص ٣٣٤.

الشاهد في قوله: (الجفَنَات) حيث جمع (جفنة) على جمع قلة (جفَنَات)، ومراده جمع الكثرة.

(٢) شرح الرضي ٣/٤٦٧-٤٦٨.

(٣) المرجع السابق ٣/٤٦٧.

(٤) إضافة يقتضيها السياق، ينظر الكافية ص ١٧٧.

(٥) شرح الرضي ٣/٤٦٨.

## [[المصدر]]

المصدر: اسم الحدث الجاري على الفعل. وهو من الثلاثي سماع.....

"المصدر اسم الحدث" ويعني/ بالحدث معنى قائمًا بغيره سواء صدر عنه ك(الضرب والصوت)، أو [ب/١٥٩] لا [يصدر]<sup>(١)</sup> ك(الطول والقصر).

"الجاري على الفعل" [و]<sup>(٢)</sup> الجري في كلامهم مشترك بين أشياء، فهو هنا بمعنى الأصل، وفي اسم الفعل بمعنى الموازنة في الحركات والسكنات، وكون المصدر أصل للفعل: مذهب البصريين، وعند الكوفيين<sup>(٣)</sup> أن المصدر مشتق من الفعل، واستدلوا بالعمل فيه، قالوا: "ولا بد من وجود العامل قبل المعمول"<sup>(٤)</sup>، وقال البصريون: "بل كل فرع يؤخذ من أصل ويُصاغ منه، فينبغي أن يكون في الفرع ما في الأصل مع زيادة وهي الغرض من الصوغ، فالفعل فيه ما في المصدر مع زيادة أحد الأزمنة"<sup>(٥)</sup>. وسيبويه يسمي المصدر فعلًا واحدًا<sup>(٦)</sup>، فإذا انتصب بفعله أو بمعناه سمي مطلقًا كما مر<sup>(٧)</sup>.

"وهو في الثلاثي سماع" يرتقي كما ذكره سيبويه إلى اثنين وثلاثين بناء: فعل على وزن (شَغِلَ) وَقَتْلَ وفَسَقَ)، وفعله على وزن (كُدِّرَ وَرَجِمَ وَنَشِدَ)، وفعل على وزن (بُشِّرَ وَدَعِيَ وَذُكِّرَ)، وفعلان على وزن (عُفِّرَ وَلَيَّانَ)<sup>(٨)</sup> وَجَزَمَانَ)، ومفتوح العين ك(نَزَّوَان)<sup>(٩)</sup>، وفعل على وزن (طَلَّبَ، وَكَرِبَ وَصِغَرَ)، وفعلة على وزن (عَلَبَ وَسَرَقَ)، وفعال على وزن (سَوَّلَ وَذَهَابَ وَكِتَابَ)، وفعالة على وزن (زَهَّادَ وَدِرَّايَةَ)، وفِعُول على وزن (دُحُولَ وَقَبُولَ)، وفِعِيل ك(وَجِيفَ)<sup>(١٠)</sup>، وفُعُولَة ك(صُعُوبَة)، ومُفْعَال ك(مِشْعَاة)، ومُفْعَلَة ك(تَحْمَلَة)، ومُفْعَل على وزن (مَدَخَل) قياسًا، إلا في (مَرْجَع ومَصِير) فتكسر العين.

(١) إضافة يقتضيها السياق.

(٢) إضافة يقتضيها السياق.

(٣) إيضاح الزجاجي ص ٥٦.

(٤) الإيضاح ٢٠٦/١، والرضي ٤٦٩/٣.

(٥) الإيضاح ٢٠٨/٢، والرضي ٤٧٠/٣.

(٦) الكتاب ٣٤/١.

(٧) ينظر القسم الأول من المخطوط باب المنصوبات ص ١٣٨.

(٨) ليان: بالفتح المصدر من اللين، وهو في ليان من العيش أي في رخاء ولعيم وخفّض. اللسان (لين) ٢٦٩/١٣.

(٩) نزوان: الوثب إلى فوق. اللسان (نزا) ٢٣٩/١٤.

(١٠) وجيف: ضرب من السير السريع. اللسان (وجف) ١٥٩/١٥.

وقد يردُّ المصدر على وزن اسم الفاعل نحو: قمت قائماً، قال الشاعر<sup>(١)</sup>:  
عَلَى جِلْفَةٍ لَا أَشْتَمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا      وَلَا خَارِجًا مِنْ فِي زُورٍ كَلَامِي

وقوله: (٢)  
كَفَى بِالنَّأْيِ مِنْ أَشْمَاءٍ كَافٍ      وَلَيْسَ لِحُبِّهَا إِنْ طَالَ شَافٍ

ومن فاضلة وعافية وكاذبة ودائمة.

واسم المفعول ك(المقتول والمكسور)/ونحوهما، ولم يُثَبِّت سيبويه الواردة على وزن مفعول<sup>(٣)</sup>، وقد  
جاء في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَعْلَمْ غَيْرُ اللَّهِ أَنَّهُ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الزمر: ١٦] ومنه المَصْبَحُ والمُتَمَسِّي، كقول أمية  
بن أبي الصلت<sup>(٤)</sup>:  
الْحَمْدُ لِلَّهِ تَمَسَّنَا وَمُضُّ بَحْنَا      بِالْخَيْرِ صَبَّحْنَا رَبِّي وَمَسَّنَا

(١) البيت للفرزدق في ديوانه ٢/٢١٢، برواية (على قسم لا أشتم الدهر مسلماً ولا خارجاً من في سوء كلام).

الكتاب ١/٣٤٦، والمقتضب ٣/٢٦٩، ٤/٣١٣، شرح المفصل ٤/٦١، وشرح الشافية للرضي ١/١٧٧.

الشاهد في قوله: (خارجاً) حيث جاء المصدر على وزن اسم الفاعل، وهي عند سيبويه مصدر حذف عامله.

(٢) البيت لبشر بن أبي خازم في ديوانه ص ١٤٢. برواية (وليس لحبها إذ طال)

المفصل ص ٢٢٠، شرح المفصل لابن يعيش ٤/٦١، شرح الشافية للرضي ١/١٧٦، الخزائن ٤/٤٣٩.

الشاهد في قوله: (كاف) حيث جاء المصدر اسم فاعل.

(٣) الكتاب ٤/٩٥.

(٤) البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص ١٣٤.

والبيت بنسبة في الكتاب ٤/٩٥، وإصلاح المنطق ص ١٦٦، شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢/٣٩٢، وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٥٠.

الشاهد في قوله: (تمسنا ومضُّ بحنا) حيث جاء المصدر على وزن اسم المفعول للزمان والمكان، فأراد الحمد لله في وقت إصباحنا وفي وقت إمساتنا.



والجرب كقوله<sup>(١)</sup>:

[من الطويل]

وقد ذقتمونا مرةً بعد مرةٍ      وعَلِمُ بَيَّانِ الْمَرْءِ عِنْدَ الْجَرْبِ

والمقاتل، قال الشاعر<sup>(٢)</sup>:

[من الطويل]

أَقَاتِلْ حَتَّى لَا أَرَى لِي مُقَاتِلًا      وَأُجْجُوا إِذَا لَمْ يَنْجُ إِلَّا الْمُكَيِّسُ

والموقى كما في قوله<sup>(٣)</sup>:

[من الرجز]

يَارِبُّ إِنِّ أَخْطَأْتُ أَوْ نَسِيتُ      فَأَنْتَ لَا تَنْسَى وَلَا تَنْسَوْتُ  
يَارِبُّ اغْفِرْ لِي وَإِنْ جَنَيْتُ<sup>(٤)</sup>      إِنَّ الْمَوْقَى مِثْلَ مَا وَفَيْتُ

ويقال ما فيه متحامل، أي احتمال، وكذا مُصلِّل وخرج في قوله<sup>(٥)</sup>:

كَأَنَّ صَوْتَ الصَّنَجِ<sup>(٦)</sup> فِي مُصْلِّلِهِ

(١) البيت لرجل من بني مازن، شرح المفصل لابن يعيش ٦٥/٤.

والبيت بلا نسبة في المفصل ص ٢٢١، شرح المفصل لابن يعيش ٦٥/٤، والأشموني ٢٣٨/٢. الشاهد في قوله: (المجرب) حيث ورد على زنة اسم المفعول، والمراد به المصدر، أي (التجربة).

(٢) البيت لزيد الخيل الطائي في ديوانه ص ١٣٢.

الكتاب ٩٦/٤، شرح أبيات سيويه للسيرافي ٣٨٩/٢، الخصائص ٣١٢/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٦/٤.

الشاهد في قوله: (المقاتل) حيث جاء المصدر (القتال) على وزن اسم المفعول.

(٣) الرجز لرؤية في ديوانه ص ٢٥. وورد البيت الثاني بقوله: إِنَّ الْمَوْقَى مِثْلَ مَا وَقَيْتُ أَلْقَدْلِي مِنْ خَوْفٍ مَا خَشِيتُ.

وهو بنسبة في الكتاب ٩٦-٩٧، وشرح أبيات سيويه للسيرافي ٣٨٨/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٦/٤، وبلا نسبة في المفصل ص ٢٢١، وغيرها.

الشاهد في قوله: (الموقى) حيث جاء المصدر (توقية) على وزن اسم المفعول.

(٤) لم أجد هذا الشطر في ديوان رؤية.

(٥) لم أعتد لقائله.

الصنج: آلة. مصلِّله: صوت اللجام.

وهو من شواهد الخصائص ٣١٣/١، المنصف ٢٧/٢، والمفصل ص ٢٢٢، وشرح ابن يعيش ٦٦/٤، واللسان (صلل) ٢٧٢/٨.

الشاهد في قوله: (مصلِّله) حيث جاء المصدر (يُفْعَلُّ) على وزن اسم المفعول.

(٦) جاء في نسخة المخطوط (الصبح)، وأرجح الصنج، لأنه آلة تتخذ من نحاس، وهما صنجان يُضْرَبُ بأحدهما الآخر. وهذه

ومن غيره قياس مثل: أَخْرَجَ إِخْرَاجًا وَاسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجًا .....

أي: صلصاله.

"وفي<sup>(١)</sup> غيره" أي ومن غير الثلاثي المجرد، يعني الثلاثي المزيد فيه، والرباعي المجرد، و المزيد فيه "قياس" يجري في أكثره على سَنَن واحد، فالرباعي كـ: "أَخْرَجَ إِخْرَاجًا وَاسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجًا" ونحوه: تقول في

مضاعف العين (تَفْعِيلًا) وجاء (فَعَالًا) قال تعالى: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا﴾ [النبا: ٢٨]

وفي فاعَل مفاعلة، وجاء فيعال، فيقال: مقاتلة وقتالا، وفي تفعل نحو: تَمَلَّقَ تِمْلَاق، قال الشاعر<sup>(٢)</sup>:

[من الطويل]

ثَلَاثُهُ أَحْبَابٍ فُحِبَّ عِلَاقُهُ      وَحُبُّ تِمْلَاقٍ، وَحُبُّ هُوَ الْقَتْلُ

[من الرجز]

وجاء فَعَلَّل كـ(دَخَرَج) على دَخَرَجَة ودِخْرَاج، قال رؤبة<sup>(٣)</sup>:

سَرَهْفَتُهُ أَمَّا سِرْهَافٌ

=الكلمة هي المناسبة لمعنى البيت.

(<sup>١</sup>) في الكافية (ومن)، ينظر ص ١٧٨.

(<sup>٢</sup>) هذا البيت أنشده ثعلب في أماليه عن ابن الأعرابي ينظر مجالس ثعلب القسم الأول/ ٢٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٥/٤.

والبيت من شواهد المفصل ص ٢١٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٥/٤، لسان العرب مادة (ملق) ١٢٤/١٤.

الشاهد في قوله: (تِمْلَاقٍ) حيث جاء مصدرا على وزن (تَفْعَال) للفعل (تَمَلَّق).

(<sup>٣</sup>) لم أقع عليه في ديوان رؤبة، وإنما هو للعجاج في ديوانه ص ١١١، برواية (سرغفته ماشئت من سرعاف).

سرغفت الرجل أحسنت غداءه. وكذلك سرغفته.

المقتضب ٩٥/٢، والخصائص ٢٠١/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٦/٤. والجميع برواية سرغفته ماشئت من سرهاف،

والأشباه والنظائر ١٢٣/١.

الشاهد في قوله: (سرهاف) حيث جاء مصدر (يَفْعَلَل) على فِعْلَال.

ويعمل عمل فعله ماضيًا وغيره إذا لم يكن مفعولًا مطلقًا. ولا يتقدّم معموله عليه، ولا يضمّر فيه، ولا يلزم ذكر الفاعل.....

ويعمل عمل فعله "أي: المشتق منه حال كونه، "ماضيًا وغيره" من الحال والاستقبال، نحو: (أعجبني ضربك زيدًا أمس) و(إكرام عمرو أخاه غدًا أو الآن)، وعمله لمناسبة الاشتقاق بينهما، لا لكون مشابهنه بالفعل أقوى من اسم الفاعل والمفعول؛ لعدم الإضمار فيه، وجواز حذف الفاعل لأنه لما كان يطلب الفاعل والمفعول بنفسه عقلاً، أغنى عن الفعل، فأعمل عمله فيهما، وإن لم يكن لازماً كلزوم اسم الفاعل/ والمفعول، فلو لزم ذكر المسند بعده، ودلّ على أحد الأزمنة الثلاثة لصار اشتقاق الفعل منه عبثاً لما تقدّم من أنه لا بدّ في المشتق من فائدة زائدة على ما في المشتق منه، "إذا لم يكن مفعولًا مطلقًا"، يعني إن عمِل المصدر عمَل فعله بالقطع مشروط بأن لا يكون مفعولًا مطلقًا؛ لأن المصدر إنما يعمل حيث يُقدَّر بأن والفعل، ولا يصح تقديره حيث كان مفعولًا مطلقًا.

"ولا يتقدّم معموله عليه" فلا يُقال: أعجبني زيداً ضربت؛ لأن المصدر العامل مؤول بأن المصدرية والفعل فهو في معنى، أعجبني أن ضربت زيداً.

فالخرف المصدرية موصول، ومعمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة الخرف، ومعمول الصلة لا يتقدّم على الموصول كما مرّ.

قال الرضي<sup>(١)</sup>: "وأنا لا أرى منعاً من تقديم معموله عليه إذا كان ظرفاً أو شبهه، نحو قولهم: "اللهم

ارزقني من عدوك البراءة" و"إليك الفرار"، قال تعالى ﴿وَلَا تَأْخُذْ بِهِمَا رَأْفَةٌ﴾ [النور: ٢] ، ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعَى﴾ [الصفات: ١٠٢] ، "ولا يضمّر فيه" إذ لو جاز الإضمار لأضمر في المثنى والمجموع [قياساً على الواحد]<sup>(٢)</sup>، ولزم تشية المصدر وجمعه، وكل منهما غير مستقيم بخلاف اسم الفاعل لاتحاد مدلوله وفعله، "ولا يلزم ذكر الفاعل" سواء أكان مفرداً أم<sup>(٣)</sup> مضافاً كما لزم في الفعل؛ لأنه هناك أحد جزئي الجملة، وليس كذلك هنا، واستغنى عنه، وقيل: أعجبني ضربت زيداً، قال تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَمْتُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾ [البلد: ١٤-١٥] وقال الفراء<sup>(٤)</sup>: "لا يجوز أن يلفظ بالفاعل بعد المصدر المنون؛

(١) شرح الرضي ٤٧٥/٣.

(٢) ينظر القوائد الضيائية ١٩١/٢.

(٣) عبر الشارح ب(أو)، والأكثر في مثل هذا (أم).

(٤) معاني القرآن للفراء ٤٠٤ / ٢.

ويجوز إضافته إلى الفاعل، وقد يضاف إلى المفعول وإعماله باللام قليل.....

[من الكامل]

لأنه لم يسمع وهو منقوض بقوله<sup>(١)</sup>:

حَرَبْتُ تَرَدَّدُ بَيْنَهُم بِتَشَاجُرٍ قَدْ كَفَرْتُ أَبَاؤُهَا أَبْنَاؤُهَا

فرفع (أباؤها) بـ (كفرت)، أي: لبست الدروع، ورفع (أبناؤها) بـ (تشاجر) وهو يحتمل أن يكون (أباؤها)

مثل (أبناؤها). ويؤيده، قوله<sup>(٢)</sup>:

هَيْهَاتَ قَدْ سَفِهَتْ أُمِّيَّةٌ رَأْيَهَا وَأَسْتَجْهَلَتْ حُلْمَ أَوْهٍ سَفَهَاؤُهَا

أي: مثل سفهاؤها.

"ويجوز إضافته إلى الفاعل" وهو الأكثر؛ لأنه محل الذي يقوم به، مع أن إعماله منوّنًا، ولأنه حينئذٍ أقوى مشابحة للفعل لكونه نكرة، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١]<sup>(٣)</sup>، وقال الرضي<sup>(٤)</sup> ما معناه: بل إعمال المضاف إلى الفاعل أولى لكونه أحقّ بالإضافة، ولكونه محل الفعل الذي يقوم به.

"وقد يضاف إلى المفعول" سواء كان مفعولاً به، أو فيه أوله، على قلة بالنسبة إلى إضافته إلى الفاعل، نحو: (ضَرَبَ اللَّصَّ الْجَلَّادُ)، و(ضَرَبَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ)، و(ضَرَبَ التَّادِيْبَ)، وذلك بشرط القرينة على كونه مفعولاً، إما بمجيء تابع له منصوب، حملاً على المحل، نحو: أعجبني ضرب زيد الكرّيم، أو لمجيء الفاعل

(١) البيت للفرزدق في التهذيب مادة (كفر) ٢٠١/١٠، ولم أقع عليه في ديوانه.

المساعد ٢٣٢/٢، واللسان مادة (كفر) ٨٦/١٣، برواية (بينها).

الشاهد في قوله: (أباؤها أبناؤها) حيث رفع أباءها بكفرت، ورفع أبناؤها بتشاجر.

(٢) البيت للفرزدق ولم أقع عليه في ديوانه ونسب للفرزدق في لسان العرب مادة (كفر) ٨٦/١٣.

وهو من شواهد المساعد ٢٣٢/٢.

(٣) وأيضاً في سورة الحج آية ٤٠.

(٤) "بل الأقوى: ما أضيف إلى الفاعل، لكون الفاعل، إذن كالجاء من المصدر، كما يكون في الفعل، فيكون عند ذلك أشدّ شبيهاً

بالفعل. شرح الكافية للرضي ٤٧٧/٣،

بعده صريحاً كقوله<sup>(١)</sup>:

[من الطويل]

أَمِنْ رَنْعِ دَارٍ مَرْبَعٍ وَمَصْرِيفٍ لِعَيْنَيْكَ مِنْ مَاءِ الشُّؤُونِ وَكَيْفُ

أو بقرينة معنوية، نحو: أعجبني أكل الخبز، أي: أن أكل الخبز، وإذا أضيف إلى الظرف جاز أن يعمل فيما بعده رفعاً ونصباً، مثل: عجبت من ضرب اليوم زيد عمراً، وإعماله باللام قليل؛ لتعذر دخولها على ما يقدر معه من الحرف المصدرى، ولتعذر إضافته إلى الفاعل معها، وقد جاء إعماله معها في الظرف في قوله تعالى: ﴿وَأَوْصِنِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١] أي: مدة حياتي والعامل الصلاة والزكاة، وهما مصدران.

وعند سيبويه<sup>(٢)</sup> والخليل<sup>(٣)</sup> يعمل باللام مطلقاً، وعليه قوله<sup>(٤)</sup>:

[من المتقارب]

ضَعِيفُ النَّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ يَحَالُ الْفَرَارُ يُرَاجِحِي الْأَجَلَ [ب/١٦١]

وقوله<sup>(٥)</sup>:

[من الطويل]

لَقَدْ عَلِمْتُ أَوْلَى الْمَغِيرَةِ أَنَّنِي كَرَزْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مَسْمَعًا

(١) البيت للحطينة في ديوانه ص ٨١. أَمِنْ رَنْعِ دَارٍ مَرْبَعٍ وَمَصْرِيفٍ

وهو من شواهد شرح شواهد الإيضاح ص ١٣٠، و شرح المفصل ٧٨/٤، و شرح التسهيل ٤٤٥/٢، والخزانة ١٢١/٨. والجميع برواية الديوان، وغيرها.

الشاهد في قوله: (رسم دار) حيث أضيف المصدر إلى مفعوله، و(مربع) فاعله.

(٢) الكتاب ١/١٩٢.

(٣) الرضي ٤٧٨/٣.

(٤) والبيت من الأبيات الخمسين التي لم يعرفوا لها قائلًا. انظر تاريخ نشأة النحو ص ٧٣.

وهو من شواهد الكتاب ١/١٩٢، و شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٨٠، و شرح التسهيل ٤٤٤/٢، شرح الرضي ٤٧٨/٣. الشاهد في قوله: (النكايه أعداءه): حيث نصب المصدر المقترن ب(أل) وهو قوله (النكايه) مفعولاً به، وهو قوله: (أعداءه)

(٥) البيت للمرار الأسدي في الكتاب ١/١٩٢.

الكتاب ١/١٩٢-١٩٣، برواية (لحقت فلم)، والمقتضب ١/١٤، برواية (لحقت)، اللمع ص ٣٠٦، شر الكافية للرضي ٤٧٩/٣. الشاهد في قوله: (عن الضرب مسمعا) حيث عمل المصدر المحلى بال (الضرب) عمل الفعل فنصب مفعولاً به (مسمعا).

[من الطويل]

وقول الآخر<sup>(١)</sup>:

فَأَنْتَ وَالْثَّائِبِينَ عُرْوَةً بَعْدَمَا      دَعَاكَ وَأَنْزَلَنَا إِلَيْكَ شَوَارِعُ  
لَكَ الرَّجُلَ الْحَادِي وَقَدْ تَلَعَ الضُّحَى      وَطَيَّرُ السَّمَاءَ فَوَقَّهْنِ أَوَاقِعُ

وأقوى المصادر عملاً المتنون؛ لكونه نكرة وغير مضاف فأشبهه الفعل ثم المضاف؛ لأن الإضافة وإن كانت من خصائص الأسماء فقد لا تُعرف، وإذا عُرِّفَ فالتعريف شاذ من الثاني إلى الأول، بعد أن مضى لفظه على لفظ النكرة، بخلاف المعرف بآل، ثم المعرف بالألف واللام فعمله ضعيف؛ لأنها أداة زائدة في أوله، يتقلب من التنكير إلى التعريف في أول أحواله ولبعده معها عن شبه الفعل، ومع ذلك قوله جائز؛ لأن المعنى الذي على المصدر لأجله باقٍ، وهو إما شبه الفعل أو أصالته.

وحكم تابع معموله حكمه عند سيبويه والأكثر، فتقول عجبت من أكل زيدٍ الظريفِ الطعام، بجر الظريف، وكذا باقي التوابع.

وأجاز البصريون<sup>(٢)</sup> حمل المعطوف على محل المعطوف عليه، كما قال جابر الله في المفصل<sup>(٣)</sup>، وبيت الكتاب<sup>(٤)</sup>:

قَدْ كُنْتُ دَائِبْتُ لَهَا حَسًّا نَائًا      مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللَّيْأَنِ

(١) لم أمتد لقائله.

وهو من شواهد شرح الكافية الشافية ٢/١٠١٤، وشرح عمدة الحفاظ وعدة اللاظ ص ٦٩٧، وشرح الأشموني ٢/٢٠٠.

الشاهد في قوله: (الثابين عروة) حيث جاءت (عروة) مفعول به عاملة المصدر المحلى بال (الثابين).

(٢) أجازهم جماعة منهم، ذكر ذلك السيوطي في الهمع فقال: "وتابع المجرور بالمصدر فاعلاً أو مفعولاً يجري على اللفظ قطعاً. ومنع سيبويه والمحققون الإجراء على المحل؛ لأن شرطه أن يكون مُخْرَجه لا يتغير عند التصريح به. وهنا لو صرح برفع الفاعل أو نصب المفعول لتغير العامل بزيادة تنوين. وجوزه الكوفيون وجماعة من البصريين وجزم به ابن مالك لورود السماع به." ينظر الهمع ٢٠٧/٣-٢٠٨.

(٣) المفصل ٢٢٤-٢٢٥.

(٤) الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٨٧، برواية (داينت بها).

وهو بنسبة في الكتاب ١/١٩١، وبلا نسبة في المفصل ص ٢٢٥، ونسب لزياد العنبري في شرح التصريح ٢/١٠، وشرح شواهد المغني ٢/٨٦٩. (والجميع برواية بها).

الشاهد في قوله (مخافة الإفلاس والليانا): حيث أضاف الشاعر المصدر (مخافة) إلى مفعوله (الإفلاس)، ثم أتبع المفعول بالمعطوف (الليانا) وجاء به منصوباً مراعاة لمحل المتبوع (الإفلاس).

فإن كان مفعولاً مطلقاً فالعمل للفعل، وإن كان بدلاً منه فوجهان.

محمول على محل المعطوف عليه؛ لأنه مفعول، كما حمل ليبد الصفة على محل الموصوف، في قوله<sup>(١)</sup>:

[من الكامل]

حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرِّوَا ح وَتَهَاجَهَا      طَلَبَ الْمُعَقَّبُ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ

أي: كما يطلب المعقَّب المظلوم حقه، قيل: ولم يجرى في القرآن شيء من المصادر المعرفة باللام عاملاً في

فاعل أو مفعول صريح، إلا ما ورد عاملاً بحرف الجر، في قوله تعالى: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ﴾

[النساء: ١٤٨].

"وإن كان [مفعولاً]<sup>(٢)</sup> مطلقاً فالعمل للفعل" سواء كان الفعل ظاهراً، نحو: ضربت ضرباً زيداً، أو

مخدوفاً مقدراً حال الفعل، نحو: ضرباً زيداً، لتعذر تقديره حينئذٍ (أن والفعل)، أو لأنه إنما عمل عمل

الفعل، فإذا وجد الفعل كان أحق من نائبه، لأن التيمم لا يجوز مع وجود الماء، إذا جاء نَهْرُ اللَّهِ بَطَلَ نَهْرُ

مَعْقِلٍ<sup>(٣)</sup>، "وإن كان بدلاً منه" وذلك حيث حذف حذفاً لازماً، ك: سقياً لزيد، أو إذا أضيف إلى الفاعل

والمفعول ونحوهما؛ لأنه يتعذر تقدير (أن والفعل) بعد إضافته، "فوجهان" أحدهما: أن العمل للفعل؛ لأن عمله

بالأصالة، وعمل المصدر بالنيابة. وقيل: "بل العمل للمصدر"، وهذا عند سيبويه<sup>(٤)</sup> لقيامه مقام الفعل،

نحو: ضربك زيداً، أي: اضرب زيداً ضرباً، فالمصدر عمل في المفعول؛ لقيامه مقام (اضرب)، لا لتأويله (أن

والفعل)، قال: والدليل على قيامه مقامه/استعمالك إياه على وجه لا يجوز ذكر الفعل معه، وذلك بالإضافة

إلى الفاعل، نحو: ضربك زيداً، أو المفعول، نحو: عَمَّرَكَ اللَّهُ، ﴿فَضْرَبَ الرِّقَابَ﴾ [محمد: ٤] فلا تقول: اضرب

ضربَ الرِّقَابِ، وقال السيرافي<sup>(٥)</sup>: "تقدير العامل أولى". ولولاه لم ينتصب المصدر، إذ المعمول لا بد له من

عامل ظاهر أو مقدّر .

(١) البيت للبيد في ديوانه ١٥٥.

وهو بنسبة في الإنصاف ٢٠٣/١، وشرح المفصل ٨١/٤، وشرح التصريح ٩/٢، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ٩٨/٢. الشاهد في قوله (طلب المعقَّب حقه المظلوم): حيث أضاف الشاعر المصدر (طَلَبَ) إلى فاعله (المعقَّب) ثم أتبع الفاعل بالنعته (المظلوم) وجاء به مرفوعاً مراعاة لمحل المتبوع (المعقَّب).

(٢) أثبتته من الكافية، ينظر ص ١٧٩.

(٣) هذا المثل يضرب في الحاجة إلى الوضع. ينظر مجمع الأمثال للميداني ٨٨/١.

(٤) الكتاب ٣١٢/١.

(٥) شرح الكافية للرضي ٤٨٠/٣.

قال الرضي<sup>(١)</sup>: -وهو الحق- "وقد اختلف من قال: إن وقوع المصدر بدلاً من الفعل، هل يقاس عليه، أم لا". قال ابن مالك<sup>(٢)</sup>: وفي كلام سيبويه دلالة على اقتياسه، فيما كان أمراً أو دعاءً أو توبيخاً أو إنشاءً، فالأمر كقوله<sup>(٣)</sup>:

[من الطويل]

عَلَىٰ خَيْرٍ أَهْلَى النَّاسِ جُلٌّ أُمُورِهِمْ      فَذَلًا زُرَيْقُ الْمَالِ نَذَلُ الثَّعَالِبِ

[من البسيط]

والدعاء ما أنشده سيبويه وهو قوله<sup>(٤)</sup>:

يَا غَافِرَ الذَّنْبِ غُفْرَانًا مَاتِمٌ قَدْ      أَسْلَفْتُهَا أَنَا مِنْهَا خَائِفٌ وَجَلُّ

[من الكامل]

والاستفهام للتوبيخ ، قوله<sup>(٥)</sup>:

(١) "والظاهر من كلام النحاة أن المفعول المطلق المحذوف فعله، لازماً كان الحذف أو جائزاً، فيه خلاف، هل هو العامل، أو الفعل هو العامل، والأولى أن يقال: العمل للفعل على كل حال، إذ المصدر ليس بقائم مقامه حقيقة، بل هو كالقائم مقامه." شرح الكافية للرضي ٤٨٠/٣.

(٢) وتام كلامه: "وأكثر المتأخرين يزعمون أن سيبويه يقصرها كلها على السماع، وليس له نص على ذلك، بل في كلامه ما يشعر بأن ما كان منها أمراً أو دعاءً أو توبيخاً أو إنشاءً مقيس." ينظر شرح التسهيل ٤٥٤/٢.

(٣) البيت لأعشى همدان في ديوانه ص ٩٠، ويروى للأحوص في ملحق ديوانه ص ٢٦٧، ونسبه الجوهري لجريز ولم أقع عليه في ديوانه.

ندلا: الندل: النقل والاختلاس. زريق: قبيلة. ندل الثعالب: يريد السرعة.

وهو بلا نسبة الكتاب ١١٦/١، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٩١، شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٣٧١/١، وشرح التسهيل ٤٥٣/٢.

الشاهد في قوله (ندلا): فقوله (نَذَلًا) مصدر منصوب نائب عن فعله، وفعله محذوف وجوباً، وهو فعل الأمر (انذَلْ) فهذا شاهد على وجوب حذف العامل إذا ناب المصدر منابه، وأغنى عن التلّفظ به.

(٤) لم أقع عليه في الكتاب.

وهو بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ١٠٢٥/٢، وشرح التسهيل ٤٥٣/٢، وارتشاف الضرب ٢٢٥٣/٥، وشرح الأشموني ٢٠٠/٢، والجميع برواية: (يا قابل التوب).

الشاهد في قوله: (غفرانا مآثم) حيث ناب المصدر (غفرانا) مناب فعل الدعاء، فنصب مفعولاً به (مآثم).

(٥) البيت للمرار الأسدي في الكتاب ١١٦/١، شرح التسهيل ٤٥٦/٢.

الشاهد في قوله: (علاقة أم الوليد) حيث نصب المصدر (علاقة) مفعولاً به (أم).



أَعْلَاقُهُ أُمُّ الْوَلَدِ بَعْدَمَا أَفَنَّا رَأْسَكَ كَالْتَّعَامِ الْمُخْلِسِ

وبغير التوبيخ قوله<sup>(١)</sup>:

[من الطويل]

وَفَاقًا بَنِي الْأَهْوَاءِ وَالْغِيِّ وَالْوَقَى وَغَيْرَكَ مَعْنِي بِكُلِّ جَمِيلٍ

والخبر الإنشائي، كقوله<sup>(٢)</sup>:

[من الخفيف]

حَمْدًا [١] <sup>(٣)</sup> اللَّهُ ذَا الْجَلَالِ وَشَكَرًا وَبَذَارًا لِأَمْرِهِ وَانْقِيَادًا

والخبر الوعدي<sup>(٤)</sup>:

[من البسيط]

قَالَتْ نَعَمْ وَبُلُوغًا بُغْيَةً وَمُنِي فَالصادق الحب مبدول<sup>(٥)</sup> لَهُ الْأَمَلُ

وعند الأخفش والفراء<sup>(٦)</sup>، لا يُقاس من غير الأمر والاستفهام.

(١) لم أمتد لقائله.

شرح التسهيل ٢/٤٥٤، والارتشاف ٥/٢٢٥٤، وحاشية الصبان ٢/٤٣١ برواية (الغي والهوى)، والمساعد ٢/٢٤٣. الشاهد في قوله: (وفاقا بني الأهواء) حيث نصب (بني) (وفاق)، وهو شاهد على التوبيخ بدون استفهام.

(٢) لم أمتد لقائله.

وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٢/٤٥٤، الارتشاف ٥/٢٢٥٤، والمساعد ٢/٢٤٣. الشاهد في قوله: (حمد الله) حيث نصب المصدر (حمد) لفظ الجلالة.

(٣) إضافة ليستقيم البيت.

(٤) لم أمتد لقائله.

بلا نسبة في شرح التسهيل ٢/٤٥٤، والمساعد ٢/٢٤٣، وحاشية الصبان ٢/٤٣٠، والجميع برواية (بغية). الشاهد في قوله: (بلوغا بغية) حيث عمل المصدر (بلوغا) فنصب (بغية).

(٥) في النسخة المخطوطة (مبدولا)، وهو تحريف.

(٦) الارتشاف ٥/٢٢٥٤.

ويعمل اسم المصدر، وهو ما دلّ على معناه وخالفه بخلوّه لفظاً وتقديراً، دون عوض من بعض ما [في] فعله  
و[يعمل عمله] غير العلم عند الكوفيين، ومنه قوله<sup>(١)</sup>:  
[من الطويل]  
إِذَا صَحَّ عَوْنُ الْخَالِقِ الْمَرْءُ لَمْ يَجِدْ عَسِيرًا مِنَ الْأَمَالِ إِلَّا مَيْسَرًا / [ب/١٦٢]

وخالفهم البصريون إلا للضرورة<sup>(٢)</sup>، أو ما أتى على (مَفْعَل) ونحوه من أسماء<sup>(٣)</sup> المصادر، يعمل بلا خلاف،  
كقوله<sup>(٤)</sup>:

أَلَمْ تَغْلَمْ مُسَرَّحِي الْقَوَافِي فَالَا عِيَّاهُنَّ وَلَا اجْتِلَابَا

وقد روي عن ابن عصفور أنه قال<sup>(٥)</sup> في مثل قوله<sup>(٦)</sup>:  
[من الكامل]

أَظْلُمُ إِنَّ مُصَاصِبَكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّالِمَ نَجِيَّةً ظَلُمُ

لا يعمل إلا حيث سمع، وهو مردود، ويتعدّى إلى معموله كما يتعدّى إليه بنفسه، نحو: أعجبني ضربك لزيد  
لضعفه، فعمله حينئذ كعمل الفعل في مفعوله المتقدّم عليه باللام، كقوله تعالى: ﴿لِلرَّءِثَةِ يَتَعَبَّرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣].

(١) لم أهند لقائله.

والبيت بلا نسبة في شرح التسهيل ٤٥٠/٢، والمساعد ٢٣٨/٢، وشرح ابن عقيل ٩٤/٢. الشاهد في قوله (عون الخالق المرء): قد أعمل الشاعر اسم المصدر (عون) عمل الفعل فنصب به المفعول به (المرء).

(٢) المساعد ٢٣٩/٢.

(٣) جاء في النسخة المخطوطة (أسماء المصادر) وكلمة أسماء زائدة، بدليل قول سيويه في الكتاب ٢٣٣/١. "وإن كان المفعول مصدراً أجرى مجرى ما ذكرنا... ومثل ذلك: سَرَّحَ به مُسَرَّحًا أي تشريحاً، فالمسرح والتسريح بمنزل الضرب والمضروب. والبيت بلا نسبة في شرح التسهيل ٤٥٠/٢، والمساعد ٢٣٨/٢، وشرح ابن عقيل ٩٤/٢.

الشاهد في قوله (عون الخالق المرء): قد أعمل الشاعر اسم المصدر (عون) عمل الفعل فنصب به المفعول به (المرء).

(٤) البيت لجريز في ديوانه ٦٥١/٢. برواية ألم تُخَيَّرَ بمسرحي.

الكتاب ٢٣٣/١، المقتضب ٧٥/١، وشرح أبيات سيويه ٩٧/١، والخصائص ٣١١/١، وغيرها.

الشاهد في قوله: (مسرحي القوافي) حيث عمل اسم المصدر (مسرحي) فنصب (القوافي). ولكنه سكنه للضرورة.

(٥) شرح الجمل ٢٧/٢.

(٦) والبيت لأبي دهيل الجمحي في ديوانه ص ٦٦، وللجرجي في ديوانه ص ٣١٩، برواية (أظلم).

وهو من شواهد شرح الجمل لابن عصفور ٢٧/٢، وشرح التصريح ٧/٢، والهمع ٥١/٣، ودرة الغواص ص ٩٦، وغيرها.

الشاهد في قوله: (مصاهكم رجلاً) حيث عمل اسم المصدر (مصاهكم) فنصب (رجلاً).

## [[اسم الفاعل]]

اسم الفاعل: ما أُشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدث. وصيغته من الثلاثي المجرد على فاعل، ومن غير الثلاثي على صيغة المضارع بميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر مثل: (مُخْرِج) و(مُسْتَخْرِج).....

"اسم الفاعل ما" أي: اسم "أُشتق من فعل" أي: حدث موضوعاً ذلك الاسم "لمن قام" أي: الفعل "به"، ليخرج اسم المفعول والزمان والمكان والآلة، فكان الأنسب أن يقول: لما قام به؛ لأن [ما جهل أمره يذكر بلفظ ما] <sup>(١)</sup> ولعلّه قصد التغليب.

"بمعنى الحدث" يخرج الصفة المشبهة؛ لأن وضعها على الإطلاق لا الحدث، فلو قصد بها الحدث جيئ بها على صيغة اسم الفاعل ك(جالس وضائق)، وهو مطرد في الصفة كما سيأتي - إن شاء الله تعالى -.

"فصيغته من الثلاثي المجرد" عن الزيادة "على" وزن "فاعل وفي غيره" كالرباعي والمزيد فيه "على صيغة المضارع بميم مضمومة" موضع حرف المضارعة، سواء أكان حرف المضارعة مضموماً <sup>(٢)</sup> أم لا، "وكسر ما قبل الآخر"، سواء أكان مكسوراً في المضارع أو لا، كما في (يتفعل ويتفاعل ويتفعلل)، "نحو مُخْرِج" من أَخْرَجَ يُخْرِجُ، "وَمُسْتَخْرِج" من اسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ، أو غيره ك(مُتَدَخِّر) من (يَتَدَخَّر)، وربما كسر ميم (مُفْعِل) إتياعاً للعين، أو بضم العين إتياعاً للميم، كما قالوا / في مُنْتِن <sup>(٣)</sup>: مُنْتِن.

[١٦٣/]

وقد يستغنى عن (مُفْعِل) بفاعل، كما في أعشب فهو عاشب، وأثقع فهو يافع، قال تعالى:

﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوْفِحَ لَوْحٍ﴾ [الحجر: ٢٢].

وقد جاء فاعل بمعنى مفعول، نحو: ﴿مَاءٌ دَافِقٌ﴾ [الطارق: ٦]، أي: مدفوق، و﴿عِشَّةٌ رَاضِيَةٌ﴾ [الحاقة: ٢١] <sup>(٤)</sup>، أي: مرضية.

(١) الفوائد الضيائية ٢/١٩٥.

(٢) جاء في النسخة المخطوطة (مضموم)، وهو تحريف.

(٣) منتن: التنن الرائحة الكريهة. اللسان (تن) ١٤/١٨٧. ويقال فيه ونين بكسر الميم إتياعاً.

(٤) وردت هذه الآية أيضاً في سورة القارة آية (٧).

ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال أو الاستقبال.....

### [عمل اسم الفاعل]

"ويعمل عمل فعله" لازماً ومتعدياً إلى واحد أو إلى أكثر، وكذا إذا كان فعله يتعدى إلى الظرف والحال والمصدر والمفعول له، والمفعول معه، وسائر الفضلات، كذلك يتعدى هو إليها.

"بشرط معنى الحال أو الاستقبال" لمشابهته للفعل المضارع لفظاً ومعنى، ولذا يعمل متقدماً ومتأخراً في الإظهار والإضمار فيهما، ولم يشابه الماضي إلا معنى فقط، و(ضَارِب) ليس على وزن (ضَرَبَ) لفظاً، وإذا كان إنما يعمل لشبهه بالمضارع فيلزم أنه لا يخالفه في الزمان، نحو: زيد ضاربٌ علامةٌ عمراً الآن أو غداً، والمراد بالحال والاستقبال أعم من أن يكون تحقيقاً وحكماً، كقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ

ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨]، فإن (باسط) ههنا وإن كان ماضياً، لكن المراد حكاية الحال. ومعناها أن يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي، كأنه موجود في ذلك الزمان، أو يقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن. والأولى أنه لا يعمل مصغراً ولا موصوفاً؛ لخروجه عن وقوعه موقع الفعل لدخول ما هو من خواص الأسماء عليه، وهذا مذهب البصريين<sup>(١)</sup> والفراء<sup>(٢)</sup>؛ وذهب باقي الكوفيين<sup>(٣)</sup> إلى جواز عمله مصغراً، ومنه قول بعض العرب: (أظنني مُرْتَجِلاً وَسُوَيْرًا فَرَسَخًا)، فليس بحجة، لأنه إنما أعمل / في الظرف [ب/١٦٣] وكذا لا يعمل بعد الوصف، وأما قوله<sup>(٤)</sup>:

وَقَائِلَةٌ تَخْشَى عَلَىَّ أَظُنُّهُ

فعلى تأويل أن (أظنه) معمول لمحدوف بمعنى قالت أو تقول. أو على أن (تخشى) حال من الضمير المستكن في اسم الفاعل.

(١) الكتاب ٤٨٠/٣،

(٢) ينظر الهمع ٥٤/٣.

(٣) الارتشاف ٢٢٦٧/٥.

(٤) صدر بيت وعجزه: سيودي به تَرَحَّالُهُ ومذاهَبُهُ. لذي الرمة في ديوانه ٨٥٨: ٢.

شرح التسهيل ٤٠٢/٢، المغني ٢٦٦/٥، برواية: سيودي به ترحاله وجعائله.

الشاهد: (تخشى علي أظنه) حيث جعل جملة (تخشى علي) حالا من ضمير (قائلة)، وجملة (أظنه سيودي) مقول المقول.

ولا يعمل مفصلاً بينه وبين معموله بظرف [إلا في شعر]<sup>(١)</sup>، كقوله<sup>(٢)</sup>:  
 [من الطويل]  
 وَكَرَّارٍ خَلْفَ الْمُخَجَّرِينَ جَوَادُهُ إِذَا لَمْ يُحْمَامِ دُونَ أَنْتَى حَلِيلِهِ  
 أي: كزار جواده.

"والاعتماد" عند جمهور البصريين يعني: اعتماد الاسم على أحد ما سنذكر إن شاء الله.  
 وأجاز الأخفش<sup>(٣)</sup> - من البصريين - والكوفيون العمل من غير اعتماد، ومنه قوله تعالى: ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلُّهَا﴾ [الإنسان: ١٤] ، فيمن قرأ برفع (دانية)<sup>(٤)</sup> على أنه مبتدأ متعلق به (عليهم) و(ظلالها) فاعله. ورد بأن (ظلالها) مبتدأ، و(دانية) خبر مقدم، والجملة حال أو صفة.  
 والاعتماد هو إمّا "على صاحبه" لأنه في الأصل وصف، فإذا أضمر صاحبه تقوى ببقائه على الوصفية التي هي أصله، والصاحب المذكور، إمّا مبتدأ، نحو: (زيد ضارب عمراً)، أو موصول ك(الضارب أبوه)، أو موصوف<sup>(٥)</sup> نحو: (هذا رجل بارع أدبه)، أو ذو<sup>(٦)</sup> الحال نحو: جاءني زيد راكباً فرسه، أو منسوخاً نحو: كان زيد مكرماً<sup>(٧)</sup> بكرّاً، أو المنوي كقوله<sup>(٨)</sup>:  
 [من الطويل]  
 وَمَا كُلُّ ذِي لُبٍّ بِمُؤْتِيكَ نَصْحَهُ وَمَا كُلُّ مُؤْتٍ نَصْحَهُ يَلْبِيبُ

(١) إضافة يقتضيها السياق.

(٢) البيت للأخطل في ديوانه ٦٢٠/٢، برواية (وكرار خلف المرهقين جواده - حفاظاً، إذا لم يحم أنثى حليلها) وهو من شواهد الجمل للخليل ص ٩٩، الكتاب ١٧٧/١، وشرح أبيات سيويه للسيرافي ١١٢/١، ١٧١، شرح الكافية للرضي ٤٩٥/٣، وغيرها.

الشاهد في قوله: (وكرار - خلف المخجرين - جواده) حيث فصل بين اسم الفاعل (كرار) بالظرف وبين مفعوله (جواده) شذوذاً.  
 (٣) الارتشاف ٢٢٧١/٥.

(٤) وهي قراءة أبي جعفر، ينظر المحرر الوجيز ٤١١/٥.

(٥) جاء في النسخة المخطوطة (موصوفاً)، وهو تحريف.

(٦) جاء في النسخة المخطوطة (ذي)، وهو تحريف.

(٧) جاء في النسخة المخطوطة (مكرم)، وهو تحريف.

(٨) البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ٤٥. برواية (فما كل).

وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٤٠١/٢، المقاصد الشافية ٢٦٨/٤، والهمع ٥٤/٣، المساعد ١٩٥/٢.

الشاهد في قوله، (بمؤتيك نصحه) حيث اعتمد اسم الفاعل على الوصف المقدّر.

أو الهمزة، .....

فحذف الصاحب الموصوف، لدلالة الصفة وهي (ذي لب) عليه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ  
وَالْدَوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾ [فاطر: ٢٨]، ف(مختلف) قد عمل وهو غير معتمد على ملفوظ بل  
على مقدر، فكانه قيل: ومن الناس والدواب والأنعام صنف يختلف ألوانه، ومنه قول الأعشى<sup>(١)</sup>:  
[من البسيط]

كَتَاطِحِ صَخْرَةٍ يَوْمًا لِيُوهِنَهَا      فَلَمْ يَضُرَّهَا، وَأَوْهَى قَرْزَهُ الْوَعْلُ

[من الطويل]

وقول عمر بن أبي ربيعة<sup>(٢)</sup>:

وَكَمْ مَالِي عَيْنِيهِ مِنْ شَيْءٍ غَيْرِهِ      إِذَا رَاحَ نَحْوَ الْجَنَّةِ الْبَيْضُ كَالدُّمَى

"أو" اعتماده على "الهمزة" أو أي ألفاظ الاستفهام ظاهر، كقوله: (أأقائم أخواك)، و: (أضارب أنت

[من الخفيف]

عمرًا)، أو مقدر كقوله<sup>(٣)</sup>:

لَيْتَ شِعْرِي مُقِيمَ الْعُدْرِ قَوْمِي؟      أَمْ هُمْ فِي الْحُبِّ لِي عَاذِلُونَا؟ [١٦٤/٢]

تقديره (أمقيم).

(١) البيت للأعشى ميمون بن قيس، من لاميته المشهورة ص ٦١، برواية (كتاطح صخرة يومًا ليُفْلِقَهَا).  
والبيت ورد بنسبة في شرح الكافية الشافية ١٠٣٠/٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٩٦/٣، وشرح الأشموني ٢١٨/٢، وشرح  
ابن عقيل ١٠٣/٢.

الشاهد في قوله: (تاطح صخرة) حيث جاء (تاطح) اسم فاعل ووقع صفة لموصوف محذوف، تقديره: (كوعل تاطح) فعمل عمل  
فعله ونصب مفعوله (صخرة) لاعتماده على موصوف منوي.

(٢) والبيت في ديوان عمر بن أبي ربيعة ص ١٨، برواية (ومن مالي).  
وهو من شواهد الكتاب ١٦٥/١، والجمل للزجاجي ص ٨٧، وشرح الكافية الشافية ١٠٣٠/٢، والمقاصد الشافية ٢٦٨/٤،  
برواية (ومن مالي).

الشاهد في قوله: (مالي عينيه) حيث جاءت (عينيه) مفعول به منصوب بـ (مالي) ومالي: اسم فاعل وقع صفة لموصوف محذوف،  
تقديره: وكم رجل مالي.

(٣) لم أعتد لقائله.

وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٤٠١/٢، برواية (أم هم لي في حبها عاذلون)، شرح شذور الذهب ص ٣٩٠، الهمع ٥٤/٣.  
وهما برواية: لي أم هم في الحب لي عاذلونا.

الشاهد في قوله: (مقيم العذر قومي) حيث أعمل اسم الفاعل (مقيم) عمل الفعل، وقد اعتمد على الهمزة المقدرة (أ مقيم).

أو(ما). فإن كان للماضي وجبت الإضافة معنى خلافاً للكسائي.....

"أو ما" ونحوها من حروف النفي، نحو: (ما قائم أبوك)، و(ما ضارب زيد عمراً) أو مؤول كقوله<sup>(١)</sup>:  
[من الطويل]

وَإِنْ أَمَرًا لَمْ يُغْنِ إِلَّا بِصَالِحٍ لَعَيَّرُ مُهَيِّنٌ نَفْسَهُ بِالْمَطَامِعِ

وزاد ابن مالك اعتماده على حرف النداء<sup>(٢)</sup>، وأنشد شاهداً، قوله<sup>(٣)</sup>: [من الطويل]

فِيَا مَوْقِدًا نَارًا لَعَيَّرَكَ ضَوْؤُهَا وَيَا حَاطِبًا فِي غَيْرِ حَبْلِكَ تَحْطِبُ

وقال ابنه<sup>(٤)</sup>: "المسموع فيه الموصوف المقدر لا حرف النداء؛ لأنه ليس كالاستفهام والنفي في التقريب من الفعل، إذ هو من خواص الأسماء".

"وإن<sup>(٥)</sup> كان للماضي" أي: للزمان الماضي، "وجبت الإضافة" أي: إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله؛ لأنه لا يجوز إعماله ماضيًا؛ لعدم المشابهة - كما سبق -، فإذا لم يجوز إعماله وجبت إضافته، "معنى" أي: معنوية؛ لأن اللفظية شرطها أن تكون صفة مضافة إلى معمولها، وليس (عمرو) في قولك: زيد ضارب عمراً أمس، معمول ل(ضارب)، "خلافاً للكسائي"<sup>(٦)</sup> فلم يوجب إضافته، بل أحاز إعماله بمعنى الماضي، كما يعمل بمعنى الحال أو الاستقبال، وعلى تقدير إضافته (ليست) عنده معنوية، بل من قبيل إضافة الصفة إلى معمولها، وتمسك بقوله تعالى: ﴿وَكَلَّبَهُمْ فِي سَبِيلِ الذِّكْرِ﴾ [الكهف: ١٨]

(١) لم أهتم لقائله.

وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٤٠١/٢، المساعد ١٩٥/٢.

الشاهد في قوله: (لغير مهين نفسه) حيث اعتم اسم الفاعل (مهين) في عمله على نفي مؤول، والتقدير: (لا يهين نفسه).

(٢) ألفية ابن مالك ص ٢٩. والارتشاف ٢٢٧٠/٥، والمساعد ١٩٥/٢ - ١٩٦.

(٣) لم أهتم لقائله.

وهو بلا نسبة في المساعد ١٩٦/٢.

الشاهد في قوله: (فيا موقدا ناراً) حيث عمل اسم الفاعل (موقدا) وقد اعتمد على النداء.

(٤) شرح ابن الناظم ص ٣٠٢.

(٥) في الكافية ص ١٨٠ (فإن).

(٦) شرح الكافية لابن الحاجب ٨٣٣/٣.

فإن كان له معمول آخر فبفعل مقدّر نحو (زيدٌ مُعطي عمرو درهماً أمس)، فإن دخلت اللام استوى الجميع.....

﴿وَجَاعِلِ اللَّيْلِ سَكَنًا﴾<sup>(١)</sup> [الأنعام: ٩٦]، ورد بأن الأول يُحكى به الحال، وليس الحال هنا كما قالوه في (دعنا من تمرتان)<sup>(٢)</sup>، بل المقصود أن يقدر ذلك الفعل إنما هو واقع حال التكلم كقوله:

﴿فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ﴾ [البقرة: ٩١]. والثاني: معمول لفعل مقدّر؛ أي: جعله سكيناً، ولذا قال المصنف: "وإن كان له" أي: اسم الفاعل "معمول"<sup>(٣)</sup> آخر "غير ما أضيف إليه اسم الفاعل، كآلية وهي

قوله تعالى: ﴿وَجَاعِلِ اللَّيْلِ سَكَنًا﴾ [الأنعام: ٩٦] ونحو: زيد معطي عمرو درهماً أمس "فبفعل مقدّر" لا باسم الفاعل، تقديره جعله سكيناً وأعطاه درهماً، "فإن دخلت عليه اللام" الموصلة على اسم الفاعل /

"استوى" عمله في "الجميع" الماضي والحال والاستقبال عند الجميع، لأنه حينئذ يجري مجرى الفعل مطلقاً، [ب/١٦٤] لأنها موصولة، وأصلها أن توصل بفعل، إلا أنه عدل عن الفعل إلى الاسم؛ لكرهه إدخالها على الفعل، تقول: مررت بالضارب أبوه زيداً أمس، كما تقول: مررت بالضارب أبوه زيداً الآن أو غداً، ومنه قوله<sup>(٤)</sup>:

قَبِيتُ وَالْهَمُّ تَغَشَّانِي طَوَارِقُهُ مِنْ خَوْفِ رَحْلَةٍ بَيْنَ الظَّاعِنِينَ غَدًا

فتنصب (غداً) بالظاعنين، وهو مستقبل، وقيل يحتمل أن يكون منصوباً بـ(خوف) أو بـ(رحلة)، فلا يصح به الاستشهاد والأولى أنه منصوب بالظاعنين لكونه يليه، وإعمال ما قبله فيه ما فيه كما سبق. وقال الأخفش<sup>(٥)</sup> إن ذا اللام لا يعمل إلا بمعنى الماضي تشبيهاً للمنصوب بالمفعول به؛ لأنه مفعول كما

(١) قرأ عاصم وحزمة والكسائي (وجعل الليل سكيناً) بغير ألف، وقرأ الباقون (وجاعل الليل) بالألف وكسر الليل، ينظر حجة القراءات ص ٢٦٢.

(٢) شرح الرضي ٤٨٨/٣.

(٣) في النسخة المخطوطة (معمولا)، وهو تحريف.

(٤) البيت لجرير في ديوانه ٣٩٤/١. برواية: باتت همومي تغشاني طوارقها من خوف زوعة بين الظاعنين غداً كتاب الشعر ٨٢/١، خزنة الأدب ١٣٩/٨.

والبيت بلا نسبة في شرح التسهيل ٤٠٤/٢، وشرح الرضي ٤٨٨/٣، وورد بنسبة في الخزنة ١٣٩/٨. الشاهد في قوله: (بين الظاعنين غداً) يحتمل أن يكون منصوباً بـ(رحلة) أو (بين) أو (الظاعنين).

(٥) شرح التسهيل ٤٠٤/٢.



وما وضع منه للمبالغة كـ(ضَرَاب)، و(ضُرُوب)، و(مضْرَاب).....

في (الحسن الوجه)؛ لأن الماضي عنده لم يشبه الفعل، وليس بشيء؛ لأن (الضارب زيدا) بمعنى الذي ضرب زيداً، فهو مفعول للفعل في الحقيقة، ويجوز أن يتعدى إلى معموله باللام كما يتعدى بنفسه نحو: أنا ضاربٌ لزيدٍ، كما سبق في المصدر.

### [صيغ مبالغة اسم الفاعل]

"وما وضع منه" أي: من اسم الفاعل تتغير صيغته إلى أخرى بحيث يخرج عن اسم الفاعل، "للمبالغة" في الفعل المشتق "كضْرَاب، وضُرُوب ومضْرَاب"<sup>(١)</sup>، هذه الثلاثة للمبالغة اتفاقاً بين البصريين<sup>(٢)</sup> يعني: كثير الضرب، ومنه قوله<sup>(٣)</sup>:

أَنَا الْحَرْبُ لَبَّاسًا إِلَيْهَا جَلَّالَهَا      وَلَيْسَ بِوَلَّاحِ الْحَوَالِفِ أَغْفَلَا

الخالف: العمود من أعمدة البيت. والأغفل: بالقاف الذي أغفلت رجلاه من وجع. وقولهم: أما العسل فأنا شرابٌ له<sup>(٤)</sup>، وإنه لمنحازٌ بوائكها<sup>(٥)</sup>، أي: سمانها.

وقول أبي طالب<sup>(٦)</sup>:

ضُرُوبٌ يَنْصُلُ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا      إِذَا عَزَمُوا زَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرٌ

وقد بنى (فقال ومفعال) من أفعل، نحو: (حساس ودراك) من أحس وأدرك، وكذا (فعل من أفعل)

(١) يقصد به مشابهة للفعل في العمل لا في جريانه على الفعل، ينظر الصلوة الصفية ١٣٥/٢.

(٢) شرح الرضي ٤٩٠/٣.

(٣) البيت للقلاخ في الكتاب ١١١/١، وبلا نسبة في المقتضب ١١٣/٢، وشرح التسهيل ٤٠٦/٢، وشرح ابن عقيل ١٠٥/٢.

الشاهد في قوله: (أخا الحرب لباساً إليها جلالة) حيث عملت صيغة المبالغة (لباس) عمل الفعل، فنصب المفعول به (جلالها).

(٤) الكتاب ١١١/١.

(٥) الكتاب ١١٢/١.

(٦) البيت لأبي طالب بن عبد المطلب ص ١٣٦، برواية: إذا أزمَلُوا زَادًا فَإِنِّي لَعَاقِرٌ

وهو بنسبة في الكتاب ١١١/١، وبلا نسبة في المقتضب ١١٤/٢، وفي الأصول ١٢٤/١، وجمل الزجاجة ص ٩٢.

الشاهد في قوله: (ضروب ينصل السيف سوق) حيث عملت صيغة المبالغة (ضروب) فنصبت مفعولاً به (سوق).

و(عليم)، و(خُلِر) مثله.....

[من الطويل] ك(رهوق من أرهق) قال الشاعر<sup>(١)</sup>:

جَهُولٌ وَكَانَ الْجَهْلُ مِنْهَا سَجِيَّةً      عَشْمَشَمَةٌ لِلْقَائِلَيْنِ زَهْوُوقٌ

"وعليم وحذر مثله" أي: مثل اسم الفاعل في العمل والاشتراط عند البصريين؛ لأنه وإن نقصت مشابهته للفعل بالبناء، فالمبالغة تجبر ذلك النقصان. قال سيبويه<sup>(٢)</sup> "فاعل إذا حُوِّلَ إلى (فَعِيلٍ أو فَعِلٍ) عمل". واستدل بقوله<sup>(٣)</sup>:

حَتَّى شَأَهَا كَلِيلٌ مُؤَهِّنًا عَمَلٌ      بَاءَتْ طِرَائِبًا وَبَاتَ اللَّيْلُ لَمْ يَنْمِ

[١٦٥/] ومنع ذلك غير سيبويه<sup>(٤)</sup>، وقالوا إن (كليل) هو البرق وفعله لا يتعدى، والمؤهن الساعة من الليل، واعتذر له بأن فاعلاً عُدِلَ به إلى (فَعِيلٍ) للمبالغة، ف(كليل) بمعنى مُكِلٍّ، كان هذا البرق مُكِلَّ الوقت مجازاً، واستدل على حذر بقول زيد الخيل<sup>(٥)</sup>:

أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزَقُونٌ عَرَضِي      جَحَاشُ الْكِرْمَلَيْنِ لَهَا قَدِيدٌ

(١) البيت لحميد بن ثور الهلالي في ديوانه ص ٣٦. برواية: (جهول كان).

والبيت بلا نسبة في شرح التسهيل ٤٠٩/٢ برواية: رهوق، المساعد ١٩٤/٢، المحكم والمحيط الأعظم (الغين والشين والميم) ٣٩٨/٥، برواية للقائدين زهوق.

الشاهد في قوله: (رهوق) حيث جاء بفعول صيغة للمبالغة (أفعل) (أرهق) بمعنى مُفَعِّلٍ.

(٢) الكتاب ١١٠/١-١١٣.

(٣) البيت لمساعدة بن جؤية الهلالي في شرح أشعار الهلاليين ١١٢٩/٣.

وهو بنسبة في الكتاب ١١٤/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٠/٤، وشرح التسهيل ٤٠٧/٢، وبلا نسبة في شرح الرضي ٤٩١/٣.

الشاهد في قوله: (كليل موهنا) حيث عملت صيغة المبالغة (كليل) عمل فعلها، فنصب مفعولاً به (موهنا).

(٤) وهو المبرّد في المقتضب ١١٥/٢ فقال: "وليس هذا بحجة في واحد منهما؛ لأن (موهنا) ظرف وليس بمفعول، والظرف إنما يعمل فيه معنى الفعل كعمل الفعل، كان الفعل متعدياً أو غير متعدياً".

(٥) ينظر ديوانه ص ١٧٦، برواية: لهم فديد.

وهو بنسبة في شرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٤، وشرح التسهيل ٤٠٩/٢، برواية: لهم فديد، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ١٠٨/٢، والهمع ٥٩/٣.

الشاهد في قوله: (مزقون عرضي) حيث نصب (عرضي) بـ (مزقون) وهو جمع لصيغة المبالغة (مزق).

فأعمل (مزقون)، وهو محول للمبالغة، وقال الكوفيون<sup>(١)</sup>: "لا يعمل شيء من أبنية المبالغة في اسم الفاعل؛ لفوات الصيغة التي بها شابه الفعل، فما بعدها منصوب بتقدير الفعل.

"والمثنى والمجموع" صحيحًا كان أو مكسراً، "مثله" أي: اسم الفاعل المفرد في العمل وشروطه، لعدم تطرق خلل إلى صيغة المفردة، من حيث ذاتها بإلحاق علامتي التثنية والجمع، تقول: (الزيدان ضاربان، والزيدون ضاربون عمرًا الآن أو غدًا) و[الزيدان الضاربان أو الزيدون الضاربون عمرًا الآن أو غدًا أو أمس]<sup>(٢)</sup>. أما المثنى وجمعا السلامة فلبقاء صيغة الواحد الذي شابه الفعل؛ وأما جمع المكسر فلكونه فرع الواحد، ك(فُطَّان مكة)، (وحجَّاج بيت الله)، و(عَوَاقِدُ حُبُك النُّطَاقِ)<sup>(٣)</sup>، وقوله<sup>(٤)</sup>: [من الرجز]

وَالْقَاطِنَاتِ الْبَيْتَ غَيْرِ الرُّيِّمِ أَوَالُفًا مَكَّةَ مِنْ وَزْقِ الْحَمِي

(١) شرح الرضي، ٤٩٣/٣ وفيه "وقال البصريون إنما تعمل مع فوات الشبه اللفظي لجبر المبالغة في المعنى ذلك نقصان".

(٢) من الفوائد الضيائية ٢٠٠/٢.

(٣) جزء من بيت من الكامل لأبي كبير الهذلي في شرح الحماسة وتمامه:

مِمَّنْ حَمَلَنَ بِهِ وَهْنُ عَوَاقِدُ حُبُك النُّطَاقِ قَشَبٌ غَيْرُ مُهَبِّلِ

وهو من شواهد شرح الكافية للرضي ٤٩٤/٣.

والشاهد في قوله: والشاهد فيه: (عواقد حبك النطاق) حيث نصب (عواقد)، (حبك النطاق)؛ وفيه دليل على إعمال اسم الفاعل مجموعًا جمع تكسير.

(٤) البيت للعجاج في ديوانه ص ٢٩٥.

أوالفا: التي تألف المكان. الورق: الحمامة البيضاء. الحمى: الحمام فحذف الألف وأبدل الميم ياء.

وورد بنسبة في الكتاب ١١٠/١، والمفصل ص ٢٢٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٧/٤.

الشاهد في قوله: (أوالفا مكة) حيث عمل اسم الفاعل المجموع (أوالفا) عمل اسم الفاعل المفرد، فنصب مفعولاً به (مكة).

## ويجوز حذف النون مع العمل والتعريف تخفيفاً.

وقول طرفه<sup>(١)</sup>:

[من الرمل]

ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ غُفْرًا دَنُّهُمْ غَيْرُ قُحْرٍ

وقول الكميث<sup>(٢)</sup>:

[من البسيط]

ثُمَّ مَهَاوِينَ أَبْدَانَ الْجَزُورِ نَحَا مَيْصِ الْعَشِيَّاتِ لَا خُورٍ وَلَا قَزَمٍ

### [حذف النون من اسم الفاعل والمجموع]

"ويجوز حذف النون مع العمل" أي النصب "والتعريف" باللام "تخفيفاً" لطول صلة الألف واللام

منصوبة على المفعولية، فحذفت كما في قوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِ الصَّلَاةَ﴾<sup>(٣)</sup> [الحج: ٣٥]

وفي قول الشاعر<sup>(٤)</sup>:

[من المنسرح]

الْحَمَافُظُو عَزُورَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَزَائِهِمْ وَكَفُ

وقوله<sup>(٥)</sup>:

[من الوافر]

قَتَلْنَا نَاجِيًّا بِفَتِيلٍ عَمْرٍو وَخَيْرُ الطَّالِبِي التَّرَّةُ الْعَشُومُ

(١) البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٧٢.

وهو بنسبة في الكتاب ١/١١٣، والمفصل ص ٢٢٨، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٢/٤٠٧، و شرح الرضي ٣/٤٩٣. الشاهد في قوله (غفر ذنبهم) حيث عملت صيغة المبالغة (غفر) عمل مفرد (غفور) فنصبت مفعولاً به (ذنبهم).

(٢) البيت للكميث في ديوانه ص ٣٨٨.

وورد بنسبة في المفصل ص ٢٢٨، و شرح المفصل لابن يعيش ٤/٩٨، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٢/٤٠٧، والخزانة ١٥٠/٨.

الشاهد في قوله: (مهاوون أبدان) حيث عملت صيغة المبالغة (مهاوون) عمل مفرد (مهاوون) فنصبت مفعولاً به.

(٣) قراءة ابن أبي إسحاق والحسن، ورويت عن أبي عمرو. المحتسب ٢/١٢٣.

(٤) سبق تخريجه ص ٨٩.

(٥) وهو للوليد بن عقبة في حماسة البحتري ١/٩٧، برواية: لك الولايات أوردنا عليه...

وهو بلا نسبة في المحتسب ٢/١٢٣، والهمع ١/١٦٤، والدرر ١/١٤٧، برواية: غشوم حين يُنْقَذُ مستفاداً. واللسان مادة (غشم) ١١/٥٣.

الشاهد في قوله: (الطالبي الترة) حيث حذفت النون من (الطالبي) لغير الإضافة ونصبت ما بعدها (الترّة).

كما حذفت في قوله <sup>(١)</sup> : [من الكامل]

أَبْنِي كُلِّي بِ إِنْ عَمِّي اللَّذَا

وقوله <sup>(٢)</sup> : [من الطويل]

وَأَنَّ الَّذِي حَاسَتْ بِقُلُوبِهِ دِمَاؤُهُمْ

وأما مع الجر كـ (الضاريو زيد) فللاضافة.

النَّصْبُ

[ب/١٦٥] يجوز إضافة اسم الفاعل اللازم، إلى الفاعل نحو: ضامر البطن وجائلة الوشاح / إضافة اسم الفاعل الصالح للعمل إلى المفعول الظاهر، إذا لم يكن ثم فاصل، ويجوز نصبه، قال سيبويه <sup>(٣)</sup>: "النصب أولى" وقال الكسائي: "هما سواء" قد ورد بهما التنزيل، فعلى الجر قوله تعالى: ﴿ هَذَا بَلَغَ الْكَعْبَةِ ﴾ [المائدة: ٩٥] و﴿ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ ﴾ [المائدة: ١] وعلى النصب قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ ﴾ [البقرة: ٧٢]، و﴿ وَلَا ءَامِنِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ ﴾ [المائدة: ٢]، ويحسن الإضافة إلى الفاعل مع كونه ضميراً، وكون مفعوله ضميراً متصلاً، نحو: زيد مكرمك ومكرماك ومكرمك، والكاف في موضع جر

(١) هذا صدر بيت وعجزه: قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَّكَ الْأَغْلَالَ.

والبيت للأخطل في ديوانه ص ١٠٨/١.

وهو بنسبة في الكتاب ١٨٦/١، والمقتضب ١٤٦/٤، وسر صناعة الإعراب ٥٣٦/٢. ويلا نسبة في شرح الرضي ٤٩٥/٣.

الشاهد في قوله: (اللذا) حيث حذفت نون اسم الموصول تخفيفاً لطول اسم الصلة.

(٢) هذا صدر بيت وعجزه: هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ.

والبيت للأشهب بن رميلة في الكتاب ١٨٦/١-١٨٧، وسر صناعة الإعراب ٥٣٧، ويلا نسبة في شرح

الرضي ٤٩٥/٣، ورصف المباني ص ٤٠٦.

الشاهد في قوله: (الذي) حيث حذفت نون اسم الموصول تخفيفاً لطول اسم الصلة.

(٣) الكتاب ١٦٨/١.

[من البسيط]

عند سيبويه، فإن انفصل فالنصب، كقوله<sup>(١)</sup>:

لَا تَنْجُ أَوْ لَا تَخْشَ غَيْرَ اللَّهِ إِنَّ أَدَى وَأَقْبِكَهُ اللَّهُ لَا يَنْقُكَ مَا مُؤَنَّا

فالضمير في موضع نصب، لفصله بالكاف.

وشذ فصل المضاف إلى ظاهر بمفعول، كقراءة من قرأ<sup>(٢)</sup>: ﴿مُخْلَفَ وَعْدِهِ رُسُلُهُ﴾ [إبراهيم: ٤٧] بنصب

[من الرجز]

(وعد)، وجر (رسل)، أو ظرف كقوله<sup>(٣)</sup>:

رُبُّ ابْنِ عَمٍّ لِسُلَيْمَى مُشْمِعَلٌ طَبَاخِ سَاعَاتِ الْكَرَى زَادَ الْكَسْلَ

ففصل بـ (ساعات الكرى)، يقال: اشتمل القوم في الطلب اشتمالا إذا بادروا<sup>(٤)</sup>.

وإذا عطف على ما أضيف إليه اسم الفاعل إن كانت الإضافة للماضي، نحو: (ضارب زيد)<sup>(٥)</sup> أمس وعمرو، فالمنتار جر المعطوف حملا على اللفظ، ويجوز النصب بشرط إضمار الناصب المفسر لفظ اسم الفاعل مطابقا له في المضي، لضعفه في العمل مع نقصان المشابهة بالمضي. وإن كانت الإضافة للحال والاستقبال جاز النصب والجر، والحمل على اللفظ أولى.

(١) لم أعتد لقائله.

(٢) بلا نسبة في شرح التسهيل ٤١٢/٢ برواية: (أو تخش)، شرح التصريح ١١١/١، والمساعد ٢٠١/٢، والجميع برواية: (أو تخش). الشاهد في قوله: (واقبكه الله) حيث أتى بالضمير الثاني المتصل (الهاء)، بعد فصله من اسم الفاعل بالكاف.

(٣) وهي قراءة الجماعة، ينظر المحرر الوجيز ٣٤٦/٣.

وحكم الزجاج عليها بالشذوذ في معاني القرآن وإعرابه ١٣٨/٣، وتبعه الزمخشري في الكشف ٣٠٨/٢.

وحملوا هذه القراءة على قراءة ابن عامر في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ رُبُّكَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧].

ورفع القتل ولصب الأولاد وجر الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بينهما بغير الظرف.

(٤) البيت للشماخ في ديوانه ص ٣٨٩، ولكن خلا الديوان من البيت الثاني، وأثبت في مصادر أخرى منها الكتاب لسبويه ١٧٧/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٣/١، شرح شواهد الإيضاح ص ١٦٧، بلا نسبة في المقتصد ١/٦٥٠.

الشاهد في قوله: (طباخ ساعات الكرى) حيث أضاف (طباخ) إلى (الساعات) على تشبيه الظرف من الزمان بالمفعول به.

(٥) اللسان مادة (شمعل) ١٣٤/٨.

(٥) جاء في النسخة المخطوطة (زيدا) وهو تحريف.

واختلف في نصبه، وهل يكون عمله على المحل أم بعامل مقدر؟ فسيبويه يقول<sup>(١)</sup>: بعامل مقدر، وهو عنده اسم فاعل ليوافق المقدر الظاهر، وأنشد سيبويه<sup>(٢)</sup>:

هَلْ أَنْتَ بَاعْتِ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا      أَوْ عَبْدَ رَبِّ أَخَاعُونَ بَنِي مَخْرَاقٍ [١٦٦/أ]

ويجر المعطوف على مجرور ذي الألف واللام إن كان مثله، نحو: جاء الضارب الغلام والمرأة، أو مضافا إلى مثله، نحو: جاء الضارب الغلام وجارية المرأة، أو الضمير، نحو: الضارب المرأة وغلामها، ومنع الجر في الثالثة المبرّد<sup>(٣)</sup>.

(١) الكتاب ١٧١/١—١٧٢.

(٢) والبيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يُعرف قائلها، وقيل هو لجابر بن رألان السنيسي، انظر الخزائن ٢١٩/٨. البيت بلا نسبة الكتاب ١٧١/١، و المقتضب ١٥١/٤، شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٣٩٥/١، شرح أبيات سيبويه، وشرح الرضي ٤٩٦/٣.

الشاهد في قوله: (عبد رب) حيث نصب الشاعر (عبد) بتقدير اسم الفاعل، وتقدير اسم الفاعل أولى من تقدير الفعل عند سيبويه (هل أنت باعيت دينارا)، أو عبد رب.

(٣) المقتضب ١٥١/٤.

## [[اسم المفعول]]

اسم المفعول: هو ما اشتق من فعل لمن وقع عليه. وصيغته من الثلاثي المجرد على مفعول ك(مضروب). ومن غيره على صيغه اسم الفاعل بميم مضمومة، ويفتح ما قبل الآخر ك(مُسْتَخْرَج). وأمره في العمل، والاشتراط كأمر اسم الفاعل مثل: (زَيْدٌ مُعْطَى غلامه درهما).

"ما اشتق من فعل" أي: حدث "لمن وقع عليه" أي: لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه، ف(مضروب) مثلاً، موضوع لذات ما وقع عليها الضرب، وقد خرج بذلك غيره من المشتقات. "وصيغته من الثلاثي المجرد" عن الزوائد، "على" وزن، "مفعول ك(مضروب)" وأصله مُفْعَل على وزن مُكْرَم، ولكنهم غيروه<sup>(١)</sup> بزيادة الواو؛ لئلا يلتبس باسم المفعول من أعلم وهو رباعي، وفتح الميم لئلا تتوالى ضمتان بعدهما واو، وهو مستثقل في القياس. "ومن غيره" أي غير الثلاثي المجرد "على صيغه اسم الفاعل بميم مضمومة، وفتح ما قبل الآخر" لخفة الفتحة وكثرة المفعول، وإنما فتح [ما قبل]<sup>(٢)</sup> الآخر منه، لئلا يلتبس باسم الفاعل، "مثل: مُسْتَخْرَج" ومُسْتَخْرَج، بفتح الراء.

### [عمل اسم المفعول]

"وأمره في العمل، والاشتراط كاسم الفاعل" فلا يعمل إلا بمعنى الحال أو الاستقبال، مع الاعتماد على صاحبه، أو الهمزة أو ما، بشرط ألا يكون مصغراً ولا موصوفاً كما سبق، "نحو: (زَيْدٌ مُعْطَى غلامه درهما) (الآن أو غداً) في الأفراد، و(الزيدان معطيان غلامهما) في المثني، ومعطون غلمانهم في الجمع، والأفراد فيه أولى. و: (المضروب غلامه) في المفرد المعرف، وكذلك المثني والمجموع، وجواز الإضافة وعدمها، وحذف النون وبقائها كما سبق في اسم الفاعل.

ويقوم (فعل) إن لم يكن فاعلاً، ك: (عليه) مقام مفعول في الدلالة لا العمل كثيراً، ولا يُفْضَى به

إلى قياس ك(أجير ورضيع). وأقل منه في الدلالة (فعل) ك(دَلَّخَ<sup>(٣)</sup> وطَرَحَ) بمعنى مدلوح ومطروح؛ قال [ب/١٦٦]

تعالى: ﴿وَقَدَيْتُهُ بِذَبْحٍ عَظِيمٍ﴾ [الصفاء: ١٠٧]، أي مدبوح، وفي قراءة: (بكش) <sup>(٤)</sup> قيل: الذبح. ذكره في كتاب الإيضاح. و(فُعْلة) ك(لُقْمة ومُضْغَة) أي: مُلقِومة ومضوغة. ولا يعمل عمله، فلا تقول: مررتُ برجل ذبح كبشهُ ونحوه. وقد ناب فعيل عن مُفْعَل، تقول: أعْلَه المرض، فهو عليل أي: مُعَل.

(١) في النسخة المخطوطة (تخيروه)، وما أثبتته من شرح الرضي ٤٩٧/٣.

(٢) زيادة يقتضيهما السياق.

(٣) دلخ: الدَّلَخُ مشي الرجل بحمله وقد أثقله، اللسان مادة (دلخ) ٢٨٦/٥.

(٤) لم أجدها في كتب القراءات.



## [الصفة المشبهة]

الصفة المشبهة: ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت. وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب السماع، كـ(حَسَن) و(صَعْب) و(شَدِيد). وتعمل عمل فعلها مطلقاً.

"الصفة المشبهة" [باسم الفاعل] من حيث إنها تُثنى وتجمع وتذكر وتؤنث، "ما اشتق من فعل لازم". يخرج اسم الفاعل واسم المفعول المتعديان، وسواء كان اللزوم ابتداءً أو عند الاشتقاق، كـ(رحم) فإنه مشتق من (رحم) بكسر العين، بعد نقله إلى (رحم) بضمها، فلا يُقال: (رحيم إلا من رَحِم)، بضم الحاء، أي صار الرَّحْمُ طبيعة له، كـ(كرم) بمعنى صار الكرم طبيعة له.

"لمن قام به" يخرج اسم المفعول اللازم، نحو: معدول عنه، واسم الزمان والمكان والآلة. "على معنى الثبوت" يخرج اسم الفاعل اللازم كـ(قائم وقاعد) فإنه مشتق من لازم لمن قام به، لكنه على معنى الحدوث، وأما(ضامر<sup>(١)</sup>) وشازب<sup>(٢)</sup>) وطالق) فإنها وإن صارت الآن للثبوت، وصيغتها في الأصل صيغة(فاعل)موضوعة للحدوث، فالحدوث فيها أغلب؛ فلهذا اطرء تحويل الصفة المشبهة إلى فاعل، في نحو: (حاسن وضائق) عند قصد النص على الحدوث.

"وصيغتها" أي: صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف أنواعها، "مخالفة لصيغة اسم الفاعل" أو لصيغة الفاعل الذي هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثي المجرد، فلا تجيء صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعاً "على حسب السماع" أي كائنة على قدره، لا تتجاوز، ونخصّ مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع أنها مخالفة لصيغة اسم المفعول أيضاً، اختصاصها<sup>(٣)</sup> لها باسم الفاعل لكونها مشبهة به، ولكون عملها لمشابهتها إياه فيما ذكر، كـ(حَسَنٍ) و(صَعْبٍ) و(شَدِيدٍ) "وفي الألوان والحلي تجيء منها/قياسية على وزن "أفعل" كـ(أَبْيَضٌ، وَأَذْعَجٌ).

"وتعمل عمل فعلها مطلقاً" لمشابهتها اسم الفاعل في غير الحدوث؛ لأن اسم الفاعل ما قام به المصدر، فضارب بمعنى(ذو)مضافاً إلى مصدره، فهو بمعنى (ذو ضرب)، وكذا(حَسَنٌ)، فهو بمعنى (ذو حُسْنٍ)، تقول: زيدٌ حَسَنٌ وجهُهُ، صَعْبٌ جانبُهُ، وشديدٌ بأسه.

ويذكر ويؤنث، ويثنى ويجمع، كـ(اسم الفاعل)، ويخالفه بأنها تعمل مطلقاً في الأحوال الثلاثة، مع الاعتماد من غير اشتراط زمان فيها، بكونها بمعنى الثبوت، فلا معنى لاشتراطه الزمان فيها، ولا تعدّ لها به

(١) جاء في النسخة المخطوطة (طامر) وهو تصحيف.

(٢) الشازب: الضامر اليابس، اللسان (شرب) ٧٢/٨.

(٣) جاء في النسخة المخطوطة (اختصاص) وأضفت الهاء ليستقيم النص بها.

وتقسيم مسائلها أن تكون الصِّفة باللام، أو مجردة عنها ومعمولها مضافاً أو باللام أو مجرداً عنهما، فهذه ستة. والمعمول في كل واحد منها مرفوع ومنصوب ومجرور، صارت ثمانية عشر. فالرفع على الفاعلية، والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز في النكرة، والجر على الإضافة.

مزية على ما شُبِّهت به لأنها لا توصف بالعمل في الماضي ولا المستقبل، لتحدد معناها حال التكلم، فهي إذا للحال. إذ المقصود من قولك: زيدٌ حسنٌ أو كريم، اتصافه بذلك من غير نظر إلى الزمانين، وهي أحوط منه، ولذا لا يتقدّم معمولها عليها، ولا يُعطف على محل مجرورها وهي لازمة في الثبوت، فإذا أريد بها الحدوث غيرت إلى فاعل، كـ(حاسن وطائل وكارم الآن أو غداً)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَصَافِقُ يَدَيْهِ صَدْرُكَ﴾ [هود: ١٢].

### تثنية

وإنما اشترط الاعتماد لأن الصفات كلها لا تعمل إلا معتمدة إلا الاعتماد على الموصول، فلا يتأتى فيها؛ لأن اللام الداخلة عليها ليست بموصولة.

"وتقسيم مسائلها" أي: جعلها قسمين<sup>(١)</sup>، وسمي كل قسم مسألة؛ لأنه يُسأل عن حكمه ويبحث عنه، "أن تكون الصِّفة" متلبسة باللام ومجردة، ومعمولها مضافاً أو متلبساً باللام، أو مجرداً عنهما" أي: عن الإضافة واللام، "فهذه ستة" حاصلة من ضرب الاثنين في الثلاثة. "والمعمول" أي: معمول الصِّفة المشبهة "في كل واحد منها مرفوع ومنصوب ومجرور، صارت ثمانية عشر" قسمًا حاصلة من ضرب الأقسام الثلاثة التي للمعمول من حيث الإعراب في الأقسام الحاصلة من قبل "فالرفع/ [ب/١٦٧]

على الفاعلية، والنصب على التشبيه بالمفعول [في المعرفة]<sup>(٢)</sup> وعلى التمييز في النكرة "هذا عند البصريين"<sup>(٣)</sup>، وقال الكوفيون<sup>(٤)</sup>: بل هو على التمييز في الجميع؛ لأنهم يجوزون تعريف المميّز، وقال بعض النحاة<sup>(٥)</sup>: على التشبيه بالمفعول في الجميع، قال الرضي<sup>(٦)</sup>: "والأولى التفصيل. والجر على الإضافة".

(١) جاء في النسخة المخطوطة (قسمان)، وما أثبتته هو الصواب

(٢) ما بين المعقوفين إضافة يقتضيها السياق، ينظر الكافية ص ١٨٣..

(٣) منهم الزجاجي ينظر الجمل ص ٩٥، وشرح الرضي ٥٠٩/٣.

(٤) ينظر شرح الرضي ٥٠٩/٣، وشرح المفصل ٨٥/٦.

(٥) منهم ابن أبي الربيع ينظر البسيط السفر الثاني/ ١٠٨٢، وشرح المفصل ٨٤/٦.

(٦) ينظر شرح الرضي ٥٠٩/٣.

وتفصيلها: (حسن وجهه) ثلاثة، وكذلك (حسن الوجه)، (حسن وجهه)، (الحسن وجهه)،  
 (الحسن الوجه)، (الحسن وجهه). اثنان منها ممتنعان (الحسن وجهه)، (الحسن وجهه). واختلف في  
 حسن وجهه.....

"وتفصيلها" نحو: "حسن وجهه"، (حسن وجهه)، (حسن وجهه)، بتنوين الصفة، ورفع وجهه  
 بالفاعلية، ونصبه على التشبيه بالمفعولية، وحذف التنوين وجر (وجهه) بالإضافة، فهذا التركيب "ثلاثة" أمثلة  
 من الأمثلة المقصود ذكرها لتوضيح الأقسام باختلاف معمول الصفة، رفعاً ونصباً وجرّاً، "وكذلك" وهي  
 مجردة والمعمول معرفاً غير مضاف، ولا تجتمع اللام والإضافة، فلا يقال (الحسن الوجه) بإضافة الحسن  
 معرفاً إلى الوجه بل تجرد (الحسن) وتضيفه مجرداً، فتقول: "حسن الوجه" (حسن الوجه)، (حسن الوجه).  
 ومجرداً عنها. نحو: "حسن وجهه" (حسن وجهه)، (حسن وجهه)، بأنواع الإعراب. أو معرفة والمعمول إما مجرداً  
 عن اللام مضافاً، نحو: "الحسن وجهه"، (الحسن وجهه)، (الحسن وجهه)، أو معرفاً باللام، نحو: "الحسن  
 الوجه"، (الحسن الوجه)، (الحسن الوجه)، أو مجرداً عنهما، نحو: "الحسن وجهه"، (الحسن وجهه)، (الحسن  
 وجهه)، بالأحوال الثلاثة.

"اثنان منها يمتنعان، [الأول] <sup>(١)</sup> (الحسن وجهه)" بإضافتها معرفة إلى المضاف المعرف بالإضافة،  
 لما سبق من امتناع (الضارب زيد)؛ لأن التنوين حذف للألف واللام، فلم تعد الإضافة الخفة؛ لأن الخفة في  
 الصفة المشبهة إما بحذف التنوين أو النون، كـ (حسن وجهه) بالإضافة، أو بحذف ضمير الموصوف من  
 فاعل الصفة، أو مما أضيف إليه الفاعل واستتاره في الصفة، مثل: (الحسن الوجه)، و (الحسن وجه الغلام)،  
 أو بحذفهما معاً، ولا خفة فيه بواحد / منها <sup>(٢)</sup>."

[١٦٨/أ]

وثانيها: أن تكون الصفة باللام مضافة إلى معمولها المجرد عن اللام [أو الضمير] <sup>(٣)</sup>، مثل: "الحسن  
 وجهه" أو وجه غلام، لأن إضافة (الحسن) إلى (وجهه)، وإن أفادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره بالصفة  
 فهي غير جائزة، لأن إضافة المعرفة إلى النكرة وإن كانت لفظية تفيد التخفيف بخلاف القياس المعهود من  
 الإضافة. "واختلف في حسن وجهه" بإضافتها مجردة عن اللام إلى المضاف المجرد عنها، فسيبويه  
<sup>(٤)</sup> والبصريون على جوازها مع قبح، لأنهم إنما ارتكبوا الإضافة

(١) ما بين المعقوفين إضافة يقتضيها السياق.

(٢) الفوائد الضيائية ٢٠٧/٢.

(٣) ما بين المعقوفين إضافة يقتضيها السياق، ينظر شرح الرضي ٥٠٤/٣.

(٤) جاء في الكتاب "وقد جاء في الشعر حسن وجهه، شبهوه بحسنة الوجه، وذلك رديء؛ لأنه بالهاء معرفة كما كان بالألف  
 واللام وهو من سبب الأول كما أنه من سببه بالألف واللام" ينظر الكتاب ١٩٩/١. وينظر شرح الرضي ٥٠٤/٣، و الفوائد

لقصد التخفيف، فالإضافة هنا، وإن قد حصل بها تخفيف بحذف التنوين فقد ارتكب لعدم حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما هو أعظم فكان قبيحا ولا يجيء إلا لضرورة الشعر، كقول الشاعر<sup>(١)</sup>:

عَلَى أَنِّي مَطْرُوفٌ عَيْنِيهِ كُلَّمَا تَصَدَّى مِنْ الْبَيْضِ الْحَسَّانِ قَبِيلُ

وقول الشماخ<sup>(٢)</sup>:

[من الطويل]

أَقَامَتْ عَلَى رَنَعِيهِمَا جَارَتَا صَفَا كَمَيْتَا الْأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا

فالإضافة (مطروف) إلى (عينيه)، و(جونتتا) إلى (مصطلاهما)، ومنعها المبرّد<sup>(٣)</sup> مطلقاً، وتعيد الضمير إلى المضمير المنفصل في الأول وإلى "الأعالي" في الثاني وهو محجوج بما ذكر. وأجازها الكوفيون<sup>(٤)</sup> مطلقاً؛ لأنه قد حصل الغرض من التخفيف بحذف النون من غير نظر إلى غير ذلك، والصحيح الأول.

(١) لم أهتم لقائله.

شرح التسهيل لناظر الجيش ٢٨٠١/٦، والمساعد ٢١٧/٢.

الشاهد في قوله: (مطروف عينيه) حيث أضاف الصفة المشبهة المجردة عن اللام إلى معمول يشتمل على ضمير الموصوف وهو قبيح.

(٢) البيت للشماخ في ديوانه ص ٣٠٨.

ربيعهما: الدار والمنزل. الصفا: الصخر الأملس. كميّتا: الكميّات اللون بين الأسود والأحمر. جونتتا: الجونة السوداء. المصطلى: موضع احتراق النار. والضمير في مصطلاهما للأنثيتين المعبر عنهما بجارتين.

وهو من شواهد الكتاب ١٩٩/١، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٧/١، والمقرب ١٤١/١، وشرح الرضي ٥٠٥/٣.

والشاهد في قوله: (جونتتا مصطلاهما) حيث أضاف الصفة المشبهة المجردة عن اللام إلى معمول يشتمل على ضمير الموصوف وهو قبيح. وأصله جون مصطلاهما، أي مصطلّى أعاليهما، فلما قصر الإضافة حذف الضمير واستتر في جون فصار جونتتا.

(٣) شرح التسهيل ٤٢٣/٢.

(٤) شرح الرضي ٥٠٤/٣.

والبواقي، ما كان فيه ضمير واحد أحسن، .....

ومنع ابن بابشاذ<sup>(١)</sup> إضافتها إلى (الوجه) على أنها من باب إضافة الشيء إلى نفسه وهو وهم، لأن (الحسن) أعم من (الوجه)، فهي من قبيل إضافة العام إلى الخاص، نحو: كل الدراهم، وعين الشيء، وإضافة (الوجه) إلى الضمير من باب إضافة البعض إلى الكل.

"والبواقي"<sup>(٢)</sup> ما كان فيه ضمير واحد/ أحسن؛ لأن الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان، والذي يكون منها فيه ضمير (هو) في الصفة ما لم يرفع معمولها، نحو: (الحسن الوجه) ينصب المعمول، و(الحسن الوجه) بجزءه، و(حسن الوجه) ينصب المعمول مع تجميعها، و(حسن الوجه) بجزءه، و(حسن وجهها) ينصب المعمول مع تجميعها، و(حسن وجه) بجزءه، وفيه إن رفعته مثل: (الحسن وجهه) يرفع المعمول بما معرف، و(حسن وجهه)، ترفعه بما مجردة، وعليها عاملة للنصب في المضاف مجردًا عن اللام، نحو: (حسن وجهها)، وقول أبي زيد<sup>(٣)</sup>:  
[من البسيط]

هَيْئَةً مُقْبِلَةً عَجْزَاءَ مُدْبِرَةً      مَحْطُوطَةٌ جُدِلَتْ شَنْبَاءُ أَنْيَابًا

وفي (حسن وجه) بإضافتها مجردة إلى مجرد غير مضاف، قوله<sup>(٤)</sup>: [من الرجز]

لَا حَقَّ بَطْنٍ بِقَرَا سَمِينٍ

(١) شرح الرضي ٥٠٤/٣.

(٢) في نسخة المخطوط (البواقي)، وما أثبتته من الكافية ص ١٨٣.

(٣) جاء في النسخة المخطوطة (أبو زيد) وهو سهو من الناسخ، والبيت لأبي زيد الطائي في الكتاب ١/١٩٨. هيفاء: الضامرة الخصر. العجزاء: العضيمة العجيذة. المحطوطة: ملساء الظهر. جدلت: أحكم خلقها. شنباء: من الشنب وهو بريق الثغر. وهو من شواهد الكتاب ١/١٩٨، وشرح أبيات سيويه للسيرافي ٤/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/١١٣، وحاشية الصبان ٣/١٨. والشاهد في قوله: (شنباء أنيابا) حيث نصب (أنيابا) بالصفة المشبهة (شنباء). على أنها مشبهة بالمفعول به وقيل تمييز، كما في الصفة ١٤٥/٢.

(٤) اللاحق: الضامر. القرا: الظهر.

وصف فرسًا بضمور البطن، ثم نفى أن يكون ضموره ناجمًا عن الهزل بدليل أن ظهره سمين. والرجز لخميد الأرقط في الكتاب ١/١٩٩، وهو من شواهد المقتضب ٤/١٥٩، الأصول لابن السراج ١/١٣٣، والجمل للزجاجي ص ٩٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/١١٣. والشاهد في قوله: (لاحق بطن)، حيث أضاف (لاحق) وهي صفة مشبهة مجردة من (أل) إلى (بطن). وهو مجرد من (أل) كذلك.

وما كان فيه ضميران حسن، وما لا ضمير فيه قبيح. ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها فهي كالفعل، وإلا ففيها ضمير الموصوف فتؤنث، وتثنى، وتجمع. واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين

وفي (حسن الوجه) بتجريدتها وتعريفه منصوبًا غير مضاف، قول النابغة<sup>(١)</sup>: [ من الوافر ]

وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذَنَابِ عَيْشٍ أَجَبَ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ

"وما كان فيه ضميران" كأن يكون المفعول مضافًا وهي غير رافعة، ففي كل ضمير نحو: (الحسن وجهه)، و(حسن وجهه)، "حسن" وليس بأحسن للاستغناء بأحد الضميرين عن الآخر، فوجود غير المحتاج قصد بها أن يكون أحسن.

"وما لا ضمير فيه" كأن تكون رافعة لغير مضاف نحو: (الحسن الوجه) و(حسن الوجه) و(حسن وجه)، و(الحسن وجه)، "قبيح" لخلوها عن الضمير المحتاج إليه.

"ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها" أي: في الصفة لأن معمولها حينئذٍ فاعل لها، فلو كان فيها ضمير لزم تعدد الفاعل، "فهي كالفعل" تؤنث بتأنيثه، ولا تثنى ولا تجمع، فيقول: جاءني رجل حسن وجهه، ورجلان حسن وجههما، ورجال حسن وجوههم، ولا يجوز (حسنان وحسنون) إلا على ضعف، وجاز حسن وجوههم؛ لقيام التفسير مقام التأنيث، "ولا" أي: وإن لم ترفع، بل نصبت المفعول أو جررته [١٦٩/١]

"ففيها ضمير الموصوف فتؤنث، وتثنى، وتجمع" سواء كانت مجردة أو باللام، تقول: (هند حسنة وجه)، أو (حسنة وجهها)، و(الزيدان حسنا وجه)، و(حسنان وجهها)، و(الزيدون حسنو وجه)، و(حسنون وجهها)، فتظهر النون فيها ناصبة، وحذفه منها مضافة، وحكمها مع اللام في التثنية والجمع والنصب والإضافة حكمها مجردة.

"واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين" واللازم من اسم الفاعل ما لم يتعد إلى مفعول ك(ضامر البطن)، و(جائلة الشاح)، ومن اسم المفعول ما لم يتعد إلى ثان فصاعدًا، ك(مضروب الغلام)، و(مؤدب الخدام).

(١) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١١٠.

ذئاب: الذئب. أجَبَ: الذي لا سنام له من الهزال.

وهو من شواهد الكتاب ١/٩٦، وشرح أبيات سيويه للسيرافي ١/٢٨، أسرار العربية ص ١٨٤، وشرح المفصل لابن

يعيش ١١٤/٤.

الشاهد في قوله: (أَجَبَ الظهر)، حيث نصب الظهر بأَجَبَ على التشبيه بالمفعول به.

## مثل الصِّفة فيما ذكر.....

" مثل الصِّفة " وإنما قال وفي اسم المفعول ما لم يتعد لثان؛ لأنه لا يكون إلا متعديًا لاشتقاقه من المتعدي، ولكن المراد هنا أن لا يكون متعديًا إلى ثان فهما مثل الصِّفة في تقسيمهما، من كونها باللام أو مجردة، ومعمولها مضافا، أو باللام أو مجردا كل واحد مرفوع ومنصوب ومجرور، "فيما ذكر" من الوجوه الثمانية عشر سواء.

فيرفعان اسم الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله، وينصبانهما، ويضافان إليهما، تقول: (زيد قائم الأب ومضروب الأب) برفع الأب ونصبه وجره، بخلاف ما لو تعدى اسم الفاعل إلى مفعول، أو اسم المفعول إلى غير النائية، فلا تنصبان الفاعل ولا النائب، ولا تضافان إليهما لوقوع اللبس مع النصب والإضافة، لأن إذا قلنا مثلا: (زيد ضارب أباه)، و(زيد معطي أباه)، لم يُعلم أن أباه في المثال الأول مفعول الضارب، أو فاعل له نصب تشبيهاً/بالمفعول، [وفي المثال الثاني أنه مفعول ثان لمعطي، أو مفعول أول أقيم مقام الفاعل، [ب/١٦٩] ونصب تشبيهاً بالمفعول] <sup>(١)</sup> والمفعول الثاني محذوف.

وقد تجرى بعض الأسماء الجامدة بحرى الصِّفة المشبهة، نحو: (فلان شمس الوجه) أي: حسن الوجه، فيجيء فيه الوجوه المذكورة، ومنه قول الشاعر <sup>(٢)</sup>:

[من البسيط]

فَرَأَشَةُ الْحِلْمِ فِرْعَوْنُ الْعَذَابِ وَإِنْ يُطْلَبُ نَدَاهُ فَكَلْبٌ ذُو نُهْ كَلْبٌ

(١) الفوائد الضيائية ٢/٢١٠.

(٢) البيت للضحاك بن سعد في الحيوان ١/١٦٨، ولسعيد بن العاصي في ديوان المعاني ٢/١٩٦. برواية (فراشة الحلم). فراشة الحلم: كناية عن ضعف العقل. فرعون العذاب: لقب حكام مصر في العصور الأولى. الندى: الجود والعطاء. الكلب: كناية عن الحقارة.

والبيت من شواهد شرح التسهيل ٢/٤٣٢، والارتشاف ٥/٢٣٥٩، والهمع ٣/٧٠، والأشمولي ٢/٢٦٠. الشاهد في قوله: (فراشة الحلم فرعون العذاب) حيث أجري الاسم الجامد (فراشة) و(فرعون) مجرى المشتق، فجاءت فراشة بمعنى طائش، وجاء فرعون بمعنى مهلك أو مؤلم، فلما جاءت على هذه المعاني أضاف إلى كل منهما فاعله.

وقول الآخر<sup>(١)</sup>:

[من الوافر]

فَلَوْلَا اللَّهُ وَالْمُهْرُ الْمُفْدَى لَأُبْتَ وَأُنْتُ غِرْبَالُ الْإِهَابِ

فضمن (فراشة الحلم) معنى طائش، (وفرعون)، معنى مؤلم<sup>(٢)</sup>، و(غريبال) معنى (مُنْقَب)، فأجريت في الإضافة إلى ما هو فاعل في المعنى تُجْرَى الأشياء التي ضمتها، ولو رفع بها أو نصب لجاز.

(١) البيت لمندار بن حسان في الأغاني ٣٤/٢٤ ، برواية: لَعُودِرَ وهو غريبال الإهاب

وهو من شواهد الخصائص ١٤٧/٢ ، وشرح التسهيل ٤٣٣/٢ ، والأشمونى ٢٦١/٢ ، والأشياء والنظائر ٣٣٠/١ .

الشاهد في قوله: (غريبال الإهاب) حيث أجرى فيه الاسم الجامد (غريبال) تُجْرَى الاسم المشتق وتضمنه معناه (منقَب) لذلك أضافه إلى الإهاب الذي يكون نائب فاعل لوقال (منقَب الإهاب) فتكون هذه الإضافة من إضافة الاسم الجامد المنزل منزلة اسم المفعول إلى ما هو بمنزلة المرفوع بالمشتق.

(٢) في النسخة المخطوطة (اليم)، وهو سهو من الناسخ.



## [[اسم التفضيل]]

اسم التفضيل: ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره. وهو (أفعل).....

"ما اشتق من فعل لموصوف" يحتز من اسم الزمان والمكان ، [والآلة] <sup>(١)</sup> لأن المراد بالموصوف

ذات مبهمة، ولا إبهام في تلك الأسماء، "بزيادة على غيره" يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة،

"وهو أَفْعَلُ" للمذكر، و(فُعْلَى) للمؤنث، فيخرج نحو: فاضل وغالب، وزائد؛ لأنهم وإن كان فيهم معنى

الزيادة على الغير ، فليسوا على وزن(أفعل)، ويدخل نحو: خير وشر؛ لأنهما في الأصل أخير وأشر، فخففا

بالحذف، وقد يُقال فيهما: أخير وأشر نادرا <sup>(٢)</sup>، كقراءة أبي <sup>(٣)</sup> قلابة <sup>(٤)</sup>: ﴿مَنْ أَلْكَذَّابُ الْأَشْرِّ﴾ [القمر: ٢٦] بفتح الشين، وفي قول الراجز <sup>(٥)</sup>:

[من الرجز]

بَلالُ خَيْرُ النَّاسِ وابنُ الأَخِيرِ

[من البسيط]

ولا تحذف همزة (أفعل)، وقول الأحوص <sup>(٦)</sup>:

قَدْ زَادَنِي كَلْفًا بِالْحُبِّ أَنْ مَنَعَتْ وَحِبُّ شَيْءٍ إِلَى الْإِنْسَانِ مَا مُنِعَا

شاذ؛ لحذف الهمزة من (أحب)، وكان القياس (وأحب شيء)، ويقال في التعجب: ما أخير زيدًا! وما أشره!.

(١) إضافة يقتضيها السياق.

(٢) في النسخة المخطوطة (نادر)، وهو سهو من الناسخ.

(٣) في النسخة المخطوطة (أبو)، وهو تحريف. وأبو قلابة هو: محمد بن أحمد بن دارة، مقرر معروف، غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجوزي، ٦٢/٢.

(٤) المحتسب ٣٤٩/٢.

(٥) نسبة ابن جني في المحتسب إلى رؤية ٣٤٩ / ٢، ولم أقف عليه في ديوانه.

وهو من شواهد شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ص ٧٧٠، وشرح التصريح ٩٢/٢، والهمع ٢٨٠/٣، حاشية الخضري ١٠٨/٢. ١٠٨/٢، وغيرها.

الشاهد في قوله: (خير) حيث كان أصلها (أخير)، فخففت بحذف الهمزة.

(٦) البيت للأحوص في ديوانه ص ١٩٥.

وهو من شواهد شرح التسهيل ٣٨٢/٢ برواية (في الحب)، والارتشاف ٢٣٢٠/٥، وشرح التصريح ٩٢/٢ برواية (في الحب) والهمع ٢٨٠/٣.

الشاهد في قوله: (حب) حيث كان أصلها (أحب)، وخففت بالحذف.

وشرطه أن يبنى من فعل ثلاثي مجرد ليتمكن البناء.....

وندر حذف الهمزة، نحو: ما خير اللبن للصحيح! وما شره للمبطون<sup>(١)</sup>! أي: ما أخيره! وما أشره!  
 "وشرطه أن يبنى من فعل ثلاثي مجرد" جاء من فعل تام مثبت متصرف قابل معناه للكثرة،  
 "ليتمكن بناءه"، ويعذره من غيرها، مع بقاء صيغها على أصلها، وللإلباس إذا حذف شيء منها، لأنه لا  
 يعلم أنه مشتق من الرباعي أو الثلاثي المجرد، أو المزيد فيه؛ لأن هذه الحروف الثلاثة تحتل أن تكون تمام  
 حروف ثلاثي مجرد، أو بعض حروف رباعي مجرد كلها أصول، أو تكون من حروف المزيد فيه، إما من  
 أصوله، أو من زوائده، أو ممتزجا منهما، فلا يتبين ما هو المشتق منه، فلا يتعين المعنى.  
 واحترز بقوله: يبنى من فعل ما لم يبين منه كـ (أيدي، وأرجل) من اليد والرجل، وأما (أحنك / الشاتين أو [١٧٠/١]  
 البعيرين أي: أكلهما، و(ألص من شظاظ)<sup>(٢)</sup>، أي: أكثر لصوصية، وأفرس من عنزة من الفروسية، و(أبل  
 من حنئف الحناتم)<sup>(٣)</sup>، شاذ؛ لأنه لم يستعمل لها أفعال عند سيبويه<sup>(٤)</sup>، وقال الجوهري<sup>(٥)</sup>: "قد جاء أبل"  
 يَأْبُلُ أَبَالَةً، كـ(شَكِسَ يَشْكُسُ شَكَاسَةً)". وبقوله: ثلاثي عن الرباعي، وما جاء في قولهم: هو أعطاهم  
 للمال، وأكرمهم للضيف، وأولاهم للمعروف و(أفكس من ابن المذلق)<sup>(٦)</sup>، فشاذ، خلافاً لسيبويه<sup>(٨)</sup>،  
 فأجاز بناءه مما كان ماضيه (أفعل) سواء كان مسموعاً أم لا، لأنك تحذف منه الهمزة، وترده إلى الثلاثي، ثم  
 تبني منه أفعال التفضيل، فتخلف همزته المحذوفة همزة التفضيل، وهو عند غيره سماعي، مع كثرته، وبقوله: مجرّداً  
 عن المزيد فيه، وبقوله: تام عن الأفعال الناقصة، إذ لا يقال أكون و لا أصير، ومثبت عن نحو: ما أنبس  
 بكلمة، فلا يقال: (ما أنبس)<sup>(٩)</sup>، ومتصرف عن (نعم وبنس وليس)، ولا يقال: (أنعم ولا أبأس ولا أليس)  
 ويقابل معناه للكثرة نحو: طلعت الشمس وغربت، فلا يقال: (هي الآن أطلع ولا أغرب)، وقد نقل عن

(١) الهمع ٣/٣٨٠.

(٢) جمهرة الأمثال ١٨٣/٢.

(٣) المستقصى في أمثال العرب ١/١.

(٤) الكتاب ٤/١٠٠.

(٥) الصحاح (باب اللام فصل الألف) ١٦١٨/٤، ما نصه: وأبل الرجل بالكسر يَأْبُلُ أَبَالَةً، مثل شَكِسَ شَكَاسَةً، وَتِمَّةٌ تَمَاهَةٌ، فهو

أَبْلٌ وَأَبْلٌ، أي حاذق بمصلحة الإبل.

(٦) خَذَقَ مصلحة الإبل والشاء.

(٧) المستقصى ١/٢٧٥.

(٨) الكتاب ١/٧٣، ٤/٩٩.

(٩) وقوله (ما أنبس) تعجب؛ لأن التفضيل والتعجب شروطهما واحدة، فما يقال هنا يقال هناك.

ليس بلون، ولا عيب، لأن منهما (أفعل) لغيره.....

الأخفش <sup>(١)</sup> والمبرد <sup>(٢)</sup> جواز بناء أفعل التفضيل من جميع الثلاثي المزيد فيه، ك(انفعل) [وأفعل] <sup>(٣)</sup> واستفعل)، ونحوها قياسًا.

لطيفة: ابن المذلق، يروى بالدال المعجمة والمهملة، وهو رجل من بني عبد شمس بن سعد بن زيد مناة لم يجد بيته ليلة، وأبوه وأجداده يعرفون بالإفلاس، قال الشاعر في أبيه <sup>(٤)</sup>: [ من الطويل ]

فإنك إذ ترجو تميما ونفعها كراجي الندى والعرف عند المذلق

وأفلس بمعنى أشد إفلاسا، يقال: أفلس الرجل فهو مفلس، كأنما صارت دراهمه فلوسا ونيوقا. "ليس" المبني من الثلاثي، "بلون ولا عيب" ظاهر "لأن" منهما أفعل لغيره "أي: لغير اسم التفضيل، ك(أبيض)، و(أعور) في الصفة، ولو بني منهما أفعل التفضيل، لا لتبس أحدهما بالآخر، ك(أبيض وأعور)، وهل المراد ذو بياض وعور، أو زائد البياض والعور؟

وليس لقائل أن يقول إذا كان (أفعل) يصلح لهما جميعا، فما الصفة بأولى من اسم التفضيل في جعل بناء الثلاثي من ذلك بما؛ لأن الصفة تدل على ثبوت مطلق الصفة، وهو مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة الآخر في الصفة، وقد فرق بين الظاهرة منهما والباطنة، فمنع في الظاهرة ك(أبيض) ونحوه، وجوز في الباطنة ك(أحق)، أهوج، وأبلد) ومنه: "أَحَقُّ مِنْ هَبْنَقَةٍ" <sup>(٥)</sup>.

[ب/١٧٠]

قال المالك <sup>(٦)</sup>: إنما قيل أحق منه، وإن دل على فاعله بأفعل، لأنه شبه (حمق) في المعنى بجهل، فاشتركا في الاستعمالين لتعادلهما في المعنى.

(١) الهمع ٢٧٨/٣. وشرح المفصل ٩٢/٦.

(٢) شرح الرضي ٥١٦/٣.

(٣) إضافة ليستقسم النص بها. المرجع السابق ٥١٦/٣.

(٤) لم أهد لقائله.

وهو من شواهد شرح المفصل لابن يعيش ١٢٢/٤، وتاج العروس (فصل الدال من باب القاف) ٣٥٢/٦.

والمستقصى ٢٧٥/١، برواية: فإنك إذ ترجو تميما لنصرها، وجمهرة الأمثال ٩٢/٢، برواية: فإنك إذ.

(٥) مجمع الأمثال ٢١٧/١.

(٦) ابن مالك، الكافية الشافية ١١٢٥/٢.

مثل (زيد أفضل الناس)، فإن قصد غيره توصل إليه بـ (أشد) .....

وأجاز الكوفيون <sup>(١)</sup> بناءه من البياض والسواد، لأنهما أصل الألوان، قال الشاعر <sup>(٢)</sup>: [من الرجز]

جارية في درعها الفَضُّ قَاضٍ أَبْيَضٌ مِنْ أُخْتِ بَنِي إِبَاضٍ

وقول المتنبي <sup>(٣)</sup>: [من البسيط]

ابْعُدْ بَعْدَتْ بَيَاضًا لَا بِيَاضَ لَهُ لَأَنْتَ أَسْوَدُ فِي عَيْنِي مِنَ الظُّلَمِ

وقول عنتره <sup>(٤)</sup>: [من البسيط]

إِذَا الرَّجَالُ شَتَّوْا وَاشْتَدَّ زَمِيهِمْ فَأَنْتَ أَبْيَضُهُمْ سِرْبَالِ طَبَاخٍ

وحمله البصريون <sup>(٥)</sup> على الشذوذ.

"نحو: زيد أفضل الناس" فإن الأفضل اشتق من ثلاثي مجرد، ليس بلون ولا عيب، وهو الفضل، "فإن قصد غيره" أي: غير الفعل الثلاثي المجرد، كالرباعي والمزيد فيه، أو اللون والعيب، "توصل إليه" بمثل "أشد" وأقبح ونحوهما، مما يناسب المقام، وينصب ما بعده على التمييز، ولا يكون إلا مصدرا، ولا تحذف

(١) ينظر الإنصاف ١/١٣٧، والهمع ٣/٢٧٩.

(٢) الرجز لرؤية في ملحقات ديوانه ص ١٧٦، برواية: لقد أتى في رمضان الماضي جارية في درعها الفضفاض

تقطع الحديث بالإيماض أبيض من أخت بني أباض

وهو من شواهد الجمل ص ١٠٢، وشرح ابن عيش ٤/١٢٤، وشرح الرضي ٣/٥١٥، والخزانة ٨/٢٣٠، وغيرها.

الشاهد في قوله: (أبيض) حيث جاء بأفعل التفضيل من البياض، وهو جائز عند الكوفيين ومخالف عند البصريين.

(٣) المتنبي في ديوانه ٤/٣٥.

وهو من شواهد درة القواص ص ٣٩، وشرح الرضي ٣/٥١٥، برواية (لا سواد)، والمغني ٦/٦٢، والخزانة ٨/٢٣٨.

الشاهد في قوله: (أسود) حيث جاء باسم التفضيل من الألوان، وهو شاذ.

(٤) لم أقف عليه في ديوان عنتره، وإنما هو للشاعر طرفة بن العبد يهجو بها ملك الحيرة عمرو بن هند، صلة الديوان ص ١٥٠،

برواية: إن قلت: نصر، فتنصر كان شر فتى قداما أبيضهم سربال طباخ

وهو من شواهد الجمل للزجاجي ص ١٠٢، وشرح المفصل لابن عيش ٤/١٢٤، والمقرب ١/٧٣، والإنصاف ١/١٣٧.

الشاهد في قوله: (أبيضهم) حيث جاء باسم التفضيل من الألوان، وهو شاذ

(٥) الزجاجي في الجمل ص ١٠٢، والإنصاف ١/١٣٩.

ونحوه، مثل: (هو أشدُّ منه استخراجًا وبياضًا وعمى.....)

الهمزة من أشدَّ ونحوه، وأما قوله<sup>(١)</sup>: [من الكامل]

مَا شَدَّ أَنْفُسَهُمْ وَأَفْخَلَهُمْ بِمَا يَخْمِي الدَّمَارُ بِهِ الْكَرِيمُ الْمُسْلِمُ

بمعنى أشد شاذ، "نحو: هو أشدُّ منه استخراجًا" مثال الثلاثي المزيد فيه، "وبياضًا" مثال اللون، "وعمى" مثال العيب، وأجود منه إجابة.

(١) لم أعتد لقائله.

وهو من شواهد شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٣٧/٣ ، والمخصص السفر الرابع عشر ٢٠٦/٤ (ومما جاء من الشاذ الذي لم يذكره سيبويه، حذف الهمزة بعد المتحرك المبني والقاء حركتها عليه).  
الشاهد في قوله: (شدَّ) حيث حذفت الهمزة من أشدَّ شذوذاً، وكان القياس أشدَّ.

وقياسه للفاعل، وقد جاء للمفعول نحو (أَعْدَر) و (أَلْوَم)، و (أَشْهَر) و (أَشْغَل). ويستعمل على أحد ثلاثة أوجه: مضافاً، أو بـ (مِنْ)، أو معرفاً باللام. فلا يجوز (زَيْدٌ الأَفْضَلُ من عمرو) ولا (زَيْدٌ أَفْضَلُ) إلا أن يُعلم. فإذا أضيف فله معنيان، أحدهما: وهو الأكثر، أن تقصد به الزيادة على من أضيف إليه، فيشترط أن يكون منهم مثل: زَيْدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ.....

"وقياسه" أي: قياس (أفعل) التفضيل أن يكون اشتقاقه، "للفاعل" لأنهم لو جعلوه مشتركاً بين الفاعل والمفعول لكثير الاشتباه، وإنما خصّوا به الفاعل دون المفعول لكونه أكثر منه، إذ لا يوجد مفعول ليس له فاعل بخلاف العكس، إلا نحو: مبهوت ومجنون، "وقد جاء للمفعول" على غير القياس، "نحو: أعذر وألوم، (وأشغل) مِنْ ذَاتِ النَّحْيَيْنِ<sup>(١)</sup>، و (أزهى من ديك)<sup>(٢)</sup> و (أشأم من البسوس)<sup>(٣)</sup>، "وأشهر" وأعرف وأنكر وأخوف وأهيب وأرحى وأحمد، فاعتبر فيه لقلته.

"ويستعمل" أي: اسم التفضيل "على" أحد "ثلاثة أوجه مضافاً إلى مضمر، أو مظهر، "أو بمن، أو معرفاً باللام" فلا يخلو عن أحدها؛ لأن وضعه لتفضيل الشيء على غيره وهو مع /الإضافة ظاهر، وكذلك مع (من) تقول (زيد أفضل من عمرو)، ومع اللام في حكم الظاهر، فأنه إنما يؤتى به بعد كلام متقدّم بينك وبين مخاطبك، في ذكر الأفضل والمفضل عليه، فتقول: زيد الأفضل، أي: الأفضل من ذكر، أي [أل] <sup>(٤)</sup> الخارج.

"[ فلا يجوز (زيدٌ الأفضل من عمرو) ولا (زيدٌ أفضل) إلا أن يُعلم ] <sup>(٥)</sup> فإذا أضيف "اسم التفضيل، "فله معنيان، أحدهما: وهو الأكثر، أن تقصد به الزيادة على من أضيف إليه "اسم التفضيل باعتبار تحققه في ضمن بعضهم وإلا لزم تفضيل الشيء على نفسه، وإنما كان هذا الاستعمال أكثر؛ لأن وضع أفعل لتفضيل الشيء على غيره، فالأولى ذكر المفضول، "فيشترط أن يكون منهم" مشاركاً لهم في الفضل، "مثل: زيد أفضل الناس" أو تقديرًا، كقوله تعالى: ﴿رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونِي إِلَيْهِ﴾ [يوسف: ٣٣]. يريد مشاركة في لفظ الناس والسجن، إنما شارك الدعاء تقديرًا؛ لأن مقصود يوسف عليه السلام، إنه إن كان ولا بد مما يدعوني إليه أو السجن، فالسجن أحب إليّ، فاشتراك السجن وما يدعى إليه تقديرًا، ولا يلزم من الاشتراك المذكور تفضيل الشيء على نفسه، بشرط أن لا تضاف من فضل عليهم إليه عند البصريين<sup>(٦)</sup>.

(١) مجمع الأمثال ١/٣٧٦.

(٢) الدرة الفاخرة في الأمثال السائرة ١/٢١٣.

(٣) الفاخر في الأمثال ص ٧٨.

(٤) إضافة يقتضيها السياق.

(٥) أثبتتها من متن الكافية، ص ١٨٦.

(٦) الارتشاف ٥/٢٣٢٧.

فلا يجوز (يوسفُ أحسنُ إخوته) لخروجه عنهم بإضافتهم إليه. والثاني: أن يقصد به زيادة مطلقة ويضاف للتوضيح فيجوز (يوسفُ أحسنُ إخوته) ويجوز في الأول الأفراد .....

"فلا يجوز" بذلك المعنى، "يوسف أحسن إخوته" لخروجهم عنه بالإضافة، كما يخرج إذا قلت: أكرم يوسف إخوته، وأجازه الكوفيون<sup>(١)</sup>، واستشهدوا بقول زياد<sup>(٢)</sup> [من الطويل]   
 وَلَمْ أَرِ قَوْمًا خَيْرَ قَوْمِهِمْ أَقْلَ بِهِ مِنَّا عَلَى قَوْمِنَا فَخَرًا

"والثاني: أن تقصد به زيادة مطلقة" بأن تفضيله على كل من سواه، من غير نظر إلى تفضيله على من أضيف إليه، وإنما المقصود بالإضافة التخصيص والتوضيح، كما قاله المصنف: "وتضاف/ [ب/ ١٧١] للتوضيح" كما تضاف سائر الصفات كـ (مصارع مضر) و (حسن القوم)<sup>(٣)</sup> مما لا تفضيل فيه، فلا يشترط كونه بعض المضاف إليه، "فيجوز يوسف أحسن إخوته" لأنه غير داخل فيهم، ولو سئلت عن عدّه إخوة يوسف، لم تعدّه منهم بخلاف ما لو سئلت عن عدّ بني يعقوب، "ويجوز في الأول من" الإضافتين، وهي إضافة إلى من فضل عليه، "الأفراد" والتذكير لأفعل مشبها له بـ (أفعل) مع (من)، قال تعالى: ﴿وَلَنَجْذِثَّهُمْ أَخْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَوتِهِمْ﴾ [البقرة: ٩٦]، وقال ذو الرمة<sup>(٤)</sup>: [من الوافر]

وَمِثْلُهُ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ حَيْدًا وَسَوَافُهُ وَأَحْسَنُهُ قَدْالًا

(١) الهمع ٧٧/٣.

(٢) البيت لزيادة الحارثي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢٤٤/١.

وهو من شواهد شرح الرضي ٢٧٧/٢،

الشاهد في قوله: (خير قومهم) حيث استشهد به الكوفيون على جواز إضافة أفعل التفضيل في (يوسف أحسن إخوته) على تقدير (من).

(٣) شرح الرضي ٥٢٣/٣.

(٤) البيت لذي الرمة في ديوانه ١٥٢١/٣، برواية: ومِثْلُهُ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ خَيْدًا.

سابقة: صفحة العنق، أو الشعر الملاصق لها. قَدْالًا: القدال مابين الأذنين من مؤخر الرأس.

وهو من شواهد الخصائص ٢٨٧/٢، برواية: (أحسن الثقلين وجهها)، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٠/٤، أمالي ابن

الحاجب ٧٨/٢، والارتشاف ٢٣٢٤/٥.

الشاهد في قوله: (أحسن الثقلين) حيث أضيف أفعل التفضيل (أحسن) إلى (الثقلين) فجاز الأفراد والمطابقة.

والمطابقة لمن هو له. وأما الثاني، والمعرف باللام فلا بد من المطابقة. والذي به (من) مفرد مذكر.....

بتذكير (أحسن) و(مئة): اسم امرأة. فتقول: الزيدان والزيدون أفضل الناس وأكملهم، وهند والهندان والهندات أفضل النساء وأجملهن. "والمطابقة لمن هو له" تذكيرا وتأنيثا وتثنية وجمعًا، وعليه قوله تعالى:

﴿ أَكْبَرَ مُجْرِمِيهَا ﴾ [الأنعام: ١٢٣]، فتقول: الزيدان أفضل الناس، والزيدون أفضلهم، وهند فضلى الناس، والهندات فضليهن، والهندات فضلياتهن لمشابته ما فيه الألف واللام في كونه معرفة، وشدّ مثل: أظلمنى وأظلمه، وقول الشاعر<sup>(١)</sup>:

[من الرجز]

يَارَبِّ مُوسَى أَظْلَمُنِي وَأَظْلَمُهُ فَاصْبُتْ عَلَيْنَا مَلَكًا لَا يَرْحَمُهُ

إذ قياسه أظلمنا.

"و[أما] <sup>(٢)</sup> الثاني" من الإضافتين فهو المضاف إلى غير من فضل عليه وكذا، "المعرف باللام فلا بد" فيهما، "من المطابقة" تذكيرًا وتأنيثًا وإفرادًا وتثنية وجمعًا، فالمضاف قد عُرفَ، والمعرف باللام تقول: زيد الأفضل، والزيدان الأفضلان، والهندات الفضليات أو الفضل، وكذا الزيدان أفضلًا الناس إلى الهندات فضلياتهن على الأصح "و" اسم التفضيل / "الذي بمن مفرد مذكر"

[١٧٢/١]

فيستوي فيه المذكر والمؤنث، والمثنى المجموع، ولا بد للمفضول المجرور به (من) أن يليه، نحو: زيد أفضل من عمرو، والزيدان والزيدون أفضل من عمرو، أو على معموله، لقوله تعالى: ﴿الَّتِي أُولَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٦]، ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأحزاب: ٦]، وقول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

[من الكامل]

(١) لم أعتد لقائله.

وهو من شواهد الارتشاف ٢٣٢٧/٥.

الشاهد في قوله: (أظلمنى) حيث أضاف ما ليس بعضها منه، وكان القياس أن يقول: أظلمنا.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، ينظر الكافية ص ١٨٧.

(٣) لم أعتد قائله.

وهو من شواهد شرح التسهيل برواية (عند الشباب) ٣٨٣/٢، والارتشاف برواية (عند المصائب) ٢٣٣١/٥.

الشاهد في قوله: أسمح للغة..... من أب) حيث فصل بين اسم التفضيل المجرد من (أل) و(من) الجارة متعلقة به.



فَلَأَنْتَ أَشْمَحُ لِلْعَفَاةِ بِسُؤْلِهِمْ عِنْدَ الشَّصَائِبِ مِنْ أَبٍ لَبِينَا

الشصائب جمع شصيب بكسر الشين المثلثة، بعدها صاد مهملة وباء موجودة بمعنى اشتد، يقال: شصب عليه الأمر، أي: اشتد، وأشصب الله عيشه<sup>(١)</sup>.

ولا يفصل بين أفعل التفضيل، وبين (من) بأجنبي؛ لأنهما بمنزلة المضاف والمضاف إليه، ولهما شبه بالصفة الناصبة والمنصوب بها، فلذلك حسن الفصل بينهما بالتمييز، نحو: زيد أكثر مالاً من عمرو، والظرف نحو: أنت أحضى عندي منه، والجار والمجرور، كقوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ﴾ [الواقعة: ٨٥]، وقد اجتمع أربعة فصول في قول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

وَمَا زِلْتُ أَبْسُطُ فِي غَضِّ الزَّمَانِ يَدًا لِلنَّاسِ بِالْخَيْرِ مِنْ عَمْرٍو وَمِنْ هَرِمِ

واغتفر هذا الفصل لأنه مساوٍ لـ (من) في التعلق بـ (أفعل)، وقد حملهم جواز الفصل بما تقدم ذكره، على جواز تقدم (من) على أفعل، كما في قوله<sup>(٣)</sup>:

فَقَالَتْ لَنَا أَهْلًا وَسَهْلًا وزودت جنى النحل أوما زودت منه أطيب

وقوله<sup>(٤)</sup>:

[من الطويل]

(١) اللسان (شصب) ٧٥/٨.

(٢) لم أمتد لقائله.

وهو من شواهد شرح التسهيل ٣٨٣/٢.

الشاهد في قوله: (أبسط) حيث فصل بين اسم التفضيل و (من) بأربعة فصول. والتقدير: ما زلت أبسط من عمرو.

(٣) للفرزدق ولم أقع عليه في ديوانه، ينظر الخزانة ٢٦٩/٨.

وهو من شواهد شرح التسهيل ٣٨٣/٢، المقاصد النحوية، وشرح الأشمولي ٣٠٩ / ٢، والهمع ٧٩/٣.

الشاهد في قوله: (منه أطيب) حيث تقدمت (من) على اسم التفضيل وهو جائر.

(٤) لم أمتد لقائله.

وهو من شواهد المساعد ١٦٨/٢.

الشاهد في قوله: (منك أصبر) و (منك أخير) حيث تقدمت (من) على اسم التفضيل وهو جائر.

فقلت لها لا تجزعي وتصبري      فقلت بحق أني منك أصبر  
فقلت لها والله ما قلت باطلا      وإني لما قد قلت لي منك أخير

ويلزم تقديم (من) إذا كان المحرور بها مستفهماً به، كقولك: من أنت خير؟ ومن أنت أحلم؟ ومن أي رجل أنت أحكم؟ وقد جاء الفصل بين (أفعل) و(من) في النداء، كقول جرير<sup>(١)</sup>: [من الكامل]

لَمْ يُلَقَّ أَخْبَثُ يَا [فَرَزْدَقُ] <sup>(٢)</sup> مِنْكُمْ      لَيْلًا وَأَخْبَثُ بِالنَّهَارِ نَهَارًا

ففصل بحرف النداء والمنادي، وقد يفصل بلو، كقول الشاعر<sup>(٣)</sup>: [من الكامل]

وَلَفُوكَ أَطْيَبُ لَوْ بَدَلْتُ لَنَا      مِنْ مَاءِ مَوْهَبَةٍ عَلَى خَيْرِ

ولا يخلو من أن يكون المفضل مشاركاً للمفضل عليه في الفضل تحقيقاً، نحو: زيد أفضل من عمرو، أو تقديرًا، كقوله تعالى: ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا﴾ [الفرقان: ٢٤]

وكقول علي عليه السلام<sup>(٤)</sup>: "لأن أصوم يومًا من شعبان أحب إلي من أفطر يومًا من رمضان" أي: إن كان يوم الشك محبوبًا لإفطاره على أنه من شعبان، فصيامه أحب إليّ فلعله من رمضان.

وقوله عليه السلام: "اللهم أبدلني / عنهم خيرًا منهم"<sup>(٥)</sup> أي: في اعتقادهم لا في نفس الأمر، فإنه ليس فيهم [ب/ ١٧٢]

(١) ينظر ديوانه ٥٢٢/١.

وهو من شواهد الارتشاف ٢٣٣١/٥، والهمع ٧٩/٣، والمساعد ١٦٩/٢، والخزاة ٢٦٣/٨.

الشاهد في قوله: (أخبث يا فرزدق منكم) حيث فصل بين اسم التفضيل و(من) بالنداء.

(٢) إضافة من الديوان ليستقيم البيت بها.

(٣) لم أهتم لقائله.

وهو من شواهد شرح التسهيل ٣٨٤/٢، و شرح الأشمولي ٣٠٢/٢، الهمع ٧٩/٣، ولسان العرب (وهب).

الشاهد في قوله: (أطيب لو بدلت لنا من ماء) حيث فصل بين اسم التفضيل و(من) بلو.

(٤) وهو أثر منقطع، ينظر سبل السلام شرح بلوغ المرام ٦٣٠/٢. وروي أيضا عن عائشة وعن عمرو بن العاص وعن معاوية رضي الله عنه، ينظر عمدة القارئ شرح صحيح البخاري ٣٨٩/١٠.

(٥) القول منسوب إلى علي كرم الله وجهه، برواية: "اللهم أبدلني بهم خيرا وأبدلهم بي شرًا مني" ينظر فيض القدير شرح الجامع الصغير ٩٩/٣.

خير، "وأبدلهم في شراً" <sup>(١)</sup> "مني" أي: في اعتقادهم لا في نفس الأمر، لأنه لم يكن فيه عليه السلام شر، ولا فيهم خير.

وقد يفضل به من غير اشتراك لا تحقيقاً ولا تقديرًا، كما يقال في التهكم والتوبيخ، هو أعلم من الحمار، وليس للحمار شيء من العلم، وقول الشاعر <sup>(٢)</sup>:

لَأُكَلِّمَنَّ مَنْ أَقْطَطَ وَتَمَنَّيْنَ      أَلَيْسَ مَسْأَلًا فِي حَوَايَا الْبَطْنِ

مَنْ يَثْرِيَّاتٍ قَدْ إِذَا ذُخْشُ

وأما قولهم: أنا أكبر من الشعر، وأنت أعظم من أن تقول كذا، وقول الشاعر <sup>(٣)</sup>: [من البسيط]

النَّاسُ أَكْبَسُ مِنْ أَنْ تُمْدَحُوا رَجُلًا      حَتَّى يَرَوْا عِنْدَهُ آثَارَ جَسَانِ

فليس المقصود تفضيل المتكلم على الشعر، ولا المخاطب على القول، أي: ليس ثم اشتراك تحصل المحاورة عنه، وإنما المقصود بعدها عن الشعر والقول؛ لأن أفعال التفضيل تفيد بعد الفاضل من المفضول.

"لا غير" أي: لا غير المفرد المذكور؛ لكراهتهم لحوق أداة التثنية والجمع والتأنيث المختصة بالآخر بما هو في حكم الوسط، باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية؛ لكونها الفارقة بينه وبين باب أبيض وأحمر، فكأنما تمام الكلمة، ولا يجوز الجمع بين اللام ومن، نحو: زيد الأفضل من عمرو لإغناء أحدهما عن الآخر بالمقصود من

(١) في النسخة المخطوطة (شر)، وهو تحريف.

(٢) لم أهد لقائله.

وهو من شواهد شرح التسهيل ٣٨٤/٢، وتذكرة النحاة ص ٤٧، والمساعد ١٧٠/٢ برواية: يسمن.

أقط: الأقط: شيء يتخذ من اللبن المخيض يطبخ ثم يترك حتى يمتص.

قذاذ: بقاف وذال معجمتين، جمع (قذ) وقد جُمع أقذاذ، والأقذاذ السهم الذي لا ريش فيه. اللسان (قذاذ) ٤٦/١٢.

الشاهد في قوله: (من يثريبات قذاذ خشن) حيث خلا المفضل عليه من مشاركة المفضل في المعنى.

(٣) لم أهد لقائله.

الشاهد في قوله: (أكيس من) حيث جاء اسم التفضيل هنا للدلالة على بعد الفاضل عن المفضول.

التفضيل، وما جاء في قول الأعشى<sup>(١)</sup>:

[من السريع]

وَلَسْتُ بِأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصِيًّ وَأَنَا الْعِزَّةُ لِلْكَثِيرِ

فقال ابن مالك<sup>(٢)</sup>: "إما على زيادة (من) أو على تعلق (من) بأكثر محذوف، وتقديره (ولست بأكثر منهم) وهو شاذ. وأورد في شرح الألفية<sup>(٣)</sup> أنها للبيان، وهي كهي في قولهم: أنت منهم الفارس، أي: من بينهم. وكذا

[١٧٣/١]

[من المنسرح]

لا يجوز أن يجتمع معه الإضافة ومن، وأما قوله<sup>(٤)</sup>:

وَنَحْنُ بَعْرَسُ الْوُدِيِّ أَعْلَمُنَا مِنَّا بِرُكْضِ الْجِيَادِ فِي السَّدَفِ

(١) البيت للأعشى ميمون بن قيس في ديوانه ص ١٤٣.

وهو من شواهد شرح شواهد الإيضاح ص ٣٥١، شرح التسهيل ٣٨٧/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٩/٤، وشرح التصريح ١٠٠/٢.

الشاهد في قوله: حيث جمع الشاعر بين اسم التفضيل المحلى بال (من) وهذا لا يجوز، وفيها تخريجات ساوضحها فيما يلي.

(٢) شرح التسهيل ٣٨٧/٢، والكافية الشافية ١١٣٥/٢.

الشاهد في قوله: (الأكثر منهم) حيث جمع بين اسم التفضيل المحلى بال وبين من وهو لا يجوز. وفيه تخريجات ستة:

١. ألا تكون (من) لابتداء الغاية كما هي في (زيد أفضل منك)، بل تكون للتبيين كما هي في قولك (أنت منهم الفارس والشجاع) أي: من بينهم، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه. الخصائص ١٦٩/١. بتصرف.

٢. أن تعلق (من) بمحذوف مقدر، دل عليه المحذوف وتقديره (ولست بالأكثر أكثر..)، وهو شبه بقوله تعالى: (وكانوا فيه من الزاهدين). أي كانوا زاهدين فيه من الزاهدين.

٣. أن تكون الألف واللام زائدتين زيادتهما في الحال والتمييز. ينظر شرح ابن الناظم ص ٣٤٣، بتصرف.

٤. أن تكون (من) بمعنى (في).

٥. أن تكون (من) غير متعلقة بالأكثر.

٦. ما ذهب إليه ابن منظور بأن (الأكثر) بمعنى الكثير وليس التفضيل.

(٣) لعله شرح التسهيل أو شرح الكافية الشافية.

الشاهد في قوله: (أعلمنا منّا) حيث جمع الشاعر بين اسم التفضيل المضاف (من) وهذا شاذ.

(٤) البيت لقيس بن الخطيم في ملحق ديوانه ص ٢٣٦، برواية: ونحن. ونسب لسعد القرقرة.

الودي: صفار النخل. السدف: اختلاط الضوء بالظلمة.

وهو من شواهد شرح التسهيل ٣٨٧/٢، برواية (نحن نفوس الودي أعلمنا)، والمساعد ١٧٣/٢، وشرح الأشموني ٣٠٣/٢، شرح

شواهد المغني للسيوطي ٨٤٥/٢.

الشاهد في قوله: (أعلمنا منّا) حيث جمع الشاعر بين اسم التفضيل المضاف (من) وهذا شاذ.

فعلى تأويل طرح المضاف إليه، ولا يجوز، (زيد أفضل) بغير أحد الثلاثة لفوات الغرض، إلا أن يعلم  
المفضل عليه بقرينة، كقوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾ [طه: ٧]، أي: وأخفى من السر، وقول  
المكبر: الله أكبر أي: من كل كبير، أو من كل وصف، ومنه قول الفرزدق<sup>(١)</sup>: [من الكامل]

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا      بَيْنَنَا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

أي: من غيرها، وقول الآخر<sup>(٢)</sup>: [من الطويل]

سَقَيْنَاهُمْ كَأْسًا سَقَوْنَا بِمِثْلِهَا      وَلَكِنَّهُمْ كَانُوا عَلَى الْمَوْتِ أَصْبِرَا

أي: منا. وقوله<sup>(٣)</sup>: [من الرجز]

يَأْلَيْتُهُ كَأَنِّي لَأَهْلِي إِلَّا      أَوْ هَزَلْتُ فِي جَذْبِ عَامٍ أَوَّلَا

أي: أول من هذا العام، وأول من أفعل الذي لا فعل له (كآبل).

(١) البيت للفرزدق في ديوانه ١٥٥/٢.

وهو من شواهد الصاحبي ص ٤٣٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٨٩/٢، ابن عقيل ١٧٠/٢،  
الشاهد في قوله: (أعز وأطول) حيث استعمل صيغة التفضيل في غير التفضيل، فأراد (عزيزة وطويلة).

(٢) البيت للناطقة الجعدي الصحابي، ينظر ديوانه ص ٧٣، برواية: ولكننا كنا على الموت أصبرا.

وهو من شواهد الهمع ٧٨/٢، والمساعد ١٧١/٢.

الشاهد في قوله: (أصبرا) حيث حذفت (من) لوجود القرينة، أي: منا.

(٣) لم أهتم لقائله.

وهو من شواهد التكملة ص ٣١٩، المفصل ص ٢٣٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٩/٤.

الشاهد في قوله: (أولا) حيث حذفت (من) بعد اسم التفضيل لوجود القرينة.

ولا يعمل في مظهر إلا إذا كان صفة لشيء وهو في المعنى لمسبب مفضل باعتبار الأول على نفسه باعتبار غيره منفياً مثل: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد. لأنه بمعنى حسن.....

"ولا يعمل" اسم التفضيل "في" اسم "مظهر" ما لم يكن ظرفاً ولا حالاً ولا تمييزاً، نحو: زيد أخطب منكم يوم الجمعة وأفصح منكم خطيباً وأقل منك مالاً، لأن الظرف والحال يكفي فيهما رائحة من الفعل، وإنما لم يعمل في غيرها من الظاهر؛ لضعف مشابته للفعل معنى، ولا اسم الفاعل أيضاً، ولا يرفع الاسم الظاهر بالفاعلية في الأعراف إلا بشروط، بخلاف فاعل المضمر فترفعه؛ لأن رفعه لا يحتاج إلى قوة العامل، وأما ما حكاه يونس عن ناس من العرب أنهم يرفعون به الظاهر، ويقولون: مررت برجل أفضل منه أبوه، وبرجل خير منه عمه، يرفع (أبوه وعمه) بأفعل، فالمشهور رفعهما بخبرية المبتدأ، وهو أفضل وخير، ولا ينصب اتفاقاً سواء كان مظهرًا أم مضمرًا، فإن وجد بعده ما يوهم ذلك كقوله تعالى:

﴿هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١١٧]، وقول الشاعر<sup>(١)</sup>: [من الطويل]

أَكْرَرْتُ وَأَخْمَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمْ وَأَضْرَبْتُ مَنَا بِالسَّيْفِ الْقَوَانِسَا

فهو منصوب بفعل محذوف تقديره (أعلم من كل أحد يعلم من يضل عن سبيله)، وأضرب مَنَا بالسيف نضرب القوانيسا، "إلا إذا كان" أفعال التفضيل، "صفة لشيء" معتمداً عليه، كأن يكون نعتاً له، أو خبراً عنه أو حالاً، "وهو في المعنى" صفة، "المسبب" مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره، "مفضل" ذلك المسبب، "باعتبار" الموصوف. "الأول" أي: الذي اعتبر أولاً، "على نفسه" الضمير عائد إلى المسبب، "باعتبار غيره" الضمير عائد إلى الموصوف الأول فيكون بالاعتبار الأول مفضلاً، وبالثاني مفضلاً عليه. منفياً "صفة لمصدر محذوف، أي: تفضيلاً منفياً.

"مثل: ما رأيت رجلاً" هو الموصوف الأول، "أحسن" هو أفعال التفضيل، "في عينه" الضمير عائد إلى رجل، "الكحل منه" الضمير عائد إلى الكحل، "في عين زيد" وهو المراد بقوله باعتبار غيره، "لأنه بمعنى حسن" وهو الفعل المشتق أفعال التفضيل من مصدره فيقوي العمل في الظاهر، ولا يكون بمعناه إلا إذا جمع الشرائط المتقدمة، فحينئذ يكون تقديره: ما رأيت رجلاً حسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد.

(١) البيت لعباس بن مرداس في ديوانه ص ٦٩.

وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٧/٢، وشرح الرضي ٥٣٠/٣، المغني ٣٨١/٦، وحاشية الدسوقي ٣٧٩/٣-٣٨٠، وغيرها.

الشاهد في قوله: (القوانيسا) حيث نصبت بفعل محذوف مقدر، لا باسم التفضيل.

مع أنهم لو رفعوا لفصلوا بين (أحسن) ومعموله بأجنبي وهو (الكحل).

وهذه العبارة تحتل معنيين، أحدهما: أن يكون (أحسن) مثلاً بعد النفي بمعنى (حسن)، كما ذكر؛ لأنه إذا استولى النفي على اسم التفضيل توجه النفي إلى قيده الذي هو الزيادة، فيفيد أنه ليس حسن كحل عين رجل زائداً على كحل عين (زيد)، فيبقى أصل حسن كحل عين رجل مقيساً إلى حسن كحل عين زيد، إما بأن يساويه أو يكون دونه، والمساواة يأبأها مقام المدح، فيرجع المعنى إلى أنه حسن في عين كل أحد الكحل دون حسنه في عين زيد، فيكون (أحسن) مع النفي بمعنى (حسن).

وثانيها: أن يجعل (أحسن) / قبل تسلط النفي عليه مجرداً عن الزيادة عرفاً؛ لأن نفي الزيادة لا يلائم [١٧٤/أ] المدح، فبقى أصل الحسن، وتوجه النفي إلى حسن رجل مقيساً إلى حسن زيد إما بالمساواة، أو بكونه دونه.

والقياس بكونه دونه لا يناسب المقام فرجع المعنى إلى (ما رأيت رجلاً حسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد) فانتفى المساواة والزيادة بطريق الأولى، لما اقتضاه المقام.

ولا يبعد أن يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة أيضاً، لأن في الزائد على شيء ما يساويه مع زيادة، فيصح أن يقصد به عرفاً نفي المساواة مطلقاً، ولو في ضمن الزائد، فانتفى الزائد أيضاً.

فيحصل من جميع ذلك أن حسن كحل كل عين رجل دون حسن كحل عين زيد، وذلك كمال التمدح.

"مع أنهم لو رفعوا" (أحسن) على الخبرية، والكحل على الابتداء كما سبق "لفصلوا بينه" أي: بين (أحسن) وبين معموله "وهو قوله: منه" بأجنبي وهو الكحل "إذ ليس معملاً له من هذه الحيثية فهو أجنبي، لا يجوز تخلله بينه وبين معمولاته ومع الأعمال يكون فاعلاً، وحقه أن يلي العامل دون المعمول، ولا يصح تأخير (الكحل)؛ لأنه يكون في معناه تعقيد ركيك"، هذا ذكره في الفوائد الضيائية<sup>(١)</sup>.

وأما قول في الخبيصي<sup>(٢)</sup> "أنه إذا أُنْخِرَ الكحل عاد الضمير من لفظ (منه) إلى غير معود إليه"<sup>(٣)</sup> ففيه نظر؛ لأن المبتدأ وإن تأخر رتبته التقديم.

(١) الفوائد الضيائية ٢/٢٢٢-٢٢٣.

(٢) الموشح للخبيصي اللوحة ٧١/أ.

(٣) الخبيصي هو شمس الدين محمد بن أبي بكر بن محرز ابن محمد الخبيصي النحوي (ت ٧٣١ هـ) إحدى وثلاثين وسبعائة له الموشح في شرح الكافية لابن الحاجب. ينظر هدية العارفين ١٤٨/٦.

ولك أن تقول: أحسن في عينه الكحل من عين زيد فإن قدّمت ذكر العين قلت: (ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل).....

ولك أن تقول: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من عين زيد ، بإقامة من عين زيد مقام منه في عين زيد وهو أخصر منه، بمقدار ضمير منه وكلمة (في)، (ولو قال: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من زيد)، كان أخصر مع ظهور المقصود، وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التغيير؛ لأن أصله من كحل عين زيد، والمعنى على حذف المضاف، فإنه لو كان كذلك، لا يكون من قبيل تفضيل الشيء على نفسه إذ تعدد الكحل حينئذ، فإن قدّمت على اسم التفضيل ذكر العين التي كان الكحل فيها، مفضلاً عليه، قلت ما رأيت كعين زيد أحسن فيها، [الكحل] أصله: ما رأيت عيناً أحسن فيها الكحل منه في عين زيد ، فلما ذكر عين زيد مقدّماً عليه، استغنى عن ذكره ثانيًا، وتقديره: ما رأيت عينًا مماثلة لعين زيد في أصل التكحل أحسن فيها الكحل من عين زيد، أو تقول: معناه: ما رأيت عينًا كعين زيد في كونها أحسن فيها الكحل منه في غيرها،

ويلزم من هذا على أبلغ وجه أن للكحل في عين زيد حسنًا ليس في عين غيره، وإنما جازت هذه الصورة وإن لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت أفعل بالابتداء؛ لأنها فرع الأولى، ولأن (من) التفضيلية مع مجرورها مقدّرة فيها أيضًا كما ذكرناه، "مثل ولا أرى" [مثل] منصوب على أنه صفة مصدر محذوف، أي: قلت: ما رأيت كعين زيد إلى آخره، قولاً يماثل قول الشاعر وإنما تركه صدر البيت، ليكون مبتدأ بما هو مبدأ المماثلة، وترك موصوف (أحسن) في المثال وإن كانت للمماثلة الكاملة في ذكره، إذ هو في مقابلة قوله (واديًا)، وهو مذكور لأنه كان في مقام بيان الاختصار في المثال المذكور أولاً وتمام البيت مع ما يليه<sup>(١)</sup>: [من الطويل]

مررت على وادي السباع ولا أرى      كوادي السباع حين يُظلم واديًا  
أقلّ به ركب أتوه تيّبَةً      وأخوف إلا ما وقى الله ساريا

كان أصله (لا أرى واديًا أقل به ركب منهم في وادي السباع)، فقدّم (وادي السباع)، واستغنى عن ذكره ثانيًا.

(١) نسبهما سيويه لسحيم بن وثيل في الكتاب ٣٢/٢.

وهو من شواهد الإيضاح في شرح المفصل ٦٦٢/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٩٤/٢ - ٣٩٥، وشرح الرضي ٣٥٣/٤ والمقاصد الشافية ٥٩٧/٤، والقوائد الضيائية ٢٢٥/٢.



الركب: اسم جماعة الركبان، وهو مخصوص براكبي الإبل.

والثنية: من أَيْ أو أَيْي كالتحية من (حي أو حيي) وهو المكث، والثاني.

وساريا: من السرى، وهو سير في الليل.

فقلوه: (أرى) إما/ من رؤية البصر أو من رؤية القلب.

[١٧٥/١]

فعلى الأول (واديًا) مفعوله و (كوادي السباع) حال منه قدّم عليه. وعلى الثاني: (واديًا) مفعوله الأول و (كوادي السباع) مفعوله الثاني، وعلى التقديرين (حين يُظلم) ظرف التشبيه المستفاد من الكاف، والواو في (ولا أرى) إما اعتراضية أو حالية.

و (أقل) صفة (واديًا) والجار في (به) متعلق بـ (أقل)، والجرور عائد إلى (واديًا). و (ركب) فاعل (أقل)، وجملة (أتوه) صفة له.

(وثنية) تمييز عن [نسبة] <sup>(١)</sup> (أقل) إلى (ركب) أو منصوب على المصدرية، أي: إتيان ثنية.

و (أخوف) عطف على (أقل) وهو بمعنى المفعول أسند إلى ضمير (واديًا).

والمعنى: واديًا أقلّ به ركب منهم بوادي السباع وأخوف منه.

و (ما) في (ما وقى) مصدرية.

و (ساريا) أي: راكبا ساريا مفعول (وقى). والمستثنى مفرغ، أي: واديًا أقلّ وأخوف في كل وقت إلا في وقت وقاية الله تعالى ساريا.

يقول: مررت على واد منسوب إلى السباع لكثرة فيها، والحال إني لا أرى مثل وادي السباع حين أحاط به الظلام واديا يكون توقف الركب به أقل من توقفهم بوادي السباع، ويكون ذلك الوادي أخوف من وادي السباع في كل وقت إلا وقت وقاية الله سبحانه ركبا ساريا سائرا بالليل فيه عن الآفات والمخافات.

ولو عبرت بالعبارة الأولى لقلت: ولا أرى واديًا أقلّ به ركب أتوه منه بوادي السباع.

ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت: ولا أرى واديا أقلّ به ركب أتوه من وادي السباع.

(١) زيادة يقتضيها السياق، الفوائد الضيائية ٢/٢٢٦.

## [الفعل]

الفعل: ما دلّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة. ومن خواصه دخول (قد) والسين، وسوف.....

"الفعل ما دلّ على معنى في نفسه" أي: في نفس ما دلّ لمعنى الكلمة، والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة إلى ضم كلمة أخرى إليه؛ لاستقلاله بالمفهومية. فيخرج (الحرف) لأنه ليس مستقلاً بالمفهومية/. "مقترن بأحد الأزمنة" يخرج الاسم "الثلاثة" الماضي والحال والاستقبال، ولا بد [ب/١٧٥] في الحدّ من زيادة لفظ (وضعا) ليخرج أسماء الأفعال؛ لأن جميعها منقولة عن المصادر أو غيرها كما سبق، ودخل فيه الأفعال المنسلخة عن الزمان، نحو: (عسى وكاد)، لاقتران معناها به بحسب الوضع. ويصدق على المضارع بأنه اقتران بأحد الأزمنة، ولا يقال إنه للحال والاستقبال، لأنه مقترن بحسب كل وضع لواحد، وإن عرض الاشتراك من تعدد الوضع.

والصحيح إنه موضوع للحال، وإنما يصيره للاستقبال حرفا التنفيس أو نحوها، مما يدل على الاقتران بالمستقبل، كما يأتي مفصلاً - إن شاء الله -.

"ومن خواصه" أي الفعل، "دخول قد"؛ لأنه موضوع لتحقيق الفعل مع تقريب الماضي إلى الحال والتقليل في المضارع، وكل ذلك لا يكون إلا في الفعل، "والسين، وسوف" وسماها سيويه<sup>(١)</sup> حرفي التنفيس لتوسيعهما زمان الفعل ولذلك اختصّا به فسوف أكثر تنفيساً، وقد تحذف فاؤها فيقال: سوفُ أفعُل، وقد تحذف الواو وتسكن الفاء، فيقال: (سَفْ أفعُل). وقد قيل<sup>(٢)</sup>: إن السين منقوص من سوف

(١) قال سيويه: "وأما سوف فتنفيس فيما لم يكن بعد. ألا تراه يقول: سوفُته" ينظر الكتاب ٢٣٣/٤.

(٢) وهو رأي الكوفيين، الإنصاف المسألة (٩٢)/٢/١٨٠.

وذكر المالقي في رصف المبالي: أن السين حرف استقبال قائم بنفسه، وهو مختص بالفعل المضارع وجزء منه، ولهذا لم يعمل فيه. كما أنه لا يرى أن السين مقتطعة من (سوف) كما يرى الكوفيون، لوجهين: الأول: أن هذا الاقتطاع لا دليل عليه، ولا يلتفت إلى كلمة (فسو تجدون) الواردة في البيت الشعري القائل: فَإِنْ أَهْلَكَ فَسَوْ تَجْدُونَ وَخِذِي وَإِنْ أَسْلَمَ يَطْبُ لَكُمْ الْمَعَاشُ فحذف الفاء هنا ضرورة.

الآخر: أن الحروف ليست كالأسماء من ناحية التصرف، فالتصرف في الأسماء أكثر من الحروف لأصالتها وكثرة استعمالها، لنحو: (الله) وشبهه.

ينظر رصف المبالي ص ٤٦٠-٤٦١. (بتصرف).

والذي أراه أن السين مقتطعة من سوف، لأنه نقل عن الكسائي، عن أهل الحجاز (سو أفعُل) الجني الداني ص ٥٨، بحذف الفاء في غير ضرورة. فدل على أنها لغة. ينظر اللسان مادة (سوف) ٣٠٣/٧.

=وقد رد ابن مالك على من قال إن هناك تفاوتاً في مدة التسويف بين السين وسوف، قال ابن مالك: وهذه دعوى مردودة بالقياس والسماع: فالقياس أن الماضي والمستقبل متقابلان، والماضي لا يقصد به إلا الماضي دون تعرض لقرب الزمان وبعده، فينبغي ألا يقصد بالمستقبل إلا مطلق الاستقبال، ليجري المتقابلان على سنن واحد.

والجوازم، ولحوق تاء التانيث ساكنة، ونحو، تاء فعلت.....

بتقليل الحرف على تقريب الفعل.

"والجوازم" واختص الفعل بها؛ لأنه لما منع الفعل الجر، بقيت الكلمة على أصلها، فسمي ذلك السكون الجزم، فنقصانه عن دخول الجر دليل على فرعيته، "ولحوق تاء التانيث" عطف على دخول (قد). "الساكنة" نحو: نعمت وبئست، وإنما اختصت بالفعل؛ لأنها تدل على تانيث الفاعل، فلا تلحق إلا ما له فاعل، وسكنت للفرق بينها وبين التاء المتحركة اللاحقة بالاسم.

"ولحوق نحو تاء فعلت" أراد بنحو (فعلت) الضمير المتصل البارز المرفوع، وإنما اختص بالفعل؛

لأن الاسم يستحق مثناه ومجموعه جمع السلامة، الألف والواو، فلو لحقه ضمير الرفع / البارز لاجتمع في المثنى ألفان، وفي الجمع واوان، فإن لم يحذف أحدهما استثقل وإن حذف التيسر.

=وأما السماع لأن العرب عبرت عن المعنى الواحد الواقع في الوقت الواحد ب: سيفعل، وسوف يفعل. ومنه قول الشاعر:

وَمَا خَالَهُ إِلَّا سَيُصْرَفُ خَالَهَا إِلَى خَالَةٍ، أُخْرَى، وَسَوْفَ تَزُولُ

ينظر شرح التسهيل ٣٢/١. (بتصرف).

## [[الفعل الماضي]]

الماضي: ما دلّ على زمان قبل زمانك مبني على الفتح.....

"الماضي ما دلّ" لفظه، "على زمان" يشمل الأزمنة الثلاثة، "قبل زمانك" أي: زمان إخبارك، فيخرج ما عداه، فلا ينتقض بدخول ما يُصرف معناه إلى الحال أو الاستقبال كالإنشاء، نحو: (بعث واشتريت)، أو الطلب: نحو (غفر الله لك ذنبك). أو المنفي، نحو: قوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ زَالَتِ الْإِنَّمَسَكُهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [فاطر: ٤١]، وقول الشاعر<sup>(١)</sup>:

[من البسيط]

رُدُّوا فَوَ اللَّهِ لَا دُؤُنَاكُمْ أَبَدًا      مَا دَامَ فِي مَائِنَا وَرْدٌ لِنُرَالِ

وقد جاء الماضي للاستقبال في الوعد، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١]. ويمكن أن يقال في بعضها كما في الآية الكريمة، إنها للمضي على باهما، تنزيلا لما لم يقع منزلة الواقع لتحقيق وقوعه، كما في قوله تعالى: ﴿يَقْدُمُ قَوْمُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَأُورِدَهُمُ النَّارَ وَيُسَّ الْوَرْدُ الْمُرْوَدُ﴾ [هود: ٩٨]، وقوله تعالى: ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ﴾ [الأعراف: ٤٤]، ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٥٠].

"مبني على الفتح" لفظاً نحو: ضرب، أو تقديرًا نحو، رمى.

أما البناء فعلى الأصل لانتفاء موجب الإعراب، وعلى الحركة لمشابهته المضارع في وقوعه موقع الاسم. ك(زيد ضرب)، بمعنى ضارب، و(مررت برجل قام) في موضع قائم، وشرطاً وجزاء، تقول: (إن ضربتني ضربتك)، مقام (إن تضربتني أضرتك).

وإنما لم يعرب كالمضارع؛ لنقصان مشابهته الاسم، فبقي على البناء وحق البناء السكون، لكنه لما شابه الاسم بنى على بعض حركاته، وهي الفتحة للنفخة.

(١) لم أهتم لقائله.

وهو من شواهد الكافية الشافية ٨٤٤/٢ برواية: (مادوناكم)، والهمع ٣٧/١.

الشاهد في قوله: (لا دوناكم) حيث جاء معنى الفعل الماضي منصرفاً إلى الاستقبال وقد سبق بنفي.

مع غير الضمير المرفوع المتحرك، والواو.

"مع غير الضمير المرفوع المتحرك" لا معه فيلزمه السكون لكراهة اجتماع أربع حركات فيما هو كالقلمة الواحدة؛ لأن الفاعل / كجزء من الفعل كما سبق في المرفوعات. وهذا عند المتقدمين<sup>(١)</sup>. وعند ابن مالك<sup>(٢)</sup>؛ لتمييز الفاعل من المفعول في نحو: أكرمنا بسكون الميم، أو أكرمنا بفتحها<sup>(٣)</sup>.

وفي التاء والنون لمساواتهما ل(نا) في الرفع و الاتصال إذ توالي أربع حركات وارد في كلامهم نحو: جَنَدَلٌ في جنادل، ومثله غير منفور عنه طبعاً، وغير مقصود الإهمال وضعاً. وقد احترز بقوله المرفوع عن المنصوب، مثل: ضرباً، فإنه مبني على الفتح أيضاً، "والواو" لا معها، فيضم لمجانستها<sup>(٤)</sup> لفظاً ك(ضربوا) أو تقديرًا، ك(رموا)<sup>(٥)</sup>.

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/١٢٢.

وضعف هذا الرأي ولم يذهب إليه فقال: هذا التعليل ضعيف من وجهين ١. أن التسكين عام، والعلة قاصرة عن أكثر الأفعال، لأن توالي الحركات يوجد في الثلاثي والخماسي، لا في غيرها وغيرها أكثر، ومراعاة الأكثر أولى. ٢. أن توالي الحركات ليس مهماً، بدليل (عَلِيطَ وأصله علايط، وعَرَّتَنَ أصله عَرَّتَنَ. ولو كان توالي أربع حركات نفوراً منه، ومقصود الإهمال وضعاً، لم يتعرضوا إليه دون ضرورة في الأمثلة المذكورة وأشباهها، ولسدوا باب التأنيث بالتاء في نحو: بَرَكَةٌ ينظر شرح التسهيل ١/١٢٢-١٢٣. (بتصرف).

(٢) المرجع السابق ١/١٢٣.

(٣) جاء في النسخة المخطوطة أكرمنا بسكون الراء، وهو تحريف.

(٤) أي لمجانسة الضمة الواو.

(٥) أصله (رَمَوْا) استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم حذف الياء لالتقاء الساكنين فبقي (رَمَوْا).

## [[الفعل المضارع]]

المضارع: ما أشبه الاسم بأحد حروف (نأيت) لوقوعه مشتركاً. وتخصيصه بالسين وسوف.

"المضارع: ما أشبه الاسم وتميز عن الماضي، "بأحد حروف (نأيت) "المعتقبة في أوله حقيقة، ك(يقوم) و(يضرب)، أو تقديرًا ك(تكسر) بمعنى تنكسر.

ويسمى مضارعاً لأنه ضارع الاسم أي شابهه، "لوقوعه مشتركاً" حقيقة بين الحال والاستقبال. وقيل: إنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال<sup>(١)</sup>. وقيل على العكس عند الفارسي<sup>(٢)</sup>، والأول هو الصحيح. "وتخصيصه" بالجرّ عطف على (لوقوعه).

أي وتلك المشابهة لوقوعه مشتركاً بين الحال والاستقبال، وتخصيصه للاستقبال "بالسين" للقريب "وسوف" للبعيد، وما يتفرع منهما كما أن الاسم مشتركاً، ويختص بأحد معانيه بواسطة القرائن. وإنما سمي المضارع مضارعاً لمشايمته الاسم، إذ معنى المضارعة في اللغة المشابهة، مشتقة من الضرع، كأن كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد، فهما أخوان رضاعاً.

فاسم (رجل) مثلاً: مشترك ويختص بواحد معنى، بدخول اللام عليه؛ والمضارع مشترك بين الحال والاستقبال ويختص للاستقبال بدخول ما دلّ عليه.

فإعرابه عند البصريين<sup>(٣)</sup> لهذه المشابهة، لا لتوالي المعاني المختلفة عليه، وقال الكوفيون<sup>(٤)</sup>: بل لمشايمته الاسم، وقبول معان مختلفة في الجملة، وإن لم تكن عن المعاني المعنوية للاسم من فاعلية ومفعولية، وإضافة، بل لاعتواره معانٍ لولا الإعراب لالتبس بعضها ببعض، بدليل اختلاف المعاني باختلاف الإعراب في قولهم: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن)، فإن جازمت الفعلين كان نهيًا عن كل منهما، وإن جازمت الأول ونصبت الثاني كان نهيًا للجمع بينهما، وإن رفعت الثاني اختص النهي بالجزوم، وتخصيصه للحال بلام الابتداء، نحو: إن زيدًا ليقوم، وبمصاحبة الآن، كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ يَجِدْ لَهُ شَهَابًا رَصَدًا﴾ [الجن: ٩]، وما في معناه، كالساعة والحين، ودخول ليس وما النافية، وتجرده عن قرائن الاستقبال عند من

(١) وهو رأي الفارسي وابن أبي ركب. الهمع ٣٢/١.

(٢) أنه معجاز في الحال، حقيقة في الاستقبال؛ وهو رأي ابن طاهر في الهمع ٣٢/١.

(٣) شرح الرضي ١٣/٤.

(٤) أسند هذا الرأي للبصريين في الإنصاف المسألة (٧٤) ١٠٣/٢، وقال الكوفيون: أعرب الفعل المضارع بالأصالة، لا للمشابهة

ينظر شرح الرضي ١٣/٤.

فالهمزة للمتكلم مفردًا، والتون له مع غيره، والتاء للمخاطب .....

جعله للحال حقيقة، ويؤيده كثرة القرائن مع الاستقبال دونها معه للحال فمما يخصه للاستقبال السين

كقوله تعالى: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ الثَّقَلَانِ﴾ [الرحمن: ٣١] وسوف كقوله تعالى: ﴿سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ﴾ [١٧٧/أ]

ربي ﴿يُوسُفَ: ٩٨﴾، وقوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى: ٥]

وإسناده إلى مستقبل واقتضائه طلبًا، وبدخول حرف ناصب أو جازم عليه، أو حرف ترج أو اقترن

بظرف مستقبل. ويسوغ للحال والاستقبال بدخول لا النافية عند الأخفش<sup>(١)</sup>، كقوله تعالى: ﴿وَمَا لِي

لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي﴾ [يس: ٢٢]، ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾ [المائدة: ٨٤]، وقول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

[من المتقارب]

يَرَى الشَّاهِدُ الْحَاضِرُ الْمُطْمَئِنُّ مِنْ الْأَمْرِ مَا لَا يَرَى الْغَائِبُ

وقوله<sup>(٣)</sup>: [من الطويل]

إِذَا حَاجَةً وَلْتَاكَ لَا تَسْتَطِيعُهَا فَخُذْ طَرَفًا مِنْ غَيْرِهَا قَبْلَ تَسْبِي

"والهمزة" من تلك الحروف الأربعة، "للمتكلم" وحده وإنما عدل عن الألف، وهي أحق بالزيادة؛ لأنها من حروف المد واللين لسكونها، وتعدّر النطق بالساكن، "مفردًا" مذكرًا أو مؤنثًا مثل: (أضرب)، "والتون له مع غيره" تثنيةً وجمعًا سواء كانا مذكرين أو مؤنثين أو مختلفين، وكذا الواحد المتكلم المعظم نفسه، ولا يجيء التعظيم للمخاطب الغائب، فلا يقال للمخاطب (أنتم فعلتم)، ولا للغائب (هم فعلوا)، إلا ما عليه المولدون دون القدماء. "والتاء للمخاطب" مذكرًا ومؤنثًا أو مثنى وجمعًا.

(١) قال ابن مالك "وإذا نفي المضارع بلا لم يتعين الحكم باستقباله بل صلاحية الحال باقية روي ذلك عن الأخفش نصًا. شرح التسهيل ٢٥/١.

(٢) البيت لخويلد بن مطحل الهذلي. الشعر والشعراء لابن قتيبة ٢/٢٦٥.

وهو من شواهد شرح التسهيل ٢٦/١، برواية: يرى الحاضر الشاهد المطمئن.

الشاهد في قوله: (لا يرى) حيث جاء الفعل المضارع منفيا بـ(لا) دالا على الحال أو الاستقبال عند الأخفش.

(٣) البيت للأعشى في ديوانه ص ٢٢١، برواية: (حين تسبق).

وهو من شواهد شرح التسهيل ٢٦/١، اللسان مادة (ولي) ٢٨٥/١٥، برواية: حين تسبق.

الشاهد في قوله: (لا تستطيعها) حيث جاء الفعل المضارع منفيا بـ(لا) دالا على الحال. أو الاستقبال عند الأخفش.

وللمؤنث والمؤنثين غيبة، والياء للغائب غيرهما وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي، ومفتوحة فيما سواه. ولا يعرب من الفعل غيره، إذا لم يتصل به نون التأكيد، ولا نون جمع المؤنث.....

"وللمؤنث والمؤنثين غيبة" يقال: هند تفعل، والهندان تفعلان، والتاء مبدلة من الواو؛ لأنهم كرهوا الابتداء بالواو، ولثقلها زائدة، كما أبدلوا بها في (تجاه) و(تراث).

"والياء للغائب غيرهما" أي: المؤنث والمؤنثين وهي لمفرد الغائب ومثناه ومجموعه، وجمع الغائبات.

"وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي" سواء كانت حروفها أصلية، ك(يدحرج)، أو لا [ك<sup>(١)</sup>]- (يُخرج) "ومفتوحة فيما سواه" أي: فيما سوى ما ماضيه على أربعة أحرف، مثل: (يتدحرج<sup>(٢)</sup>) ويستخرج،

ونحوهما. أمّا الثلاثي فلكونه الأصل في الفعل والفتح لخفته، إذ هو الأصل فهو به /أولى، وغير الثلاثي فرع [ب/١٧٧] عليه.

"ولا يعرب من الفعل غيره" أي: غير المضارع لما سبق من قوة مشابهته للاسم دون غيره، وإنما يُعرب، "إذا لم يتصل به نون تأكيد" ثقيلة أو خفيفة، فأما إذا اتصل به فاختلف، فالجمهور<sup>(٣)</sup> على أنه مبنياً لتركبه مع النون وصيرورته معه كالكلمة الواحدة، ولا إعراب في الوسط، والنون حرف لاحظ له في الإعراب فبنيا، وقال بعضهم: هو باقي على إعرابه، إذ دخول النون عليه، كدخول تاء التانيث، وياء النسبة وألفه، لكنه اشتغل حرف الإعراب بالحركة المحتلبة قبل الإعراب، لأجل الفرق، فقُدِّر الإعراب، كما قُدِّر في (غلامي) على الصحيح.

"ولا نون جمع مؤنث" لأنه يبي ما لحقه عند الجمهور، قال سيبويه<sup>(٤)</sup>: "(إن تضرئ) شابه (ضرئ)". بمعنى أنه سكن آخره، كما سكن في الماضي، فحمل عليه، إذ قد جاز حمله على الاسم لما شابه، فبالأولى إذا شابه الفعلُ الفعلُ أن يرد إلى أصله وهو البناء والإسكان لمشابهة (ضرئ).

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيهما السياق.

(٢) في النسخة المخطوطة (يدحرج)، والصواب ما أثبت.

(٣) الكتاب ٥١٨/٣-٥١٩.

(٤) ذكر سيبويه ما نصه: "فالتون ههنا في (يفعلن) بمنزلتها في فَعْلَن" ينظر الكتاب ٢٠/١. ورد ابن الحاجب على سيبويه في الإيضاح ١٠/٢ ما نصه: "ويرد عليه أن (يفعلن) المقتضي للإعراب قائم، و(فَعْلَن) المقتضي للبناء قائم، فكيف يشبه ما قام فيه مقتضي للإعراب بما قام فيه مقتضي البناء؟..."



وإعرابه: رفع ونصب وجزم. فالصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع للثنائية والجمع، والمخاطب المؤنث، بالضمّة والفتحة لفظاً والسكون مثل: (يَضْرِبُ).....

ولم يعوض النون من الإعراب<sup>(١)</sup> خوفاً من اجتماع النونين، قال تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْقُوبَ أَوْ يَعْقُوبَ الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ الزَّكَاجِ وَأَنْ تَعْقُوبَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [البقرة: ٢٣٧]، قال في الكشف<sup>(٢)</sup>: "الواو في ما كان لجماعة المؤنث لام الفعل، والنون ضميرهن والفعل مبني، وفي ما كان لجماعة المذكر الواو ضمير والنون علم الرفع" فنصب بحذفها من المذكر، وبقيت في فعل المؤنث، لأنها ضمير فهو مبني. وبعضهم يقول: إنه معرب تقديراً لضعف علة البناء.

"وإعرابه رفع ونصب" للمشاركة الاسم فيهما، "وجزم" يختص به كالجذر بالاسم.

"فالصحيح" وهو ما لم يكن آخره حرف علة، فيخرج المعتل نحو: يغزو ويخشى ويرمي فسيأتي.

"المجرد عن ضمير بارز مرفوع" متصل به. "للثنائية" مذكراً كان أو مؤنثاً، مثل: (يضربان، وتضربان)،

"والجمع" المذكر مثل: (يضربون، وتضربون)، والمؤنث مثل: (يضربن وتضربن)، "والمخاطب المؤنث"

مثل: (تضربين) فهذه أربع صيغ (يضرب) بالياء باثنتين من أسفل في الواحد الغائب، و(تضرب) بالتاء فوقانية

في موضعين/ الواحد الغائب المؤنث، والواحد المخاطب المذكر، و(أضرب) في المتكلم الواحد، [١٧٨/أ]

و(نضرب) بالنون في المتكلم مع الغير، "بالضمّة" رفعاً، "والفتحة" لفظاً<sup>(٣)</sup> "نصباً"، "والسكون" جزئاً،

"مثل" هو، "يَضْرِبُ" ولن يضرب، ولم يضرب، وقد تكون الضمة مقدّرة للضرورة، كقوله<sup>(٤)</sup>: [من السريع]

فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحْقٍ إِثْمًا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ

(١) كما عوض في (يضربان ويضربون وتضربين).

(٢) الكشف ١/١٤٥، مع اختلاف بسيط في بعض الألفاظ لا تؤثر على المعنى: "أي فرق بين قولك:

الرجال يعقون والنساء يعقون؟ قلت: الواو في الأول ضميرهم، والنون علم الرفع. والواو في الثاني لام الفعل والنون ضميرهن، والفعل مبني لا أثر في لفظه للعامل وهو في محل نصب ويعقو: عطف على محله".

(٣) أثبتته من الكافية ينظر ص ١٩١.

(٤) امرؤ القيس ديوانه ص ١٤٩، برواية: فالיום أسقى...

وهو من شواهد الكتاب ٤/٢٠٤، والأصول ٢/٣٦٤، وشرح الرضي ٤/٢١، وضرائر الشعر لابن عصفور، ص ٩٤.

وللبيت رواية أخرى: فالיום أسقى، وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت.

الشاهد في قوله: (أشرب) حيث سكن الفعل المضارع المرفوع للضرورة.

والمتصل به ذلك بالنون. وحذفها مثل: (يَضْرِبَانِ)، و(يَضْرِبُونَ) و(تَضْرِبِينَ) .....

فإنه سكن الباء في (أشرب) وهو غير مجزوم<sup>(١)</sup>، بل للضرورة فقط، "والمتصل به ذلك" الضمير البارز في التثنية والجمع والمخاطب المؤنث، تعرب "بالنون" رفعًا؛ لأن محلّ الإعراب - وهو آخر الفعل - اشتغل بالضمة لمناسبة الواو، والفتحة لمناسبة الألف، والكسرة لمناسبة الياء، فلما لم يكن محلاً لدوران الإعراب، ولا وجد فيه علة البناء جعل بدل الرفع لمشاكلة الواو في الغنة.

وأما اسم الفاعل فالألف والواو والياء ليست بضمائر فيه، والنون فيه كالتنوين، بخلاف الفعل فهي فيه ضمائر، والنون علامة للرفع؛ وعن الأخفش<sup>(٢)</sup>: "أن الإعراب مقدّر على ما قبل الضمائر، والنون دليل عليه، وهي مكسورة بعد الألف غالبًا، إلا ما رُوِيَ في القراءة الشاذة من فتحها في ﴿أَتَعْدَانِي﴾<sup>(٣)</sup> [الأحقاف: ١٧] ومفتوحة بعد الواو والياء، ولا تحذف في حالة الرفع إلا ما ورد من قول الشاعر<sup>(٤)</sup>:

أَيِّسْتُ أَسْرِي وَتَبَيْتِي تَذْلِكِي      وَجَهْلُكَ بِالعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الذِّكِي

وهو شاذ.

"وحذفها" نصبًا وجزمًا؛ لأن النون علامة للرفع فلما زال ولم يكن له بدل جعل حذفه علامة للنصب والجزم، "مثل": تضربان و" (يَضْرِبَانِ)، و(يَضْرِبُونَ) و(تَضْرِبِينَ)، ولن يضربا ولم تضربا إلى آخره، وتحذف وجوبًا لدخول نون التأكيد، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾ [التكاثر: ٨]، وجوازًا / [ب/ ١٧٨] لدخول نون الوقاية، قال تعالى: ﴿أَفَعَيِّرَ اللَّهُ تَآمُرَاتِي أَعْبُدُ﴾ [الزمر: ٦٤].

(١) جاء في النسخة المخطوطة (غير مجرد) وهو خطأ من الناسخ، إذ أراد الشارح توضيح سبب تسكين الفعل وهو مجرد من الجوازم.

(٢) الهمع ١/ ١٧٢.

(٣) سبق تخريج القراءة.

(٤) لم أهد لقائله.

وهو من شواهد الخصائص ١/ ٣٣٠، ضرائر الشعر لابن عصفور ص ١١٠، والكافية الشافية ١/ ٢١٠، وشرح الرضي ٤/ ١٨، برواية: تذلّكي شَعْرَكَ..

والشاهد في قوله: (تبتي تذلّكي) حيث حذفت نون الفعل المضارع وهو شاذ للضرورة، لأنه من الأفعال الخمسة.

و المعتل بالواو والياء بالضمة تقديرًا والفتحة لفظًا والحذف.....

و"المضارع،" المعتل بالواو والياء بالضمة تقديرًا" حالة الرفع لاستثقالها ظاهرة على الواو والياء، فتقول: زيد يدعو ويرمي، وقد يظهر الضم عليها، للضرورة كقوله<sup>(١)</sup>:  
[من الطويل]

إِذَا قُلْتُ عَلَى الْقَلْبِ يَسْلُو فَيُضْثُ هَوَاجِسُ لَا تَنْفَكُ تُغْرِيه بِالْوَجْدِ

ويحتمل أن تكون الضمة لقاف (قُيُضْثُ)، وإنما خفي السكون للتدرج بدليل سكونها حال الوقف. "والفتحة لفظًا" في حالة النصب لخفتها، تقول: لن يدعو، ولن يرمي، وقد تسكن للضرورة كقوله<sup>(٢)</sup>:

[من البسيط]

أَرْجُو وَأُمِّلُ أَنْ تَذُنُو مَوَدَّتْهَا وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ

[من الطويل]

وقوله<sup>(٣)</sup>:

فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وَرَائِهِ أَبَى اللَّهُ أَنْ أَسْمُو بِأَمْ وَلَا أَبِ

"والحذف" للمعتل جزئيًا؛ لأنه لما دخل عليه الجازم ولم يكن له إعراب يجزئه كما سبق، وكان آخره حرف علة مشابها للحركة، حَذَفَهَا فَقِيلَ: لم يدع، ولم يرم، بضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء.

(١) لرجل من طي في شرح التسهيل لابن مالك ٦٠/١.

وبلا نسبة في الهمع ١٨١/١.

الشاهد في قوله: (يسلُو) حيث ظهرت الضمة على الفعل المضارع المعتل الآخر بالواو للضرورة، وكان القياس أن تكون مقدرة.

(٢) البيت لكعب بن زهير في ديوانه ص ٢٩، ويروى البيت برواية أخرى: أرجو وأمل أن يغجلن في أبي وما لهن طوال الدهر تعجيل ينظر الهمع ١٨٢/١.

والشاهد في قوله: (أن تدنو) حيث سكن الشاعر الفعل للضرورة، وكان حقه ظهور النصب.

(٣) البيت لعامر بن الطفيل ديوانه ص ١٣، برواية: فما سودتني عامر عن قرابة..

وهو من شواهد الخصائص ٢/٢٣١، والضرائر ص ٩٠، وشرح الرضي ٤/٢٠، والخزالة ٨/٣٤٣، وغيرها.

الشاهد في قوله: (أَنْ أَسْمُو) حيث سكن الفعل المضارع للضرورة الشعرية.

والمعتل بالألف بالضمّة والفتحة تقديرًا، والحذف.....

[و] المضارع "المعتل" الآخر "بالألف بالضمّة والفتحة تقديرًا" لان الألف لا تقبل الحركة، تقول  
:(يرضى، ولن يرض). "والحذف" أي بحذف الألف في حال الجزم، تقول: (لم يرض).<sup>(١)</sup> وقد لا تحذف  
للضرورة<sup>(٢)</sup> [من الرجز]

إِذَا الْعَجُوزُ كَثُرَتْ قَطْلًا فِي وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمْلَأُ فِي

فأبقى الألف في (ترضّاها)، والياء في قول قيس بن زهير<sup>(٣)</sup>:  
أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي يَمَ لَا قَتْلُ بُونٍ بَنِي زَيْدٍ

فقدّر بأنها كانت متحركة، فحذفت حركتها للجزم، وقد قيل: إن حرف العلة حُذف للجزم، وأتى بالموجود  
للإشباع، كقوله<sup>(٤)</sup>:  
[من البسيط]

مِنْ حَيْثُمَا سَلَكَوا أَدْنُوًا فَانْظُرُوا

(١) زيادة يقتضيهما السياق، أثبتها من الفوائد الضيائية ٢٣٧/٢.

(٢) رؤية ملحق ديوانه. ١٧٩، برواية: إذا العجوز غَضِبَتْ..

وهو من شواهد كتاب الشعر ٢٠٥/١ برواية: غضبت، والأماشي الشجرية ١٢٩/١، والإنصاف ٤٤/١، وشرح الرضي ٢٢/٤  
برواية (غضبت) وغيرها.

الشاهد في قوله: (ترضّاها) حيث جزم الفعل المضارع المعتل ولم يحذف حرف العلة منه للضرورة.

(٣) لقيس بن زهير في الأماشي الشجرية ١٢٦/١.

وهو من شواهد الكتاب ٣١٦/٣، وكتاب الشعر ٢٠٤/١، والجمل للزجاجي ص ٤٠٧، وشرح الرضي ٢٢/٤، وغيرها.

الشاهد في قوله: (ألم يأتيك) حيث جزم الفعل المضارع المعتل ولم يحذف حرف العلة منه للضرورة.

وروي البيت (هل أتاك)، و(ألم يبلغك) ولا شاهد فيهما.

(٤) عجز بيت صدره: وَأَنْتَ حَيْثُمَا يَشْرِي الْهَوَى بَصْرِي..

والبيت لإبراهيم بن هرمة في القسم الثاني من ديوانه ص ٢٣٩.

الخصائص ٢١١/٢، ٨٨/٣، الإنصاف ٤٠/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٩٢/٥، والمغني ٤١٧/٤، وغيرها.

الشاهد في قوله: (انظور) حيث أشبع ضمة الظاء لضرورة القافية فنشأت الواو، وأصلها (انظر).

ويرتفع إذا تجرد عن الناصب والجازم، نحو: (يقوم زيد).

ويرتفع "الفعل" إذا تجرد عن الناصب والجازم، نحو: (يقومُ زيدٌ) "هذا ميل من المؤلف إلى رأي الفراء، في أن الارتفاع بالتجرد، وعند البصريين أن ارتفاعه لوقوعه موقع الاسم، إذ قولك: زيد يضرب، بمثابة الضارب فإن قيل: /إن المضارع قد ارتفع في خبر باب كاد وليس بموقع للاسم، فتقول: كاد زيد يقوم، وفي الصلة نحو: الذي يضرب، وفي نحو: سيقوم زيد، وسوف يقوم، فالجواب أنه في الأصل<sup>(١)</sup> خبر مبتدأ، وحقه أن يكون اسمًا، وقد جاء على أصله في بيت الحماسة وهو<sup>(٢)</sup>:

[من الطويل]

فَأُنْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آيًّا      وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَضْفُرُ

وإنما عدلوا إلى الفعل لتعلق الخبر بكاد، وهو مقتضى للاستقبال، و لكنه يلزمهم رفع الماضي لهذه العلة وهي وقوعه موقع الاسم، فإن (زيدًا ضرب) بمعنى زيد ضارب، وهو [كذلك في] الذي يضرب؛ لأنك تقول الذي ضارب هو، على أن (ضارب)، خبر مبتدأ مقدّم عليه، وعن نحو: (سيقوم زيد) أن سيقوم مع السين واقع موقع الاسم، لا (يقوم) وحده، والسين صار كأحد أجزاء الكلمة، وسوف في حكم السين. وقال الكسائي<sup>(٣)</sup>: "هو مرفوع بحروف المضارعة" والكوفيون<sup>(٤)</sup> بلام الابتداء المقدّرة.

(١) أي: في (كاد زيد يقوم)

(٢) حماسه أبي تمام ص ١٧، برواية (ولم أك آيّا) وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت. والبيت لتأبط شراً في ديوانه ص ٩١.

وهو من شواهد ضرائر الشعر ص ٢٦٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٢٢/٤، وشرح الرضي ٢٤/٤، وشرح الأشمولي ٢٧٣/١. الشاهد في قوله: (كدت آيّا) حيث جاء خبر (كاد) على الأصل اسماً مفرداً وهو (آيّا)، وإن كان غير مستعمل.

(٣) الإنصاف مسألة (٧٤) ١٠٣/٢، وشرح الرضي ٢٥/٤.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ٦/٢.

### [نواصب الفعل المضارع]

وينتصب بـ(أَنْ) و(لَنْ)، و(إِذَنْ) و(كَيْ). و(أَنْ) مقدّرة بعد (حتى) ولام كي، ولام الجحود، والفاء، والفاء، والواو، و (أَوْ). فـ(أَنْ) مثل: أُرِيدُ أَنْ تُحَسِّنَ إِلَيَّ، ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾، والتي تقع بعد العلم هي المخففة من المثقلة وليست هذه نحو: (علمت أن سيقوم) و(أن لا يقوم).....

"وينتصب بـ(أَنْ) اتفاقاً" و(لَنْ)، و(إِذَنْ) و(كَيْ) "مستقلة على الأصح.

" و(أَنْ) مقدّرة بعد (حتى) ولام كي، ولام الجحود، والفاء، والواو، و (أَوْ)."

### ١- [أَنْ]

فـ(أَنْ) "حرف ناصب للفعل المضارع، وهي أم الباب؛ لمشابهتها المشددة، وحملت البقية عليها، وإنما تنصب مصدرية، لا مخففة من الثقيلة.

"نحو<sup>(١)</sup>: أُرِيدُ أَنْ تُحَسِّنَ إِلَيَّ" فإنه في معنى أريد إحسانك إليّ، والفرق بينهما أن هذه لا تدخل إلا على فعل متصرّف، لتأويلها وما بعدها بالمصدر، ولا يقع بعد علم ولا ظن في معناه، لكونها للترجي والطمع، فهما يناقضان معناها، إذ هما لتحقيق الوقوع.

"والتي تقع بعد العلم" أو معنى كاليقين والتبيين والانكشاف والظهور، والنظر الفكري والنداء، ونحو ذلك. "هي المخففة من المثقلة وليست هذه" فيلزم بعدها السين أو سوف، أو لا، أو لو، أو قد، "نحو: (علمت أن سيقوم) و(أن لا يقوم)" قال تعالى: ﴿وَأَلَوْ اسْتَقْنَمُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ﴾ [الجن: ١٦] ، ﴿وَلَوْ أَنَّ قَدْ أَبْلَغُوا﴾ [الجن: ٢٨] وكذا تقول: زيد علمت أن لم يقم، أو ما قام؛ لتعذر تقديرها وما بعدها بالمصدر، وكذا (أخاف) إذا كان بمعنى العلم، فحكمه حكمه كما في قول أبي محجن<sup>(٢)</sup>:

إِذَا مِتُّ فَادْفِنِي إِلَى جَنْبِ كَرْمَةٍ      تَرَوِّي عِظَامِي فِي الْمَمَاتِ عَرُوقُهَا  
وَلَا تَلْدُنِّي فِي الْفَلَاقَةِ فَـلْنِي      أَخَافُ إِذَا مَاتْتُ أَنْ لَا أَذُوقُهَا [ب/١٧٩]

(١) في الكافية (مثل) ص ١٩٤.

(٢) البيت لأبي محجن في ديوانه ص ٤٨.

وهو من شواهد الأزهية ص ٦٧ برواية (إذا مت فادفني إلى أصل كرمة)، والأمازي لابن الشجري ٣٨٧/١، ١٥٨/٣، وشرح الرضي ٣٠/٤، والخزاعة ٣٩٨/٨، وغيرها.

الشاهد في قوله: (أخاف إذا ماتت أن) حيث جاءت (أن) مخففة لوقوعها بعد الخوف بمعنى اليقين.

والتي تقع بعد الظن ففيها الوجهان.....

وليس لقائل أن يقول: إن (أخاف) هنا كالظن، فيصح الوجهان، إذ هو بمعنى العلم أوضح لعلمه، لعدم شربها بعد الموت في قبره.

"والتي تقع بعد الظن فيها<sup>(١)</sup> الوجهان" رفع ما بعدها على أنها مخففة من الثقيلة، لتقدير الظن بالعلم، والنصب على تقديره للشك الذي هو مناسبتها، فيجوز رفع (يقوم) فيأتي بالسين أو نحوها: ظننت أن سيقوم زيد، أو سوف يقوم، أو نحو ذلك، ويجوز نصبه، فلا يأتي بالسين لما تقدّم من أنها تلزم مع المخففة لا مع الناصبة، وقد لا تنصب المصدرية، حملاً لها على المخففة [أو حملاً لها على (ما) المصدرية]<sup>(٢)</sup>، كما في قوله تعالى: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾<sup>(٣)</sup> [البقرة: ٢٣٣]، كقول الشاعر<sup>(٤)</sup>: [من البسيط]

أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَتُحْكَمَا مِثِّي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا

ولا يفصل بينها وبين معمولها، إلا ضرورة عند البصريين<sup>(٥)</sup>، كقول الشاعر<sup>(٦)</sup>: [من الكامل]

أَنْ مَا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلًا أَدْعَ الْقِتَالَ وَأَشْهَدَ الْهَيْجَاءَ

خلافًا للكسائي والفراء<sup>(٧)</sup>.

(١) في الكافية (ففيها) ص ١٩٤.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) نسبها النحويون إلى مجاهد، ينظر البحر المحيط ٢/٤٩٨-٤٩٩.

(٤) لم أعتد لقائله.

وهو من شواهد سر صناعة الإعراب ٢/٥٤٩، شرح المفصل لابن يعيش ٤/٢٢٥، وشرح الرضي ٤/٣٢٦، والخزاعة ٨/٤٢٠، وغيرها.

والشاهد في قوله: (أَنْ تَقْرَأَ) حيث لم تعمل (أَنْ) تشبيها لها بـ(ما) المصدرية. أو حملاً لها على (أَنْ) المخففة.

(٥) "كراهية أن يشبهوها بما يعمل في الأسماء"، ينظر الكتاب ١٣/٣. والارتشاف ١/٤١٦٤.

(٦) لم أعتد لقائله. ولم أجد من يرويه بـ(أَنْ ما رأيت). والرواية الأخرى بـ(لما).

بغير الظرف وشبهه بالقسم للضرورة شرح التسهيل ٣/٣٤٤. وفي شرح الأشموني ٣/١٨٩، برواية: لقنا رأيت. بادغام النون في الميم.

"أجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف وشبهه اختياراً نحو أريد أن عندك أقعد، وقد ورد ذلك مع غيرها [أي غير أن] اضطراراً".

والشاهد في قوله: (إِنْ مَا رَأَيْتُ.. أَدْعَ الْقِتَالَ) حيث فصل بين (أَنْ) ومعمولها (أَدْعَ) للضرورة.

(٧) الارتشاف ١/٤١٦٤.

ولن مثل: (لن أبرح) ومعناها نفي المستقبل.....

ولا يجزم بها عند البصريين خلافاً للكوفيين، واللحياني<sup>(١)</sup> وأبي عبيدة<sup>(٢)</sup> من البصريين، وقد أنشد على ذلك<sup>(٣)</sup>:

إِذَا مَا عَدَوْنَا قَالَ وَلَدَانُ أَهْلَنَا: تَعَالَوْا إِلَى أَنْ يَأْتِيَا الصَّيْدُ نَحْطِبَ

## ٢- [لن]

"ولن" حرف بسيط عند الجمهور<sup>(٤)</sup>، بدليل تقدم معمولها منصوباً عليها، لا التمييز. مركبة عند الخليل<sup>(٥)</sup> من لا وإن، وقال الفراء<sup>(٦)</sup>: أصل لن ولم لا، فأبدل الألف نوناً في أحدهما وميمًا في الآخر. والنصب بها هو الأكثر.

"نحو"<sup>(٧)</sup>: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ﴾ [يوسف: ٨٠] "ومعناها نفي المستقبل" نفيًا مؤكدًا عند سيبويه<sup>(٨)</sup> وللتأيد عند الزمخشري<sup>(٩)</sup>.

(١) اللحياني هو علي بن حازم اللحياني وقيل: علي بن المبارك، لغوي، أخذ عنه العلماء، وقد عاصر الفراء، وأخذ عنه القاسم بن سلام، وله كتاب (النوادر). ينظر إنباه الرواة ٢/٢٥٥. يتصرف.

وحكى اللحياني أنها لغة بني صباح، من بني ضبة. ينظر الجني الداني ص ٢٢٦.

(٢) أبو عبيدة هو معمر بن المثنى اللغوي البصري، أخذ عن يونس وأبي عمرو، وهو أول من صنف غريب الحديث. أخذ عنه أبو عبيد وأبو حاتم والمازلي. ينظر بغية الوعاة ٢/٢٩٤ - ٢٩٦.

جاء في النسخة المخطوطة (وأبو عبيدة) وهو تحريف من الناسخ.

(٣) البيت لامرئ القيس في ملحق ديوانه ٣٨٩. (زيادات لنسخة أبي سهل)، برواية: إذا ما ركبنا قال ولدان اهلنا.

وهو من شواهد المغني ١/١٨٠، والجني الداني ص ٢٢٧ برواية: قال ولدان قومنا، وشرح الأشموني ٣/١٩٠، وغيرها.

الشاهد في قوله: (أَنْ يَأْتِيَا) حيث جزم الفعل المضارع بر(أن) المصدرية، خلافاً للبصريين. وأصله: أَنْ يَأْتِيَا. وللبيت رواية أخرى: إلى أن يأتي الصيد) وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت.

(٤) الكتاب ٥/٣، وتبعه الجمهور ينظر الارتشاف ٤/١٦٤٣.

(٥) ينظر رأي الخليل في الكتاب ٥/٣.

(٦) ذكره السيرافي في شرحه على سيبويه ١/٨٣، "وزعم الفراء أن "لن" و "لم" و "لا" أصلها واحد. وأن الميم والنون مبدلتان من الألف في "لا" وحكم عليه السيرافي أنه رأي لا دليل عليه، فقال: "وهذا ادعاء شيء لا نعلم فيه دليلاً، فيقال للمحتج عنه، ما الدليل على ما قلت: فلا يجد سبيلاً إلى ذلك".

(٧) في الكافية (مثل) ص ١٩٤.

(٨) الكتاب ١/١٣٥ - ١٣٦.

(٩) قال الزمخشري: "فإن قلت: ما معنى (لن)؟ قلت تأكيد النفي الذي تعطيه (لا)، وذلك أن «لا» تنفي المستقبل. تقول :



ولا يكون الفعل بعدها دعاء، إذ لا يُستعمل من أدوات النفي مع الدعاء، غير (لا) خلافا لما حكاه ابن السراج<sup>(١)</sup> عن قوم محتجين بقول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

[من الخفيف]

لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكُمْ ثُمَّ لَا زِلْ — تَ لَكُمْ خَالِدًا خُلُودَ الْجِبَالِ

وقد تعسف بعضهم فقال هي دعاء في قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَكُونُ ظَهِيرًا لِلْمُجْرِمِينَ﴾ [القصص: ١٧].  
وأما قوله تعالى: ﴿رَبِّ يَمَّا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونُ ظَهِيرًا لِلْمُجْرِمِينَ﴾ [القصص: ١٧]، فليس منه، لأن فعل الدعاء لا يسند إلى المتكلم بل إلى المخاطب أو الغائب، نحو: يا رب فلا تعذب فلانا، ونحو: لا عذب الله عمرا. فالأصح أن تكون في الآية للتأييد كما في قوله تعالى: ﴿لَنْ تَرِنَنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]؛ لأنه لا يرى نفي مظاهرة المجرمين إلى وقت معلوم، بل نفيا مؤبداً،

= لا أفعل غداً ، فإذا أكدت نفيها قلت : لن أفعل غداً . والمعنى : أن فعله ينافي حالي ، كقوله : ﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ﴾ [الحج : ٧٣] فقلوه : ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام : ١٠٣] نفي للرؤية فيما يستقبل . و ﴿لَنْ تَرِنَنِي﴾ تأكيد وبيان ، لأن المنفي منافي لصفاته ينظر الكشاف ٢ / ٨٩ - ٩٠ ، وقد أبطل ابن مالك في شرح التسهيل ٤ / ١٤ مذهب المبني على اعتقاده بأن الله لا يرى.

(١) الأصول ٢ / ١٧١ . واختاره ابن عصفور ينظر الارتشاف ٤ / ١٦٤٤ .

(٢) البيت للأعشى ميمون بن قيس في ديوانه ص ١٣ ، برواية : ثم لا زلت لهم خلود الجبال .

وهو من شواهد الأصول ٢ / ١٧١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٣٧ وهما برواية الديوان ، والمغني ٣ / ٥٠٦ ، والارتشاف ٤ / ١٦٤٤ .

والشاهد في قوله: (لن تزالوا) حيث جاءت لن للدعاء.

و(إذن) إذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها.....

بخلاف ما اقتضت القرينة فيه من عدم التأييد، نحو: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ﴾<sup>(١)</sup> [يوسف: ٨٠] فإنه لا يريد تأييد البراح، فلذا قال: ﴿حَتَّى يَأْذَنَ لِلْحَاجِّ﴾ [يوسف: ٨٠]، وكذلك في قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ أَنْسِيَا﴾ [مرم: ٢٦]، فإنه لا يريد تأييد التكلم، فأتت بما يدل على غير التأييد مع تأكيد النفي، وكذا الوقت المعلوم، والله أعلم. / ويتلقى القسم بما نادرا جدًا كما في قول أبي طالب<sup>(٢)</sup>: [من الكامل] [١٨٠/١]

وَاللَّهِ لَنْ يَصْرُلُوا إِلَيْكَ بِحَمِيمٍ حَتَّى أَوْسَدَ فِي التُّرَابِ دَفِينَا

وزعم بعضهم أنها تجزم كما أنشد<sup>(٣)</sup> ابن الطراوة<sup>(٤)</sup>: [من المنسرح]

فَلَنْ يَخْبِ الْآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ حَرَّكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الْخَلْقُ

### ٣- [إِذْنٌ]

"وإذن" حرف بسيط عند الجمهور<sup>(٥)</sup>، مركبة عند الكوفيين<sup>(٦)</sup>. وهي جواب وجزاء، ناصبة بنفسها عند سيبويه<sup>(٧)</sup> ويرويه عن الخليل، وروى أبو عبيدة عن الخليل<sup>(٨)</sup> تقدير (أن) بعدها، وإنما تنصب، "إذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها" ومعنى اعتماده، أن يكون من تتمته، أو معمولاً له، فإنه إذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا تنصب؛ لأنها لضعفها لا تقدر أن تعمل فيما اعتمد على ما قبلها، فصار كأنه

(١) جاء في النسخة المخطوطة (لن أبرح)، وهو تحريف.

(٢) ينظر ديوانه ص ٨٧، ١٨٩.

وهو من شواهد الجنى الداني ص ٢٧٠، وشرح التسهيل ٧٣/٣، والمغني ٥٠٨/٣، ٣٨٣/٦،

الشاهد في قوله: (لن يصلوا) حيث جاءت (لن) و منصوبها جواباً للقسم، وهو قليل.

(٣) في النسخة المخطوطة (كما في قول ابن الطراوة)، وهو سهو من الناسخ.

(٤) البيت لأعرابي في شرح شواهد المغني للسيوطي ٦٨٨/٢.

وهو من شواهد المغني ٥١٠/٣، الهمع ٢٨٩/٢، الأشموني ١٨١/٣، والجميع برواية: (لن).

الشاهد في قوله: (لن يخب) حيث جزم (لن) الفعل المضارع بعدها، وأصله: (يخب).

(٥) الارتشاف ١٦٥٠/٤.

(٦) ذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم ظرف، وهو (إذ) الحق التوئين. ينظر المصدر السابق ١٦٥٠/٤.

(٧) ينظر الكتاب ١٢/٣، ٢٣٤/٤.

(٨) الارتشاف ١٦٥٠/٤.

سبقها حكماً، وتكون تنمة له في ثلاثة مواضع، إما أن تكون خبراً لما قبلها، نحو: أنا إذن أكرمك، ولو منسوخاً، نحو: إني إذن أكرمك، وقد عملت في الخبر مع الاعتماد في قوله<sup>(١)</sup>: [من الرجز]

لا تتركني فيهم شطيرا      إني إذن أهلك أو أطير

ينصب أهلك، وربما تعمل حيث أولت هي وما بعدها بالخبر، لا ما بعدها فقط؛ لوقوعها صدر جملة، أو تكون جزاء للشرط الذي قبلها، نحو: إن تأتي إذن أكرمك، وقول الشاعر<sup>(٢)</sup>: [من البسيط]

ازجر حمارك لا يززع برؤضتنا      إذن يُردّ وقيد الغير مكروب

فجزم (يرد) على أنه جواب للنهي، لأنه في مثل: (لا تكفر [تدخل النار]<sup>(٣)</sup>) في مذهب الكسائي<sup>(٤)</sup>، فيكون معنى (لا يرتع) إن يرتع يرد. وعند غيره منصوب منقطع عما قبله، لأنه جواب لسؤال مقدر، كأن مخاطباً قال: لا تزجره، فأجابه بقوله: إذن يُرد. أو يكون جواباً للقسم الذي قبلها، نحو: والله إذن لأخرجن، وعليه قول الشاعر<sup>(٥)</sup>: [من الطويل]

لئن عاد لي عبد العزيز مثليها      وأمكنني منها إذن لا أقبلها

(١) لم أمتد لقائله.

الشطير: البعيد والغريب. أطير: أذهب بعيداً.

وهو من شواهد الإنصاف ١/١٦٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٢٢٧، المقرب ١/٢٦١، شرح الرضي ٤/٤٥، وغيرها.

والشاهد في قوله: (إني إذن أهلك) حيث نصب الفعل المضارع بعد إذن، مع أنها ليست مصدرية.

(٢) البيت لعبد الله بن عتبة الضبي في الكتاب ٣/١٤، برواية: أزد حمارك لا تُزع سؤيته إذن يُردّ وقيد الغير مكروب

وهو من شواهد المقتضب ٢/١٠، وشرح المفصل ٤/٢٢٦، برواية: اردد...، وشرح الرضي ٤/٤٦.

الشاهد في قوله: (لا يرتع إذن يرد) حيث جاء الفعل (يرد) منصوباً بـ (إذن) المنقطعة عما قبلها، فهي مصدرية، ويرى الكسائي أن الفعل مجزوم لوقوعه في جواب الطلب.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٤) الهمع ٢/٢٩٦.

(٥) البيت لكثير عزة في ديوانه ص ٣٠٥.

وهو من شواهد الكتاب ٣/١٥، شرح أبيات سيويه للسيرافي ٢/١٤٣-١٤٤، وسر صناعة الإعراب، ١/٣٩٧ شرح الرضي ٤/٤٦.

الشاهد في قوله: (إذن لا أقبلها) حيث لم تعمل (إذن) لوقوعها جواباً للقسم وعدم تصدرها.

## وكان الفعل مستقبلاً.....

وقوله<sup>(١)</sup>:

[البسيط]

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِخْ إِلَيَّ      بَنُو اللَّقِيطَةِ مِنْ ذَهْلٍ بَنٍ شَيْبَانَا  
إِذَنْ لَقَامَ بَنَصْرِي مَعْشَرٌ خُشْنٌ      عِنْدَ الْحَفِيطَةِ إِنْ دُو لُوثَةٌ لَانَا [ب/١٨٠]

فقوله: (إذن لقام) بدل من (لم تستبخ)، وبدل الجواب جواب، "فلا يقع المضارع بعد إذن في غير الثلاثة المواضع، معتمداً على ما قبلها بالاستقراء"، ذكره الرضي<sup>(٢)</sup>.

"وكان" عطف على (لم يعتمد) أي: ينتصب بها المضارع، إذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها، وإذا كان "الفعل" المذكور بعدها "مستقبلاً"، لكونها جواباً وجزاء، وهما لا يمكنان إلا في الاستقبال، فإذا تغير أحد الشرطين بأن يكون الفعل حالاً، كقولك لمن يحدثك: إذن أظنك كاذباً، فليس إلا الرفع، لوقوعه حالاً، ويشترط أن لا يفصل بينها وبين الفعل فاصل إلا قسماً، نحو: إذن والله أكرمك، أو دعاء، نحو: إذن يرحمك الله أكرمك، أو نداء نحو: إذن يا زيد أكرمك، أو بلا، وما أحسن ما قيل في ذلك، نظماً لبعضهم<sup>(٣)</sup>:

أَعْمِلْ إِذَنْ إِذَا آتَيْتُكَ أَوْ لَا      وَسُقْتُ فَعَلًا بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلًا  
وَاحْدُزْ إِذَا أَعْمَلْتَهَا أَنْ تَفْصِلَا      إِلَّا يَحْلِفُ أَوْ زِدَا أَوْ بِرَّ لَا  
وَأَفْصِلْ بِظَرْفٍ أَوْ بِمَجْرُورٍ عَلَى      رَأْيِ ابْنِ عَصْفُورٍ رُئِيسِ الْفَضْلَا

والأصح أنه لا يفصل بينهما بالظرف ولا بالحال، فلا يقال: إذن عندك يفصل الأمر، ولا إذن قائماً أضررك.

(١) البيت لقريط بن أنيف العنبري في شرح حماسة أبي تمام ١٥١-١٦.

وهو من شواهد شرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/٥، وشرح الرضي ٣٨/٤، والمغني ١١٣/١ وحاشية اللسوقي ٥٦/١. لوثه: رجل ذو لوثه بطيء مُمَكِّث ذو ضعف.

الشاهد في قوله: (إذن لقام) حيث لم تصدر (إذن) لوقوعها هنا بدل من (لم تستبخ) فبدل الجواب جواب مثله.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٤٧/٤.

(٣) شرح التسهيل ٢٢/٤، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٢٤/٦.

مثل: (إذن تدخل الجنة) وإذا وقعت بعد الواو والفاء فالوجهان. و(كي) مثل: (أسلمت كي أدخل الجنة)، ومعناها السببية.....

"مثل" قولك لمن قال أسلمت، "إذن تدخل الجنة" قيل [مثل] المصنف بمثال، لا يحتمل إلا الاستقبال، فقوله: إذن مبتدأ، وقوله: إذا لم يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ معها، وقوله: مثل: إذن تدخل الجنة، خبر المبتدأ. فتمثيل (إذن) بهذا المثال على طريقة تمثيلات أخواتها، إلا أنه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطاً بشرطين، أشار إليهما فيما بين المبتدأ والخبر.

"وإذا وقعت بعد الواو والفاء فالوجهان" جائزان. إلغاؤها وهو الأكثر؛ لوقوعها بعد حرف العطف، إذ هو لربط بعض الجملة ببعض، فتوسطت لأن ما بعده من تمام ما قبله، قال تعالى: ﴿فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾ [النساء: ٥٣]، ﴿وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ خَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٦]، وإعمالها نظراً إلى وقوعها في صدر جملة مستقلة بفاعلها، وقد قرئ في الشاذة<sup>(١)</sup> (وإذن لا يلبثوا)، ولا تقع غير جواب، وقوله تعالى حاكياً: ﴿فَعَلْنَهَا إِذَا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾ [الشعراء: ٢٠]، فجواب لـ ﴿فَعَلْتَ فَعَلْتَكَ﴾ [الشعراء: ١٩] وإنما جاز الفصل في (إذن) خاصة بما ذكرنا دون أخواتها، فإنها لا يفصل بينها وبين الفعل العاملة هي فيه، لأنها لم تترج بما بعدها امتزاج غيرها، ولهذا قد تدخل على الاسم نحو: ولن يفلحوا إذن أبداً.

#### ٤- [لَکِي]

"وكي" حرف للتعليل / أو النهاية، "مثل: أسلمت كي أدخل الجنة، ومعناها السببية" [١٨١/١]

أي: سببية ما قبلها لما بعدها، كسببية الإسلام لدخول الجنة في المثال، وهي ناصبة للفعل المضارع بنفسها عند البصريين<sup>(٢)</sup>، إن تقدمها اللام، إذ هي حينئذٍ مصدرية، بمنزلة (أن)، وذلك لأن اللام الجازة، لا تدخل إلا على الاسم ظاهراً أو مؤولاً، وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ [الحديد: ٢٣]، وقول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

لَکِي یَعْلَمَ النَّاسُ أَنِّي أَمْرُؤُ  
أَتَيْتُ الْمَعِيشَةَ مِنْ بَإِیْهِ

(١) الكشف ٣٧١/٢، و اللباب في علوم الكتاب ٣٥٢/١٢-٣٥٣.

(٢) الكتاب ٦/٣.

(٣) البيت للأعشى ميمون بن قيس في ديوانه ص ١٧٣.

الخزانة ٤٣٤/١١.

الشاهد في قوله: (لكي يعلم) حيث تقدمت (كي) اللام ونصب الفعل المضارع على مذهب البصريين.

وحرف جرّ ينصب الفعل بتقدير (أن)، إذا لم يتقدمها اللام، وعند الكوفيين<sup>(١)</sup> أنها ناصبة بنفسها مطلقاً، وعند الخليل والأخفش<sup>(٢)</sup> أنها حرف جر، وما بعدها ينتصب بتقدير (أن)، وقد يظهران بعدها إذا صحبها (ما) كما في قول جميل<sup>(٣)</sup>:

[من الطويل]

فَقَالَتْ: أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَا نَحْنَا لِسَانَكَ كَيْفَمَا أَنْ تَعُرَّ وَتَحْدَعَا؟

[من الطويل]

وتصحبها مع اللام أيضاً، كقوله<sup>(٤)</sup>:

أردت لكيما أَنْ تَطِيرَ بِقُرْبِي فَتَنْزِلَ شَنَا بَيْنَ دَاءٍ بَلَقَمِ

فاعتذر الكوفيون بـ(أن) زائدة معها، فإذا تأخرت اللام عنها، فهي حرف جرّ، واللام مؤكدة لها، والنصب بـ(أن) مقدرة كما في قوله<sup>(٥)</sup>:

[من المديد]

كَيْ لِيَقْضِيَنِي زَيْئُهُ مَا وَعَدْتَنِي غَيْرَ مَخْـ تَلَسِ

(١) الارتشاف ٤/١٦٤٥، والمغني ٣/٣٧.

(٢) معاني القرآن للأخفش ١/١٢٧. ينظر رأيه في الارتشاف ٤/١٦٤٥.

(٣) البيت لجميل في ديوانه ص ٦٢.

شرح المفصل لابن يعيش ٥/١٢٨، وشرح الرضي ٤/٤٨، والجني الداني ص ٢٦٢، والمغني ٣/٣٥.

الشاهد في قوله: (كيما أن تغر) حيث ظهرت (أن) المصدرية بعد (كي) وقد صحبها (ما).

(٤) لم أهتم لقائله.

وهو من شواهد الإنصاف ٢/١٢٦، وشرح المفصل ٤/٢٣١، وشرح الرضي ٤/٤٧، والجني الداني ص ٢٦٥.

الشاهد في قوله: (لكيما أن) حيث ظهرت (أن) بعد (كي) للضرورة. وقيل: إن (أن) زائدة.

(٥) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص ١٦٠.

وهو من شواهد شرح الرضي ٤/٤٩، وشرح التصريح ٢/٣٦٠، والخزانة ٨/٤٨٨.

الشاهد في قوله: (كي لتقضي) حيث استشهد الكوفيون على أن اللام إذا تأخرت عن (كي) ينصب الفعل بـ(أن) مضمرة وتكون (كي) جارة.

وقول حاتم<sup>(١)</sup>:

[من الطويل]

وَأَوْقَدْتُ نَارِي كَيْ لِيَنْظُرَ ضَوْءُهَا وَأَخْرَجْتُ كُلِّي وَهُوَ فِي الْبَيْتِ دَاخِلُهُ

وتجيء اللام بعدها قليلاً، قال الفراء: "أكثر في كلام العرب (أردت لكي أقصدك)، وقل (أردت كي لأقصدك).

وزعم أبو علي<sup>(٢)</sup> أن أصل (كما)، (كيما) فحذف الياء، ونصب بها، كما كانت للضرورة، كما في قول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

[من الطويل]

وَطَرْتُكَ إِذَا جِئْتَنَا فَاصْرِفْنَهُ كَمَا يَحْسَبُونَ أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ

وإذا ولي (كي) اسم أو فعل ماض، أو مضارع مرفوع، فأصله (كيف)، حذفت فاؤها، ومنه قول الشاعر<sup>(٤)</sup>:

[من البسيط]

كَيْ تَجْنَحُونَ إِلَى سِلْمٍ وَمَا تُفَرِّثُ قَتْلَاكُمْ وَلَظَى الْهَيْجَاءِ تَضْطَرُّمُ؟

(١) البيت لحاتم الطائي في ملحق ديوانه ص ٢٨٧.

وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٣٩، والمغني ٣/٣٧، وشرح الأشموني ٣/١٨٤، والجميع برواية: كي ليصر، الشاهد في قوله: (كي لينظر) حيث وقعت اللام بعد (كي) ولُصِبَ الفعل بر(أن) مضمرة.

(٢) المغني ٣/١١.

(٣) البيت لعمر بن أبي ربيعة في الخزنة ١٠/٢٢٤. وفي ديوانه ص ١٢٦ برواية: إذا جئت فامنح طرف عينيك غيرنا لكي....

وهو لجميل بثينة في ديوانه ص ٩٢، برواية: سامنح طرفي حين ألقاك غيركم لكيما يروا أن الهوى حيث أنظر

الإلصاف ٢/١٣٢، وضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٤١، والمغني ٣/١٠، والأشموني ٣/١٨٥،

وكلاهما برواية: (فاحبسناه).

الشاهد في قوله: (كما يحسبوا) حيث لُصِبَ الفعل بعد (كما) لأن أصلها (كيما). "وذهب ابن مالك إلى أنها كاف التشبيه كُفَّت

ب(ما) ودخلها معنى التعليل فنصبت، وذلك قليل. ينظر شرح الأشموني ٣/١٨٦.

(٤) لم أهدد لقائله.

ثرت قتلاكم: قتلتم مقابلها. اللظى: اللهب الخالص. الهيجاء: الحرب. تضطرم: تلتهب.

والبيت من شواهد الجني الداني ص ٢٦٥، المغني ٣/٣١، وشرح الأشموني ٣/١٨١.

الشاهد في قوله: (كي تجنحون) حيث لم ينصب الفعل المضارع؛ لأن (كي) هنا أصلها كيف.

ويجوز الفصل بينها وبين معمولها بـ(لا) اتفاقاً، كقوله تعالى: ﴿لَا يَكُونُ دُولَةً﴾ [الحشر: ٧]، وبمعمول منصوبها، والقسم عند ابن مالك<sup>(١)</sup> والكسائي<sup>(٢)</sup> واحتجوا بقوله<sup>(٣)</sup>:  
[من الكامل]

وَشَفَاءٌ غَيِّكَ خَابِراً أَنْ تَسْأَلِي

لأن التقدير (وشفاء غيِّك أن تسألي خابراً)، فقدّم ما في حيز (أن) عليه، وإذا جاز تقديم ما في حيز (أن) عليه، مع أنها مصدرية، فليجز تقديم ما في حيز (كي) عليها، إذا كانت مصدرية، ويقوي ذلك، قول الشاعر<sup>(٤)</sup>:  
[من الرجز]

كَأَنَّ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أَجْلِدَا

ومنه البصريون وهشام<sup>(٥)</sup>. وحكى ابن السراج<sup>(٦)</sup>: أن الفراء يجعل (خابراً) حالا من الغي.  
قيل أو من (ياء) المخاطبة.

(١) قالوا: "ولا يُبطل عملها الفصل، خلافاً للكسائي في المسائلين" ينظر التسهيل ص ٢٣٠.

وشرح ابنه بدر الدين كلام أبيه قائلاً: "قد يفصل بالمعمول أو بجملته شرطية، فيبقى النصب من كلامهم: جئت كي فيك أرغب، وجئت كي إن تحسن أزورك، بنصب أرغب وأزورك والكسائي يميز الكلام برفع الفعلين دون نصبهما .." ينظر الارتشاف

١٦٤٨/٤-١٦٤٩.

(٢) الارتشاف ١٦٤٨/٤.

(٣) عجز بيت وصدره: هَلَا سَأَلْتِ وَخُبِرْتُ قَوْمٌ عِنْدَهُمْ

وهو لامرأة من بني سليم في الخزانة ٤٣٣/٨

وهو من شواهد شرح التسهيل ٣/٣٤٥، وشرح الرضي ٤/٣٥.

الشاهد في قوله: (خابراً أن تسألي) حيث تقدم (خابراً) على العامل (أن تسألي) ونصبه وهو نادر.

(٤) البيت للعجاج في الخزانة ٨/٤٣٢.

وهو من شواهد الهمع ٢/٢٨٣، وشرح الأشموني ٣/١٨٩، والخزانة ٨/٤٢٩.

الشاهد في قوله: (بالعصا أن أجلدا) حيث تقدّم معمول معمول أن المصدرية عليها، فالعصا معمول أجلدا وهي معمول أن.

(٥) الارتشاف ١٦٤٨/٤.

(٦) الأصول ٢/١٨٨.



و(حتى) إذا كان مستقبلاً بالنظر إلى ما قبلها بمعنى (كي) أو (إلى).....

## ٥- [حَتَّى]

"وحتى"/ وحتى تنصب الفعل بتقدير (أن) وهي حرف جرّ عند البصريين<sup>(١)</sup>، فلا تدخل إلا على اسم [ب/١٨١] ظاهر أو مقدّر، فيشترط تقدير (أن) بعدها، إذا دخلت على فعل، لتصير معها في تأويل الاسم، وقال الكسائي<sup>(٢)</sup> وغيره من الكوفيين<sup>(٣)</sup>: "هي ناصبة بنفسها".

"إذا كان الفعل مستقبلاً بالنظر إلى ما قبله" لا بالنظر إليه وقت التّكلم، كالدخول في قولك: سرت حتى أدخل البلد. فلا يجب أن يكون مستقبلاً بالنظر إلى وقت التّكلم، لا بل بالنظر إلى مضمون الفعل وهو السّر، كما في المثال الآتي، وإنما تنصب إذا كانت "بمعنى كي" فتكون للسببية، ومن حق السببية أن تكون بعد السبب، نحو: قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٧]، و ﴿حَتَّى يَنْفَضُّوا﴾ [المنافقون: ٧]، "أو بمعنى إلى" لانتهاه، والفرق بينهما إن التي بمعنى (كي) لا تدخل على صريح الاسم، كما لا تدخل (كي) عليه، إلا ما جاء من قولهم: كيمه؟ بخلاف التي بمعنى (إلى) فتدخل كقوله تعالى: ﴿سَلَّمْهُنَّ حَتَّى مَطَلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥]، وتجيء بمعنى الاستثناء، و(أن) الناصبة، رواه ابن مالك<sup>(٤)</sup>. وعليه قوله<sup>(٥)</sup>:

[من الكامل]

لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَمَاحَةً      حَتَّى بَجُودٍ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلٌ

(١) الكتاب ١٧/٣.

(٢) ينظر الهمع ٣٠٠/٢.

(٣) منهم الفراء، ينظر معاني القرآن للفراء ١٣٢/١-١٣٣، وتبعه الكوفيون ينظر الهمع ٣٠٠/٢.

(٤) ينظر التسهيل ص ٢٣٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٤٦/٣.

(٥) البيت للمقنع الكندي في شرح الحماسة للمرزوقي ص ١٧٣٤.

وهو من شواهد شرح التسهيل ٣٤٦/٣، والجنى الداني ص ٥٥٥ والمغني ٢٧٢/٢، والهمع ٣٠١/٢.

الشاهد في قوله: (حتى تجود) حيث جاءت (حتى) هنا بمعنى (إلا) لأن ما بعدها ليس غاية لما قبلها، ولا مسبباً عنه.

مثل: (أسلمت حتى أدخل الجنة)، وكنت سرت حتى أدخل البلد .....

أي: (إلا أن تجود)، وما في يديك قليل، فالعطاء حينئذٍ سماحة، وقوله<sup>(١)</sup>: [من الرجز]

وَاللّٰهُ لَا يَذْهَبُ شَيْءٌ مِنْ يَدِيْكَ بِإِطْلَافٍ حَتَّىٰ أُبَيِّرَ مَالِيْكََا وَكَأَهْلَا

لأن ما بعدها ليس غاية لما قبلها، ولا مسببا عنه عنه "وجعل ابن هشام من ذلك الحديث<sup>(٢)</sup>": "كل مولود يولد على الفطرة، حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه"، إذ زمن الميلاد لا يتطاول، فتكون حتى فيه للغاية، ولا كونه يولد على الفطرة علة لليهودية والنصرانية، فتكون فيه للتعليل، إلا أن تؤوله بمحذوف تقديره (يولد على الفطرة)، ويستمر على ذلك حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه". ومثال ما جمع القيود، قول المصنّف "لحو"<sup>(٣)</sup>: "أسلمت حتى أدخل الجنة" فهي هنا بمعنى (كي) إذ الإسلام سبب في دخول الجنة، والدخول مستقبل حقيقي بالنظر إلى ما قبله، وبالنظر إلى زمان المتكلم وعليه قوله<sup>(٤)</sup>: [من الطويل]

دعائي أخي حتى أريد فلم أرد فافترت عينيه بما كان يأمل [١٨٢/أ]

أي: كي أريد.

"وكنت سرت حتى أدخل البلد" وهي هنا بمعنى (إلى أن)، فالدخول مستقبل لا بالنظر إلى وقت التكلم؛ لأنه يحتمل أن يكون ماضيا أو حالا أو مستقبلا، بل النظر إلى السير، وعليه قوله تعالى:

﴿فَاصْبِرُوا حَتَّىٰ يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَنَا﴾ [الأعراف: ٨٧].

(١) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٣٤.

من شواهد المغني ٢/٢٧٣، والهمع ١/٣٠١، وشرح الأشموني ٣/٢٠٤.

الشاهد في قوله: (حتى أبير) حيث جاءت (حتى) هنا بمعنى (إلا) لأن ما بعدها ليس غاية لما قبلها، ولا مسببا عنه. أبير: أهلك. مالك وكاهل: من بني أسد.

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري ٣/٢٩٥.

(٣) في الكافية (مثل) ص ١٩٥.

(٤) لم أقع على هذا البيت فيما وقع تحت يدي من المصادر.

الشاهد في قوله: (حتى أريد) حيث جاءت حتى هنا بمعنى (كي).

(وَأَسِيرُ حَتَّى تَغِيْبَ الشَّمْسُ).. فَإِنْ أَرَدْتَ الْحَالَ تَحْقِيقًا أَوْ حِكَايَةً كَانَتْ حَرْفُ ابْتِدَاءٍ  
فِي رَفْعٍ.....

"وَأَسِيرُ حَتَّى تَغِيْبَ الشَّمْسُ" فَاَلْمَغِيْبُ مُسْتَقْبَلُ حَقِيقَةٍ، وَ(حَتَّى) هُنَا بِمَعْنَى (إِلَى)، وَقَدْ تَظْهَرُ (أَنْ) مَعَ  
الْمَعْطُوفِ عَلَى مَنْصُوبِهَا، كَقَوْلِهِ <sup>(١)</sup>:

حَتَّى يَكُونُ عَزِيْزًا مِّنْ نُّفُوسِهِمْ أَوْ أَنْ يَّيْزِينَ جَمِيعًا وَهُوَ مُخْتَارٌ

وَأَجَازُ الْكُوفِيَّونَ <sup>(٢)</sup> إِظْهَارُ (أَنْ) بَعْدَهَا زَائِدَةٌ لِلتَّأْكِيدِ، نَحْوُ: لِأَسِيرٍ حَتَّى أَنْ أَدْخَلَ الْبَلَدَ.

"فَإِنْ أَرَدْتَ الْحَالَ تَحْقِيقًا أَوْ حِكَايَةً" فَالتَّحْقِيقُ أَنْ يَبْقَى زَمَانُ الْمُتَكَلِّمِ بَعِيْنَهُ، وَالْحِكَايَةُ أَيْ: بِطَرِيقِ  
الْحِكَايَةِ، كَمَا تَقُولُ سَرَتْ أَمْسَ حَتَّى أَدْخَلَ الْبَلَدَ، فَادْخُلْ هُنَا حِكَايَةً لِلْحَالِ الْمَاضِيَةِ، كَأَنَّكَ كُنْتَ فِي  
زَمَانِ الدَّخُولِ هِيَاتَ هَذِهِ الْعِبَارَةِ وَيَحْكِيهَا فِي زَمَانِ التَّكَلُّمِ عَلَى مَا كُنْتَ هِيَاتَهُ وَكَانَ مَا بَعْدَ (حَتَّى) فِي هَذِهِ  
الْعِبَارَةِ مَرْفُوعًا فَأَبْقَيْتَهُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ وَحَكَيْتَهُ فِي زَمَانِ الْحِكَايَةِ يَكُونُ مَرْفُوعًا، إِذْ لَا يُمْكِنُ حِينَئِذٍ تَقْدِيرُ  
(أَنْ)، لِأَنَّهَا عِلْمٌ لِلْاِسْتِقْبَالِ.

"كَانَتْ حَرْفُ ابْتِدَاءٍ" أَيْ: اِسْتِنَافٌ، يَعْنِي أَنْ مَا بَعْدَهَا مُسْتَأْنَفٌ، لَا تَعْلُقُ لَهُ بِمَا قَبْلُهَا، فَلَا يَشْتَرِطُ  
أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً، "فِي رَفْعٍ" مَا بَعْدَهَا، لِعَدَمِ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ، سِوَاءَ كَانَ مُضَارِعًا أَوْ غَيْرَهُ، إِلَّا عِنْدَ  
الْكَسَائِيِّ <sup>(٣)</sup>، فَأَجَازَ النَّصْبَ فِي قَوْلِ حَسَّانَ <sup>(٤)</sup>:

يُعْشَوْنَ حَتَّى مَا تَهْرُ كِلَاهُمَا لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبِلِ

(١) الْبَيْتُ لِيَزِيدَ بْنِ حِمَارِ السَّكُولِيِّ فِي سَمَطِ الْأَلْيِ ١٦٧/١ - ١٦٨.

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْهَمْعِ ٣٠٠/٢، الْمَغْنِي ٦٩٦/٦.

الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ: (حَتَّى يَكُونُ... أَوْ أَنْ يَبِينُ) حَيْثُ ظَهَرَتْ (أَنْ) مَعَ الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ الْمَعْطُوفِ عَلَى الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ الْمَنْصُوبِ بَعْدَ حَتَّى.

(٢) الْاِرْتِشَافُ ١٦٦٢/٤.

(٣) الْهَمْعُ ٣٠٢/٢.

(٤) يَنْظُرُ دِيَوَانَهُ ص ١٨٠.

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ ١٩/٣، بَرُوءَةُ: لَا تَهْرُ...، شَرْحُ أَبْيَاتِ سَيُوبَةَ لِلْسِّيْرَافِيِّ ٦٩/٢، بِرُوَايَةٍ: لَا تَهْرُ، وَالْهَمْعُ ٣٠٢/٢،

وَالْأَشْمُولِيُّ ٢٠٦/٣، وَغَيْرُهَا.

الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ: (حَتَّى مَا تَهْرُ) حَيْثُ جَاءَتْ (حَتَّى) لِلْاِبْتِدَاءِ وَمَا بَعْدَهَا فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَرْفُوعٌ، وَأَجَازَ الْكَسَائِيُّ نَصْبَهُ.

و تجب السببية مثل (مريض فلان حتى لا يرجوئته). ومن ثم امتنع الرفع في (كان سيري حتى أدخلها) في الناقصة و(أسرت حتى تدخلها؟) .....

(<sup>١</sup>) "و" حينئذٍ، "تجب السببية" لأنه لما زال الاستقبال اللفظي/بشرط الاستئناف شرطت السببية التي هي [ب/١٨٢] موجبة للاتصال المعنوي، فإن السبب يتصل بالمسبب معنى، جبراً لما فات من الاتصال اللفظي.

"مثل مريض حتى لا يرجوئته"، هذا مثال لما أريد الحال تحقيقاً، فإنه قصد به نفي الرجاء في زمان التكلم وعليه قوله (<sup>٢</sup>):

ولا صُلِحَ حَتَّى تَضُوعَ بَعُونَ وَتَضُوعَ بَعَا

فإن ما قبلها وهو الصلح، مسبب لما بعدها وهو الضبع، أي: مدّ الأيدي بالسيوف، ونضبعا معطوف على (تضبعون)، على توهم النصب، نحو: قوله تعالى: ﴿فَأَصْدَقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [الناقرن: ١٠]، ورفع تضبعون وهو مستقبل ليرى أنه من العزم والحزم عليه، كأنه واقع في الحال، وقد قرئ قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ (<sup>٣</sup>) [البقرة: ٢١٤] بالرفع نظراً إلى الحال، والنصب إلى الاستقبال.

"ومن ثم" أي: من جهة كون حتى عند إرادة الحال، حرف ابتداء وجوب سببية ما قبلها لما بعدها. "امتنع الرفع في (كان سيري حتى أدخلها) في الناقصة" لأن ما بعدها من تمام ما قبلها، فلا يكون مستأنفاً، وحق المرفوع بعدها أن يكون مستأنفاً، فامتنع الرفع حينئذٍ. "وأسرت حتى تدخلها؟" للحكم عليه بالسبب لعدم الحكم بالسببية وهو السير، لأنه مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام والقطع بوقوع ما

(<sup>١</sup>) حاشية بالمخطوط تقول: "والأكثر على أن ما بعدها مرفوعاً، كقوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤] على

قراءة من قرأ (يقول) بالرفع وفائدة الابتدائية تدل إما للتعظيم كقوله:

فَمَا زَالَتْ الْقَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةٍ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةٍ أَشْكَلُ

وقوله: سَرِيَتْ بِهِمْ حَتَّى تَكِلُ مَطِيئَهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقْدَنْ بِأَرْسَانِ

(حتى) في البيت، ليست عاطفة؛ لدخول الواو عليها. وإما للتحقير، كقوله:

فَوَاعَجَبَا حَتَّى كَلَّيْتُ نَسْبِي كَأَنَّ أَبَاهَا نَهَشَلْ أَوْ مَجَاشِعْ

(<sup>٢</sup>) عجز بيت وصدرة: تَلَوْدُ الْمُلُوكِ عَنْكُمْ وَتَدَوْدُنَا

وهو لَقَمَرُو بْنُ شَاسٍ فِي دِيَوَانِهِ ص ٣٧، برواية: حتى تضبعوا ثم نضبعا.

وهو من شواهد مجالس ثعلب ٥٠/١، شرح الرضي ٦٠/٤، والخزانة ٥١٩/٨.

ورواية (حتى تضبعونا) لا شاهد فيها.

والشاهد في قوله: (حتى تضبعون) حيث جاءت (حتى) ابتدائية والفعل بعدها مرفوع، ونصب (نضبع) بالعطف على توهم نصب ما قبله.

(<sup>٢</sup>) قرأ لائف بالرفع، وقرأ الباقيون بالنصب حجة القراءات ١٣١.

وجاز في التامة (كان سيري حتى أدخلها) و(أيهم سار حتى يدخلها)

بعدها لأنه خبر يستأنف، فيلزم الشك في وقوع السبب مع القطع بوقوع المسبب وهو محال.

"وجاز" الرفع في "كان سيري حتى أدخلها في التامة" لصحة استئناف ما بعدها وعدم تعلقه بما قبلها "و" جاز "أيهم سار حتى يدخلها" للحكم عليه بالسير وإنما الاستفهام عن تعيين السائر لا عن السير، فيجوز أن يكون المسبب متحقق الحصول، فقلوه: (إيهم) عطف بتقدير (جاز) على قوله جاز (في التامة) لا على (كان سيري حتى أدخلها) / لعدم صلاحية تقييده بقوله: (في التامة) كالمعطوف عليه.

[١٨٣/١]

## ٦- [لام (كي)، ولام الجحود]

ولام كي: مثل (أسلمت لأدخل الجنة). ولام الجحود: لام تأكيد بعد النفي، ل(كان) مثل: ﴿وَمَا

كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ .....

"ولام كي" حرف جرّ ينصب الفعل المضارع، بإضمار (أن) ما لم يقترن بلاء، فإن اقترنت بهما، وجب إظهار النون، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [الحديد: ٢٩]، للفصل بين المتماثلين. وعند الكوفيين <sup>(١)</sup> أنها ناصبة بنفسها، "مثل (أسلمت لأدخل الجنة)" وحكمها حكم (كي) في جميع أقسامها. "ولام الجحود" تنصب الفعل المضارع <sup>(٢)</sup>، بإضمار أن والفرق بينها وبين لام (كي)، أن هذه لا يختل المعنى بسقوطها.

ولأنها، "لام تأكيد بعد <sup>(٣)</sup> النفي، (أكان)" لفظا "نحو: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾" [الأنفال: ٣٣] أو معنى، نحو: لم يكن ليفعل، وهي أيضا جارة، ولهذا يقدر بعدها (أن)، فإن قيل: إذا صار الفعل بمعنى المصدر (بأن) المقدرة فكيف يصح الحمل؟ قيل: على حذف المضاف من الاسم، أي: ما كان صفة الله تعذيبهم، أو من الخير، أي: ما كان الله ذا تعذيبهم، أو على تأويل المصدر باسم الفاعل، أي: ما كان الله معذبهم، فلا يجيء في خبر منفي، غير كان ماضيا على الأصح. وأجاز بعضهم <sup>(٤)</sup> مجيئها في سائر أخواتها نحو: ما أصبح زيد ليخرج، وكذا (ظننت) نحو: ما ظننت زيدا ليقوم وعدم السماع يرده.

وقد تبدل اللام بأن كثيرا، في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى﴾ [يونس: ٣٧] قيل وقد تقدّر (إن) بعد اللام الزائدة، التي تجيء بعد فعل الأمر والإرادة، نحو: ﴿وَأَمَرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ﴾ [الشورى: ١٥]، و﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ﴾ [الأحزاب: ٣٣].

(١) ينظر الارتشاف ١٦٥٩/٤ - ١٦٦٠.

(٢) لام الجحود تنصب بنفسها عند الكوفيين، ينظر الإنصاف مسألة (٨٢) ١٣٧/٢. وعند ثعلب لقيامها مقام (أن)، ينظر

الارتشاف ١٦٥٦/٤.

(٣) جاء في النسخة المخطوطة (تفيد)، وهو تحريف، وما أثبتته من الكافية ص ١٩٦.

(٤) الارتشاف ١٦٥٦/٤، وحاشية الصبان ٤٢٨/٣.

## ٧- [الفاء والواو]

والفاء بشرطين أحدهما: السببية. الثاني: أن يكون قبلها أمر، .....

"والفاء" تنصب المضارع بإضمار / (أن) عند البصريين<sup>(١)</sup> "بشرطين أحدهما" قصد "السببية" أي: سببية ما قبلها لما ما بعدها، وإنما نصب ما بعدها لقصد التنصيص على كونها سببية؛ لأن العاطفة حكم ما بعدها حكم ما قبلها في الإعراب، وهذه وإن كان فيها معنى العطف فهو في تأويل مصدر معطوف على مصدر آخر مفهوم مما قبل الفاء.

"الثاني: أن يكون قبلها" أي: قبل الفاء أحد الأشياء الستة، ليعبد بتقديم الإنشاء، أو ما في معناه من النفي المستدعي جواباً عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة، "أمر" سواء كان صريحاً نحو: ائني فأشكرك، وقول [أبي النجم العجلي]<sup>(٢)</sup>:

يَا نَاقُ سِيرِي عَنِّي فَيَسِيحَا إِلَى سُكُومَانٍ فَتَسُوتُ تَرْيَحَا

أو مدلولاً عليه بالخبر، نحو: (أتقي الله امرؤاً)<sup>(٣)</sup> فَعَلْ خَيْرًا فَيَثَابَ عَلَيْهِ، و(حسبك الكلام فينام الناس)، أو اسم فعل نحو: (نَزَال فَأَقَاتَلَك).<sup>(٤)</sup>

وحكم الدعاء حكم الأمر، يقول: اللهم ارزقني مالا فأصدق به، قال الشاعر<sup>(٥)</sup>: [من الطويل]

فَيَا رَبَّ عَجَّلْ مَا أُؤْمَلُ مِنْهُمْ فَيَذْفَأُ مَقْرُورٌ وَيَشْبَعُ مُزْمَلٌ

(١) الكتاب ٢٨/٣. شرح التسهيل وفيه قال الكوفيون: نصب بالفاء.

(٢) ديوانه ص ٨٢. وفي النسخة المخطوطة (وقول أبي الفتح) وهو سهو من الناسخ.

العنق: ضرب من السير. والفسيح الواسع. سليمان: هو سليمان بن عبد الملك.

وهو من شواهد الكتاب ٣٥/٣، والمقتضب ١٤/٢، وسر صناعة الإعراب ٢٧١/١، ٢٧٤، القوائد والقواعد ص ٥٢٣.

الشاهد في قوله: (فنستريح) حيث نصب الفعل بأن مضمرة بعد فاء السببية الواقعة بعد أمر.

(٣) إضافة يقتضيها السياق. وهي في شرح الرضي ٦٣/٤.

(٤) شرح الرضي ٦٣/٤ - ٦٤.

(٥) لم أعتد لقائله، وهو في النسخة المخطوطة (قال الراجز) سهو من الناسخ.

المقرور: المصاب بالبرد. المرمول: المسكين والفقر.

البيت من شواهد شرح التسهيل ٣٥١/٣، والأشموني ٢١٠/٣.

الشاهد في قوله: (فَيَذْفَأُ) حيث نصب الفعل بأن مضمرة بعد فاء السببية الواقعة بعد الدعاء.

أو نهى، أو استفهام، أو نفي.....

"أو نهى" كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ [طه: ٨١] إذا لم ينتقض بإلا، فإذا انتقض ارتفع ما بعدها، كقوله: (لا تضرب إلا عمراً فيتأدب)، والدعاء كقوله: (اللهم لا تؤاخذني بذنبي فأهلك)، وقوله<sup>(١)</sup>:

لَا يَدْعُكَ مَأْثُورٌ<sup>(٢)</sup> وَإِنْ قَدُمْتُ تِرَائِيهِ فَيَحِقُّ الْحَزَنُ وَالنَّدَمُ

"أو نفي" صريح، نحو: ما تأتينا فتحدثنا، أي: ليس منك إتيان فتحدث.

وقوله تعالى: ﴿لَا يَقْضِي عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦]، وحكم (لم) حكم النفي، قال / [١٨٤/١] الشاعر<sup>(٣)</sup>:

لَمْ أَلْقَ بَعْدَهُمْ حَيًّا فَأُحْبِرُهُمْ إِلَّا يَرِيذُهُمْ حُبًّا إِلَى هُمْ

وعند بعض المغاربة<sup>(٤)</sup>، أنها لا تنصب ما بعدها، إذا تقدمها (لم)، أو مؤول نحو: قلنا تأتينا تحدثنا، وألحق به ما كان فيه سبب، وهو بمعناه وإن لم يكن نفياً، نحو: كأنك وإل علينا فتشتبنا، دون ما أفاده ولم يجر مجراه في الاستعمال، نحو قولهم: (أنت غير أمير فتضربنا)، بالرفع.

"أو استفهام" نحو: (هل عندكم ماء فأشربها)، أي: هل يكون منكم ماء فشرب مني؟ وعليه قوله تعالى:

﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُعَاءٍ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾ [الأعراف: ٥٣]

(١) لم أهد لقائله.

مأثور: الذي آثرت نفسك عليه. الترات: جمع الترة وهو الحقد والثار.

والبيت من شواهد الأشموني ٢٠٨/٣.

الشاهد في قوله: (فَيَحِقُّ) حيث نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية؛ الواقعة في جواب النهي.

(٢) في النسخة المخطوطة (من ثور) وهو تصحيف.

(٣) البيت لزياد بن حمل في شرح الحماسة للمرزوقي ١٣٩٢.

والارتشاف ١٦٧٤/٤، والمقاصد الشافية للشاطبي ٥١/٦.

الشاهد في قوله: (لم ألق...) فَأُحْبِرُهُمْ حيث نصب الفعل المضارع بأن مضرة بعد فاء السببية؛ الواقعة في جواب النهي بلم) وحكمه حكم لا.

(٤) ينظر الارتشاف ١٦٧٤/٤.



أو تمنّ، أو عرض.....

[من البسيط]

وقول الشاعر<sup>(١)</sup>:

هَلْ تَعْرِفُونَ لُبَانَاتِي فَأَرْجُو أَنْ تُقْضَى فَيْرَتَدُّ بَعْضُ الرُّوحِ لِلْحَسَدِ

"أو تمنّ" نحو: (ليت لي مالا<sup>(٢)</sup>) فأنفقه، أي: ليت لي ثبوت مال فإنفاق مني، ومنه قوله تعالى حاكيا:

﴿يَا أَيَّتُهَا كُنْتَ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٧٣]، و﴿لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ﴾

[من البسيط]

[البقرة: ١٦٧]، وقول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

يَا لَيْتَ أَمْ خُلَيْدٍ وَاعْدَتْ قَوْفَتْ وَدَامَ لِي وَلَهَا عُمْرٌ فَتَضُّ طَحِبَا

[من البسيط]

"أو عرض" نحو: ألا تزورنا فنكرمك، أي: ألا زور فلأكرام. وقوله<sup>(٤)</sup>:

يَا ابْنَ الْكَرَامِ أَلَا تَذُنُّو فَنَبْصِرَ مَا قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا زَاءَ كَمَنْ سَمِعَا

ففي هذه المواضع معنى السببية مقصود، والفاء تدل عليها وما بعد الفاء في تأويل مصدر معطوف، على مصدر آخر مفهوم مما قبل الفاء.

(١) لم أهد لقائله.

لباناتي: حاجاتي.

وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٥٢، شرح قطر الندى وبل الصدى ص ٨٢، وشرح التصريح ٢/٣٧٨ وشرح الأشموني ٣/٢١٠.

الشاهد في قوله: (فأرجو) حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة بعد فاء السببية؛ الواقعة في جواب الاستفهام.

(٢) في النسخة المخطوطة (مال)، وهو تحريف.

(٣) لم أهد لقائله.

شرح الكافية الشافية ٣/١٥٤٦، الأشموني ٣/٢١٢.

الشاهد في قوله: (فَتَضُّ طَحِبَا) حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة بعد فاء السببية؛ الواقعة بعد تمنّ.

(٤) لم أهد لقائله.

وهو من شواهد شرح الكافية الشافية ٣/١٥٤٥، وشرح الأشموني ٣/٢١١، وشرح التصريح ٢/٣٧٨، والهمع ٢/٣٠٨.

الشاهد في قوله: (فَتَبْصِرَ) حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة بعد فاء السببية؛ الواقعة في جواب العرض.

وقد ألحق بما تقدم التحضيض، فإنه يلحق بالتثني، كقوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْزَلْ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونُ مَعَهُ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ٧]، و: ﴿لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ آيَاتِكَ﴾ [طه: ١٣٤- القصص: ٤٧] وقوله<sup>(١)</sup>:

لَوْلَا تَعُوجِينَ يَا سَلَمَى عَلَى دَنِفٍ      فَتُخَمِّلِي نَارَ وَجْدٍ كَادَ يُفْنِيهِ

وألحق الفراء<sup>(٢)</sup> الترجي بالتمني؛ لوروده نثرا ونظما، قال تعالى: ﴿لَعَلَّهُ يَزَكِّيَ / ﴿٢﴾ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الْذِكْرَى﴾ [عبس: ٣- ٤]، وقال تعالى: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ﴿٣١﴾ أَتَسْبَبُ السَّمَوَاتِ فَأَطْلِعَ﴾ [غافر: ٦٣- ٣٧]، بالنصب في قراءة حفص<sup>(٣)</sup>.  
وقول الآخر<sup>(٤)</sup>:  
[من الرجز]

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ، أَوْ دُولَاتَهَا      يُدِلُّنَا اللَّمَّةَ، مِنْ لَمَاتِهَا

فتستريح النفس، من زَفَرَاتِهَا

بنصب (فتستريح) وإنما صرفوا ما بعدها إلى النصب، وكان حقه الرفع، لأن الأغلب فيما بعد فاء السببية الاستئناف؛ لقصد التنصيص على كونها سببية كما سبق.

(١) لم أعتد لقائله.

تعوجين: عاج: عطف ومال. دلف: مريض. وجد: شدة الحب.

وهو من شواهد شرح الكافية الشافية ١٥٤٦/٣، والهمع ٣٠٩/٢، وشرح الأشموني ٢١١/٣.

الشاهد في قوله: (فتخمدني) حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة بعد فاء السببية الواقعة بعد تحضيض.

(٢) معاني القرآن للفراء ٢٣٥/٣.

(٣) الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص ٢٠٤.

(٤) لم أعتد لقائله.

معاني القرآن للفراء ٩/٣، وشرح التسهيل ٣٥٦/٣، المغني ٤٣٨/٢، وشرح الأشموني ٢٢٤/٣.

الشاهد في قوله: (عل.. فتستريح) حيث نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية الواقعة بعد الترجي حملا على التمني.

واشترط كون ما قبلها أحد الأشياء المذكورة، لتكون غير ثابتة المضمون، فهي كالشرط الذي ليس يتحقق الوقوع فيما بعدها كالجزء، وقد جاء ما بعد الفاء منصوباً، ولم يتقدمه [شيء منها] كقوله<sup>(١)</sup>:  
[من الوافر]

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِيَنِي تَمِيمٌ      وَالْحَقُّ بِالْحِجَازِ قَاسِمٌ تَرِيحاً

وهو محمول على ضرورة الشعر. ومثله قول الأعشى<sup>(٢)</sup>:  
[من الطويل]

لَنَا هَضْبَةٌ لَا يَنْزِلُ الدَّلُّ وَسَطُهَا      وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمِسْتَجِيرُ فَيُعَصِّمُهَا

وقد يبقى ما بعدها مرفوعاً، إما على الاشتراك كقولك: ما تأتينا فتحدثنا، أي فما تأتينا فما تحدثنا. ونظيره قوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَدِرُونَ﴾ [المرسلات: ٣٦]، يبقى الإثبات والحديث جميعاً، أو على الابتداء، فيكون ما بعد الفاء مستأنفاً منقطعاً، فيكون تقديره: ما تأتينا فأنت تحدثنا، بما لا يوافقنا، وعليه قول العنبري<sup>(٣)</sup>:  
[من الخفيف]

غَيْرَ أَنَّا لَمْ تَأْتِنَا بِبَقِيَّةٍ      فَتَرْجِي وَي وَتُكْرِئُ التَّائِمِيَّ

أي: فنحن نرجي.

(١) البيت للمغيرة بن حبياء في خزنة الأدب ٥٢٤/٨.

الكتاب ٣/٣٩، المقتضب ٢/٢٤، ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرفي ص ٢٤١، وشرح الكافية للرضي ٤/٦٥، وروى البيت لأستريحا ولا شاهد فيه.

الشاهد في قوله: (فَأَسْتَرِيحاً) حيث نُصِبَ الفعل المضارع بأن مضمرة بعد فاء السببية من دون أن تُسبق بشئ وهو للضرورة.

(٢) البيت لطرفة بن العبد في ملحقات ديوانه ص ١٨٣، برواية: (لا يدخل). وللأعشى في الخزنة ٨/٣٣٩.

وهو من شواهد الكتاب ٣/٤٠ برواية الديوان، والمقتضب ٢/٢٤، الخصائص ١/٣٣١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٦٧.

الشاهد في قوله: (فَيُعَصِّمُهَا) حيث نُصِبَ الفعل المضارع بأن مضمرة بعد فاء السببية من دون أن تُسبق بشئ وهو للضرورة.

(٣) البيت لبعض الحارثيين في الكتاب ٣/٣١، وورد للعنبري في المفصل ص ٢٤٩.

وهو من شواهد الكتاب ٣/٣١، النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٧١٢، و الرد على النحاة ص ١٢١، والمغني ٥/٤٩٦.

الشاهد في قوله: (فترجي) حيث جاءت الفاء للاستئناف.

والواو: بشرطين: الجمعية وأن يكون قبلها مثل ذلك.....

وقوله<sup>(١)</sup>:

[ من الطويل ]

أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبَّ عَ الْقَوَاءِ فَيَنْطِقُ

أي: فهو ينطق، قال سيبويه<sup>(٢)</sup>: "ليس الأول سبباً للآخر، بل هو ينطق على كل حال"، وإنما قال الشاعر ذلك، لما جرت عليه قواعد الشعراء من مخاطبة الدمن ونحوها، إيهام وتخيل، ثم رجع وقال:

وَهَلْ يُخَبِّرُكَ الْيَوْمَ بَيِّدَاءُ سَمَلَقُ

"والواو" تنصب /الفعل المضارع بإضمار (أن)، "بشرطين: أحدهما<sup>(٣)</sup> الجمعية" وهو أن ما بعدها مشارك لما قبلها في الحكم الواقع، و"أن يكون قبلها مثل ذلك" الذي قبل الفاء من الأمر، كقول ربيعة<sup>(٤)</sup>:  
[من الوافر]

فَقُلْتُ اذْعِي وَأَدْعُو إِنَّ أُنْدَى لَصَوْتُ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِي

أي: يجتمع دعائي ودعاؤك. وفي النهي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكُنُوا لِلْحَقِّ﴾  
[البقرة: ٤٢]

(١) صدر بيت وعجزه: وهل تخبرك اليوم بيداء سملق؟

البيت لجميل بثينة في ديوانه ص ١٤٥. برواية: ألم تسأل الربّ الخلاء فينطق

وهو من شواهد الكتاب ٧٣/٣، شرح أبيات سيبويه للسيرافي، وشرح الرضي ٦٦/٤، والمفني والخزانة ٥٢٤/٨.

الشاهد في قوله: (فينطق) حيث بقي الفعل المضارع مرفوعاً بعد فاء السببية لأنه مستأنف.

(٢) الكتاب ٣٧/٣.

(٣) كلمة (أحدهما) غير موجودة في متن الكافية، ينظر ص ١٩٧.

(٤) نسبة سيبويه للأعشى ٤٥/٣، ولم أقع عليه في ديوانه، ونسبه الزمخشري لربيعة بن جشم، المفصل ص ٢٤٨.

٢٢٩/١، وهو من شواهد الكتاب ٤٥/٣، والرد على النحاة ص ١٢٤، وشرح التسهيل ٣٥٨/٣، والمفني ٩٨/٥.

الشاهد في قوله: (وأدع) حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة بعد الواو الواقعة بعد أمر.

وقول الشاعر<sup>(١)</sup>:

[من الطويل]

وَلَا تَشْتِمِ الْمَوْلَى وَتَبْلُغْ أَذَاتَهُ      فَإِنَّكَ إِنْ تَفْعَلْ تُسَفِّهُ وَتَجْهَلِ

وهذا الذي بعد النهي، يجوز نصبه وجزمه، وقوله: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، يجوز الت نصب  
ياضمار (أن)، والرفع على الابتداء والواو حالية، والجزم على العطف مثله في إتيان الثلاثة الأوجه.

وقوله<sup>(٢)</sup>:

[من الكامل]

لَا تُنْهَ عَنْ خُلُقِي وَتَأْتِي مِثْلَهُ      عَارٌّ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

وفي النقي، قول كعب الغنوي<sup>(٣)</sup>:

[من الطويل]

وَمَا أَنَا لِلشَّيْءِ الَّذِي لَيْسَ نَافِعِي      وَيَعْصَبُ مِنْهُ صَاحِبِي بِقَوْلِ

(١) البيت لجبرير في ملحق ديوانه ١٠٣٦/٢.

المولى: هنا ابن العم والأداة: الأذى. تسفه: نسبة إلى السفه وهو الجهل.

وهو من شواهد الكتاب ٤٢/٣، وشرح أبيات سيويه ١٨٨/٢، ١٣٤، والرد على النحاة ص ١٢٢، وشرح المفصل لابن يعيش  
٢٥٢/٤.

الشاهد في قوله: (وتبلغ) حيث يجوز في هذا الفعل نصب ياضمار أن بعد الواو، والرفع على الابتداء والواو حالية، والجزم على  
العطف على المجزوم بلا الناهية.

(٢) البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ٤٠٤.

وهو من شواهد الكتاب ٤٢/٣، والمقتضب ٢٦/٢، والجمل ص ١٨٧، وشرح الرضي ٧٦/٤.

والشاهد في قوله: (وتأتي) حيث نصب الفعل بأن مضمرة بعد الواو الواقعة بعد النهي، ويجوز رفعه وجزمه.

(٣) ينظر الأصمعيات ص ٧٦.

من شواهد الكتاب ٤٦/٣، والمفصل ص ٢٤٩، والبسيط السفر الأول/ ٢٣٤، والخزانة ٥٦٩/٨، والصفوة الصفية ٢٣٢/١.

الشاهد في قوله: (ويغضب) حيث نصب الفعل بأن مضمرة بعد واو الواقعة بعد نفي.

قال سيبويه<sup>(١)</sup>: ويجوز رفع (يفضب) لعطفه على الصلة، وهي (ليس ناعبي)، وعليه قوله تعالى:  
﴿لَنْبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقَرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ﴾ [الحج: ٥]، بالنصب والرفع<sup>(٢)</sup>، ومنه قول أبي طالب<sup>(٣)</sup>:  
[من الطويل]

كَذَبْتُمْ وَبَيَّنَّ اللَّهُ بُرَىٰ مُخَمَّدًا      وَلَمَّا نَطَاعَن دُونَهُ وَتَنَاضَلَ  
وَتُسَلِّمُهُ حَتَّىٰ نُصْرِعَ حَوْلَهُ      وَتَذْهَلُ عَنْ أَبْنَائِنَا وَالْحَلَائِلِ

والاستفهام كقوله<sup>(٤)</sup>:  
[من الوافر]

أَلَمْ أَكُ جَارِكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي      وَيَبْنِي بَيْنَكُمْ أَلَمْ يَدْعُ الْإِخَاءَ

والتمني كقوله تعالى: ﴿يَلَيِّنَا نُرَدُّ وَلَا نَكْذِبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنعام: ٢٧] بنصبه في قراءة

(١) الكتاب ٤/٣٦. ورده المبرد، ويرى الرفع هو الوجه، فقال: "فإن الرفع الوجه؛ لأن يفضب في صلة الذي؛ لأن معناه الذي يفضب منه صاحبي. وكان سيبويه يقدم النصب ويشي بالرفع. وليس القول عند كما قال، لأن المعنى الذي يصح عليه الكلام إنما يكون بأن يقع يفضب في الصلة كما ذكرت لك.

= ومن أجاز النصب فإنما يجعل يفضب معطوفاً على الشيء، وذلك جائز، ولكنه بعيد. وإنما جاز لأن الشيء منعوت، فكان تقديره: وما أنا للشيء الذي هذه حاله، ولأن يفضب صاحبي وهو كلامٌ محمول على معناه؛ لأنه ليس يقول الغضب إنما يقول ما يوجب الغضب. ومثل هذا يجوز". ينظر المقتضب ١٩/٢.

(٢) ينظر المحرر الوجيز ١٠٨/٤.

(٣) ينظر ديوانه ص ٧٤.

نيزا: نقهر.

المساعد ٩٢/٣.

الشاهد: (ونسلمه) حي ث نصب الفعل بعد الواو الواقع بعد النفي.

(٤) البيت للحطيفة في ديوانه ص ٥٤، برواية: ألم أك مُحَرِّمًا ويكون بيني.

الكتاب ٤/٣، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٧١٧/١-٧١٨، وشرح التسهيل ٣/٣٥٩، والهمع ٢/٣١٢.

والشاهد في قوله: (ويكون) حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة بعد الواو الواقعة بعد استفهام.

## [أو]

و(أو) بشرط معنى (إلى أن)، أو (إلا أن).....

حمزة وحفص<sup>(١)</sup>.

"و أو" تنصب الفعل المضارع إذا كانت، "بمعنى إلى أن أو إلا أن" عند /سيبويه<sup>(٢)</sup> ويحتملها [ب/١٨٥] نحو: (لألزمك أو تعطيني حقّي)، أي: لألزمك إلى أن تعطيني حقّي، أو إلا أن تعطيني حقّي.

وعليه قوله تعالى: ﴿يَقَاتِلُوهُمْ أَوْ يَسْلَمُوا﴾ [الفتح: ١٦]<sup>(٣)</sup> فيمن قرأه بالنصب. والأصح أن (إلى) في مواضع أرجح من (إلا) والعكس. فتقدّر (إلى) فيما كان ينقضي شيئاً فشيئاً، مثل قوله<sup>(٤)</sup>: [من الطويل]

لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّغْبَ أَوْ أَذْرِكَ الْمُنَى      فَمَا انْقَادَتِ الْأَمَالُ إِلَّا لِصَابِرٍ

أرجح. وتقدير (إلا) فيما لم يكن ينقضي شيئاً فشيئاً، في كقولك: (لأقتلنّ الكافر أو يُسلم) [وكنقول الشاعر]:

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ فَتَاةً قَوْمٌ      كَسَرْتُ كَعَوْنَهَا أَوْ تَسْتَقِيمًا<sup>(٥)</sup>

(١) "قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي، وعاصم في رواية أبي بكر (ولا تكذب) (ونكون) جميعاً بالرفع. وقرأ ابن عامر وحمزة وعاصم في رواية حفص (ولا تكذب) (ونكون) بنصبهما، هذه رواية ابن ذكوان عن أصحابه عن أيوب بن تميم عن ابن عامر" ينظر الحجة للقراء السبعة ١٥٣/٢-١٥٤.

قرأ حفص وحمزة (ولا تكذب) بالنصب، وقرأ ابن عامر وحمزة وحفص ويكون بالنصب، ورفعها الباكون. ينظر الكشف ٤٢٧/١. الكتاب ٤٦/٣-٤٧.

(٢) "قرأ الجمهور: أو يسلمون، مرفوعاً؛ وأبي، وزيد بن علي: بحذف النون منصوباً بإضمار أن في قول الجمهور من البصريين غير الجرمي، وبها في قول الجرمي والكسائي، وبالخلاف في قول القراء وبعض الكوفيين. فعلى قول النصب بإضمار أن هو عطف مصدر مقدر على مصدر متوهم، أي يكون قتال أو إسلام، أي أحد هذين" ينظر البحر المحيط ٤٩٠/٩-٤٩١.

(٣) لم أعتد لقائله.

وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٤٧، والمغني ١/٤٣٢، والأشمولي ٣/٢٠٠، والهمع ٢/٣٠٤.

الشاهد في قوله: (أو أدرك) حيث نُصب الفعل المضارع بعد (أو) التي بمعنى: إلى أن.

(٤) البيت لزباد بن الأعجم في الكتاب ٤٨/٣.

المقتضب ٢/٢٩، شرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٤، والمقرب ١/٢٦٣.

الشاهد في قوله: (أو تستقيما) حيث نُصب الفعل المضارع بعد (أو) التي بمعنى: إلا.

والعاطفة إذا كان المعطوف عليه اسمًا.....

أرجح. ويجوز أن يرتفع ما بعدها، قال سيبويه<sup>(١)</sup>: ويجوز في مثل قول امرئ القيس<sup>(٢)</sup>: [من الطويل]

فَقَلْتُ لَهُ لَا تَبْكْ عَيْنُكَ إِنَّمَا نَحْنُ لَمْ نَمُوتْ فَنُغْلِظْ

الوجهان، الرفع على أن يكون ما بعد أو مبتدأ مقطوعاً عن الأول، يعني: أو نحن ممن يموت، والنصب على الاشتراك الأول والآخر، كأنك قلت: إنما نحاول أو إنما نموت، "و" تنصب الحروف "العاطفة" وهي الواو والفاء وأو وثم فقط، "إذا كان المعطوف عليه اسمًا" والمعطوف فعلاً مضارعاً بإضمار (أن) كما تنصب به (حتى) بإضمارها إذا كان الفعل مستقبلاً، كقوله<sup>(٣)</sup>: [من الوافر]

لَلْبَيْتِ عِبَادَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبِّ الشَّفُوفِ

وقوله<sup>(٤)</sup>: [من البسيط]

لَوْ لَا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأَرْضِيهِ مَا كُنْتُ أُوتِرُ إِتْرَاباً عَلَى تَرَبِّ

(١) الكتاب ٤٧/٣.

(٢) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٩٥.

وهو من شواهد الكتاب ٤٧/٣، والمقتضب ٢٨/٢، والأزهية ص ١٢٢، وشرح الرضي ٧٣/٤. والشاهد في قوله: (أو نموت) حيث جَوَزَ سيبويه الرفع على العطف على (نحاول) أو على القطع أي: نحن نموت. والنصب على معنى (إلا أن) نموت فنغلظ.

(٣) البيت لميسون بنت بحدل الكلية في الخزائن ٥٠٣/٨.

الكتاب ٤٥/٣، والمقتضب ٢٧/٢، شرح ملحّة الإعراب ص ٣١٤، شرح الرضي ٥٤/٤، ٧٩. والشاهد في قوله: (وتقرّر) حيث نصب الفعل المضارع به (أن) مضمرّة بعد الواو العاطفة على اسم صريح.

(٤) لم أهد لقاتله.

المعتر: الفقير. أوتر: أفضل. الإتراب: من أترب الرجل: إذا كثّر ماله.

يقول: لو لم أتوقع دائماً مجيء الفقراء الذين يتعرضون للمعروف من غير سؤال فأرضيهم بعطائي لما كنت أفضل الغني على الفقير.

سر صناعة الإعراب ٢٧٣/١، وابن الناظم ص ٤٨٨، وشرح الأشموني ٢٢٦/٣، وشرح التصريح ٣٨٩/٢.

والشاهد في قوله: (فأرضيه) حيث نصب الفعل المضارع به (أن) مضمرّة بعد فاء السببية التي تقدمها اسم صريح.



ويجوز إظهار (أن) مع لام (كي) والعاطفة. "ويجب مع (لا) في اللام.....

وقوله تعالى: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: ٥١] في قراءة غير نافع<sup>(١)</sup> (فيوحي) بالنصب.

وقول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

إِنِّي وَقَتْلِي كُلِّيٍّ لَمْ أَغْقَلْهُ      كَالنَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتْ الْبَقْرُ

والواو والفاء و أو في هذه المواضع، لا يشوبها معنى السببية، ولا الجمعية والانتها، "ويجوز إظهار (أن) مع لام (كي)" ومع اللام الزائدة نحو: أمرت لأن/ أكون، لا التي للجحود؛ لوجوب إضمار (إن) معها كما سبق. والكوفيون جوزوا إظهار (أن) مع لام الجحود، بدلا من التأكيد وتأكيدا له؛ لأن مذهبهم أن اللام هي الناصبة بنفسها، ويجوزون تقديم معمول الفعل بعدها عليها، خلافا للبصريين<sup>(٣)</sup>، واستدلوا بقول الشاعر<sup>(٤)</sup>:

[من الطويل]

لَقَدْ عَدَلْتَنِي أَمْ عَمَّرُو، وَلَمْ أَكُنْ      مَقَالَتَهَا مَا كُنْتُ حَيًّا لَأَسْمَعَا

وقدّره البصريون بفعل ناصب، أي: ما كنت لأسمع مقالتها، ثم كرر (لأسمع) تفسيرا للمضمر. ومع الحروف "العاطفة" نحو: أعجبتني قيامك وأن تذهب؛ لأن هذه الثلاثة التي هي (لام كي، ولام الزيادة، والعاطفة)، تدخل على اسم صريح، نحو: جئتلك للإكرام، وأعجبتني ضرب زيد وغضبة، وأردت لضربك، فجاز أن يظهر معها ما يقلب الفعل إلى اسم صريح، وهو (أن) المصدرية.

(١) الحجة لابن خالويه ص ٣١٩، وقراءة نافع برفع (يرسل)، وإسكان (يوشي). ينظر القراءات وعلل النحويين فيها ٦١١/٢-٦١٢.

(٢) البيت لأبي ابن مذكاة الخثعمي في اللسان مادة (وجع) ١٥٩/١٥.

أعقله: أودى دينه. عافت البقر: أي: أنت الماء وترددت ولم تمض للشرب.

وشرح التسهيل ٣/٣٧٠، وشرح الأشموني ٣/٢٢٦، وشرح التصريح ٢/٣٩٠، والهمع ٢/٣٢٢، والجميع برواية: وقتلي سليكا. والشاهد في قوله: (ثم أعقله) حيث نصب الفعل المضارع ب(أن) مضمرة بعد (ثم) وقد تقدمها اسم صريح.

(٣) ينظر المسألة (٨٢) في الإنصاف ٢/١٣٧.

(٤) لم أهد لقائله.

الإنصاف ٢/١٣٨، شرح المفصل لابن يعيش ٤/٢٤٣، برواية: لقد وعدتني. وشرح الرضي ٤/٨١، وشرح التصريح ٢/٣٧١. والشاهد في قوله: (مقالتها) حيث قدّم معمول الفعل (أسمع) عليه ولا يجوز هذا عند البصريين.

ويجب مع (لا) في اللام.

"ويجب" إظهار أن، "مع (لا) في اللام" يعني لام كي، كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ يَعْلَمَ أَهْلُ  
الْكِتَابِ﴾ [الحديد: ٢٩] لفلا يتوالى اللامان المكروه تواليهما. وقال ابن الحاجب<sup>(١)</sup>: "لأنهم لا  
يدخلون حرف الجر على حرف النفي لاستحقاقها صدر الكلام". قال الرضي<sup>(٢)</sup>: "وهو منقوض  
بنحو: (جئت بلا مال)، وبنحو قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾" [المائدة: ٧١].

### التمية

لا تنصب (أن) مقدرة في غير ما سبق، إلا نادراً، كما ورد في كلام العرب: "خُذِ اللَّصَّ قَبْلَ  
يَأْخُذَكَ"<sup>(٣)</sup>، أي: قبل أن.

"وَمُرَّةٌ يَحْفَرُهَا" أي: أن يحفرها، ومنه<sup>(٤)</sup>:

[من الطويل]

أَلَا أَيُّهَا اللَّائِمِي أَخْضُرَ الْوَعَى

بنصب (أحضر)، على تقدير: أن، وكذا قولهم: "تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِي"<sup>(٥)</sup> بنصب (تسمع) على تقديرها.

(١) ينظر شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٨٧٧/٣.

(٢) "وأما قول المصنف: لأنهم لا يدخلون حروف الجر على حروف النفي لاستحقاقها صدر الكلام، ففيه نظر.

لأن (لا) من بينها يدخلها العوامل، نحو: كنت بلا مال." ينظر شرح الرضي ٨٠/٤. ٢٥٠/٢

(٣) حكم عليه ثعلب بالشذوذ، قائلا: "خذ اللص قبل يأخذك. قال: قال: هذا شاذ. وقال: خذ اللص قبل يأخذك، القياس. والشذوذ:

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوعى... وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي؟ ينظر مجالس ثعلب القسم الثاني ٣٨٣/٧.

(٤) البيت للطرفة بن العبد في ديوانه ص ٤٥، برواية: ألا أيهذا الزاجري أحضر الوعى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي؟

المسائل العسكرية ٩٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١٤٣/٢، وشرح الرضي ٨٢/٤، وشرح التصريح ٣٩١/٢، والجميع برواية الزاجري.

والشاهد في قوله: (أحضر) حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة ولم يسبقها شيء، وهو موقوف على السماع. والكوفيون يجوزون

النصب في مثله قياساً شرح الرضي ٨٢/٤.

وروي البيت برفع (أحضر) وعلى هذا لا شاهد بالبيت.

(٥) الفاخر في الأمثال للضيبي ص ٦١، ومجمع الأمثال للميداني، ١٢٩/١. وتماهه "خير من أن تراه"

## [جواز المفعول المضارع]

وينجزم بـ(لم) و(لَمَّا) ولام الأمر، ولا في النهي، وكلم المجازاة وهي: إن ومهما و إذما وحيثما وأين ومتى، وما ومن وأي وأنى. وأما مع (كيفما وإذا) فشاذ، وبـ(إن) مقدرة. فـ(لم) لقلب المضارع ماضياً ونفيه.....

"وينجزم"<sup>(١)</sup> المضارع، "بلم ولما ولام الأمر ولا" المستعملة "في" معنى "النهي، وكلم المجازاة" أي: وينجزم المضارع بكلم المجازاة، أي: كلمات الشرط والجزاء، التي بعضها من الأسماء، وبعضها من الحروف، ولهذا اختار لفظ الكلم، ونجزم بها فعلاً، "وهي: إن ومهما و إذما وحيثما فـ(إذ) و(حيث) يميزان المضارع مع (ما) وأما بدونها فلا.

وأين ومتى" وهما يميزان المضارع مطلقاً سواء كانا مع (ما) أو (لا) "وَمَنْ وَمَا وَأَيَّ وَأَنَّى وَأَمَّا" الجزم "مع كيفما و إذا"<sup>(٢)</sup> فشاذ" لم يبيح في كلامهم على وجه الاطراد. أما مع كيفما فلأن معناه عموم الأحوال<sup>(٣)</sup>.

"وبـ(إن) مقدرة، فـ(لم) لقلب / المضارع ماضياً ونفيه"  
نحو: لم يقم زيد، وقد لا يجزم لضرورة الشعر، كقوله<sup>(٤)</sup>:

لَوْلَا قَوَارِسُ مِنْ نَعَمٍ وَأَسْرَحَهُمْ      يَوْمَ الصُّلَيْقَاءِ لَمْ يُؤْفَوْنَ بِالْجَارِ

(١) في الكافية (وينجزم) ص ١٩٧.

(٢) في النسخة المخطوطة (إذما)، وهو تحريف، ينظر المرجع السابق ص ١٩٩.

(٣) فائدة في حاشية المخطوط: "إذا قلت: (كيفما تقرأ أقرأ)، كان معناه على أي حال وكيفية تقرأ أنت أنا أيضاً أقرأ عليها، ومن البعيد استواء قراءة قارئين في جميع الأحوال والكيفيات، وأما مع (إذا) فلأن كلمات الشرط إنما تجزم لتضمنها معنى (إن) التي هي موضوعة للإيهام، و(إذا) للأمر المقطوع به"

(٤) لم أعتد لقائله.

وهو من شواهد سر صناعة الإعراب ٤٤٨/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٨٥/٣، وشرح الرضي ٨٣/٤، والمغني ٤٦٨/٣.

الشاهد في قوله: (لم يوفون) حيث لم يجزم الفعل بعد أداة الجزم للضرورة الشعرية.

و(لما) مثلها، وتختص بالاستغراق، .....

وقد فصل بينها وبين مجزومها، كقول ذي الرمة<sup>(١)</sup>: [من الطويل]

فَأَضَحَّتْ مَعَانِيهَا قِفَارًا<sup>(٢)</sup> رُسُومُهَا      كَأَنَّ لَمْ، سِوَى أَهْلِ مِنَ الْوَحْشِ تُؤْهِلِ

وتصحب أدوات الشرط، نحو: إن لم يقم زيد قام عمرو، ولو لم يقم زيد قام عمرو، ويختص<sup>(٣)</sup> بنفي الماضي المتقطع.

"ولما مثلها في" الجزم وقلب المضارع ماضيًا ونفيه، "و" لكنها، "تختص" عن (لم) بأمور منها أنها تختص أي: تتميز: - "بالاستغراق" [قال الشاعر]<sup>(٤)</sup>: [من الطويل]

فَإِنْ كُنْتُ مَأْكُولًا فَكُنْ أَنْتَ أَكِلٍ      وَإِلَّا فَادْرِكْنِي وَلَمَّا أَمْرُ زَقِ

و: فيها معنى التوقع، كقولك لمن ينتظر ركوب الأمير، لما يركب.

وقول الأعشى<sup>(٥)</sup>: [من المتقارب]

فَقُتْمَنَا وَلَمَّا يَصْرُحْ دِيكُنَا      إِلَى حَوْزَةٍ عَنْدَ خَدَادِهَا

ويجيء في غير التوقع ك(لَدِمَ وَلَمَّا يَنْفَعُهُ النَّدَمُ)<sup>(٦)</sup>. ولا تدخل أدوات الشرط عليها.

(١) البيت للذي الرمة في ديوانه ١٤٦٥/٣، برواية: وَأَضَحَّتْ مَهَادِيهَا قِفَارًا بِالْأُذْهَا.

الخصائص ٢٨١/٢، وشرح الرضي ٨٤/٤، وشرح الأشموني ٢٣٥/٣، والهمع ٤٤٧/٢.

الشاهد في قوله: (لَمْ، سِوَى أَهْلِ مِنَ الْوَحْشِ تُؤْهِلِ) حيث فصل بين لم أداة الجزم والفعل المجزوم بها للضرورة.

(٢) في النسخة المخطوطة (قفوار).

(٣) أي (لم).

(٤) البيت للمزق، واسمه شاس بن نهار، وسمي بالمزق لقوله هذا البيت. ينظر الاشتقاق ص ٣٣٠.

ورصف المباني ص ٣٥٢، والمغني ٤٧٨/٣، وشرح الأشموني ٢٣٤/٣، برواية: فكن خير آكل.

مأكولا: مقتولا.

الشاهد في قوله: (لَمَّا أَمَزَقَ) حيث جاءت (لَمَّا) هنا للاستغراق.

(٥) وهو ميمون بن قيس، ينظر ديوانه ص ٦٩.

الشاهد في قوله: (لَمَّا يَصْرُحْ) حيث جاءت (لَمَّا) للتوقع. وهي جازمة للفعل.

(٦) للفرق بين هذا وقولنا: (ندم ولم ينفعه الندم). الفوائد الضيائية ٢٥٧/٢.

## وَجَوَّازُ حَذْفِ الْفِعْلِ.....

"وَجَوَّازُ حَذْفِ الْفِعْلِ" كَقَوْلِكَ لِمَنْ سَأَلَكَ عَنْ خُرُوجِ زَيْدٍ، خَرَجْتَ وَلَمَّا أَي: وَلَمَّا يُخْرَجُ، كَمَا جَازَ فِي (قَد) <sup>(١)</sup> فِي قَوْلِهِ <sup>(٢)</sup>:

[من الكامل]

أَزِفَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا      لَمَّا نَزَلُ بِرَحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِ

وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي (لَمْ) إِلَّا مَا قَدْ ذَكَرَ فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ، مِنْ قَوْلِهِ <sup>(٣)</sup>:

[من الكامل]

إِخْفَظْ وَدِيْعَتَكَ الَّتِي اسْتَوْدَعْتَهَا      يَوْمَ الْإِغَارَةِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمْ

وَتَخْتَصُّ <sup>(٤)</sup> أَيْضًا بَعْدَ دُخُولِ أَدَوَاتِ الشَّرْطِ عَلَيْهَا، فَلَا تَقُولُ: إِنْ لَمَّا تَضْرِبُ، وَمَنْ لَمَّا يَضْرِبُ، كَمَا تَقُولُ: وَإِنْ لَمْ تَضْرِبُ، وَمَنْ لَمْ تَضْرِبُ. وَكَانَ ذَلِكَ لِكُونِهَا فَاصِلَةً قَوِيَّةً بَيْنَ الْعَامِلِ وَمَعْمُولِهِ.

### تَنْبِيْهٌ

وَهِيَ عِنْدَ سَيِّبِيهِ <sup>(٥)</sup> حَرْفُ وَجُوبٍ لَوْجُوبٍ، فِيمَا مَضَى، وَجَوَّازُهَا فِعْلٌ مَاضٍ لَفْظًا أَوْ مَعْنَى، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: [١٨٧/١]

﴿ فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿

فَلَمَّا آتَتْهُمْ مِنْ فَضْلِهِ بَخِلُوا بِهِ وَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُّعْرِضُونَ ﴾ [التوبة: ٧٦]، أَوْ جُمْلَةً اسْمِيَّةً مَعَ (إِذَا)

الْمُفَاجَأَةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَلَمَّا أَنْجَاهُمْ إِذَا هُمْ يَبْعَثُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ ﴾ [يونس: ٢٣]، وَتَجِيءُ

(١) فِي النُّسخَةِ الْمَخْطُوطَةِ (قَدْ فِي) وَهُوَ سَهْوٌ مِنَ النَّاسِخِ.

(٢) الْبَيْتُ لِلنَّابِغَةِ الدِّبْيَالِي فِي دِيْوَانِهِ ص ٣٨، بِرَوَايَةٍ: إِذْ لَدِ التَّرْحُلِ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا.

شَرْحُ الرُّضِيِّ ٨٥/٤، وَالْجَنِيُّ الدِّبْيَالِي ص ٢٦٠، وَالْمَغْنِي ٥٣١/٢ بِرَوَايَةِ كَأْفَدِ التَّرْحُلِ، وَالْهَمْعُ ٤٤٨/٢.

الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ: (قَدْ) حَيْثُ خَلَفَ مَا بَعْدَ (قَدْ) وَالتَّقْدِيرُ: كَانَ قَدْ زَالَتْ.

(٣) الْبَيْتُ لِإِبْرَاهِيمَ بْنِ هَرَمَةَ فِي دِيْوَانِهِ ص ١٩١، بِرَوَايَةٍ: يَوْمَ الْأَعَارِبِ.

شَرْحُ الرُّضِيِّ ٨٥/٤، بِرَوَايَةٍ: يَوْمَ الْأَعَارِبِ، وَالْجَنِيُّ الدِّبْيَالِي ص ٢٦٩، وَالْهَمْعُ ٤٤٧/٣، وَالْجَمِيعُ بِرَوَايَةِ الْأَعَارِبِ، وَالْخَزَائِنَةُ ٨/٩، بِرَوَايَةِ الْأَعَارِبِ.

الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ: (وَإِنْ لَمْ) حَيْثُ حَذَفَ الْفِعْلُ الْمَضَارِعَ بَعْدَ (لَمْ) وَلَا يَجُوزُ إِلَّا لِلضَّرُورَةِ وَالتَّقْدِيرُ: وَإِنْ لَمْ تَصِلْ.

(٤) أَي: لَمَّا.

(٥) الْكِتَابُ ٢٣٤/٤.

ولام الأمر: اللام المطلوب بها الفعل.....

بمعنى (إلا) للاستثناء، بعد (قسم)، كقول عمر<sup>(١)</sup> [رضي الله عنه]: أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ لَمَّا ضَرَبْتَ كَاتِبَكَ سَوْطًا، وقد مرَّ في الاستثناء<sup>(٢)</sup>، وعليه قوله<sup>(٣)</sup>:  
[من الرجز]

قَالَتْ لَهُ: يَا اللَّهَ يَا ذَا الْبُرْدَيْنِ لَمَّا غَنَيْتَ نَفْسًا أَوْ إِنْتَيْنِ

"ولام الأمر: [اللام] <sup>(٤)</sup> المطلوب بها الفعل" فتدخل لام الدعاء، نحو: ليغفر الله لنا، وقول أبي طالب<sup>(٥)</sup>:  
[من الرجز]

يَا رَبِّ إِمَّا تُخْرِجَنَّ طَالِبٍ فِي مَقْنَبٍ مِنْ تِلْكَ الْمَقَانِبِ  
فَلْيَكُنْ الْمَغْلُوبُ غَيْرَ الْغَالِبِ وَلْيَكُنِ الْمَسْلُوبُ غَيْرَ السَّالِبِ

وهي مكسورة وفتحها لغة، حكاها الفراء<sup>(٦)</sup> عن بني سليم، ولا يجوز إلا واحدًا، وقد تسكن بعد الواو والفاء كثيرًا؛ لشدة اتصالهما بما بعدهما، لكونهما على حرف واحد، فهما مع اللام ككلمة واحدة، كقوله تعالى: ﴿وَلَتَأْتِ طَآئِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ﴾ [النساء: ١٠٢]، وكذا بعد (ثم)، وهي محمولة عليهما لمقابلتهما في العطف، لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَيَقْعُنَّ عَنْ عِطْفِهِمْ﴾ [الحج: ٢٩] وتلزم اللام في المبني للمفعول مطلقًا، متكلمًا أو مخاطبًا أو غائبًا، وللفاعل المتكلم، كقوله تعالى حاكيا:

(١) وهو عمر بن الخطاب رضي الله عنه يأمر أبا موسى الأشعري رضي الله عنه، بتأديب كاتبه الذي لحن بقوله: "من أبو موسى إلى عمر، فكتب إليه عمر أن أجلد كاتبك سوطاً" ينظر أخبار القضاة ٢٨٦/١، برواية: (أن أجلد كاتبك سوطاً).

(٢) ينظر الجزء الثاني بتحقيق الطالب خالد السلمي ص ١٥٠.

(٣) لم أعتد لقائله.

غنت: إذا شرب ثم تنفس.

شرح الكافية الشافية ١٦٤٥/٣، و الجنى الداني ٥٩٣، المغني ٤٩١/٣.

الشاهد في قوله: (لما غنت) حيث جاءت (لما) بمعنى إلا لمجيئها بعد قسم.

(٤) ينظر الكافية ص ١٩٩.

(٥) لم أقع عليه في ديوانه.

المقنب: الفصيصة من الجيش. المسلوب: الذي يأخذ سلبه، أي ما على المقاتل من أداة حرب وغيرها.

وهو من شواهد شرح التسهيل ٣٧٨/٣. وشرح الأشموني.

(٦) معاني القرآن للفراء ٢٨٥/١.

﴿وَلَنَحْمِلَ خَطِيئَتَكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢]، وقوله صلى الله عليه وآله<sup>(١)</sup>: "قوموا فَلأُصَلِّيَ لكم" وللغائب، نحو ما سبق من الأمثلة دون الفاعل المخاطب في الغالب، وقد تدخل عليه، كقوله تعالى: ﴿فَلْيَفْرَحُوا﴾ [يونس: ٥٨]، بالتاء المثناة من فوق<sup>(٢)</sup> وقوله: صلى [الله عليه وسلم]<sup>(٣)</sup> "لتزّره ولو بشوكة"<sup>(٤)</sup>، و: "لتأخذوا مصافكم"<sup>(٥)</sup> وعليه قول الشاعر<sup>(٦)</sup>:

[من الخفيف]

لَتَقُمْ أَنْتَ يَا بَنَ نَخِيرِ قَرِيشٍ      فَتُقَضِّيَ حَوَائِجَ الْمُسْلِمِينَ/ [ب/ ١٨٧]

وقد استجود الزجاج<sup>(٨)</sup> دخولها على فعل المخاطب، واستردها غيره، وقد تحذف لام الجزم ويبقى عملها في ثلاثة مواضع، حكاها أبو عبد الله بن مالك<sup>(٩)</sup>: أحدها كثير مطرد: وهو الحذف بعد أمر، كقوله تعالى:

﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [إبراهيم: ٣١]، أي: لتقيموا الصلاة.

(١) السنن الكبرى للنسائي ٢٨٥/١، برواية: بكم.

(٢) وهي قراءة يزيد بن القعقاع ويعقوب ينظر إعراب القرآن للنحاس ٢/٢٥٩، والحجة لابن خالويه ص ١٠٢، والنشر في القراءات العشر ٢/٢١٤.

وهي قراءة زيد بن ثابت في معاني القرآن للفراء ١/٤٦٩، والحجة للقراء السبعة ٢/٣٦٦-٣٦٧، وقراءة أبي بن كعب وابن القعقاع وابن عامر والحسن على ما زعم هارون ورويت عن النبي صلى الله عليه وسلم في المحرر الوجيز ٣/١٢٦.

(٣) إضافة يقتضيهما السياق ليستقيم النص بها.

(٤) فاتحة الإعراب ٢/٤٢٥.

(٥) أورده الفراء بهذا اللفظ في معاني القرآن ١/٤٧٠.

(٦) لم أهنأ لقائله.

شرح الرضي ٤/٨٩، والمغني ٣/٢٣٧، وشرح التصريح ٢/٣٩٥، و الخزانة ٩/١٤.

والشاهد في قوله: (لتقم) حيث جاء الفعل المضارع بصيغة المخاطب مجزوما بلام الأمر.

(٧) جاء في النسخة المخطوطة (يا ابن).

(٨) "وزعم الزجاج أنها لغة جيدة، وذلك خلاف ما زعم النحويون." ينظر البحر المحيط ٩/٣٦١.

لم أجدها عند الزجاج، ولم ينقل عنه. وأرجح الزجاجي لأنه استجود هذه اللغة فقال "وإذا كان الأمر للمخاطب باللام، كان مجزوما بها، كقولك: "لتخرج يا زيد"، و(تركب يا عمرو)، وهي لغة جيدة." ينظر الجمل ص ٢٠٨.

وذكر الأخفش أنها لغة رديئة ينظر معاني القرآن، وذكر الفراء في معاني القرآن ١/٤٦٩: "كان الكسائي يعيب قولهم (فلتفرحوا) لأنه وجده قليلا فجعله عيبا، وهو الأصل".

(٩) شرح التسهيل ٣/٣٧٩-٣٨١.

ولا التّهي: المطلوب بها التّرك.....

والثاني: قليل جائز في الاختيار، وهو الحذف بعد غير الأمر، كقول الشاعر<sup>(١)</sup>: [من الرجز]

قُلْتُ لِيَسْوَإٍ لَدَيْهِ دَارُهُمَا: تَأْذَنُ فَإِنِّي حَمُوهُمَا<sup>(٢)</sup> وَجَارُهُمَا

أي: لتأذن، فحذف اللام وأبقى عملها وليس مضطراً؛ لتمكنه من أن يقول: ائذن.

الثالث: قليل مخصوص بالضرورة، وذلك الحذف دون تقدّم قول لا بصيغة أمر ولا بغيرها،

كقول الشاعر<sup>(٣)</sup>: [من الوافر]

تَحَمَّدُ نَفْسِي نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتُ مِنْ شَيْءٍ تَبَالَا

وقول الآخر<sup>(٤)</sup>: [من الطويل]

عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ الْبُعُوضَةِ فَالْحَمِشِي لَكَ الْوَيْلُ حُرُّ الْوَجْهِ أَوْ يَبْكُ مَنْ بَكَى

"ولا للنهي المطلوب بها التّرك" فيخرج التّافية، وقد جزم بها في مثل: خَشِيتُ لَا يَكُنْ لَهُ عَلَيَّ حِجَّةٌ،

(١) البيت لمنظور بن مرثد الأسدي في شرح شواهد المغني للبلدادي ٣٤١/٤.

تدّن: تسمع. حموها: أبو الزوج أو أبو الزوجة.

وهو من شواهد الجنى الداني ص ١١٤، وشرح الأشمولي ٢٣٢/٣ برواية: حموها، والمغني ٢٣١/٣، والخزانة ١٣/٩، برواية حموها.

والشاهد في قوله: (لتأذن) حيث خذفت لام الأمر من الفعل المضارع المجزوم بها والتقدير: لتأذن.

(٢) جاء في النسخة المخطوطة (حمواها) وهو تحريف.

(٣) لم أهتمد لقائله.

تبالا: سوء العاقبة.

الكتاب ٨/٣، والمقتضب ١٣٢/٢، وأسرار العربية ص ٢٨١، شرح الرضي ٨٨/٤، برواية: خفت من أمر.

الشاهد في قوله: (فقد) حيث جزم الفعل المضارع بلام الأمر المضمر وهو قليل مخصوص بالضرورة.

(٤) البيت لمتمم بن لويرة، الكتاب ٨/٣-٩.

الكتاب ٩/٣، والمقتضب ١٣٢/٢، سر صناعة الإعراب ٣٩١/١، وأمالى ابن الشجري ١٥١/٢، والمغني ٢٢٩/٣.

الشاهد في قوله: (فأخمشي ويبك) حيث الفعل المضارع بلام الأمر المضمر وهو قليل مخصوص بالضرورة، والفعل الآخر لعطفه على مجزوم، وتقديرهما: (لتخمشني وليبك)



وَكَلِمُ المجازاة تدخل على الفعلين لسببية الأول ومسببية الثاني،.....

وحكمها في الغائب والمخاطب على السواء، ولا تجزم إلا واحدًا، نحو: لا تضرب زيدًا. ويدخل الدعاء نحو: ﴿ربنا لا تؤاخذنا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقد يحذف مجزومها <sup>(١)</sup>، ويليهها معموله، كقوله <sup>(٢)</sup>:

[من الطويل]

وَقَالُوا أَخَانَا لَا تَخْشَعُ لِظَالِمٍ [عَزِيزٍ] <sup>(٣)</sup> وَلَا ذَا حَقِّ قَوْمِكَ تَظْلِمُ

أي: ولا تظلم ذا حق قومك.

ويقل دخولها على فعل المتكلم، كقوله <sup>(٤)</sup>:

[من الطويل]

إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقٍ فَلَا نَعُدُّ لَهَا أُبْدًا مَا دَامَ فِيهَا الْجَرَاحُ

وهي في البيت محتملة للتفي والنهي.

"وكلم المجازاة" المتقدم ذكرها، "تدخل على الفعلين لسببية" الفعل "الأول" ومسببية "الفعل

"الثاني" أي: تجعل الفعل الأول سببًا والثاني مسببًا ولا يلزم أن يكون الأول سببًا حقيقيًا للثاني، لا خارجًا

[١٨٨/أ]

ولا ذهنيًا بل ينبغي أن يعتبر/المتكلم بينهما نسبة يصح بها أن يوردهما في صورة السبب والمسبب، بل الملزوم

واللازم، نحو قولك: (إن تشتمني أكرمك)، فالشتم ليس سببًا حقيقيًا للإكرام، ولا الإكرام مسببًا حقيقيًا له،

لا ذهنيًا ولا خارجًا، لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما إظهارًا لمكارم الأخلاق، يعني أنه منها يمكن

يصير الشتم الذي هو سبب الإهانة عند الناس سبب الإكرام عنده <sup>(٥)</sup>.

(١) نحو: اضرب زيدًا إن أساء وإلا فلا.

(٢) لم أهتمد لقائله.

شرح التسهيل لابن مالك، ٣/٣٨٣، و الهمع ٢/٤٤٦، و شرح الأشموني ٣/٢٣١.

الشاهد في قوله: (لا ذا حق قومك تظلم) حيث تقدم معمول المجزوم على المجزوم والتقدير: ولا تظلم ذا حق قومك.

(٣) زيادة يستقيم النص والبحر بها، وهي مثبتة في كثير من كتب النحو كالأشموني والهمع.

(٤) لم أهتمد لقائله.

الجراضم: العظيم البطن، الأكل.

الأزهية ص ١٥٠، ولسبه للفرزدق، والمغني ٣/٣٣٠، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/٢٣٠، ولسبه للوليد بن عقبة في شرح

النصريح ٢/٣٩٤.

والشاهد في قوله: (فلا نعد) حيث جزم الفعل المضارع بلا الناهية وقد جاء بصيغة المتكلم وهو قليل.

(٥) الفوائد الضيائية ٢/٢٥٩.

ويسميان شرطاً، فإن كانا مضارعين، أو الأول .....

"ويسميان شرطاً" لأنه شرط لتحقيق الثاني، "وجزاء" من حيث إنه يبتني عليه الأول ابتناء الجزاء على الفعل. وكلمة الشرط هي العاملة فيهما؛ لاقتضائها الفعلين اقتضاءً واحداً ويربط إحدى الجملتين بالأخرى حتى صارتا كالواحدة عند السيرافي<sup>(١)</sup>، وذهب الخليل<sup>(٢)</sup> والمبرد<sup>(٣)</sup> إلى أن كلمة الشرط تعمل في الشرط، وهما يعملان في الجزاء، لارتباطهما معاً، وصيرورتهما كشيء واحد، لضعف حرف الشرط عن عملين. وقال الكوفيون<sup>(٤)</sup>: الشرط مجزوم بالأداة، والجزاء مجزوم بالجوار، كما جُرَّ (مزمّل) بالجوار في قوله<sup>(٥)</sup>:  
[من الطويل]

كَبِيرُ أَنْاسٍ فِي بَحَادٍ مُزْمَلٍ

والجزم أخو<sup>(٦)</sup> الجر.

"فإن كانا مضارعين" كقوله تعالى: ﴿إِنْ تَمَسَسَكُمْ حَسَنَةٌ تَسُوهُمْ وَلِنْ تُصِيبَكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا﴾ [آل عمران: ١٢٠]، "أو الأول" مضارعاً، والثاني: غير مضارع، نحو: إن تزرتك، وهو قليل، لم يجيء في الكتاب العزيز، ولا سمع في الشعر إلا قوله<sup>(٧)</sup>:  
[من الخفيف]

(١) شرح الرضي ٩٦/٤.

(٢) "وزعم الخليل أنك إذا قلت: إن تأتي آتاك، فأتاك انجزمت يان تأتي، كما تنجزم إذا كانت جواباً للأمر حين قلت: انتني آتاك". ينظر الكتاب ٦٣/٣.

(٣) "فاصل الجزاء أن تكون أفعاله مضارعة؛ لأنه يعربها. ولا يعرب إلا المضارع. فإذا قلت: إن تأتي آتاك. ف تأتي مجزومة يان، وآتاك مجزومة يان وتأتي ونظير ذلك من الأسماء قولك: زيد منطلق. فزيد مرفوع بالابتداء. والخبر رفع بالابتداء والمبتدأ". ينظر المقضب ٤٩/٢.

(٤) رأي الكوفيين ينظر شرح التسهيل ٣٩٧/٣. ينظر المسألة في الإنصاف المسألة ٨٤.

(٥) عجز بيت وصدوره: كَأَنَّ قَبْرًا فِي عَرَابٍ وَبَلَدٍ. وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ٦٢. البجاء: كساء مخطط. البجاء: كساء من صوف الإبل. المزمّل: الملفوف.

الجميل للخليل ص ١٧٦، الخصائص ١٧٣/١، وشرح الرضي ٩٧/٤، الخزانة ٩٨/٥. والشاهد في قوله: (مزمّل) حيث جر لجواره (بجاء) وكان حقه الرفع لأنه صفة لكبير.

(٦) في النسخة المخطوطة (أخ). وانظر الرضي ٢٥٤/٢ وفيه، وليس بشيء لأن العمل بالجوار للضرورة. (٧) البيت لأبي زيد الطائي، الخزانة.

الشجا: ما يعترض في الحلق، كالعظم وغيره.

المقضب ٥٩/٢، والمقرب ٢٧٥/١، وشرح الرضي ١١٣/٤، والأشمولي ٢٥٦/٣، والخزانة ٧٦/٩.

والشاهد في قوله: (من يكدي.. كنت) حيث جزمت أداة الشرط (من) فعل الشرط وجواب الشرط مبني لكونه ماضياً في محل جزم جواب الشرط.

فالجزم. وإن كان الثاني فالوجهان.....

مَنْ يَكْذِبُ بِسَيِّئٍ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ خَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ

"فالجزم" واجب للمضارع، نحو: إن تكرمي أكرمك، وما تصنع أصنع، وأنت تضرب أضرب، ومن تمر أمر، وأين تكن أكن، وحيثما تجلس أجلس، بالجزم للشرط والجزاء لقبولهما ذلك.

وأما قوله<sup>(١)</sup>:

[من الرجز]

يَا أَفْرَغُ بَنَ حَابِسٍ يَا أَفْرَغُ إِنَّكَ إِنْ يَضْرَعُ أَحْوَكُ تُضْرَعُ

فرغ تصرع الثاني للضرورة، ويجوز عند سيبويه<sup>(٢)</sup> أن يكون مرفوعاً / على نيه التقدّم، فيكون خبر (إن) كأنه قيل: (إنك تصرع إن يصرع أخوك)، أو على تقدير حذف الفاء، أي: فتصرع، والأول أولى. واعلم أنه لا يصح أن يكون الشرط جملة طلبية، ولا إنشائية، لأن وضع أداة الشرط على أن يكون الخبر الذي يليها مفروض الصدق.

"وإن كان" المضارع هو "الثاني" يعني الجزاء، والأول وهو الشرط ماضٍ "فالوجهان" في المضارع الجزم، لتعلقه بالجزاء، وهو أداة الشرط، وهو الفصيح المختار، سواء كان الشرط لفظ الماضي كان، كما في قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ﴾ [الشورى: ٢٠]، أو غيره عند سيبويه<sup>(٣)</sup>، وأنشد الفرزدق<sup>(٤)</sup>:

دَسْتُ رَسُولاً بَأَنَّ الْقَوْمَ إِنْ قَدَرُوا عَلَيْكَ يَشْفُوا صُدُوراً ذَاتَ تَوَغِيرٍ

(١) البيت لجبر بن عبد الله البجلي في الكتاب ٦٧/٣.

الكتاب ٦٧/٣، والمقتضب ٧٢/٢، وشرح الرضي ١١١/٤، وشرح التصريح ٤٠٣/٢. والشاهد في قوله: (إن يصرع... تصرع) حيث جاء جواب الشرط مرفوعاً، وحقه الجزم ضرورة.

(٢) الكتاب ٦٧/٣، وأسرار العربية، ٣٣١.

(٣) مثل قوله تعالى: "فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخساً ولا رهقاً" الجن ١٣، ينظر الكتاب ٦٩/٣.

(٤) البيت للفرزدق ٢١٣/١. برواية: دَسْتُ إِلَيَّ بَأَنَّ.

توغير: حقد.

وهو من شواهد الكتاب ٦٩/٣، شرح أبيات سيبويه ٩٠/٢، وشرح عمدة الحفاظ وعدة اللافت ص ٣٧١، والهمع ٤٦٠/٢. والشاهد في قوله: (إن قدروا... يشفوا) حيث جاء جواب الشرط فعلاً مضارعاً مجزوماً، وجاء فعل الشرط ماضياً في محل حزم.

والرفع لضعف التعلق، وإما على نيه التقدّم<sup>(١)</sup>، أو حذف الفاء<sup>(٢)</sup>، وقد أوجبه الكوفيون<sup>(٣)</sup>؛ لأن جزمه عندهم للحجاء، فإذا لم ينجزم الشرط وجب الرفع، ومنه قول زهير<sup>(٤)</sup>:  
[من البسيط]

وإن أتاه خليلٌ يومَ مسعبةٍ      يقول: لا غائبٌ مالي ولا حرمٌ

وقول الآخر<sup>(٥)</sup>:  
[من الطويل]

تعش فإن عاهدتني لا تخوئي      نكن مثل من ياذب يضطجبان

وكذا جاء الوجهان في المعطوف (الجزم، والرفع) على الابتداء، كما في قوله تعالى: ﴿مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ هَادٍ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦]، قريء بالرفع والجزم<sup>(٦)</sup>، فقوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَوَلَّوْا يَسْتَبَدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَلَكُمْ﴾ [محمد: ٣٨]، وقد يجزم للتوهم، كما أجازوا العطف على التوهم في قول الشاعر<sup>(٧)</sup>:  
[من الطويل]

(١) وهو رأي سيويه ينظر الكتاب ٦٦/٣.

(٢) وهو رأي المبرد ينظر المقتضب ٦٩/٢.

(٣) الارتشاف ١٨٧٧/٤.

(٤) ينظر ديوانه ص ١٠٥.

الكتاب ٦٦/٣، والمقتضب ٧٠/٢، والمغني ٢١٧/٥، وشرح الأشمولي ٢٥٨/٣، وغيرها.

والشاهد في قوله: (وإن أتاه.. يقول) حيث جاء الجواب مرفوعاً لأن أداة الشرط لم تعمل في اللفظ، فهو على لية التقديم، والتقدير: يقول إن أتاه.

(٥) البيت للفرزدق، ينظر ديوانه ٣٢٩/٢. برواية: تعش فإن وأثقتني.

(٦) قرأ الحسن وقتادة وأبو عبد الرحمن وأبو جعفر والأعرج وشيبة والحرميان وابن عامر ونذرهم بالنون ورفع الراء وأبو عمرو وعاصم بالياء ورفع الراء وهو استئناف إخبار قطع الفعل أو أضمر قبله ونحن فيكون جملة اسمية، وقرأ ابن مصرّف والأعمش والأخوان وأبو عمرو فيما ذكر أبو حاتم بالياء والجزم وروى خارجة عن نافع بالنون والجزم وخرج سكون الراء على وجهين أحدهما أنه سكن لتوالي الحركات كقراءة (وما يشعركم) [الأنعام: ١٠٩] وينصركم فهو مرفوع والآخر أنه مجزوم عطفاً على محل فلا هادي له فإنه في موضع جزم. ينظر البحر المحيط ٢٣٦-٢٣٧.

(٧) البيت لزهير بن أبي سلمى، ينظر ديوانه ص ١٦٩. برواية: ولا سابقاً.

وهو من شواهد الكتاب ٢٩/٣، ١٠٠، وأسرار العربية ص ١٤٨، شرح المفصل لابن يعيش ٤٤٦/١

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكًا مَا مَضَى وَلَا سَابِقَ شَيْئًا إِذَا كُنْتُ جَانِبًا

فكما جروا الثاني وهو (سابق) على توهم أن المعطوف عليه وهو (مدرك) قد تدخله الباء، فكأنها ثابتة فيه، كذلك جزموا الثاني؛ كأن المعطوف عليه مجزوم لصلاحيته لذلك / فيعطف عليه بالجزم، وإن لم يكن [١٨٩/٢]

مجزوماً. وقد سأل سيويه الخليل<sup>(١)</sup>، "عن قوله عز وجل: ﴿لَوْ لَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠]، فقال هذا كقول<sup>(٢)</sup> عمرو معد يكرب<sup>(٣)</sup>: [مجزوء الكامل]

دَعْنِي فَأَذْهَبَ جَانِبًا يَوْمًا وَأَكْفَىٰكَ جَانِبًا

فإنه جزم (أكفك) على توهم أنه عطفه على مجزوم، لأن المضارع يصلح أن يكون مجزوماً. وقد يجزم الفعل المضارع، إذا وقع سبباً عن صلة (الذي) تشبيهاً له بجواب الشرط، نحو: الذي يأتيني أحسن إليه.

(١) الكتاب ١٠٠/٣.

(٢) استشهد سيويه بيت زهير في هذا الموضع قائلا: "وسألت الخليل عن قوله عز وجل: "فأصدق وأكن من الصالحين" فقال: هذا كقول زهير: بدا لي أنني لست مدرك ما مضى ... ولا سابق شيئاً إذا كان جانبا

(٣) البيت لعمر بن معد يكرب في محلق ديوانه ص ١٩٧.

المفصل ص ٢٥٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٨٦/٤، وشرح الرضي ١٢٦/٤، الخزانة ١٠٠/٩.

والشاهد في قوله: (وأكفك) حيث جزم الفعل المضارع بعطفه على جواب الأمر المنسوب بأن مضمره بعد الفاء (فأذهب) على توهم سقوط الفاء وجزم (أذهب) في جواب الأمر.

وإذا كان الجزاء ماضيًا بغير قد لفظًا، أو معنى لم يجز الفاء. وإن كان مضارعًا مثبتًا أو منفيًا بلا فالوجهان.....

وأنشد ابن الأعرابي<sup>(١)</sup>:

[من الطويل]

لَا تَحْفَرْنَ بِنَارًا تُرِيدُ أَحَا بِهَا      فَإِنَّكَ فِيهَا أَنْتَ مِنْ دُونِهِ تَقْنَعُ  
كَذَلِكَ الَّذِي يَبْغِي عَلَى النَّاسِ ظَالِمًا      تُصِيبُهُ عَلَى رَغَمِ عَوَاقِبِ مَا صَنَعُ

"وإذا كان الجزاء ماضيًا بغير قد لفظًا" نحو: إن خرجت خرجت.

"أو معنى" نحو: إن خرجت لم أخرج، ف(لفظًا) تفصيل للماضي وقد يحتمل أنها تفصيل ل(قد) أي: لم يقترن ب(قد) سواء كان ملفوظًا بها، كقوله تعالى: ﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾ [يوسف: ٧٧]، أو مقدّرًا، كقوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَتْ قَمِيصُهُ قَدْ مِنْ قَبْلُ فَصَدَقْتَ وَهُوَ مِنَ الْكَذِبِينَ﴾ [يوسف: ٢٦]، أي: فقد صدقت، "لم يجز الفاء لصلاحيتها"، لأن يقع شرطًا فلا حاجة إلى رابط بينه وبين الشرط، نحو: (لو جئتني أكرمتك)، و(إن زرتني أكرمتك)؛ لأنه لما صلح أن يقع شرطًا أثر فيه حرف الشرط/بقلب معناه إلى الاستقبال، فاستغنى عن الفاء، "وإن كان مضارعًا مثبتًا أو منفيًا بلا فالوجهان" مجيء الفاء لأنهما كانا قبل أداة الشرط صالحين للاستقبال فلم تؤثر الأداة فيهما تأثيرًا ظاهرًا، فجيء بها للشرط، وعليه في مثبت، قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥] وفي المنفي، قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾ [الجن: ١٣] ومذهب سيبويه تقدير المبتدأ فيكون جملة اسمية في التقدير، وقال المبرد: لا حاجة إليه، وقال ابن جعفر<sup>(٢)</sup> مذهب سيبويه أقيس، لأن المضارع صالح للجزاء بنفسه، فلولا أنه خبر لم تدخل عليه الفاء، وتركها لتقدير تأثير الأداة فيهما؛ لأنهما كانا صالحان للحال والاستقبال، كما يقدم في المضارع أن(لا) صالحة لهما على الصحيح

(١) لسابق البربري في أمالي الزجاجي ١٨٥، وشرح التسهيل ٤٠١/٣، والبحر المحيط ٧٧/١.

وهو من شواهد شرح التسهيل ٤٠١/٣.

والشاهد في قوله: (الذي يبغي تصبه) حيث جزم الفعل المضارع لوقوعه سببا عن صلة، تشبيها بجواب الشرط.

(٢) شرح الرضي ١١٨/٤.

فخلصتهما الأداة للاستقبال، وهو نوع تأثير فلم يحتج إلى رابط، كقوله تعالى: ﴿إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ﴾ [فاطر: ١٤]، وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾ [الجن: ١٣] في المنفي بلا وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَعْلَبُونَ أَلْفِينَ﴾ [الأنفال: ٦٦] في المثبت.

"والا" يكن ماضيًا بغير (قد)، ولا مضارعًا ولا منفيًا، "فالفاء" واجبة، وهو إذا كان الجزاء جملة اسمية، سواء صدرت بالحرف، كقوله تعالى: ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَكَأَيِّ لَهْدٍ لَّهُ﴾ [الأعراف: ١٨٦].  
و: ﴿إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾ [المائدة: ١١٨]، أو لا نحو: (إن جئتني فأنت مكرم)، وقد تحذف من الجملة الاسمية في الشعر، كقول كعب بن مالك<sup>(١)</sup>:  
[من البسيط]

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ

وأجاز الكوفيون حذفها مطلقًا، أو كان الجزاء جملة فعلية ماضية مقرونة بقد ظاهرة، كقوله تعالى:  
﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ [المائدة: ١١٦]، أو مقدرة كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قَدْ مِّنْ دُبُرٍ فَكَذَبْتَ﴾ [يوسف: ٢٧]، أو بالسين كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَمِيسُورِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الفتح: ١٠]، أو بـلن كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥]، أو بـعسى كقوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾ [٢٩] ﴿فَعَسَى رَبِّي أَنْ﴾ [الكهف: ٣٩ - ٤٠]، أو بـليس كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ﴾ [آل عمران: ٢٨]. أو كان الجزاء جملة طلبية، كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾ [آل عمران: ٣١]، أو نهيية كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ﴾ [المتحنة: ١٠]، وكذلك الإنشاء، كالاستفهام

(١) البيت لكعب بن مالك في ديوانه ص ٢٨٨.

الكتاب ٦٥/٣، والمقتضب ٧٢/٢، والمغني ٣٥٥/١ ومواضع أخرى، وشرح الرضي ١٠٢/٤، والمقاصد الشافية ١٣٧/٦. والشاهد في قوله: (الله يشكرها) حيث تحذفت الفاء من الجواب وهو جملة الاسمية، والتقدير: فـالله يشكرها.

ويجيء إذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء و(إن) مقدرة بعد الأمر والنهي.....

والتمن والعرض والتحضيض والنداء والدعاء فتجب الفاء؛ لأن هذه الأشياء لم تقع شرطاً، فلا تقع جزاءً إلا مع علامة الجزاء لترابطها بالشرط وإهما، فأداة الشرط لم تؤثر فيها لفظاً ولا معنى، فلا بد من الفاء كما تقدم للضرورة وقوله:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا

وإلا إذا كان الجواب مصدراً بجمزة الاستفهام سواء كانت الجملة فعلية أو اسمية؛ [لم يدخل الفاء] لأن الجمزة من بين جميع ما تغير معنى الكلام يجوز دخولها على أداة الشرط لما لها من السعة في الكلام فيقدر تقدم الجمزة على أداة الشرط، نحو قولك: إن أكرمتك أكرمني؟ وفي نهج البلاغة<sup>(١)</sup>: "فإن فعل الله بكم أنؤمنون".

وقوله تعالى: ﴿الَّذِي يَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ يَرَىٰ﴾ [العلق: ٤١] ويجوز حمل (هل) وغيرها من أدوات الاستفهام والشرط عليها لأنها أصلها، قال تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَنْتُمْ عَذَابَ اللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً﴾ [الأنعام: ٤٧]. أو فعلا كقوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ وَخَمَّ عَلَى قُلُوبِكُمْ مَنْ إِلَهُ غَيْرُ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ٤٦] ويجوز دخول الفاء (فيها) لعدم عراقتها في الاستفهام كقوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَىٰ يَدَيْنِي مِنْ رَبِّي وَأَتَنِي مِنْهُ رَحْمَةً فَمَنْ يَضُرُّنِي مِنَ اللَّهِ إِنْ عَصَيْتُهُ﴾ [هود: ٦٣].

"وتجيء إذا" الفجائية "مع الجملة الاسمية موضع الفاء" لأن معناها قريب من معنى الفاء لأنها تنبئ عن حدوث أمر بعد أمر، ففيها معنى الفاء التعقيبية، ولكن الفاء أكثر.

وإنما اشترط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها، لأن (إذا) الشرطية مختصة بالفعلية، فاختصت

هذه بالاسمية فرقاً بينهما كقوله تعالى: ﴿وإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ يِمَّا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦]، فهي حينئذ حرف كالفاء سواء.

"و" تجزم الفعل المضارع لفظاً "إن" حال كونها "مقدرة بعد الأمر" نحو: زرني أكرمك أي: إن تزرنني أكرمك.

"والنهي" نحو: (لا تفعل الشرّ يكن خيراً لك) أي: إن لم تفعله يكن خيراً لك/ [ب/١٩٠]

(١) نهج البلاغة البلاغة ١٥٨/٢.



### تنبيه

وإذا تقدّم حرف الشرط ما أشبه الجواب معنى فهو دليل عليه ، وليس إياه خلافاً للكوفيين والمبرّذ، فإذا قيل: أكرمك إذا جئتني، فإن أكرمك ليس جواب الشرط عند جمهور البصريين لأنه لا يجوز جزمه ولا دخول الفاء عليه فيجب كون الشرط ماضياً إلا في ضرورة الشعر كقوله<sup>(١)</sup>: [من الكامل]

يُثْنِي عَلَيْكَ وَأَنْتَ أَهْلُ ثَنَائِهِ      وَلَدَيْكَ إِنْ هُوَ يَسْتَزِدُّكَ مَزِيدُ

(١) البيت لعبدالله بن عنمة الضبي في الخزانة ٤٢/٩ .

وهو من شواهد شرح الرضي ٩٩/٤، وشرح الأشمولي ٢٧٥/٣، والهمع ٤٥٥/٢ .

والشاهد في قوله: (إن يستزدك) حيث جاء الشرط فعلاً مضارعاً وجوابه محذوفاً، والقياس أن يكون الشرط ماضياً إن حذف جوابه.

## والاستفهام والتمني والعرض إذا قصد السببية .....

"والاستفهام" نحو: هل عندكم ماء أشربه؟ لأن المعنى: أن يكن عندكم ماء أشربه.  
 "والتمني" نحو: (ليت لي مالا أنفقه)؛ لأن المعنى: إن يكن لي مال أنفقه. "والعرض" نحو: (ألا تنزل تصب  
 خيرا؟) لأن المعنى: إن تنزل تصب خيرا. "إذا قصدت السببية" أي: سببية الأول، وسببية الثاني، "وإنما اختص  
 تقدير (إن) بما بعد هذه الأشياء؛ لأنها تدل على الطلب، والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة،  
 ويكون ذلك المطلوب سببا لها، وهي مسببة له، فإذا كان المضارع الواقع بعد المطلوب بتلك الأشياء،  
 قدّر (إن) بما ذلك الفعل، ويجعل المضارع الواقع بعدها جزاء فيجزم بها". كذا ذكره في الفوائد الضيائية<sup>(١)</sup>. لا  
 إذا قصد الاستئناف، كقوله<sup>(٢)</sup>:  
 [من البسيط]

وَقَالَ زَائِدُهُمْ أَزُسُوا نَزَاوَهُمَا      فَكُلُّ خَنْفٍ إِمْرِي يَجْرِي بِمُقْدَارِ

أو الوصف، نحو: ﴿وَلَيْتَا ۝٥ يَرْتُدِّي﴾ [مرم: ٥ - ٦] على قراءة الرفع<sup>(٣)</sup>، والحال نحو: ﴿ذَرَهُمْ فِي  
 خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنعام: ٩١]، ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦] فيجب الرفع، ومما جاء حالا  
 بعد الشرط الصريح قول الخطيئة<sup>(٤)</sup>:  
 [من الطويل]

مَتَى تَأْتِيهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ      تَجِدُ حَطَبًا جَزْلاً وَنَارًا تَأْجِجَا

فيجوز الجزم في مثله على أنه بدل، لموافقة الأول، ويجوز الرفع للقطع.

(١) ينظر الفوائد الضيائية ٢/٢٦٤.

(٢) نسب البيت للأخطل، ولم أجده في ديوانه.

وهو للأخطل في الكتاب ٣/٩٦، والمفصل ص ٢٥٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٢٨٠، والخزانة ٩/٨٧.

والشاهد في قوله: (نزاوها) حيث رفع الفعل على الاستئناف.

(٣) قرأ أهل الحرمين وعاصم وحمزة بالرفع، وقرأها أبو عمرو والكسائي بالجزم، ينظر الميسوط، ص ٤٢، والصفوة الصفية

٢٠٢/١.

(٤) البيت للخطيئة في ديوانه ص ٥١، برواية: مَتَى تَأْتِيهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ ... تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مَوْقِدٍ

وهو من شواهد الكتاب ٣/٨٦، والمقتضب ٢/٦٥، وشرح الرضي ٤/١٢٥، والكنّاش في فني النحو والصرف ٢/٢٩، والجميع

برواية: مَتَى تَأْتِيهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ \* تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مَوْقِدٍ

والشاهد في قوله: (تعشو) حيث جاء حالا بعد صريح الشرط وهو (تأته)، وصاحب الحال الضمير المخاطب في الشرط.

نحو: (أسلم تدخل الجنة)، و(لا تكفر تدخل الجنة)، وامتنع: (لا تكفر تدخل النار) خلافاً للكسائي؛ لأنَّ التقدير: (إنَّ لا تكفر).....

"نحو: أسلم تدخل الجنة" بتقدير: (إنَّ تُسَلِّم تدخل الجنة)؛ لأنَّ المطلوب بـ(أسلم) هو الإسلام، وهو مطلوب فائدته دخول الجنة، فهو سبب لها، وقصد أداء تلك السببية، فقدّر (إن) مع الفعل المحذوف المأخوذ من (أسلم)، وجعل (تدخل الجنة) جزاء له، ف قيل: (إنَّ تُسَلِّم تدخل الجنة)، وكذا الأمر المدلول عليه بالخبر مثل: / حسبك يَنِّم الناسُ، ومثل: حَسْبُكَ كَفَيْكَ وَشَرَعْتُ وَاتَّقَى اللَّهَ أَمْرٌ وَقَعَلَ خَيْرًا يُثَبَّ عَلَيْهِ، وشفى [١٩١/]

الله فلا تَأْتِي يفعل خيراً، وأسماء الأفعال نحو: صة وتراك.

"و" مثلها، "لا تكفر تدخل الجنة" في النهي، أي: إن لا تكفر تدخل الجنة، هذا النهي قرينة الفعل المنفي لا المثبت، "وامتنع: لا تكفر تدخل النار" يجزم الفعل بعد النفي عند الجمهور؛ لأنَّ المظهر فهو: لا تكفر منفي، والمضمر المقدّر مثبت وتطابقهما واحد، فلما اختلفا فسد المعنى، "خلافاً للكسائي" فأجاز ذلك عند قيام قرينة، وامتناعه عند الجمهور، "لأنَّ التقدير: (إنَّ لا تكفر)" كما تقرر وهو بهذا التقدير ظاهر الفساد.

وأما عدم امتناعه عند الكسائي فلأنه يقول: (معناه بحسب العرف: إن تكفر تدخل النار)، والعرف قرينة قوية، وأما قولهم في العرض (ألا تنزل تُصِيب خيراً) بمعنى: إن تنزل تُصِيب خيراً، فلأن كلمة العرض همزة إنكار، دخلت على حرف النفي فتفيد الإثبات.

## [فعل الأمر]

مثال الأمر صيغة يُطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة، وحكم آخره حكم المجزوم.....

"مثال الأمر" إنما قال مثال الأمر؛ لأن الأمر كما اشتهر في هذا النوع من الأفعال، اشتهر في المعنى المصدرى أيضاً.

فأراد النص على المقصود، وهو في اصطلاح النحويين والأصوليين، مخصوص بالأمر بالصيغة، كذا ذكره المصنف<sup>(١)</sup> في شرحه.

"صيغة" يصح أن "يُطلب بها الفعل" فشمل المطلوب من الفعل، إما على سبيل الاستعلاء، ك:

﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [الأنعام: ٧٢] وهو المسمى أمراً عند أهل الأصول، أو على وجه الخضوع، وهو المطلوب من الباري تعالى نحو: (اللهم ارحمني)، أو الالتماس وهو /المطلوب من المساوى، وغير المطلوب [ب/١٩١] كالإباحة، نحو قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا﴾<sup>(٢)</sup> [البقرة: ١٨٧]، والتهديد، نحو: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: ٤٠]، "من الفاعل المخاطب" ليخرج ما ليس للفاعل المخاطب، فإنه يؤمر باللام كالتكلم نحو: قوله تعالى حاكياً: ﴿وَلَنَحْمِلَ خَطِيئَتَكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢]، والغائب نحو: ليضرب زيد. "بحذف حرف المضارعة" يحتز عن قوله تعالى: ﴿فَلْتَفَرَّحُوا﴾ [يونس: ٥٨]، فيمن قرأ على صيغة الخطاب<sup>(٣)</sup>، وعن مثل صه ورويد.

"وحكم آخره" أي: آخر الأمر، "حكم المجزوم" أي: مثل حكم المضارع المجزوم في إسكان الصحيح، وسقوط نون الإعراب وحرف العلة؛ لأنه لما شابه ما فيه اللام من المجزوم أعطي حكمه، وهو البناء على السكون عند البصريين<sup>(٤)</sup>، لانتفاء ما يقتضي إعرابه وهو حرف المضارعة، لأن مشابحته للاسم المقتضية للإعراب إنما هي بسببه، فلما زالت جعل آخره كآخر المجزوم في حذف الحركة، في نحو: (اضرب)، والنون في نحو: (اضربوا) و(اضربي)، والحرف من نحو: (اغزّ واخشّ وارم)؛ لأن قياسه كما مرّ في باب المجزوم أن يكون مجزوماً باللام كالفائب، لكن حذف لكثرة الاستعمال مع حرف المضارعة، فزالت علة الإعراب، فرجع إلى أصله من البناء وبقي آخره مجزوماً بالوقف، كما كان مجزوماً للجزم.

(١) شرح الكافية لابن الحاجب ٨٨٩/٣، إذ قال: "وهذا حد لما يسميه النحويون والأصوليون: صيغة أمر، ولا يعنون بصيغة الأمر ما يدل على الطلب مطلقاً، وإنما أرادوا نوعاً من صيغه، وخصوه بهذا اللقب لغلبته."

(٢) الإيضاف المسألة (٧٢) ٨٢/٢.

(٣) وردت أيضاً في سورة الأعراف آية (٣١). وهو قراءة النبي صلى الله عليه وسلم.

(٤) ينظر الإيضاف المسألة (٧٢) ٨٢/٢.

فإن كان بعده ساكن، وليس برباعي، زدت همزة وصل مضمومة إن كان بعده ضمة ومكسورة فيما سواه مثل: (أَقْتُلْ) و(اضْرِبْ) و(اعْلَمْ).....

وقال الكوفيون<sup>(١)</sup>: "محزوماً باللام المضمرة المقدرة". قال الزنجشيري<sup>(٢)</sup>: "وهو خُلف من القول"، "فإن كان بعده" أي: بعد حرف المضارعة متحركاً، إما موجوداً أو محذوفاً؛ لأنه لا يحتاج إلى توصل بل يبدأ بالموجود، وسواء كانت حركته أصلية كـ(دحرج) من (يدحرج)، و(قاتل) من (يقاتل)، أو منقولة إليه من متحرك بعده، نحو: (قل) و(بع) و(خف) وإن لم يكن موجوداً/ بل كان محذوفاً أعيد ذلك المحذوف، وابتدئ به سواء كان حرف المضارعة بعد حذفه ساكناً كـ(أَكْرِمَ) من (يكرم) أم متحركاً بحركة ما بعده نحو: (أَقْلَ) من (يقيل)، وإن كان ما بعد حرف المضارعة، أو بعد حذفه متحركاً أسكن آخره، وجعل ما بقي أمراً، تقول في (تعُدْ) (عُدْ)، وفي (تضاربْ) (ضارب)، ولم يذكر المصنف هذا القسم هنا، لظهوره.

فإن كان ما بعده "ساكن، وليس برباعي"، زدت همزة وصل على ما بقي بعد حذف حرف المضارعة؛ ليتوصل بها إلى النطق بالساكن، وسميت همزة وصل لذلك، أو لاتصال ما قبلها بما بعدها، نحو: (يا زيد اضربْ)، فإن الدال تتصل بالضاد فتقابل همزة القطع.

"مضمومة إن كان بعده ضمة" للاتباع (نحو: أَقْتُلْ)، ولم يبن على الفتح، لئلا يلتبس بالواحد المتكلم المجهول، ولا [على] كسرة لئلا يلتبس بماضي المعلوم الرباعي، نحو: أَعْلَمْ.

"[و] مكسورة فيما سواه" أي: سوى الساكن الذي بعده ضمة، فإنه لو ضم في مثل: (اضربْ)، التبس بالماضي المجهول من الإضراب، ولو فتح لالتبس بالأمر منه، ولو ضم في (اعلم) التبس بالمضارع المجهول، ولو فتح التبس بالماضي الرباعي، "نحو"<sup>(٤)</sup>: (أَقْتُلْ) في الأول، "واضربْ واعْلَمْ" في الثاني، وإنما مثل بمثالين، لأن ما بعد الساكن مكسور ومفتوح.

(١) الإنصاف المسألة (٧٢) ٨٢/٢. شرح الرضي ٢٦٨/٢

(٢) "وقد جاء قليلاً أن يؤمر الفاعل على المخاطب بالحرف ومنه قراءة النبي صلى الله عليه وسلم فبذلك فلتفرحوا. وهو مبني على الوقف عند أصحابنا البصريين. وقال الكوفيون هو مجزوم باللام مضمرة وهذا خلف من القول.

(٣) زيادة ليستقيم النص بها، ينظر الكافية ص ٢٠١.

(٤) في الكافية (مثل) المرجع السابق ص ٢٠١.

وإن كان رباعياً فمفتوحة مقطوعة.....

"وإن كان رباعياً فمفتوحة" و"مقطوعة"، أي: الهمزة، وهي المحذوفة من المضارع، إذا استغنى عنها بحرف المضارعة المتقدم عليها، إذ الأصل في مضارع (أكرم) أن يقال: يؤكرم، لأن الهمزة فيه، وإن كانت زائدة وهي همزة قطع، وإنما حذفت الهمزة في المضارع، لأنه كان تجتمع همزتان في المضارع المتكلم، فحذفت الثانية التي منها الاستثقال، ثم حمل أخواتها من فعل المخاطب والغائب، وإن لم تقم فيهما تلك العلة، نحو: (يؤكرم وتؤكرم) عليه، طرداً للباب، فقالوا من يؤكرم، (أكرم)، كما قالوا من / (يدحرج) (دَحْرَج)، لأنهم لو أخذوا منه الأمر باقياً على ما عليه الاستعمال لزمهم، بعد حذف حرف المضارعة، همزة الوصل، لسكون الأول، نحو: (أكرم) بكسر الهمزة ابتداءً وحذفها درجاً، وكان يلتبس بالأمر من مجرد الثلاثي، من باب (يفعل) بكسر العين، وإذا بقي الأمر على حرف واحد، فإن وقفت عليه ألحقت به هاء السكت، فتقول في الأمر من (وقيت، تقي، قه)، ومن (رأيت، ترى، ره)، ونحو ذلك، وإن وصلته بما بعده لم يحتج إلى لحوقها، فتقول: ق يازيد.

[ب/١٩٢]

### [الفعل المبني للمجهول، والتغيير الذي يلحقه]

فعل ما لم يسم فاعله: هو ما حذف فاعله، فإن كان ماضيًا ضُمَّ أوله وكُسِر ما قبل آخره. ويضم الثالث مع همزة الوصل، والثاني مع التاء خوف اللبس. ومعتل العين الأفصح قيل وبيع.

"فعل ما لم يسم فاعله": يصح أن يراد بـ(ما) الفعل نفسه، فيكون فعل مضاف إليه، تقديره فعل الفعل الذي لم يسم فاعله، وهو من باب إضافة العام إلى الخاص، نحو: فعل الماضي، وفعل المضارع، وفعل الأمر؛ والصحيح إضافته إلى المفعول، تقديره: فعل المفعول الذي لم يسم فاعله، وأضيف إليه لأنه صيغ له. "هو ما حذف فاعله" مطردًا عند سيويه<sup>(١)</sup>، لا عند الكسائي<sup>(٢)</sup> لخروج نحو: ضربني وضربت زيدًا؛ لأن فاعل الأول عنده محذوف كذلك، ولم يقل هنا، وأقيم المفعول مقامه، اكتفاءً بذكره فيما سبق، وهو مراد هنا كذلك.

"فإن كان" الفعل الذي أريد حذف فاعله، وإقامة الفعل مقامه، "ماضيًا ضُمَّ أوله وكُسِر ما قبل آخره" لتلا يلتبس بغيره، سواء كان ثلاثيًا أو مزيدًا فيه، أو رباعيًا<sup>(٣)</sup>، نحو: (ضرب ودُحرج وأُعلم وأنطلق)، لأنه لو لم يغير بعد حذف الفاعل، للبس بالفاعل، وعدل إلى ضمَّ أوله وكُسِر ما قبل آخره، لحصول الخفة بالخروج من الضم إلى الكسر، وإلا لكان التغيير يجيء مع العكس، والكسر مع الثقل، واختير هذا الوزن للمبني للمفعول، دون المبني للفاعل، لثقله وقلة استعمال هذا النوع. "ويضم الثالث مع الهمزة"<sup>(٤)</sup> نحو: (أنطلق وأقتدر).

"والثاني مع التاء" نحو: (تُعَلِّم، وتُجْوِّهَل وتُدْحَرْج)، "خوف اللبس" عند الدرج/ بصيغة الأمر (إنطلق، [١٩٣/١] واقتدر) في الأول، [ولتلا يلتبس]<sup>(٥)</sup> بصيغة مضارع (عَلِّمَتْ وجَاهَلَتْ ودَحَرَجَتْ) في الثاني.

"ومعتل العين" من الثلاثي الماضي نحو: (قال وباع) فيه ثلاث لغات، "الأفصح" منها "قيل وبيع"، بإخلاص الكسرة وقلب الواو ياء، إذ أصلهما (قُولَ ويُوع) بكسر العين، فاستثقلت الكسرة على حرف العلة، فحذفت ولم تنقل إلى ما قبلها إذ النقل إنما يكون إلى الساكن دون المتحرك، فسكن حرف العلة، وهو الواو والياء بعد الضمة، ثم قلبت الضمة كسرة؛ لأن تغيير الحركة أقل من تغيير الحرف، فقليل: (بيع) ومُجْمَل عليه (قول)، لمشابهته له في اعتلال العين.

(١) الكتاب ١/٣٣.

(٢) شرح الرضي ٤/١٣٢.

(٣) جاء في النسخة المخطوطة (مزيد فيه أو رباعي) وهو تحريف.

(٤) أي همزة الوصل، ينظر الكافية ص ٢٠٢.

(٥) إضافة يقتضيها السياق، الفوائد الضيائية ٢/٢٧٠.

وجاء الإشمام والواو. ومثله باب (اختير) و(انقيد). دون (أستخير) و(أقيم).....

"وجاء الإشمام" وهو جعلك الحركة بين الضم والكسر والحرف المعتل بعدها بين الواو والياء؛ للتنبيه على أن الأصل في هذا الكسر الضم. وقيل بل المراد به هنا كإشمام حالة الوقف، وهو ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصاً، وهو خلاف المشهور عند النحاة والقراء، وقيل: بل هو أن تأتي بضمة بعدها ياء ساكنة، وهذه أيضاً غير مشهورة عندهم<sup>(١)</sup>.

ويلزم الإشمام عند اللبس مع الضم، وذلك مثل: (عُوق الطالب) إذا جعلته للمخاطب، وقلت: عُقت يا طالب، وكذا الكسر في مثل: (بيع العبد)، إذا قيل: بعت يا عبد، التبس بالفاعل، مع إخلاص الضم والكسر، فلا بد من الإشمام.

"والواو" لما سبق من أنه لما سکن حرف العلة بعد ضمة، قلبت الياء واوًا، لتناسب ضمة آفاء، فقيل: (قُول وُئوع)، وهي لغة فقّس ودبير وهما من فصحاء بني أسد. ومنه قول الشاعر<sup>(٢)</sup>: [من الرجز]

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتَ      لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتَ

"ومثله" أي: مثل باب الماضي المجهول، من معتل العين من الثلاثي.

"باب" الماضي المجهول من معتل العين من باب الافتعال والانفعال.

"أختير وأنقيد" في الثلاثة الأوجه، "دون / استخير وأقيم" يعني باي (استفعل وأفعل) معتلي العين، [ب/ ١٩٣]

فلا يجيء فيهما الضم والإشمام، لسكون ما قبل حرف العلة فيهما في الأصل، إذ أصلهما (استخير و أقوم) بالياء والواو المكسورتين، والقياس فيهما إذا سکن ما قبلهما أن تنقل حركتهما إليه، وتقلب العين ياء إذا كانت واوًا، فيقال: (أستخير، وأقيم) لغة واحدة.

(١) "لأن الإشمام عندهم حركة بين حركتي الضم والكسر، بعدها حرف بين الواو والياء" ينظر شرح الرضي ١٣٤/٤.

(٢) الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٧١.

البيت من شواهد أسرار العربية للأبازي ص ٩٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٠٨/٤، وشرح التسهيل ٦٣/٢، وشرح الأشموني ٤١٥/١.

والشاهد في قوله: (بُوع) حيث جاء الفعل (باع) مبنيًا للمجهول (بُوع) على لغة فقّس ودبير، والمشهور (بيع).



وإن كان مضارعاً ضُمَّ أوله وُفُتِحَ ما قبل آخره، ومعتل العين ينقلب فيه ألفاً.

"وإن كان" الفعل الذي أريد حذف فاعله، وإقامة المفعول مقامه، "مضارعاً ضُمَّ أوله"، وهو حرف المضارعة، نحو: (يُضْرَبُ ويُكْرَمُ، ويُلتَزَمُ، ويُستَخْرَجُ، ويُتَدَحْرَجُ)، حملاً على ضم أول الماضي، "وفُتِحَ ما قبل آخره" ولم يكتف بضم الأول لالتباسه، بنحو: (يُخْرَجُ)، ولا يفتح الآخر، لالتباسه بنحو: (يَعْلَمُ)، وخص بالفتحة؛ لخفتها، وثقل المضارع بالزيادة.

"ومعتل العين" المبني للمفعول، تنقل حركته إلى ما قبله، وعادت حرف العلة إلى ما قبله، "ينقلب فيه ألفاً" ياء كانت أو واوًا، نحو: (يُقَالُ، وَيُبَاعُ، وَيُخْتَارُ، وَيُقَادُ، وَيُسْتَخَارُ، وَيُسْتَقَامُ) ومثله معتل اللام، في نحو: (يرضى ويرعى).

## [المتعدّي وغير المتعدّي]

فالمتعدّي: ما يتوقّف فهمه على متعلّق (كضرب). وغير المتعدّي: بخلافه (كقعد).

"المتعدّي: ما يتوقّف فهمه على متعلّق" أي: على أمر غير الفاعل يتعلق الفعل به، ويتوقف فهمه عليه، فإن كلّ فعل لا بد له من فاعل، وفهمه موقوف على فهمه، لكن نسبة الفعل إلى الفاعل بطريق الصدور والقيام والإسناد، فيقال: هذا الفعل صادر من الفاعل، وقائم به، ومُسند إليه. ولا يُقال في الاصطلاح إنه متعلّق به، فإن التعلّق نسبة الفعل إلى غير الفاعل. فالحاصل أن فهم الفعل إن كان موقوفًا على فهم غير الفاعل فهو المتعدّي. "ك(ضَرَبَ)" فإن فهمه موقوف على تعقل المضروب ولا يمكن تعقله إلا بعد تعقله بخلاف الزمان /، والمكان والغاية وهيئة الفاعل والمفعول، فإن فهم الفعل وتعقله بدون هذه الأمور ممكن<sup>(١)</sup>.

وإنما يكون الفعل المتعدّي في الأغلب بعضو (كضرب بيده) فيتعدّي بنفسه لا بحرف جرّ، وما ورد منه متعدّيًا بالحرف فالحرف فيه زائد، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، و: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾ [النمل: ٧٢]، ولهذا يعطف على الموضع بالنصب، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا<sup>(٢)</sup> بِرءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] قال لبيد<sup>(٣)</sup>:  
وَأَنْ لَمْ يَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالِدًا      وَ دُونَ مَعْدٍ فَلْتَرْعَكَ الْعَوَاذِلُ  
[من الطويل]

"وغير المتعدّي" وهو اللازم "بخلافه" أي: بخلاف المتعدّي، يعني لا يتوقف فهمه على فهم أمر غير الفاعل، "ك(قَعَدَ)" فإنه وإن كان له تعلّق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية، وهيئة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلّقات جائز. وغير المتعدّي يصير متعدّيًا<sup>(٤)</sup> بتضعيف العين [نحو: فرّحت زيدًا]، أو بالهمزة [نحو: أذهبْتُ زيدًا]<sup>(٥)</sup>.

(١) الفوائد الضيائية ٢/٢٧٤.

(٢) جاء في النسخة المخطوطة (فامسحوا)، وهو تحريف.

(٣) البيت للبيد في ديوانه ص ٨٥، برواية (من دون عدنان باقيا).

وهو من شواهد الكتاب ٦٨/١، شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢٢/١، وسر صناعة الإعراب ١٣١/١، وشرح الرضي ٤/١٣٩.

والشاهد في قوله: (دون معدّ) حيث نصب (دون) بعطفه على موضع (من) والتقدير: فإن لم تجد دونَ عدنان والدًا ودون معدّ.

(٤) جاء في النسخة المخطوطة (صار متعدّد)، وهو تحريف.

(٥) عن الفوائد الضيائية ٢/٢٧٤.

وهو يكون بجميع البدن، ويبنى من فعل مضموم العين كـ(سُرِق)، أو مكسورها كـ(حَمِق)، أو معتلاً كـ(وجل)، ولا يتعدى إلا بحرف الجر، فلا يجوز حذفه على المختار، إلا مع (إِنَّ وَأَنَّ) بشرط تعين الجار فيحكم على موضعهما بالنصب عند سيبويه، وبالجر عند الخليل والكسائي<sup>(١)</sup>، والأول أولى، لضعف الجار عن العمل مضمراً، ولهذا شدَّ نحو: اللهُ لأفعلن، وقوله<sup>(٢)</sup>:

إِذَا قِيلَ: أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ؟ أَشَارَتْ كَلِيبٌ بِالأَكْفِ الأصَابِغِ

[من الطويل] بإبقاء الجر، مع حذف الجار، أي: (إلى كليب)، وقول الآخر<sup>(٣)</sup>:

وَكَرِيمَةٍ مِنْ آلِ قَيْسِ الْفُثَّةِ حَتَّى تَبْدَحَ فَأَزْتَقِيَ الأَعْلَامِ

أي: فارتقي إلى الأعلام. وإنما جاز حذفها كثيراً معهما، لاستطالتهما بصلتهما.

وأجاز الأنخفش الصغير<sup>(٤)</sup> حذف الجر مع غيرها قياساً، إذا تعيَّن الجار كما في البيتين،

وكقولهم: (خرجت الدار)، قال تعالى: ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الأعراف: ١٦] ﴿وَلَا تَعْرِضُوا

عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٥] و: ﴿أَنْ تَسْرَضِعُوا أَوْلَادَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٣].

(١) شرح الرضي ١٣٩/٤.

(٢) الفرزدق ديوانه ٤٢٠/١. وهو في النسخة المخطوطة (خير قبيلة) سهو من الناسخ.

شرح الرضي ١٤٠/٤، والمغني ٦٠/١، وشرح الأشموني ٤٤٠/١، و الخزانة ١١٣/٩.

والشاهد في قوله: (أشارت كليب) حيث أعمل حرف الجر بالاسم المجرور بعد حذفه، وهو شاذ.

(٣) لم أهتم إلى قائله.

وهو من شواهد الكافية الشافية ٨٣١/٢، الهمع ٣٨٣/٢، والأشموني ١١٢/٢، شرح ابن عقيل ٣٩/٢.

والشاهد في قوله: (فارتقي الأعلام) حيث أعمل حرف الجر بالاسم المجرور بعد حذفه والتقدير (إلى الأعلام)، وهو شاذ.

(٤) هو علي بن سليمان بن الفضل، أبو الحسن الأنخفش الصغير، تلميذ ثعلب والمبرد، (ت ٣١٥ هـ). ينظر إياه الرواة ٢٧٦/٢.

وينظر رأيه في الخزانة ١٢٠/٩.

وقول الشاعر<sup>(١)</sup>:

[من الوافر]

تمــــرون الــــديار ولم تعوجــــوا

[ب/١٩٤]

قيل وحذف حرف الجر منه شاذ/ .

وقال الرضي<sup>(٢)</sup>: "الأولى أن لا يحمل على الشذوذ، بل يُضمّن اللازم<sup>(٣)</sup> معنى المتعدي، فمعنى تمرون تجوزون، كأنه قال: تجوزون الديار، و(لا لزمن صراطك)، و(لا)<sup>(٤)</sup> تنووا عقدة النكاح)، وذلك كما ضمّن الفعل معنى غيره، فتعدّى تعدية ما ضمّن معناه، كقوله تعالى: ﴿يَخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور: ٦٣]، أي: يعدلون عن أمره، ويتجاوزون عنه".

وكذا ما حذف منه الحرف لكثرة الاستعمال، نحو: (كسبتك الخير)، و(وزنتك المال)، و(كلتلك

الطعام)، أي: لك، قال تعالى: ﴿يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ﴾ [التوبة: ٤٧] و﴿لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا﴾ [آل عمران: ١١٨] وقد يشتهر بالتعدي واللزوم، فيصح أن يسمّى لازماً ومتعدياً، نحو: شكرتك وشكرت لك، ونصحتك، ونصحت لك، قال الشاعر<sup>(٥)</sup>:

أَلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ      وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ الشُّوسُ

أي: أليت على حب العراق.

(١) هذا صدر بيت وعجزه: كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذْنُ حَرَامٍ

وهو لجرير في الخزاعة ١٢١/٩. ولم أجده في ديوانه.

وهو من شواهد المقرب ١١٥/١، وشرح الرضي ١٤٠/٤، والمغني ١٢١/١، الجميع برواية (لم تعوجوا).

والمقاصد الشافية ١٤٢/٣، ١٢٦، برواية (لن تعوجوا).

والشاهد في قوله: (تمرون الديار) وأصله بالديار، حيث حذف حرف الجر ونصب ما بعده بالفعل اللازم شذوذاً.

(٢) شرح الرضي ١٤١/٤.

(٣) ورد في النسخة المخطوطة (اللام)، وهو تصحيف وما أثبتته هو الصواب.

(٤) ما بين الحاصرتين إضافة يقتضيها السياق.

(٥) البيت للمتلمس في ديوانه ص ٩٥.

آليت: أقسمت. حب العراق: ما ينبت من حبوب.

والبيت من شواهد الكتاب ٣٨/١، الجنى الداني ص ٤٧٣، وشرح الأشموني ٤٤١/١، وشرح شواهد المغني للبغدادي ٢٥٩/٢.

والشاهد في قوله: (آليت حب العراق) حيث حذف حرف الجر (على) ثم نُصب الاسم بعده بعد أن كان مجروراً به للضرورة.

والمتعدّي يكون إلى واحد كـ(ضَرَبَ)، وإلى اثنين كـ(أعطى)، و(عَلِمَ).....

وقول الآخر<sup>(١)</sup>:

[من الطويل]

نَحْنُ فُتَيْدِي مَا يَمَّا مِنْ صَبَابَةٍ وَأُخْفِي الَّذِي لَوْلَا الْأَسَى لَقَضَانِي

أي: لقضى علي.

قال أبو الحسن وابن عصفور: ما كان من هذا النوع يحل بنفس المفعول، فالأصل تعديه بنفسه، والحرف زائد، نحو: مسحت برأسي ونحشنت بصدري، وإلا فالأصل تعديه بالحرف، نحو: نصحت لك.

"والمتعدّي إلى واحد كـ(ضَرَبَ) وإلى اثنين" فلا يخلو، إما أن يكون مبتدأ وخبراً، أو لا، إن لم يكونا، "كـ(أعطى)" زيد عمرًا درهمًا، ولا حصر لهذا النوع من الأفعال، فإن كانا في الأصل مبتدأ وخبر، "و" ذلك في باب، "علم"<sup>(٢)</sup> وأخواتها، نحو: علم زيد عمرًا قائمًا، فهو متعدّد كما مرّ، وغير متعدّد إلى الثاني إلا بالحرف، كاختار وأمر، تقول: أخترت زيدًا من الرجال وأمرته بالخير، وبحذف كما مرّ، نحو: قول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

[من البسيط]

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا كَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْقَوْلُ وَالْعَمَلُ

(١) البيت لأعرابي من بني كلاب في الكامل ١/٨١-٨٢.

المسائل العسكرية ص ٩٦، برواية: (أحن كما حنت وأبكي صباية) والضرائر الشعرية لابن عصفور ص ١٤٦، والجنى الداني ص ٤٧٤، شرح شواهد المغني للبغدادى ٣/٢٢٧.

والشاهد في قوله: (لقضاني) حيث حذف حرف الجر (علي) ونصب ما بعده بعد أن كان مجروراً به للضرورة.

(٢) جاء في النسخة المخطوطة (أعلم)، وما أثبتته من الكافية ص ٢٠٣.

(٣) من أبيات سيويه الخمسين التي لم يُعرف لها قائل.

وهو من شواهد الكتاب ١/٣٧، والمقتضب ٢/٣٢١، الأصول ١/١٧٨، وشرح المفصل ٤/٢٩٧، والجميع برواية: (رب العباد إليه الوجه).

والشاهد في قوله: (أستغفر الله ذنباً) على حذف حرف الجر، وتعدية الفعل إلى الخير بنفسه، وأصله: أستغفر الله من ذنب.

والى ثلاثة كـ(كَأَعْلَمَ وَأَرَى وَ(أَنْبَأَ) وَ(نَبَأَ)، .....

وأمرتك الخير، قال الشاعر<sup>(١)</sup>:  
[من البسيط]  
أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَأَفْعَلَ مَا أَمَرْتُ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبٍ

وقوله<sup>(٢)</sup>:  
[من الطويل]

وَمَنْنَا الَّذِي اخْتَارَ الرِّجَالَ سَمَاحَةً

"[و] <sup>(٣)</sup> إلى ثلاثة" باتفاق، وذلك بأن تدخل الهمزة على المتعدي إلى الاثنين، فيتعدى إلى ثلاثة، "كَأَعْلَمَ وَأَرَى" تقول: أعلمتك زيدًا منطلقًا، بمعنى: حملتك على أن تعلم زيدًا منطلقًا، وهو سماعي فلا يقاس عليه، خلافًا للأخفش<sup>(٤)</sup> فيجوز/ عنده تعدي باقي أفعال القلوب بالهمزة من الاثنين إلى الثلاثة، فيجوز عنده، (أحسبتك زيدًا منطلقًا)، وكذا (أظننتك) و(أخلتتك) و(أزعمتك) و(أوجدتك) ولو جاز القياس في هذا، لجاز أيضًا في غير أفعال القلوب، نحو: (أكسوتك عمرًا جبة) و(أجعلتك زيدًا قائمًا)، وجاز بالتضعيف أيضًا في أفعال القلوب وغيرها، ولم يجز اتفاقًا، وألحق سيبويه<sup>(٥)</sup> بما سبق، "نَبَأَ" ثم زاد أبو علي<sup>(٦)</sup> "أَنْبَأَ" ثم زاد

[١٩٥/أ]

(١) يروي البيت لغير شاعر فهو لعمر بن معد يكرب الزبيدي في ديوانه ص ٣٣-٣٥، وإلى خُفاف بن ندبة السلمي في ديوانه ص ١٢٦.

وهو من شواهد الكتاب ٣٧/١، والمقتضب ٣٦/٢ ومواضع أخرى في المقتضب، والأصول ١٧٨/١، وأما ابن الشجري ١٣٣/٢. والشاهد في قوله: (أمرتك الخير) على حذف حرف الجر، وتعدي الفعل إلى الخير بنفسه، وأصله: أمرتك بالخير.

(٢) هذا صدر بيت وعجزه: وخيرًا إذا هَبَّ الرِّيحُ الرِّيحَانُ  
والبيت للفرزدق في ديوانه ٤١٨/١.

وهو من شواهد الكتاب ٣٩/١، والمقتضب ٣٣٠/٤، والأصول ١٨٠/١، وشرح الرضي ١٤٢/٤. والشاهد في قوله: (اختير الرجال) حيث حذف حرف الجر، وأصله: اختير من الرجال.

(٣) زيادة يقتضيها السياق، ينظر الكافية ص ٢٠٣.

(٤) المسائل العسكرية ينظر ص ٧٩.

(٥) الكتاب ٤١/١.

(٦) الإيضاح العضدي ١٧٥.

(خَبَّرَ) و(أَخْبَرَ) و(حَدَّثَ).....

السيرافي، "خَبَّرَ وَأَخْبَرَ وَحَدَّثَ" فهذه تتعدى إلى ثلاثة، لكن ليس لكونها أصلاً في التعدية، بل تعديتها إليها بواسطة اشتغالها على معنى الإعلام ، وقد ورد تعديتها إلى الثلاثة في أشعار العرب، كقول الشاعر في الأول<sup>(١)</sup>:

نُبِّئْتُ زُرْعَةً وَالسَّقَاهُ كَاسِمَهَا      يَهْدِي إِلَى غَرَائِبِ الْأَشْغَارِ

وأنشد ابن خروف شاهداً في الثاني<sup>(٢)</sup>:  
[من المتقارب]  
وَأُنْبِئْتُ قَيْساً وَلَمْ أَبْلُغْهُ      كَمَا زَعُمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ

وقول الآخر شاهداً في الثالث<sup>(٣)</sup>:  
[من البسيط]  
وَمَا عَلَيْكَ إِذَا أَخْبَرْتَنِي دَنَفَا      وَغَابَ بَعْلُكَ يَوْمًا أَنْ تَعُودِنِي

وفي الرابع قوله<sup>(٤)</sup>:  
[من الطويل]  
وَأَخْبَرْتُ سَوْدَاءَ الْغَمِيمِ مَرِيضَةً      فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِي بِمَصْرٍ أَعُودَهَا

سوداء: اسم امرأة. والغميم موضع بالحجاز كذا في العباب.<sup>(٤)</sup>

(١) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٥٩.

وهو من شواهد شرح التسهيل ٣٢/٢، وتخليص الشواهد ص ٤٦٧، وشرح التصريح ٣٨٧/١، المقاصد النحوية ٤٣٩/٢. والشاهد في قوله: (نبئت زهرة... يهدي) حيث تعدى الفعل (نبأ) إلى ثلاثة مفاعيل، وهي (الناء) نائب الفاعل، وزهرة، وجملة يهدي.

(٢) أعشى ميمون بن قيس في ديوانه ص ٢٥، برواية: وُنُبِّئْتُ. وفي النسخة المخطوطة (قول) وصوابه ما أثبتته. وهو من شواهد شرح التسهيل ٣٤/٢، برواية: وُنُبِّئْتُ، وتخليص الشواهد ص ٤٦٧، وشرح التصريح ٣٨٧/١، والأشمولي ٣٨٤/١.

والشاهد في قوله: (أنبتت قيساً... خير أهل اليمن) حيث تعدى الفعل إلى ثلاثة مفاعيل وهي (الناء) نائب الفاعل وقيسا وخير.  
(٣) البيت لرجل من بني كلاب

وهو من شواهد شرح التسهيل ٣٣/٢، وتخليص الشواهد ص ٤٦٨، وشرح التصريح ٣٨٧/١، شرح الأشمولي ٣٨٢/١. والشاهد في قوله: (أخبرتني دنفا) حيث تعدى الفعل (أخبر) إلى ثلاثة مفاعيل وهي (الناء) نائب الفاعل والياء في أخبرتني ودنفا.

(٤) البيت للعوام بن عقبة بن كعب شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٤١٤/٢.

الغميم: موضع في بلاد الحجاز.

وهو من شواهد شرح التسهيل ٣٣/٢، وتخليص الشواهد ص ٤٦٧، وشرح التصريح ٣٨٧/١، والأشمولي ٣٨٤/١. والشاهد في قوله: (خبرت سوداء الغميم مريضة) حيث تعدى الفعل (خبر) إلى ثلاثة مفاعيل وهي (الناء) نائب الفاعل وسوداء ومريضة.

وهذه مفعولها الأول كمفعول (أَعْطَيْتُ)، والثاني والثالث كمفعولي (عَلِمْتُ).....

[من الخفيف]

وفي الخامس قول الحارث بن حنظلة<sup>(١)</sup>:

أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ فَمَنْ حُدَّ      تُثْمَوُهُ لَهْ عَلَيْنَا الْعَلَاءُ

وتستعمل الخمسة متعدية إلى واحد بأنفسها، وإلى مضمون الثاني والثالث، أو الثالث وحده بالباء، نحو: حدثتك بخروج زيد.

"وهذه مفعولها الأول، كمفعول (أَعْطَيْتُ)" في جواز الاختصار عليه<sup>(٢)</sup>، وهو مذهب ابن السراج<sup>(٣)</sup>، واختاره المتأخرون<sup>(٤)</sup>.

"والثاني والثالث / كمفعولي (عَلِمْتُ)" في عدم افتراقهما، فإذا ذكر أحدهما وجب ذكر الآخر، ويجوز [ب/١٩٥] حذفهما معاً.

(١) البيت للحارث بن حنظلة في المفصل ص ٢٥٨.

وتخليص الشواهد ص ٤٦٨، و شرح التصريح ٣٨٧/١، و شرح الأشمولي ٣٨٣/١، برواية (الولاء).

والشاهد في قوله (حدثتموه... له علينا العلاء): حيث تعدى الفعل (حدث) إلى ثلاثة مفاعيل وهي (الناء) نائب الفاعل والهاء في حدثتموه، والجملة الاسمية (له علينا العلاء).

(٢) فالأول الثلاثة ما لأول مفعولي كسوت من جواز الاختصار عليه والاستغناء عنه؛ لأن الفعل مؤثر فيه، فجاز فيه ما يجوز في كل مفعول أثر فيه فعله، ولأن الفائدة لا تعدم بالاختصار عليه كما تعدم بالاختصار على أول مفعولي ظننت، ولا تعدم بالاستغناء عنه كما تعدم بالاستغناء عن أحد مفعولي ظننت، فمثال الاختصار عليه: أعلمتُ زيدا، إذا قصدت الإخبار بإيصالك إلى زيد علما ما. ومثال الاستغناء عنه: أعلمت دارك طيبة، إذا قصدت الإخبار بإعلامك أن داره طيبة دون غرض في تسمية من أعلمت. شرح التسهيل لابن مالك ٣٢/٢.

(٣) الأصول ٢/٢٨٥.

(٤) ابن مالك في التسهيل ص ٧٤.



## أولاً: فهرس الآيات القرآنية:

السورة	الآية	رقم الآية	الصفحة
البقرة	﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكُنُوا لِلْحَقِّ﴾	٤٢	١٨٣
البقرة	﴿وَاللَّهُ يُخْرِجُ مَا كُنْتُمْ تَكْنُبُونَ﴾	٧٢	١٢٠
البقرة	﴿فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ﴾	٩١	١١٥
البقرة	﴿وَلَنَجْذِثُنَّهُمْ أَهْرَاصَ النَّاسِ عَلَى حَيَوةٍ﴾	٩٦	١٣٨
البقرة	﴿لَوْ أَتَاكُمْ لَنَا كَرَّةٌ فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ﴾	١٦٧	١٨٠
البقرة	﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾	١٨٤	١٦١
البقرة	﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا﴾	١٨٧	٢٠٧
البقرة	﴿وَلَا تُقْلُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾	١٩٥	٢١٣
البقرة	﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا﴾	٢١٢	٦٨
البقرة	﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾	٢١٤	١٧٥
البقرة	﴿حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ﴾	٢١٧	١٧٢
البقرة	﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾	٢٢٨	٥٦ ٩٧
البقرة	﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّصَاعَةَ﴾	٢٣٣	١٦٢
البقرة	﴿أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ﴾	٢٣٣	٢١٤
البقرة	﴿وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾	٢٣٥	٢١٤
البقرة	﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُوبَ أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾	٢٣٧	١٥٦
البقرة	﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ﴾	٢٤٩	١٩٢
البقرة	﴿وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ﴾	٢٥١	١٠٣

السورة	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
البقرة	﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى ﴾	٢٧٥	٦٩
البقرة	﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا ﴾	٢٨٦	١٩٦
آل عمران	﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ ﴾	٢٨	٢٠٢
آل عمران	﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي ﴾	٣١	٢٠٢
آل عمران	﴿ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾	٨٥	٢٠٢
آل عمران	﴿ لَا يَأْلُوكُمْ خَبَالًا ﴾	١١٨	٢١٥
آل عمران	﴿ إِنْ تَمَسَّكْتُمْ حَسَنَةً تَسْؤُهُمْ وَإِنْ تُصِيبَكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا ﴾	١٢٠	٦٨ ١٩٧
النساء	﴿ خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ﴾	١	٦٠
النساء	﴿ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾	١	٦٠
النساء	﴿ وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا ﴾	٢٨	٣٧
النساء	﴿ فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا ﴾	٥٣	١٦٨
النساء	﴿ يَلَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾	٧٣	١٨٠
النساء	﴿ وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ ﴾	١٠٢	١٩٣
النساء	﴿ لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ ﴾	١٤٨	١٠٦
المائدة	﴿ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ ﴾	١	١٢٠
المائدة	﴿ وَلَا أَقْمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ ﴾	٢	١٢٠
المائدة	﴿ وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾	٦	٢١٣
المائدة	﴿ فَأَقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾	٣٨	٧٧
المائدة	﴿ مَنْ يَرْتَدَّ ﴾	٥٤	١٤

السورة	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
المائدة	﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾	٧١	١٨٩
المائدة	﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ إِلَهٍ إِلَّا إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾	٧٣	٦٢
المائدة	﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾	٨٤	١٥٤
المائدة	﴿هَذَا بِبَلَاغِ الْكُفْبَةِ﴾	٩٥	١٢٠
المائدة	﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْقِمِ اللَّهُ مِنْهُ﴾	٩٥	٢٠١
المائدة	﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾	١١٦	٢٠٢
المائدة	﴿إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾	١١٨	٢٠٢
الأنعام	﴿يَلَيَّلِنَا نُرَدُّ وَلَا نَكْذِبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾	٢٧	١٨٥
الأنعام	﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَرَكُمْ وَخَتَمَ عَلَى قُلُوبِكُمْ مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾	٤٦	٢٠٣
الأنعام	﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَنُكِّمُ عَذَابُ اللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً﴾	٤٧	٢٠٣
الأنعام	﴿أَقِمْوَا الصَّلَاةَ﴾	٧٢	٢٠٧
الأنعام	﴿ذَرَهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾	٩١	٢٠٥
الأنعام	﴿وَجَعَلَ الْبَيْتَ سَكَنًا﴾	٩٦	١١٥
الأنعام	﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾	١٠٣	١٦٤
الأنعام	﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾	١٠٩	١٩٩
الأنعام	﴿هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِ﴾	١١٧	١٤٥
الأنعام	﴿أَكْثَرَ مُجْرِمِيهَا﴾	١٢٣	١٣٩

السورة	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
الأنعام	﴿ وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَّاؤَهُمْ ﴾	١٣٧	١٢١
الأعراف	﴿ لَا تَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾	١٦	٢١٤
الأعراف	﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ﴾	٣٠	٦٨
الأعراف	﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا ﴾	٣١	١٣
الأعراف	﴿ وَنَادَىٰ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ ﴾	٤٤	١٥١
الأعراف	﴿ وَنَادَىٰ أَصْحَابُ النَّارِ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ ﴾	٥٠	١٥١
الأعراف	﴿ فَهَلْ لَّنَا مِن شُفْعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا ﴾	٥٣	١٧٩
الأعراف	﴿ قَدْ جَاءَ تَكْذِيبُكُمْ بِئِنَّهُ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾	٧٣	٦٨
الأعراف	﴿ فَأَصْبِرُوا حَتَّىٰ يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَنَا ﴾	٨٧	١٧٣
الأعراف	﴿ أَتُنْفِقُ عَشْرَةَ أَصْبَاطًا ﴾	١٦٠	٥٨
الأعراف	﴿ مَن يُضِلِلِ اللَّهُ فَكَأَيُّ هَادِيٍّ لَهُ، وَيَذُرُّهُمْ ﴾	١٨٦	١٩٩
الأعراف	﴿ مَن يُضِلِلِ اللَّهُ فَكَأَيُّ هَادِيٍّ لَهُ، ﴾	١٨٦	٢٠٢
الأنفال	﴿ وَمَا كَانِ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾	٣٣	١٧٧
الأنفال	﴿ وَإِن يَكُن مِّنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفِينَ ﴾	٦٦	٢٠٢
التوبة	﴿ وَأَعْلَمُوا أَنَكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ ﴾	٢	٨٩
التوبة	﴿ وَإِن أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾	٦	٥١
التوبة	﴿ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ ﴾	٤٧	٢١٥
التوبة	﴿ فَلَمَّا ءَاتَاهُمْ مِّن فَضْلِهِ، بَخِلُوا بِهِ، وَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُّعْرِضُونَ ﴾	٧٦	١٩٢

السورة	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
يونس	﴿ فَلَمَّا أَنْجَاهُمْ إِذَا هُمْ يَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ ﴾	٢٣	١٩٢
يونس	﴿ وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى ﴾	٣٧	١٧٧
يونس	﴿ فَلَيْسَ حُورًا ﴾	٥٨	١٩٤ ٢٠٧
يونس	﴿ فَإِنْ كُنْتَ فِي شكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ ﴾	٩٤	٦٨
هود	﴿ وَضَاقَ بِهِ صَدْرُكَ ﴾	١٢	١٢٥
هود	﴿ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَى بَيْتٍ مِنْ رَبِّي وَآتَانِي مِنْهُ رَحْمَةً فَمَنْ يَنْصُرُنِي مِنَ اللَّهِ إِنْ عَصَيْتُهُ ﴾	٦٣	١٥١
هود	﴿ يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ وَبِئْسَ الْوَرْدُ الْمَوْرُودُ ﴾	٩٨	٢٠٣
يوسف	﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾	٤	٥٨
يوسف	﴿ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾	٤	٨٧
يوسف	﴿ إِنْ كَانَتْ قَمِيصُهُ قَدْ مِّنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾	٢٦	٢٠١
يوسف	﴿ وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قَدْ مِّنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾	٢٧	٢٠٢
يوسف	﴿ قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ ﴾	٣٣	١٣٧
يوسف	﴿ تُرْزَقَانِهِ ﴾	٣٧	٧٤
يوسف	﴿ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾	٤٣	١٠٩
يوسف	﴿ إِنْ يَسْرِفْ فَقَدْ سَرَفَ أَخٌ لَّهُ مِنْ قَبْلُ ﴾	٧٧	٢٠١
يوسف	﴿ فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِيَ أَبِي ﴾	٨٠	١٦٣ ١٦٥

السورة	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
يوسف	﴿سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ﴾	٩٨	١٥٤
إبراهيم	﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾	٣١	١٩٤
	﴿مُخَلَّفَ وَعْدَهُ رَسُولُهُ﴾	٤٧	١٢١
الحجر	﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوْفِحَ﴾	٢٢	١١٠
الإسراء	﴿وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ خِلْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾	٧٦	١٦٨
الكهف	﴿وَكَلَّبُهُمْ بِسِطِّ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ﴾	١٨	١١١، ١١٤
الكهف	﴿ثَلَاثَةَ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾	٢٢	٦٢
الكهف	﴿ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ﴾	٢٥	٥٧-٥٩
الكهف	﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴿٣١﴾ فَعَسَىٰ رَبِّي أَن﴾	٣٩-٤٠	٢٠٢
الكهف	﴿وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ﴾	٥٠	٨٣
الكهف	﴿بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾	١٠٣	٨٧
مريم	﴿وَلَيْنَا ﴿٥﴾ بَرُثْنِي﴾	٥-٦	٢٠٥
مريم	﴿فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا﴾	٢٦	١٦٥
مريم	﴿وَأَوْصِنِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾	٣١	١٠٤
مريم	﴿وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ صِدًّا﴾	٨٢	٨٣
طه	﴿يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾	٧	١٤٤
طه	﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾	٨١	١٧٩
طه	﴿وَمَنْ يَحِلَّلْ عَلَيْهِ غَضَبِي﴾	٨١	١٤
طه	﴿لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَتِكَ﴾	١٣٤	١٨١
الحج	﴿لَنُنَبِّئَنَّ لَكُمْ وَنُقَرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ﴾	٥	١٨٥

السورة	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
الحج	﴿ ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ ﴾	٢٩	١٩٣
الحج	﴿ وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ ﴾	٣٥	١١٩
الحج	﴿ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ ﴾	٧٣	١٦٤
المؤمنون	﴿ وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ ﴾	٥٢	٢٥
النور	﴿ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ ﴾	٢	١٠٢
النور	﴿ يَخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾	٦٣	٢١٥
الفرقان	﴿ لَوْلَا أَنْزَلْ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونُ مَعَهُ نَذِيرًا ﴾	٧	١٨١
الفرقان	﴿ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا ﴾	٢٤	١٤١
الفرقان	﴿ لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فَلَانًا خَلِيلًا ﴾	٢٨	٤٦
الشعراء	﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾	٤	٨٧
الشعراء	﴿ فَعَلْتَ فَعَلْتُكَ ﴾	١٩	١٦٨
الشعراء	﴿ فَعَلْنَاهَا إِذَا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ ﴾	٢٠	١٦٨
النمل	﴿ قَالَتْ نَمْلَةٌ ﴾	١٨	٧٢
النمل	﴿ فَتَبَسَّ ضَاحِكًا مِّنْ قَوْلِهَا ﴾	١٩	٧٢
النمل	﴿ رَدِفَ لَكُمْ ﴾	٧٢	٢١٣
القصص	﴿ رَبِّ يَمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ ﴾	١٧	١٦٤
القصص	﴿ ثُمَّ لَنِيَ حَبِجٌ ﴾	٢٧	٥٥
القصص	﴿ لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ آيَاتِكَ ﴾	٤٧	١٨١
القصص	﴿ تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ ﴾	٨٣	٦٥

السورة	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
العنكبوت	﴿ وَلَنَحْمِلَ خَطِيئَتَكُمْ ﴾	١٢	١٩٤ ٢٠٧
الروم	﴿ وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾	٣٦	٢٠٣
الأحزاب	﴿ الَّذِينَ أُولَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ ﴾	٦	١٣٩
الأحزاب	﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾	٦	١٣٩
الأحزاب	﴿ لَسْتُنَّ كَاحِدٍ مِنَ النِّسَاءِ ﴾	٣٢	٥٢
الأحزاب	﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ ﴾	٣٣	١٧٧
فاطر	﴿ إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ ﴾	١٤	٢٠٢
فاطر	﴿ وَمِنَ النَّاسِ وَالْذَّوَابِ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَنُهُ ﴾	٢٨	١١٣
فاطر	﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فِيمَؤُولًا ﴾	٣٦	١٧٩
فاطر	﴿ وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ ﴾	٤١	١٥١
يس	﴿ وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي ﴾	٢٢	١٥٤
يس	﴿ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ ﴾	٧٢	٦٦
الصفات	﴿ إِنَّكُمْ لَذَائِقُوا الْعَذَابِ الْأَلِيمِ ﴾	٣٨	٨٩
الصفات	﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعَى ﴾	١٠٢	١٠٢
الصفات	﴿ وَقَدَيْتُهُ بِذِيْعٍ عَظِيمٍ ﴾	١٠٧	١٢٣
الزمر	﴿ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ ﴾	٦٤	١٥٧
غافر	﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ﴿٣٧﴾ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعُ ﴾	٣٧-٣٦	١٨١



السورة	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
فصلت	﴿ قَالْنَا أَنَيْنَا طَائِعِينَ ﴾	١١	٨٧
فصلت	﴿ أَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ ﴾	٤٠	٢٠٧
الشورى	﴿ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ ﴾	١٥	١٧٧
الشورى	﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ ﴾	٢٠	١٩٨
الشورى	﴿ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا ﴾	٥١	١٨٨
الأحقاف	﴿ أُنْعِدَانِي ﴾	١٧	١٥٧، ٧٤
محمد	﴿ وَإِنْ تَوَلَّوْا يَسْتَبَدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَلَكُمْ ﴾	٣٨	١٩٩
الفتح	﴿ وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَيَسُئْتِهِ أُجْرًا عَظِيمًا ﴾	١٠	٢٠٢
الفتح	﴿ تَقَاتِلْهُمْ أَوْ يَسْلَمُونَ ﴾	١٦	١٨٦ ٣٠
الفتح	﴿ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ﴾	١٨	٣٧
ق	﴿ أَلْقِيَا ﴾	٢٤	٨٢
القمر	﴿ كَانَتْهُمْ أَعْجَازٌ مُخْلِ مُنْقَعِرٍ ﴾	٢٠	٧١
القمر	﴿ مِّنَ الْكَذَّابِ الْأَشِيرِ ﴾	٢٦	١٣٢
الرحمن	﴿ سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيَّهَ الثَّقَلَانِ ﴾	٣١	١٥٤
الواقعة	﴿ لَا كُفُونَ مِنْ شَجَرٍ مِّنْ رُّقْمٍ ﴿٥٢﴾ قَالَتُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ ﴾	٥٣-٥٢	٧١
الواقعة	﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ ﴾	٨٥	١٤٠
الحديد	﴿ لِكَيْ لَا تَأْسَوْا ﴾	٢٣	١٦٨

السورة	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
الحديد	﴿لَتَلَذَّيْنَهُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾	٢٩	١٧٧ ١٨٩
المجادلة	﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ﴾	٢	١٤
المجادلة	﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾	٧	٦٢
الحشر	﴿وَمَنْ يُشَاقِّ﴾	٤	١٤
الحشر	﴿كَنْ لَا يَكُونُ دُولَةً﴾	٧	١٧١
الحشر	﴿وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾	٩	٦٩
المتحنة	﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ﴾	١٠	٢٠٢
المنافقون	﴿حَتَّى يَنْفَضُوا﴾	٧	١٧٢
المنافقون	﴿رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾	١٠	١٧٥ ٢٠٠
التحریم	﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾	٤	٧٧
القلم	﴿يَا أَيُّكُمُ الْمَفْتُونُ﴾	٦	٩٩
الحاقة	﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾	٧	٧١
الحاقة	﴿عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾	٢١	١١٠
الحاقة	﴿فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَنِيزِينَ﴾	٤٧	٥١
الجن	﴿فَمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ يَجِدْ لَهُ شَهَابًا رَصَدًا﴾	٩	١٥٣
الجن	﴿فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾	١٣	٢٠١ ٢٠٢
الجن	﴿وَالْوَاوِ اسْتَغْنُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ﴾	١٦	١٦١
الجن	﴿أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا﴾	٢٨	١٦١

السورة	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
المزمل	﴿أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾	١٥-١٦	٣٧
المزمل	﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾	١٨	٧٠
المدثر	﴿وَلَا تَمَنَّيَنَّ تَسْتَكْبِرُ﴾	٦	٢٠٥
المدثر	﴿لَا حُدَىٰ لِلْكَبِيرِ﴾	٣٥	٥١
القيامة	﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾	٩	٦٤
القيامة	﴿وَاللَّفَتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ﴾	٢٩	٦٤
الإنسان	﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلُّهَا وَذُلَّتْ قُطُوبُهَا نَذِيرًا﴾	١٤	١١٢
المرسلات	﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتْ﴾	١١	٧٠
المرسلات	﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْذِرُونَ﴾	٣٦	١٨٢
النبا	﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا﴾	٢٨	١٠١
عبس	﴿لَعَلَّهُ يَرْزُقُ﴾	٣	١٨١
عبس	﴿أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى﴾	٤	١٨١
الانفطار	﴿عَلِمْتَ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ﴾	٥	٤٩
الطارق	﴿مَاءٍ دَافِقٍ﴾	٦	١١٠
البلد	﴿أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١١﴾ يَتِيمًا﴾	١٤-١٥	١٠٢
الشمس	﴿وَالشَّمْسُ وَضَعَهَا﴾	١	٦٥
الضحى	﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾	٥	١٥٤
العلق	﴿الَّذِي عَلَّمَ بِاللَّهِ يَرَى﴾	١٤	٢٠٣
القدر	﴿سَلَّمَ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾	٥	١٧٢
التكاثر	﴿ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾	٨	١٥٧
قريش	﴿لَا يَلْفُ قُرَيْشٍ﴾	١	٢٥

السورة	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
الكوثر	﴿إِنَّا أَعْطَيْنَكَ الْكَوْثَرَ﴾	١	١٥١
الإخلاص	﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾	١	٥٢

## ثانيًا: فهرس الحديث الشريف والأثر:

رقم الصفحة	الحديث أو الأثر
٥٢	أحد خير منا؟
١٩٣	أقسمت عليك لما ضربت كاتبك سوطا
٥٨	إن لله سبحانه تسعة وتسعين اسما..
٥٦	صلى ثمان ركعات..."
٣٦	ليس من أمر امير امصيام.....
٩٢	في الخضروات صدقة
٨٤	قد بلغت منا البالغين.
١٩٤	قوموا فالأصلي لكم.
١٧٣	كل مولود يولد على الفطرة، حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه
١٤١	لأن أصوم يوما من شعبان أحب إلي...
١٩٤	لتأخذوا مصافكم
١٩٤	لتزره ولو بشوكه
١٤٢، ١٤١	اللهم أبدلني عنهم خيرا منهم وأبدلهم في ....مني
٧١	اللهم رب السموات السبع...
٧١	لا دريت ولا تليت
٧٦	مثل المنافق كالشاة العائرة بين الغنمين.
٧٤	يا حسنان.

### ثالثاً: فهرس الحكم والأمثال.

المثل	رقم الصفحة
أبل من حنيف الحناتم	١٣٣
أَحْمَقُ مِنْ هَبْنَقَةٍ	١٣٤
إِذَا جَاءَ نَهْرُ اللَّهِ بَطَلَ نَهْرُ مَعْقِلٍ	١٠٦
أزهى من ديك	١٣٧
أَشْأَمُ مِنَ الْبِسُوسِ	١٣٧
وَأَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ التَّخْيِينِ	١٣٧
أَفْلَسُ مِنْ ابْنِ الْمُذَلِّقِ	١٣٣
التقت حلقتا البطان	٨٠
أَلْصُ مِنْ شِظَاطٍ	١٣٣
تسمع بالمعيدي	١٨٩
خير حالبك تنطحين	٤٣
قَبَّحَ اللَّهُ مَعزَى خَيْرِهَا خُطَّةً	٤٢

### رابعاً: فهرس الأشعار والأرجاز.

صدر البيت	القافية	الشاعر	البحر	رقم الصفحة
(أ)				
أَنْ مَا رَأَيْتُ	الهَيْجَاءُ	-	الكامل	١٦٢
إِذَا عَاشَ	الْقَتَاءُ	الربيع بن ضبع	الوافر	٥٨
أَلَمْ أَكْ	الإِخَاءُ	الحطيفة	الوافر	١٨٥
أَوْ مُبْعَثُ	العَلَاءُ	الحارث بن حلزة	الخفيف	٢١٩
(ب)				
لَأُنْكِحَنَّ	جِدْبَةً	هند بنت أبي سفيان	الرجز	٤٢
أَلَمْ نَسْقِ	حِسَاباً	-	الوافر	٩١
أَلَمْ تَعْلَمْ	اجْتِنَاباً	جرير	الوافر	١٠٩
هَيْفَاءُ	أُنْيَاباً	أبو زيد الطائي	البسيط	١٢٨
يَا لَيْتَ	فَنَصْطَحِبَا	-	البسيط	١٨٠
دَعْنِي	جَانِبَا	عمرو ومعدىكر	مجزوء الكامل	٢٠٠
يَا عَجَبًا	أَرْزَبًا	-	الرجز	٤٥
لَكِي يَعْلَمُ	بَإِيحَا	الأعشى	المتقارب	١٦٨
يَرَى	الغَائِبُ	خويلد بن مطحل الهذلي	المتقارب	١٥٤
فِيَا مَوْقِدَا	تَحْطُبُ	-	الطويل	١١٤
كَذَبْتُمْ	تَحْلُبُ	الأسدي	الطويل	٤٠
فَرَّاشَةُ الْحِلْمِ	كَلِبُ	الضحاك	البسيط	١٣١
ازجر	مَكْرُوبُ	عبدالله بن عنمة الضبي	البسيط	١٦٦
عَلَى أَخُوذِيَيْنِ	فَتَغِيْبُ	حميد بن ثور	الطويل	٧٣
فَقَالَتْ	أَطِيْبُ	الفرزدق	الطويل	١٤٠
فَمَا سَوَّدَتْنِي	أَبِ	عامر بن الطفيل	الطويل	١٥٨

صدر البيت	القافية	الشاعر	البحر	رقم الصفحة
فلولا الله	الإهَاب	منذر بن حسان	الوافر	١٣١
لولا توقع	ترب	-	البسيط	١٨٧
وقد ذقتمونا	المجرب	رجل من بني مازن	الطويل	١٠٠
أَمَرْتُكَ	نَشَب	عمرو بن معد يكرب	البسيط	٢١٧
إِذَا مَا غَدُونَا	نَحْطِب	امرؤ القيس	الطويل	١٦٣
كأنما ظمينة يرتج	كعب بركب الوطب	-	الرجز	٨١
عَلَى حِينٍ	الثعالب	الأعشى	الطويل	١٠٧
فليكن يا رب	السالب المقانب	أبو طالب	الرجز	١٩٣
وَمَا كُلُّ	بَلِيْب	أبو الأسود الدؤلي	الطويل	١١٢
(ت)				
لَيْتَ	فَاشْتَرَيْتُ	رؤبة	الرجز	٢١١
يَارَبِّ يارب	تَمُوتُ وُفِيْتُ	رؤبة	الرجز	١٠٠
نَضَّرَ	الطلحات	عبيد الله بن قيس الرقيات	الخفيف	٨٦
قل	المصبيات	أبو دهل الجمحي	المنسرح	٤٥
قد علمت	التَّقَتِ	جحدر بن ربيعة	الرجز	٧١
وَإِذَا الْعَذَارَى دارت	فَمَلَّتِ الْجِلَّةِ	سلمى بن ربيعة الضبي	الكامل	٧٣
(ج)				
متى تأتاه	تأججا	الحطيئة	الطويل	٢٠٥



صدر البيت	القافية	القائل	البحر	رقم الصفحة
(ح)				
سأتركُ	فأستريحاً	المغيرة بن حبناء	الوافر	١٨٢
يا ناقُ	فنستريحاً	أبو النجم العجلي	الرجز	١٧٨
أخو ييضات	سبوخُ	أحد الهذليين	الطويل	٩٣
(خ)				
إِذَا الرَّجَالُ	طَبَّاحُ	عنتره	البسيط	١٣٥
(د)				
حمدا	أنقيادا	-	الخفيف	١٠٨
أن تقرأن	أَحَدَا	-	البسيط	١٦٢
دعاني	مردا	الصمة القشيري	الطويل	٨٥
فبت	غدا	جرير	البسيط	١١٥
أشلى	أودُ	الراعي النميري	البسيط	٤١
أتاني	فديدُ	زيد الخيل	الوافر	١١٧
نبئت	فديدُ	رؤبة	الرجز	٤١
يثني عليك	مزيدُ	عبدالله بن عنمة الضبي	الكامل	٢٠٤
ألم يأتيك	زيادُ	قيس بن زهير	الوافر	١٥٩
إذا قلت	بالوجدِ	-	الطويل	١٥٨
وليس يظلمني	الأحدِ	-	البسيط	٥٢
إذا ما دعوا	المردِ	النمر بن تولب	الطويل	٤٥
هل تعرفون	للجسدِ	-	البسيط	١٨٠
أزف الترحل	قدِ	النابعة الذبياني	الكامل	١٩٢
من يكديني	الوريدِ	أبو زيد الطائي	الخفيف	١٩٨
(ر)				
ثم زادوا	فخرُ	طرفة	الرمل	١١٩
متى ما تلقني	تستطارا	عنتره	الوافر	٨١
لم يلق	نهارا	جرير	الكامل	١٤١

صدر البيت	الفاية	القائل	البحر	رقم الصفحة
سقيناهم	أصبرا	النابعة الجعدي	الطويل	١٤٤
ولم أرَ	فخرا	زيادة الحارثي	الطويل	١٣٨
فقلت له	فنعذرا	امرؤ القيس	الطويل	١٨٧
إذا صحَّ	تيسرا	-	الطويل	١٠٩
وقد ظهرت	القمرأ	ذو الرمة	البسيط	٥١
لا تركني	أطيرا	-	الرجز	١٦٦
حتى يكون	مختارُ	يزيد بن حمار السكوني	البسيط	١٧٤
فقلت	أصبر	-	الطويل	١٤١
فقلت	أخير	-	الطويل	٨٠
هَما نَخطَتا	أَجْدُرُ	تأبط شراً	الطويل	٨٠
فكان	ومُعَصِرُ	عمر بن أبي ربيعه	الطويل	٥٩
قد ذهبت	وتَقْمِطِرُ	-	الرجز	٤٤
وطرفك	تنظرُ	عمر بن أبي ربيعه جميل بثينة	الطويل	١٧٠
فأبتُ	تَصْفِرُ	تأبط شرا	الطويل	١٦٠
ضروب	عاقِرُ	أبو طالب	الطويل	١١٦
إني وقتلي	البقرُ	أنس بن مدركة الخثعمي	البسيط	١٨٨
إن امرأ	لَمَعْرُورُ	-	البسيط	٦٩
لولا فوارس	بالجارِ	-	البسيط	١٩٠
وقال رائدهم	بمقدارِ	الأخطل	البسيط	٢٠٥
نبئت	الأشعار	النابعة الذبياني	الكامل	٢١٨
لأستسهلن	لصابر	-	الطويل	١٨٦

صدر البيت	القافية	القائل	البحر	رقم الصفحة
ولقد جنيتك	الأوهر	-	الكامل	٣٩
ولست	للكاثر	الأعشى	السريع	١٤٣
وإن كلابا	العشر	رجل من بني كلاب	الطويل	٦٠
ولفوك	خمر	-	الكامل	١٤١
دست	توغير	الفرزدق	البسيط	١٩٨
(س)				
أكر	القوانسا	عباس بن مرداس	الطويل	١٤٥
آليت	السوس	المتلمس	البسيط	٢١٥
أقاتل	المكيس	زيد الخيل	الطويل	١٠٠
كي لتقضني	مختلس	عبيد الله بن قيس الرقيات	المديد	١٦٩
أعلاقة	المخلص	المرار الأسدي	الكامل	١٠٨
(ص)				
كلوا	الأحوصا	الأعشى	الطويل	٨٨
أتاني	خميص	-	الوافر	٥٧
(ض)				
جارية	إياضي	رؤبة	الرجز	١٣٥
(ع)				
فل تحقرن كذاك	تقع صنع	أعرابي	الطويل	٢٠١
فقاتل	تخدعا	جميل بثينة	الطويل	١٦٩
ولقد شربت	أربعا	الأعشى	الكامل	٥٥
لكا لرجل	لأسمعا	-	الطويل	١٨٨
يا ابن الكرام	سمعا	-	البسيط	١٨٠
لقد علمت	مسمعا	المرار	الطويل	١٠٤

صدر البيت	القافية	الشاعر	البحر	رقم الصفحة
وزادني	منعا	الأحوص	البسيط	١٣٢
إذا قيل	الأصابع	الفرزدق	الطويل	٢١٤
إذ هي عليها	إصبغ	-	الرجز	٦٥
يا أقرع	تصرع	جرير البجلي	الرجز	١٩٨
فواعجبا	بجاشع	الفرزدق	الطويل	١٧٥
فارحم	وقع	عبدالله بن الحجاج	الكامل	٩٦
فإنك لكالرجل	شوارغ أواقع	-	الطويل	١٠٥
أردت	بلقع	-	الطويل	١٦٩
وإن امراً	بالمطامع	-	الطويل	١١٤
ومساميح	الطمع	سويد أبي كاهل	الرمل	٨٩

## (ف)

الحافظو	وكف	رجل من لأنصار	المنسرح	١١٩، ٨٩
أمن ربع	وكيف	الخطيئة	الطويل	١٠٤
كفى	شاف	بشر بن أبي خازم	الوافر	٩٩
ونحن بغرس	السدف	قيس بن الخطيم	المنسرح	١٤٣
للبس عباءة	الشفوف	ميسون بنت بحدل	الوافر	١٨٧

## (ق)

إذا العجوز	تملق	رؤية	الرجز	١٥٩
إذا حاجة	تسقى	الأعشى	الطويل	١٥٤
جهول	زهُوق	حميد بن ثور الهلالي	الطويل	١١٧
هل أنت	مخراق	-	البسيط	١٢٢
فإن كنت	أمزق	للممزق	الطويل	١٩١
فإنك ترجو	المدلق	-	الطويل	١٣٤

صدر البيت	القافية	الشاعر	البحر	رقم الصفحة
(ك)				
ليث	محك	لجندر بن مالك أو وائلة بن الأسقع	الرجز	٧٤
وقد كان	المعارك	الأخطل	الطويل	٤٦
كان بين فكها	سلك	منظور الأسدي	الرجز	٧٤
(ل)				
ضعيف النكاية	الأجل	-	المتقارب	١٠٤
رب ابن عم	الكسل	الشمخ	الرجز	١٢١
محمد	تبلا	للأعشى أو لأبي طالب	الوافر	١٩٥
ومية	قذالاً	ذو الرمة	الوافر	١٣٨
أعمل واحذر وافصل	مُسْتَقْبَلًا بِلا الفضلا	-	الرجز	١٦٧
أخا الحرب	أَغْقَلًا	القلاخ	الطويل	١١٦
والله لا يذهب	كاملا	امرؤ القيس	الرجز	١٧٣
ياليته	أَوَّلًا	-	الرجز	١٤٤
غير أنا	التأميلا	لبعض الحارثيين أوللعنبري	الخفيف	١٨٢
ثَلَاثَةُ أَحْبَابٍ	الْقَتْلُ	ابن الأعرابي	الطويل	١٠١
يَا غَافِرَ	وَجَلُ	-	البسيط	١٠٧
وَإِنْ لَمْ يَجِدْ	الْعَوَازِلُ	لبيد	الطويل	٢١٣
كناطح صخرة	الْوَعْلُ	الأعشى	البسيط	١١٣
فما زالت	أَشْكَلُ	جرير	الطويل	١٧٥
قالت نعم	الْأَمْلُ	-	البسيط	١٠٨
دعاني	يَأْمَلُ	-	الطويل	١٧٣

صدر البيت	القافية	الشاعر	البحر	رقم الصفحة
فيارب	مرمل	-	الطويل	١٧٨
أستغفر الله	العمل	-	البسيط	٢١٦
إن الذي سمك	أطول	الفرزدق	الكامل	١٤٤
على أنني	قبيل	-	الطويل	١٢٧
ليس العطاء	قليل	المقنع الكندي	الكامل	١٧٢
أرجو وأمل	تنويل	كعب بن زهير	البسيط	١٥٨
لن تزالوا	الجبال	الأعشى	الخفيف	١٦٤
ردوا	لتزال	-	البسيط	١٥١
يغشون	المقبل	حسان بن ثابت	الكامل	١٧٤
كذبتم	نناضل الحلائل	أبو طالب	الطويل	١٨٥
كأن حصيه	حنظل	خطام الجاشعي	الرجز	٨٠، ٦١
فاليوم أشرب	وَأَغِلْ	امرؤ القيس	السريع	١٥٦
فأضحت	تؤهل	ذو الرمة	الطويل	١٩١
ولا تشتم	تجهل	جرير	الطويل	١٨٤
وما أنا	بقوول	كعب الغنوي	الطويل	١٨٤
وفاقا	جَمِيل	-	الطويل	١٠٨
(م)				
لنا الجففات	دَمَا	حسان بن ثابت	الطويل	٩٧
لنا هضبة	فيعصما	الأعشى	الطويل	١٨٢
يديان	تمضما	-	الكامل	٧٩
أقامت	مصطلاهما	الشماخ	الطويل	١٢٧
وكنت	تستقيما	زياد بن الأعجم	الطويل	١٨٦
ونأخذ	سنأم	النابغة	الوافر	١٢٩
لا يخذعنك	الندم	-	البسيط	١٧٩
وإن أتاه	حرم	زهير بن أبي سلمى	البسيط	١٩٩

صدر البيت	القافية	القائل	البحر	رقم الصفحة
كي تجنحون	تضطررُ	-	البسيط	١٧٠
إذا ما خرجنا	الجراضُ	-	الطويل	١٩٦
ما شد	المسلمُ	-	الكامل	١٣٦
لم ألق	همُ	زياد بن حمل	البسيط	١٧٩
حتى تمجر	المظلوم	لبيد	الكامل	١٠٦
أظلم	ظلمُ	أبو دهبيل الجمحي	الكامل	١٠٩
قتلنا	الغشوم	الوليد بن عقبة	الوافر	١١٩
لا تنه	عظيمُ	أبو الأسود الدؤلي	الكامل	١٨٤
فقلت	رام	-	الوافر	٦٤
عيرت	الأعكام	الكميت	الخفيف	٩٣
ثلاثُ	الأهاتم	الفرزدق	الطويل	٥٧
وما زلت	هرم	-	البسيط	١٤٠
شم مهاوين	قزم	الكميت	البسيط	١١٩
ما برئت	العِم	-	الرجز	٦٩
إذا أدلجو	عاصم	المخبل السعدي	الطويل	٩٣
ولسنا	نسالم	-	الطويل	٨٩
فيها اثنتان	الأسحم	عنتره	الكامل	٦٠
وكريمة	الأعلام	-	الكامل	٢١٤
احفظ	وإن لم	إبراهيم بن هرمة	الكامل	١٩٢
وقالوا	تظلم	-	الطويل	١٩٦
ابعد	الظلم	المتني	البسيط	١٣٥
حتى شأها	لم ينم	ساعدة الهذلي	البسيط	١١٧
(ن)				
وأنبتت	الْيَمْنُ	الأعشى	المقارب	٢١٨
ومهمين	الترسَيْنِ	خطام الجاشعي	مشطور السريع	٧٧
قالت له	اثنيْنِ	-	الرجز	١٩٣
لها ثنايا	ثَمَانُ	-	الرجز	٥٦

صدر البيت	القفية	القائل	البحر	رقم الصفحة
وإن لنا أبا	بنير	سعيد الهمداني	الوافر	٩٠، ٨٥
الناس	حسان	-	البسيط	١٤٢
لو كنت إذن لقام	شيبانا لانا	قريظ بن أنيف العنبري	البسيط	١٦٧
الحمد لله	مسانا	أمية بن أبي الصلت	البسيط	٩٩
قد كنت	الليثانا	رؤبة	الرجز	١٠٥
فمالك والتحول	الحالينا	الكميت	الوافر	٤٣
ليت شعري	عاذلونا	-	الخفيف	١١٣
لا ترج	مأمونا	-	البسيط	١٢١
فما وجدت	أسودينا	الكميت	الوافر	٨٨
والله لن يصلوا	دفيينا	أبو طالب	الكامل	١٦٥
لتقم أنت	المسلمينا	-	الخفيف	١٩٤
فلأنت	لبنينا	-	الكامل	١٤٠
تعش	يصطحبان	الفرزدق	الطويل	١٩٩
فإن الفحل	العجان	طفيل الغنوي	الوافر	٨١
سريت	بأرسان	امرؤ القيس	الطويل	١٧٥
من يفعل	مثلان	كعب بن مالك	البسيط	٢٠٢
وإذا مات	بقلان	مرار الفقعسي	الكامل	٤٧
علا زيدنا	يمان	رجل من طيء	الطويل	٤٦
دعني	الأخوان	-	الطويل	٥٤
فقلت	داعيان	الأعشى - ربيعة بن جشم	الوافر	١٨٣
لأكلة	البطن	-	الرجز	١٤٢
الله أعطاك	وهن	ابن هرمة	البسيط	٤٧



صدر البيت	القافية	الشاعر	البحر	رقم الصفحة
وماذا يدري أخو خمسين	الأزبَعِينِ الشُّؤُونِ	سحيم بن وثيل	الوافر	٩١، ٨٥
عرفنا	آخِرِينَ	جرير	الوافر	٨٤
لأصبح	جَمَالَيْنِ	عمرو بن عداء الكلبي	البسيط	٧٦
(هـ)				
فلن يخب	الْحَلَقَةُ	لأعرابي	المنسرح	١٦٥
وأوقدت	دَاخِلَةٌ	حاتم الطائي	الطويل	١٧٠
إِلَّا أَنْ أَفْعَالًا كحمل ومن جمعه	أَفْعَلَه أَقْدَلَه مَقْبَلَه	-	الطويل	٩٧
يا رَبِّ	يَرْحُمُهُ	-	الرجز	١٣٩
ذاك خليلي	وَأَمْسَلِمَةً	بجيز بن عنمة الطائي	المنسرح	٣٧
يَا رَبِّ خَالٍ لَكَ	شَهْرِيَّةً	امرأة من فقعس	الرجز	٧٣
حرب	أَبْنَاؤَهَا	الفرزدق	الكامل	١٠٣
هيهات	سَفَهَاؤَهَا	الفرزدق	-	١٠٣
إن أباه	عَايَتَاهَا	رؤبة وقيل لغيره	الرجز	٧٥
عل صروف	لَمَاتَهَا	-	الرجز	١٨١
فقمنا	حَدَادَهَا	الأعشى	المتقارب	١٩١
وَجَبَّرْتُ	أَعْوَدَهَا	العوام بن عقبة بن كعب	الطويل	٢١٨
قلت	جارها	منظور بن مرثد الأسدي	الرجز	١٩٥
باعد	فَصَوَّرَهَا	أبو النجم العجلي	الرجز	٣٨

صدر البيت	القافية	الشاعر	البحر	رقم الصفحة
إذا مث ولا تدفني	عروفتها أذوقها	أبو محجن	الطويل	١٦١
فلا مزنة	إبقالها	عامر بن جوين الطائي	المتقارب	٧٠
لئن عاد	أقبلها	كثير عزة	الطويل	١٦٦
وكرار	خليلها	الأحطل	الطويل	١١٢
لولا تعوجين	يفنيه	-	البسيط	١٨١
(و)				
لنا إبلان	فتنكبوا	عوف بن عطية التيمي	الطويل	٧٦
(ي)				
بدا لي	جائيا	زهير بن أبي سلمى	الطويل	٢٠٠
مررت أقل به	واديًا ساريا	سحيم بن وثيل	الطويل	١٤٧
خليلي	وإشينا	-	الطويل	٨٠
على أطرقا	العصبي	أبو ذؤيب الهذلي	المتقارب	٤٢
ولما رأيت	نفسى	-	الطويل	٤٤
أبيت	الدكي	-	الرجز	١٥٧
ثلاثة أنفس	عيالي	الحطيمه	الوافر	٦٠
على حلفة	كلامي	الفرزدق	الطويل	٩٩
والقاطنات	الحمي	العجاج	الرجز	١١٨
تحن	لقضاني	أعرابي من بني كلاب	الطويل	٢١٦
وما عليك	تعوديني	رجل من بني كلاب	البسيط	٢١٨

صدر البيت	القافية	القائل	البحر	رقم الصفحة
(الألف اللينة)				
على مثل	بكي	متمم بن نويرة	الطويل	١٩٥
وكم مالى	كالدمى	عمر بن أبي ربيعة	الطويل	١١٣

## خامساً: فهرس أنصاف الأبيات.

البيت	القائل	البحر	رقم الصفحة
أَبْنِي كُلَيْبٍ إِنَّ عَمِّي اللَّذَّا	الأخطل	الكامل	١٢٠
أَحِبُّ مِنْكَ الْأَنْفَ وَالْعَيْنَانَا	رؤية	الرجز	٧٥
أَلَا أَيُّهَا اللَّاتِييُ أَخْضِرِ الْوَعَى	طرفة بن العبد	الطويل	١٨٩
أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ	جميل بثينة	الطويل	١٨٣
بَلَّالٌ نَخِيرُ النَّاسِ وَابْنُ الْأَخِيرِ	رؤية	الرجز	١٣٢
تَمْرُونَ الدِّيارِ وَلَمْ تَعُوجُوا	جرير	الوافر	٢١٥
سَرَهَقْتُهُ أَمَّا سِرْهَافٍ	رؤية	الرجز	١٠١
عَوَاقِدُ حَبْكِ النِّطَاقِ	أبو كبير الهذلي	الكامل	١١٨
كَأَبِي بَرَأَقَشَ كُلَّ يَوْمٍ ثَوْبُهُ يَتَلَوُّ	-	مجزوء الكامل	٤٣
كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أَجْلِدَا	العجاج	الرجز	١٧١
كَأَنَّهُ جَنَّهُهُ دَرَى حَبًّا	الطهاوي	الرجز	٤٠
وَكَأَنَّ صَوْتَ الصَّنَجِ فِي مُصْطَلِصِهِ	-		١٠٠
كَبِيرُ أَنْاسٍ فِي بِجَادٍ مُزْمَلٍ	امرؤ القيس	الطويل	١٩٧
لَا حِقُّ بَطْنٍ يَمُرُّ سَمِينٍ	حميد الأرقط	الرجز	١٢٨
لِحَافِي لِحَافِ الضَّيْفِ وَالْبُرْدُ بُرْدُهُ	طفيل الغنوي وآخرون	الطويل	٣٨
مِنَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرَّجَالَ سَمَاحَةً	الفرزدق	الطويل	٢١٧
مِنْ حَيْثُمَا سَلَكَوا أَذْنُوا فَأَنْظُرُ	إبراهيم بن هرمة	البسيط	١٥٩
وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بَقْلَجٍ دِمَائُهُمْ	للأشهب بن رميلة	الطويل	١٢٠
وَبَلَدٍ تَحْسَبُهُ مَكْسُوحًا	أبو النجم		٢٤
وَحَاتِمُ الطَّائِي وَهَابُ الْمِمْي	امرأة من بني عُقَيْل	الرجز	٩٠، ٥٧
وَشِفَاءُ عَيْكَ خَابِرًا أَنْ تَسْأَلِي	امرأة من بني سليم	الكامل	١٧١

البيت	القائل	البحر	رقم الصفحة
وعقبة الأعقاب في الشهر الأصم	-	الرجز	٢٥
ولا صلح حتى تضبعون وتضبعا	عمرو بن شأس	عجز من الطويل	١٧٥
وقائلة تحشى علي أظنه	لذي الرمة	الطويل	١١١
وهل تجبرتك اليوم بئداء سملق	جميل بثينة	الطويل	١٨٣
يديان بيضاوان عند محلم	-	الكامل	٧٦

## سناد سلا: فهرس الأعلام.

ترتيب الأعلام جاء على النمط الآتي، ترتيباً أبجدياً بحذف (ال) و (ابن) و (أب).

العلم	رقم الصفحة
الأخفش	٦٢، ٨٣، ١٠٨، ١١٢، ١١٥، ١٣٤، ١٥٤، ١٥٧، ١٦٩، ٢١٥.
الأخفش الصغير	٢١٤
الأصمعي	٤٦
ابن بابشاذ	١٢٨
ثعلب	٦٢، ٦٣
جار الله الزمخشري	٥٧، ٥٨، ٦٤، ٦٦، ٦٧، ١٠٥، ١٥٦، ١٦٣، ٢٠٨.
الجامي	١٤٦، ٢٠٥.
الجزولي	٧٧
ابن جعفر	٢٠١
الجوهري	١٣٣، ٥٦.
ابن الحاجب	٤٦، ٥٩، ٧٧، ٧٩، ٨٢، ١١٥، ١٣٨، ١٦٨، ١٧٣، ١٨٩.
حمزة	٥٩
الخببيصي	١٤٦
ابن خروف =	٩٧، ٢١٦، ٢١٨.
الخليل	٣٦، ١٠٤، ١٦٣، ١٦٥، ١٦٩، ١٩٧، ٢٠٠، ٢١٤
الرضي	٣٦، ٥٥، ٥٩، ٦٣، ٦٩، ٩٤، ٩٧، ١٠٢، ١٠٧، ١٢٥، ١٦٧، ١٨٩، ٢١٥.
الزجاج	٥٩، ٧٤، ١٩٤.
ابن السراج	٤٦، ٤٨، ١٦٤، ١٧١، ٢١٩.
سيبويه	٣٦، ٤٨، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١١٧، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٦، ١٣٣، ١٤٩، ١٥٥، ١٦٣، ١٦٥، ١٨٣، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٩٢، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٠١، ٢١٠، ٢١٤، ٢١٧.
السيرافي	٤٨، ٦٣، ١٠٦، ١٩٧، ٢١٨.

العلم	رقم الصفحة
أبو عبدالله بن مالك	٣٦، ٧٧، ١٠٧، ١١٤، ١٣٤، ١٤٣، ١٥٢، ١٧١، ١٧٢، ١٩٤.
أبو عبيدة	٥٢
أبو عبيدة اللغوي	١٦٣، ١٦٥.
ابن عصفور	١٠٩، ٢١٦.
ابن عقيل	٥٨
أبو علي	٥٢، ٧٧، ٧٨، ١٥٣، ١٧٠، ٢١٧.
الفراء	٥٨، ١٠٢، ١٠٨، ١١١، ١٦٠، ١٦٢، ١٦٣، ١٧٠، ١٧١، ١٨١، ١٩٣.
الكسائي	٦٢، ٦٣، ١١٤، ١٢٠، ١٦٠، ١٦٢، ١٦٦، ١٧١، ١٧٢، ١٧٤، ٢٠٦، ٢١٠، ٢١٤.
ابن كيسان	٨٦، ٨٧
المازني	٦١، ٧٩
المبرد	٣٦، ٥٢، ٦٨، ٧٩، ١٢٧، ١٣٤، ١٩٧.
اللحياني	١٦٣
ابن الناظم	١١٤
ابن هشام	١٧٣
يونس بن حبيب	١٤٥

## سابعاً: فهرس القبائل.

القبيلة	رقم الصفحة
أسد	٤١
تغلب	٤١
تميم	٥٣، ٥١، ١٤
بني الحارث	٧٥
الحجاز	٥٣، ٥١، ١٤
حمير	٣٦
دبير	٢١١
بني سليم	١٩٣
طبيئ	٣٦
فقعس	٢١١
هذيل	٩٢
بني هلال	٤٢
يشكر	٤١



## ثامنا : فهرس البلدان.

الصفحة	البلد
٦٧	أجل
٤	إسنا
٤١	إصمت
٤٢	أطرقا
٤٠	بعلبك
٨ ، ٧	حيس
٨	زبيد
٨ ، ٦	صعدة
٧	صنعاء
٨ ، ٧	العدين
٢١٨	الغميم
٤	القاهرة
٩	مصر
٤٠	معدى كرب
١٠ ، ٩ ، ٨ ، ٧	اليمن

## تاسعة: قائمة المصادر والمراجع

### • القرآن الكريم

#### أ- المطبوعات:

- أخبار القضاة لوكيع محمد بن خلف بن حيّان، مكتبة المدائن الرياض.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق وشرح: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي القاهرة ط. الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- الأزهية في علم الحروف للهروي، تحقيق عبد المعين الملوحي، دمشق، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- أساس البلاغة للزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية. لبنان - بيروت. ط. الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، تحقيق: د. فخر صالح قداره، ط. الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م. دار الجيل بيروت.
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين لعبد الباقي اليماني، تحقيق: د. عبد المجيد دياب، ط. الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- الأشباه والنظائر للسيوطي، راجعه وقدم له: د. فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، بيروت ط. الثاني ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- إصلاح المنطق لابن السكيت، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف.
- الأصمعيات اختيار الأصمعي: لعبد الملك بن قريب، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، بيروت - لبنان.
- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط. الثالثة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م. مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.
- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب. مكتبة النهضة العربية، ط. الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، تحقيق ودراسة: إبراهيم الأبياري، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر القاهرة الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ١٩٦٣م.
- الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني، شرحه وكتب هوامشه أ. عبد أ. علي مهنا وأ. سمير جابر، ط. الثانية ١٤١٢هـ-١٩٩٢م، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان.
- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب لأبي نصر الحسن بن أسد الفارقي، حققه وقدم عليه: سعيد الأفغاني، ط. الثانية ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م، مؤسسة الرسالة. بيروت.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: لعبدالله بن السيد البطليوسي، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط. الأولى ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، دار الكتب العلمية، لبنان-بيروت.
- الإقليد في شرح المفصل لتاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجندي، تحقيق ودراسة د. محمود أحمد علي أبو كته الدراويش، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- الألفاظ لابن السكيت، تحقيق: فخر الدين قباوة، بيروت-لبنان، ط. الأولى ١٩٩٨م.
- أمالي ابن الشجري، لربة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي، تحقيق د. محمود الطناحي. ط. الأولى ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
- أمالي السهيلي لأبي القاسم الأندلسي، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة. الإمام المتوكل على الله، إسماعيل بن القاسم ودوره في توحيد اليمن، إعداد سلوى سعد سليمان الغالبي ط. الأولى ١٤١١هـ-١٩٩١م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت، ط. الأولى ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف للشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات الأنباري، دار الطلائع.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت-لبنان ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي، تحقيق: د.حسن شاذلي فرهود، ط.الأولى، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م، مطبعة دار التأليف.
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق وتقديم: د.موسى بناي العليلى، مطبعة العاني بغداد.
- الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، ط. السادسة ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- البحر المحيط في التفسير لأبي حيان، عناية الشيخ: عرفان العش حسونة - زهير جعيد، المكتبة التجارية: مصطفى أحمد الباز، مكة المكرمة.
- البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع الأشبيلي السبتي، تحقيق ودراسة: د.عياد عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، ط.الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م، بيروت-لبنان.
- بغية الوعاة في طبقات الأدباء للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط.الأولى ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- ابن الحاجب النحوي آثاره ومذهبه، طارق عبد عون الجنابي، دار التربية للطباعة والنشر.
- البيان والتبيين للجاحظ، تحقيق وشرح: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط.الرابعة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- تاج العروس للإمام اللغوي السيد محمد مرتضى الزبيدي، دار صادر-بيروت.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي، تحقيق: د.بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط.الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- تاريخ اليمن السياسي، لمحمد يحيى الحداد، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.
- التبصرة والتذكرة: للصميري، تحقيق: د.فتحى أحمد مصطفى علي الدين. ط. الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، دار الفكر بدمشق.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري، تحقيق وتعليق: د.عباس مصطفى الصالحى، دار الكتاب العربي، ط. الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

- تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، ط. الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هندراوي، دار القلم - دمشق.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق: محمد كمال بركات، دار الكاتب العربي، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني، تحقيق: د. محمد عبد الرحمن بن محمد المفدى، ط. الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- تفسير البيضاوي المسمى أنوار التنزيل وأسرار التأويل لناصر الدين أبي سعيد عبد الله البيضاوي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط. الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- التفسير والمفسرون للدكتور محمد حسين الذهبي، دار القلم، ط. الأولى.
- التكملة لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت - لبنان، ط. الثانية، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- تكوين اليمن الحديث، د. سيد مصطفى سالم، مكتبة الإرشاد، صنعاء، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- تهذيب اللغة لأبي منصور الهروي، تحقيق: أ. علي حسن هلالي، مراجعة الأستاذ: محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، شرح وتحقيق: أ. د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط. الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- الجنى الداني في حروف المعاني للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة وأ. محمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط. الأولى، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م، ط. الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- الجمل في النحو للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، ط. الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- الجمل للزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط. ٣١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م.

- جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام لمحمد بن أبي الخطاب القرشي، حققه وضبطه وزاد في شرحه: علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر، ط. الأولى، الفجالة- القاهرة.
- جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري، ضبطه وكتب هوامشه ونسقه: د. أحمد عبد السلام، خرّج أحاديثه: أبو هاجر محمد سعيد أبو زغلول، ط. الأولى ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب للدسوقي، ضبطه وصححه ووضع حواشيه: عبد السلام محمد أمين، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- حاشية الخضري على ابن عقيل، شرحها وعلّق عليها تركي فرحان المصطفى، ط. الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية.
- حجة القراءات، لأبي زرعة عبد الرحمن بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، ط. الثانية، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩.
- الحجة في القراءات السبعة لابن خالويه، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، قدّم له: د. فتحي حجازي، ط. الأولى ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.
- الحجة للقراء السبعة لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، وضع حواشيه وعلّق عليه كامل مصطفى الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط. الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.
- الحماسة للبحتري، تحقيق وشرح: د. محمد نبيل طريفي، دار صادر بيروت، ط. الأولى ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.
- الحيوان للجاحظ، وضع حواشيه: محمد باسل عيون السود، ط. الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، ط. الرابعة ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- الخصائص لابن جني، تحقيق عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية.
- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر للمحبي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

- درة الغواص في أوهام الخواص للقاسم بن علي الحريري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطباعة والنشر.
- الدرّة الفاخرة في الأمثال السائرة للأصبهاني، حققه وقّدم له ووضع حواشيه وفهارسه: عبد المجيد قطامش، دار المعارف بمصر.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع للفاضل أحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق وشرح: د. عبدالعال سالم مكرم، ط. الأولى ١٤٠١هـ/١٩٨١م، دار البحوث العلمية، الكويت.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تحقيق وتعليق: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبدالموجود ود. جاد مخلوف جاد ود. زكريا عبدالمجيد النوني، قدّم له وقّرضه: د. أحمد محمد صيرة، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط. الأولى ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
- ديوان أبي الأسود الدؤلي، صنعه: أبي سعيد الحسن السكري، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، ط. الثانية ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- ديوان أبي دهب الجمحي رواية أبي عمرو الشيباني، تحقيق: عبد العظيم عبد المحسن، مطبعة القضاء في النجف، ط. الأولى ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
- ديوان أبي الطيب المتنبي، بشرح أبي البقاء العكبري المسمى التبيان في شرح الديوان، ضبط نصه وصححه: د. كمال طالب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط. الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- ديوان أبي النجم العجلي شعره ورجزه، شرحه: علاء الدين آغا، النادي الأدبي الرياض، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، شرح وتعليق: د. محمد حسين، المطبعة النموذجية.
- ديوان أعشى همدان وأخباره. تحقيق: د. حسن عيسى أبو ياسين، دار العلوم، ط. الأولى ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- ديوان امرئ القيس، دار بيروت، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. الثالثة، دار المعارف بمصر.

- ديوان أمية بن أبي الصّلت، جمعه وحققه وشرحه: د. سجع جميل الجبيلي، دار صادر بيروت، ط. الأولى ١٩٩٨م.
- ديوان تأبط شرًا وأخباره، جمع وتحقيق وشرح: علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، ط. الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب: تحقيق د. نعمان محمد أمين طه، القاهرة، ١٩٦٩م.
- ديوان حسان بن ثابت: حققه وعلّق عليه: د. وليد عرفات، دار صادر، بيروت.
- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- ديوان الخطيئة من رواية ابن حبيب عن ابن الأعرابي وأبي عمرو الشيباني، شرح أبي سعيد السكري، دار صادر، بيروت ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- ديوان الحماسة لأبي تمام الطائي برواية أبي منصور موهوب بن أحمد الجوالقي، شرحه وعلّق عليه أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط. الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ديوان حميد بن ثور الهلالي وفيه بائية أبي داؤد الإيادي، تحقيق: عبدالعزيز الميمني، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب سنة ١٤٧١هـ ١٩٥١م، الناشر الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م.
- ديوان ذي الرّمة، غيلان بن عقبة العدوي، تحقيق وتقديم وتعليق: د. عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت-لبنان، ط. الأولى ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م، ط. الثانية ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ديوان شعر حاتم بن عبدالله الطائي وأخباره، صنعه يحيى بن مدرك الطائي، رواية هشام بن محمد الكلبي، دراسة وتحقيق: عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط. الثانية مزيدة ومنقحة ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- ديوان الشماخ بن ضرار الديباني، حققه وشرحه: صلاح الدين الهادي، دار المعارف بمصر ١٩٦٨م.
- ديوان الصّمة بن عبدالله القشيري، جمعه وحققه: د. عبدالعزيز محمد الفيصل، النادي



الأديب-الرياض ١٤٠١هـ-١٩٨١م

- ديوان طرفة بن العبد، شرح الأعلام الشنتمري، وتليه طائفة من الشعر المنسوب إلى طرفة. تحقيق: درية الخطيب ولطفي الصّقال، ط. الثانية ٢٠٠٠م، المؤسسة المصرية للدراسات والنشر بيروت-لبنان، ودائرة الثقافة والفنون، البحرين.
- ديوان طفيل الغنوي، شرح الأصمعي، تحقيق: فلاح أوغلي، دار صادر بيروت، ط ١٩٩٧.
- ديوان عامر بن الطفيل، رواية أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، دار بيروت، بيروت ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- ديوان العباس بن مرداس السلمي. جمعه وحققه د. يحيى الجبوري. المؤسسة العامة للصحافة والطباعة، دار الجمهورية بغداد ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م.
- ديوان عبيدالله بن قيس الرقيات، تحقيق وشرح: د. محمد يوسف نجم، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت ١٣٧٨هـ-١٩٥٨م.
- ديوان العجاج، رواية عبداً لملك بن قريب الأصمعي، وشرحه عني بتحقيقه: د. عزة حسن مكتبة دار الشروق، سوريا-بيروت.
- ديوان العرجي، وحققه وشرحه: د. سميع جميل الجبيلي، دار صادر بيروت، ط. الأولى ١٩٩٨م.
- ديوان عروة بن الورد أمير الصعاليك، دراسة وشرح وتحقيق، أسماء أبو بكر محمد، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- ديوان عُمر بن أبي ربيعة، دار صادر ودار بيروت للطباعة والنشر، بيروت ١٣٨٥هـ-١٩٦٦م.
- ديوان عنتر بن شداد العبسي، تقلسم وترتيب وشرح: عبد القادر محمد مايو، دار القلم العربي، ط. الأولى ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
- ديوان الفرزدق، دار صادر ودار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٣٨٥هـ-١٩٦٦م.
- ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق: د. ناصر الدين الأسد، دار صادر بيروت، ط. الأولى القاهرة ١٣٨١هـ-١٩٦٢م، ط. الثانية بيروت ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.

- ديوان كثير عزة ، جمعه وشرحه: د.إحسان عباس، دار الثقافة بيروت-لبنان ١٣٩١هـ-١٩٧١م.
- ديوان كعب بن زهير صنعه الإمام أبي سعيد الحسن بن الحسين العسكري، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: د.حنا نصر الحتي، دار الكتاب العربي، ط.الثانية ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- ديوان الكميت بن زيد الأسدي، جمع وشرح وتحقيق: د.محمد نبيل طريف، دار صادر بيروت-لبنان، ط. الأولى ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- ديوان لبيد بن ربيعة، اعتنى به حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ط.الثانية ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- ديوان المعاني للإمام أبي هلال العسكري، عالم الكتب.
- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق وشرح: كرم البستاني، دار صادر ودار بيروت ١٣٨٣هـ-١٩٦٣م.
- ديوان النمر بن تولب العكلي، جمع وشرح وتحقيق: د.محمد نبيل طريف، دار صادر بيروت. ط. الأولى ٢٠٠٠م.
- ديوان الهذليين ، مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٦٤ القسم الأدبي. هـ-١٩٤٥م. ط.١.
- الراعي النميري عصره حياته شعره د.محمد نبيه حجاب، مكتبة مصر، مطبعة الرسالة، ط. الأولى ١٣٨٣هـ ١٦٦٣م.
- الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي، دراسة وتحقيق: د.محمد إبراهيم البناء، ط. الأولى ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م، دار الاعتصام، القاهرة.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، تحقيق: د أحمد محمد الخراط، ط. الثانية ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للعلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي، ضبطه وصححه: علي عبد الباري عطية، ط. الأولى ١٤١٥هـ-١٩٩٤م، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.
- سر صناعة الإعراب لابن جني، دراسة وتحقيق: د.حسن هندراوي، دار القلم، دمشق،

ط. الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

- سفر السعادة وسفير الإفادة لأبي الحسن السخاوي، تحقيق: محمد أحمد الدالي، دمشق ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- سمط اللألي في شرح أمالي القاضي لأبي عبيد البكري الأؤنبي، تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار الحديث للطباعة والنشر، ط. الثانية ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- سنن الترمذي وهو الجامع الصحيح للترمذي، حققه وصححه عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر، بيروت، ط. ٣، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- السنن الكبرى: للبيهقي. تحقيق: محمد عبدالقادر عطاء، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان/١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- السنن الكبرى للنسائي، تحقيق د. عبدالغفار سليمان البنداري و سيّد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط. الأولى ١٤١١هـ-١٩٩١م.
- شرح ابن عقيل لابن عقيل، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية، صيدا-بيروت ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك لابن الناظم أبي عبيدالله بدر الدّين محمد بن الإمام جمال الدّين محمّد بن مالك، تحقيق: محمّد باسل عيون السود، توزيع عباس أحمد الباز، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط. الأولى ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، ط. الأولى ١٩٧٤م، مطبعة الغري الحديثة، نجف.
- شرح أبيات سيبويه لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد علي سلطاني، دار المأمون للتراث، دمشق-بيروت.
- شرح أبيات مغني اللبيب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق: عبدالعزيز بن رباح، أحمد يوسف دقاق. ط. الأولى ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م. مطبعة زيد بن ثابت.
- شرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر البغدادي، تحقيق: عبدالعزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، ط. الأولى ١٧٩٣هـ-١٩٧٣م.
- شرح أشعار الهذليين: للسكري، تحقيق: عبدالستار أحمد فراج، راجعه: محمود محمد

شاكر، مطبعة المدني-القاهرة.

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن أحمد، إشراف إميل يعقوب، مكتبة دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان، ط الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق محمد عبد القادر عطا و طارق فتحي السيد، ط الأولى، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م- دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، توزيع مكتبة عباس أحمد الباز، مكة المكرمة.
- شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لمحب الدين محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش، دراسة وتحقيق:ازد علي محمد وآخرون، دار السلام، ط. الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح للأزهري، تحقيق باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان، ط. الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م .
- شرح جمل للزجاجي لابن خروف، تحقيق:د.سلوى محمد عرب، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.
- شرح الجمل لابن عصفور، تحقيق د.صاحب أبو جناح، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية احياء التراث الإسلامي.
- شرح ديوان جميل بثينة، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت-لبنان .
- شرح ديوان الحماسة لأبي تمام للخطيب التبريزي، كتب حواشيه:غريب الشيخ، وضع فهارسه العامة:أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط.الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- شرح ديوان الحماسة لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون، دار الجيل بيروت. ط. الأولى. ١٤١١هـ- ١٩٩١م.
- شرح شافية ابن الحاجب للرضي، مع شرح شواهد، حققها وضبط غريبها وشرح مبهمها :الأساتذة محمد نور الحسن و محمد الزفزاف و محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية ،بيروت- لبنان.

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد.
- شرح شواهد الإيضاح لعبد الله بن برّي، تقديم وتحقيق: د. عيد مصطفى درويش، مراجعة: د. محمد مهدي علام، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- شرح عمدة الحفاظ وعدة الألفاظ لابن مالك، تحقيق: عدنان عبدالرحمن الدوري، مطبعة العاني - بغداد، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
- شرح القصائد العشر للإمام الخطيب أبي زكريا يحيى التبريزي، ضبطه وصححه الأستاذ عبد السلام الحوفي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري، المكتبة العصرية ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- شرح كافية ابن الحاجب للرضي، قدّم له ووضع حواشيه وفهارسه: د. إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط. الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، توزيع مكتبة عباس الباز، مكة المكرمة.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط ١ - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تحقيق: د. رمضان عبد التواب ود. محمود فهمي حجازي ود. محمد هاشم عبدالدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦.
- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب، تحقيق: د. جمال عبدالعاطي مخيمر أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط. الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- شرح المقدمة المحسبة لطاهر أحمد بن بابشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، الطبعة الأولى ١٩٧٦م، الكويت.
- شرح ملحّة الإعراب لأبي محمد الحريري، تحقيق وتعليق: بركات يوسف هبّود، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- شرح المفصل لابن يعيش، قدم له ووضع هوامشه: د. إميل يعقوب، دار الكتب العلمية،

بيروت-لبنان، ط. الأولى ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، الناشر محمد علي بيضون.

- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير لصدر القاسم بن الحسين الخوارزمي، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكة المكرمة جامعة أم القرى. دار الغرب الإسلامي.

• شعر إبراهيم بن هرمة القرشي، تحقيق: محمد نفاع وحسين عطوان.

- شعر الأحوص الأنصاري، جمعه وحققه: عادل سليمان جمال، قدم له د. شوقي ضيف ط. الثانية ١٤١١هـ-١٩٩٠م، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

- شعر الأخطل أبي مالك غياث بن غوث التغلبي، صنعه السكري روي عن أبي جعفر محمد بن حبيب، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط. الثانية ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

• شعر زهير بن أبي سلمى، صنعه الأعلام الشنتمري، تحقيق: د. فخر الدين قباوة

- دار الآفاق الجديدة بيروت، ط ١. ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م، ط ٢. ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م، ط ٣. ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

- شعر زيد الخيل الطائي، جمع ودراسة وتحقيق صنعه: د. أحمد مختار البرزة، دار المأمون للتراث، ط الأولى ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

- شعر طيء وأخبارها في الجاهلية والإسلام (ديوان القبيلة)، جمع وتحقيق ودراسة: د. وفاء فهمي السنديوني، ط الأولى، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

- شعر النابغة الجعدي، ط. الأولى، ١٩٦٤م-١٣٨٤هـ، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر.

• الشعر والشعراء لابن قتيبة، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر.

- الصحاحي لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: السيد أحمد صقر، مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية.

- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط. الثانية بيروت ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

- صحيح البخاري، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.

- صحيح ابن حبان بترتيب ابن لبان لعلاء الدين بلبان الفارسي، حققه وخرّج أحاديثه، شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط. الثانية، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
- صحيح مسلم- قدم له وصححه وشرح غريبه وخرّج أحاديثه على الصحاح الخمسة والسنن الكبرى للنسائي والشمائل للترمذي أحمد شمس الدين. ط. ١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.
- صفة الصفوة للإمام أبي الفرج ابن الجوزي، حققه وعلّق عليه: محمود فاحوري، وخرّج أحاديثه: د. محمد رواس قلعه جي، ط. الثالثة، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان.
- الصفوة الصفية للنيلي، تحقيق: د. محسن العميري، مركز إحياء التراث، بمكة المكرمة.
- ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس ط. الأولى ١٩٨٠م.
- طبقات فحول الشعراء لمحمد بن سلام الجمحي، شرحه محمود محمد شاكر، دار المعارف للطباعة والنشر.
- طبقات القراء للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: د. أحمد خان، ط. الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.
- طبق الحلوى وصحاف المن والسلوى المعروف بتاريخ اليمن، لعبد الله بن علي الوزير، تحقيق: محمد عبد الرحيم جازم، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، ط. الثانية ١٤٢٨هـ-١٤٢٩هـ/٢٠٠٧م-٢٠٠٨م. صنعاء.
- العباب الزاخر واللباب الفاخر للصاغاني، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨٠م.
- العثمانيون والإمام القاسم بن محمد بن علي في اليمن، لأميرة علي المداح، ط. الأولى، المملكة العربية السعودية-جدة.
- علل التثنية لأبي الفتح ابن جني، تحقيق الدكتور: صبيح التميمي، مراجعة: د. رمضان عبد التواب ١٩٩٢م-١٤١٣هـ، مكتبة الثقافة الدينية.
- عمدة القارئ شرح صحيح البخاري للعيني، ضبطه وصححه: عبد الله محمود عمر، دار الكتب العلمية، لبنان-بيروت، ط. الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

- غاية النهاية في طبقات القراء، لشمس الدين أبي الخير محمد الجزري، عنى بنشره ج. برجستراسر، ط. الثالثة، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- الفائق في غريب الحديث للزمخشري، وضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط. الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- الفاخر في الأمثال لأبي سلمة الكوفي الضبي تحقيق وفهرسة د. قصي الحسين دار ومكتبة الهلال بيروت-لبنان الطبعة الأولى ٢٠٠٣م.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، قرأ أصله تصحيحاً وتحقيقاً عبد العزيز بن باز، ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، وقام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه محب الدين الخطيب، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت-لبنان.
- الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري، ضبطه وحققه: حسام الدين المقدسي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- الفوائد الضيائية (شرح كافية ابن الحاجب) لنور الدين الجامي، دراسة وتحقيق: د. أسامة طه الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٣م.
- الفوائد والقواعد للثمانيني، تحقيق: د. عبد الوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة، ط. الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، بيروت-لبنان.
- فيض القدير شرح الجامع الصغير للعلامة المناوي، ط. الثانية ١٣٩١هـ - ١٩٧٢م، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت-لبنان.
- القاموس المحيط للفيروز آبادي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- القراءات وعلل النحويين فيها المسمى (علل القراءات) لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، دراسة وتحقيق: نوال بنت إبراهيم الحلوة، ط. الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- الكافية في النحو، لابن الحاجب، تحقيق: د. طارق نجم عبدالله، ط. الأولى ١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م، الناشر مكتبة دار الوفاء للنشر والتوزيع.
- الكامل في اللغة والأدب لأبي العباس المبرد، تحقيق د: عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.



- كتاب البيان في شرح اللمع، عمر بن إبراهيم الكوفي، دراسة وتحقيق: د. علاء الدين حمويه، ط. الأولى ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م. عمان - الأردن.
- كتاب ذيل الأمالي والنوادر لأبي علي إسماعيل القالي البغدادي، دار الفكر.
- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشككة الإعراب لأبي علي الفارسي، تحقيق وشرح: د. محمود محمد الطناحي، ط. الأولى ١٤٠٨هـ-١٩٩٨م.
- كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨٥م.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لأبي مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، ط. الثانية، ١٤٠١هـ-١٩٨١م. مؤسسة الرسالة.
- كتاب الكناش في فني النحو والصرف لعماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن الأفضل علي الأيوبي الشهير بصاحب حماة، دراسة وتحقيق: د. رياض بن حسن الخوام، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م. المكتبة العصرية صيدا-بيروت.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، ط. الثالثة ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، عالم الكتب.
- الكشاف للزمخشري، ويليهِ الكافي الشاف للعسقلاني، دار المعرفة بيروت-لبنان.
- الكليات معجم في المصطلحات والفرق اللغوية لأبي البقاء الكفوي، قابله على نسخة خطيّة وأعدّه للطبع ووضع فهرسه: د. عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، ط. الثانية ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري، تحقيق: محمد عثمان، ط. الأولى ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
- اللباب في علوم الكتاب لأبي حفص عمر الدمشقي، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، ط. الأولى دار الكتب العلمية ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، بيروت-لبنان.

- اللمع في العربية لابن جني، تحقيق: حامد المؤمن، مطبعة العاني، بغداد، ط. الأولى ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- ما يحتمل الشعر من الضرورة، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، ط. الأولى، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
- المبسوط في القراءات العشر، لأبي بكر أحمد الأصبهاني، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، مؤسسة علوم القرآن، بيروت ط. الثانية، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- مجالس ثعلب لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، شرح وتحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر.
- مجالس العلماء لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون، مطبعة حكومة الكويت، ط. الثانية مصورة ١٩٨٤.
- مجمع الأمثال للميداني، تحقيق وفصل وضبط غرائبه وعلق حواشيه: محمد محي الدين عبد الحميد، دار المعرفة بيروت-لبنان.
- مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤية بن العجاج وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت.
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات، لابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة ١٢٨٩هـ-١٩٦٩م.
- المحتسب في تبين وجوه القراءات والإيضاح عنها لابن جني، دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطاء، دار الكتب العلمية، لبنان-بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط. الأولى ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.
- المحكم والمحيط الأعظم لأبي الحسن بن إسماعيل بن سيده، تحقيق: د. عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط. الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- المخصص لابن سيده، قدّم له الدكتور خليل إبراهيم جقال، دار إحياء التراث العربي،

- بيروت-لبنان، ط. الأولى ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- المذكر والمؤنث لأبي بكر محمد الأنباري، تحقيق: د. طارق عبد عون الجنابي، ط. الأولى، بغداد-١٩٧٨، مطبعة العاني.
  - المزهري في علوم اللغة للسيوطي، شرح وتعليق محمد أبو الفضل إبراهيم، محمد جاد المولى، علي محمد البجاوي المكتبة العصرية، صيدا-بيروت ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
  - المسائل العسكرية في النحو العربي لأبي علي النحوي، دراسة وتحقيق: أ.د. علي جابر المنصوري. ٢٠٠٢.
  - المسائل العضديات لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. علي جابر المنصوري، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
  - المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق وتعليق: د. محمد كامل بركات. ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م، دار الفكر، دمشق.
  - المستقصى في أمثال العرب للزحاشري، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط. الثانية ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.
  - مسند الإمام أحمد بن حنبل، وبهامشه كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال للمتقي الهندي- وفي أوله فهرس رواة المسند من أصحابه وضعه محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي بيروت.
  - معاني القرآن لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط. الأولى ١٤١١هـ-١٩٩٠م.
  - معاني القرآن لأبي زكريا الفراء، تحقيق ومراجعة أ. علي محمد النجار، دار السرور.
  - معاني القرآن وإعرابه للزجاج، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري، شرح وتحقيق: د. عبد الجليل عبده شلي، خرّج أحاديثه أ. علي جمال الدين محمد، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.
  - معجم البلدان، لياقوت الحموي، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
  - معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع لأبي عبيد الله بن عبد العزيز البكري

- الأندلسي، تحقيق: مصطفى السقا، ط. الثالثة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم لأبي منصور الجواليقي، د. ف عبد الرحيم، دار القلم دمشق، ط. الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
  - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. عبد اللطيف محمد الخطيب.
  - المفضليات للمفضل الضبي، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، الطبعة السادسة، دار المعارف.
  - المفصل في علم العربية لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دار الجليل، بيروت - لبنان، ط ٢.
  - المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى مكة المكرمة، ط. الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
  - المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، العراق ١٩٨٢م.
  - المقتضب للمبرد، تحقيق: عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت.
  - الممتع في التصريف، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط. الأولى ١٩٩٦. بيروت - لبنان.
  - المنصف لابن جني لكتاب التصريف للمازني، تحقيق: أ. إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط. الأولى ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.
  - الموشح للمرزياني، تحقيق: علي محمد البجاوي، ١٩٦٥، دار نخضة مصر.
  - المفصل في علم العربية لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دار الجليل، بيروت - لبنان، ط ٢.
  - مقاييس اللغة لابن فارس، وضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، ط. الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
  - المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، العراق

١٩٨٢م.

- المقتضب للمبرد، تحقيق: عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت.
- المقرَّب لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، تحقيق: أحمد عبدالستار الجواري، عبد الله الجبوري، مطبعة العاني ببغداد.
- نتائج الفكر لأبي القاسم السهيلي، تحقيق د. محمد إبراهيم البناء، دار الاعتصام.
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة لمحمد الطنطاوي، تحقيق ومراجعة: أ.د. عبدالرحمن بن محمد بن إسماعيل، ط. الأولى ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م، الناشر مكتبة إحياء التراث الإسلامي.
- النَّشر في القراءات العشر لابن الجزري، قدّم له: أ.علي محمد الضباع، وخرّج آياته: الشيخ زكريا عميرات، ط. الأولى ١٤١٨-١٩٩٨م، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.
- نشوة الطرب في تاريخ جاهلية العرب لابن سعيد الأندلسي، تحقيق: د. نصرت عبدالرحمن ط. الأولى ١٩٨٢م. مطبعة عمال المطابع التعاونية، عمان-الأردن.
- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي و محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت.
- نهج البلاغة وهوو مجموع ما اختاره الشريف الرضي من كلام سيدنا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، شرح الأستاذ الشيخ محمد عبده، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت-لبنان.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان. ط. الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

#### ب. المخطوطات:

- الموشح للخبيصي.
- بغية الطالب وزلفة الراغب لمعرفة معاني كافية الحاجب، رسالة علمية تحقيق: طلال الحساني، وخالد السلمي، إشراف الأستاذ الدكتور: محسن بن سالم العميري.

## الفهارس

أولاً: فهرس الآيات القرآنية.

ثانياً: فهرس الحديث الشريف والآثر.

ثالثاً: فهرس الحكم والأمثال.

رابعاً: فهرس الأشعار والأمرجاء.

خامساً: فهرس أنصاف الآيات.

سادساً: فهرس الأعلام.

سابعاً: فهرس القبائل.

ثامناً: فهرس البلدان.

تاسعاً: قائمة المصادر والمراجع.

عاشراً: فهرس الموضوعات.

## فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١
التمهيد	٤
وقفه مع ابن الحاجب و كتابه الكافية	٤
الكافية في سطور	٥
وقفه مع الشارح	٦
الحياة السياسية و الدينية و الفكرية في اليمن في عصر المؤلف	٩
المبحث الأول : شرح اليمني على الكافية .	
أولاً : موضوع الشرح .	١١ . . . . .
ثانياً : منهج المؤلف و أسلوبه . . . . .	١١ . . . . .
ثالثاً : مصادره . . . . .	١٦ . . . . .
رابعاً : شواهد الشرح . . . . .	١٨ . . . . .
المبحث الثاني: موقف الشارح من السابقين	
أولاً : موافقاته للسابقين . . . . .	٢٤ . . . . .
ثانياً : مخالفاته للسابقين . . . . .	٢٥ . . . . .
المبحث الثالث : الاستدراكات و الترجيحات .	
أولاً : الاستدراكات . . . . .	٢٧ . . . . .
ثانياً : الترجيحات . . . . .	٢٩ . . . . .
خاتمة الدراسة . . . . .	٣١ . . . . .
المطلب الأول : منهج التحقيق . . . . .	٣٢ . . . . .
المطلب الثاني : وصف المخطوط . . . . .	٣٣ . . . . .
المطلب الثالث : توثيق المخطوط لصاحبه . . . . .	٣٤ . . . . .
المعرفة و النكرة . . . . .	٣٥ . . . . .

النكرة .	٤٩.
أسماء العدد .	٥٠.
المذكر و المؤنث .	٦٤.
المثنى .	٧٣.

## فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الجموع .	٨٣.
جمع المذكر السالم .	٨٤.
جمع المؤنث السالم .	٩٢.
جمع التكسير .	٩٥.
المصدر .	٩٨.
اسم الفاعل .	١١٠.
اسم المفعول .	١٢٣.
الصفة المشبهة .	١٢٤.
اسم التفضيل .	١٣٢.
الفعل .	١٤٩.
الفعل الماضي .	١٥١.
الفعل المضارع .	١٥٣.
نواصب الفعل المضارع .	١٦١.
جوازم الفعل المضارع .	١٩٠.
فعل الأمر .	٢٠٧.
الفعل المبني للمجهول و التغير الذي يلحقه .	٢١٠.
المتعدّي و غير المتعدّي .	٢١٣.
أولاً : فهرس الآيات القرآنية .	٢٢٠.



٢٣٢. .... ثانياً : فهرس الحديث الشريف و الأثر .
٢٣٣. .... ثالثاً : فهرس الحكم و الأمثال .
٢٣٤. .... رابعاً : فهرس الأشعار و الأرجاز .
٢٤٧. .... خامساً : فهرس أنصاف الأبيات .
٢٤٩. .... سادساً : فهرس الأعلام .
٢٥١. .... سابعاً : فهرس القبائل .
٢٥٢. .... ثامناً : فهرس البلدان .
٢٥٣. .... تاسعاً : قائمة المصادر و المراجع .
- ..... عاشراً : فهرس الموضوعات .